

السيد الموفق الرباني والمحقق الكائن في سنة ١٠٠٠  
السيد المحقق الرباني والموفق الكائن في سنة ١٠٠٠



سید علی المطول

من كتاب القصة  
عبد الله بن محمد  
تتبع

مكتبة العصر  
محمد الرضي

90  
N-9

FLC



يا ايها الناظر ومن هذا الوق في شهر  
باني اشهدك لا اله الا الله وحده لا شريك  
له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو لا  
يؤخر عن كل شي قدر واشهد ان محمد عبده  
ورسوله وصيه فاستشهدني يوم الحشر  
واما العبد محمد بن

Süleymanîye Kütüphanesi

**KIS**

AMCA ZADE  
HÜSEYİN PASA.

人言

Xin-yi No

383

[illegible]











اصلاً وان نزل منزلة السائل أكد تأكيداً هودون انكاره ويكون اشارة الى ان الخبر الملقى  
اليه مما لا يليق بالعقل انكاره بل غاية ما يتصور منه ان ينزله منه ولا معنى لتزويل المنكر  
منزلة العالم في القياس الخبر اليه **ضابطه** قد عرفت انحصار احوال الخطاب بالجملة الخبر  
في العلل والحوادث والسؤال والالتماس والعالم لا يتصور معه اخراج الكلام على مقتضى الظاهر  
لان مقتضاه ان لا مخاطب ما يعلمه فاد اخطب فقد نزل منزلة غيره من التلخيص وارجح  
الكلام على اطلاق مقتضى الظاهر وكل من اطلق في السائل والمنكر يتصور معه الوجهان فان الظاهر  
نظر في خطابه الى حاله في نفسه كان القياس الخبر اليه اخرجاً على مقتضى الظاهر وان نزل في  
ذلك منزلة احد الخبرين ادلا معنى لتزويله في الخطاب منزلة العالم لانه كان اخرجاً على  
خلق مقتضاه فالحصول اخرج الكلام في اثني عشر قسمًا بله منها اخرج على مقتضى الظاهر  
وتسعه على خلافه بله في العالم وسبعة في غيره **قوله** ووجه متعسفة **اول** منها  
ان الصبر في معية الخبر اي الخبر المتيقن من الدلائل لو تأمله المنكر لا يرتفع ومنها ان ما عباره  
عن العقل ومنها ان ما عباره عنه ايضا الا ان المستوفى تأمله راجع اليه والبارز  
فيه راجع الى الخبر المنكر اي مع المنكر عقل ان تأمل ذلك العقل الخبر لا يرتفع عن انكاره  
**قوله** ظاهر في التشكيك **اول** اي ظاهر العبارة يقتضي ان قوله لا يرتفعه تشكيك لما هو  
بصدده فيكون من امثلة تنزول المنكر لمضمون الخبر منزلة غير المنكر فيحتمل ان يكون تنظيراً  
وتشبيهاً من حيث انه محل فيه وجود الرب كعدمه **قوله** اي ما يزيله عن اصله ولا  
يكون سالماً لما نحن فيه ويؤيد هذا الاحتمال **قوله** المص في ما بعد وهكذا اعتبارات النفي  
لا شغاره بان ما تقدم اعتبارات الاثبات وامثله فقط ولو كان قوله لا يرتفع فيه مثلاً  
لكان من امثلة النفي وكان الانسب تأخيره عن قوله وهكذا اعتبارات النفي **قوله**  
مما لا يصح ان حكم به كثرة المتباين **اول** وذلك لان الرب ههنا بمعنى التشكيك في وجود  
المراتب يستلزم وجوده قطعاً وان حصل مصدر القولنا رابه وارتاب اجتمع الى تكثيره وهو ما  
ان الارتباب لما كان مطاوعاً للرب دل وجوده على وجود الرب بل هم يزعمون ان اتيان  
الماضي عن ربيهم اياهم ولا يصح الحكم بانتقائه فضلاً عن ان تؤكد **قوله** وهو انه ما  
نفي الرب عنه يعني ان احد الارتباب فيه **اول** عبارة الكشاف هكذا اما نفي ان  
لا يرتاب والظاهر ان مقام فاعل فيكون النفي داراً على عدم الارتباب والمقصود

درود

هذا هو الوجه الثاني في انكاره  
انما هو في قوله لا يرتفع  
منه انما هو في قوله لا يرتفع  
منه انما هو في قوله لا يرتفع

منها  
ان

هذا هو الوجه الثاني في انكاره  
انما هو في قوله لا يرتفع  
منه انما هو في قوله لا يرتفع

وروده على وجوده فمن ثم يتوهم ان له اية واثاراً في حلقها وهو ان في الفعل مستترا ضميراً  
يعود الى الرب وهناك نقد برأي ما نفي الرب بمعنى ان احد الارتباب فيه وقيل النفي  
ههنا معنى الاثبات بالخبر متيقناً فكأنه قال ما في هذا الخبر متيقناً الى ليست القضية  
الموتى بها متيقنة هي هذه وفيه تعسف **قوله** بل معنى انه ليس محلاً الارتباب فيه **اول**  
نظيره ان تقول بعد تقرير المسئلة وتوضيحها بما لا مزيد عليه من البراهين وهذه  
المسئلة مما لا يشك فيه تريد انما يقينية في نفسها لا ينبغي ان يشك فيها الخطاب لا يشك  
فيها **قوله** دفعا لتوهم السهو والتجاوز **اول** فيه سهو لولن السالك المعقول  
لا يدفع توهم السهو كما صرح به فيما بعد ولا يدفع ما هو منزلة من حيث هو كذلك  
**قوله** لعل وجهه ان ايراد الكلام في مقام لا يناسبه **اول** محضوله ان تنزيل  
المقام منزلة المقام المقدّر كتزويل الانكار منزلة خلق الذهب مثلاً يعني مقصود  
تفهيمه للمخاطب وهذا التزويل يلزمه ايراد الكلام على وجه مخصوص وهو تحريده  
عن التاكيد وودل بالآزم الذي هو ايراد الكلام على الوجه المخصوص على ملزومه الذي  
الذي هو التزويل المذكور وهو معنى الكناية وفيه بحث لان الكناية في متعارف ارباب  
البيان هي ان يذكر اللفظ الدال على الآزم ويراد به المملوم كما صرح به في موضعه  
ولا ان التزويل والاياد المذكورين فعالان من فعال المتكلم والاول منهما ملزوم للثاني وفي  
الملزوم خفاء والآزم واضح فينتقل الذهن منه الى ملزومه ويكون ذلك انتقالاً من نفس  
احد فعليه الى الآخر فلا يكون كناية مصطلحاً عليها ادليس هناك استعمال لفظي  
على لازم من ملزومه كما في قولك طويل الجراد لفيه انتقال من ملزوم الآزم الى ملزومه  
فان قلت لعله اراد ان ذلك تشبيه بالكناية كما زعم بعضهم وقال اراد التاكيد ان  
اخرج الكلام على مقتضى الظاهر تشبيهاً بالمتصور في الظهور واخرجه على خلافه بتفسيه بالكناية  
في الخفاء قلت هذا محال بعيد ياباه ظاهر عبارته كما ان زعم ذلك البعض بوجه ظاهر  
عبارة المقام حيث فلا وانه تعني اخرج الكلام على خلق مقتضى الظاهر في البيان  
تسمي بالكناية ولها انواع تقف عليها وعلى وجه حسنهما بالتفصيل **قوله** والوجه  
ان يقال الخبر المحمود عن الموكد مثلاً يدل على خلق ذهبن الخطاب وعدم انكاره ونزوده  
من عرق البلغاء دالة واضحة لا خفاء فيها وكذلك الخبر الموكد تأكيداً ليقاير

هذا هو الوجه الثاني في انكاره  
انما هو في قوله لا يرتفع  
منه انما هو في قوله لا يرتفع  
منه انما هو في قوله لا يرتفع

منها  
ان



في انكاره كذا كذا

في ذلك العرف على انكاره كذا كذا فادان في احدهما الى مخاطبه وقصده ما انفتح دلالة  
عليه كان من قبل التصريح كما قال في المفتاح وانه يعني اخرج الكلام على مقتضى الظاهر علم  
البيان يسمى بالتصريح كما يستفاد عليه وادان في الخبر المحرور العالم مثلاً لم يقصده  
الدلالة على حلو ذهني بل على ان معه ما يستلزم خلوه ذهني وعدم علمه اذ عاقد  
ذكر ما يدل على اللازم اعني الحلو لينقل منه الى ملزومه الادعائي وادان في الخبر المحرور ليس المراد  
الي المتكبر واريد ان معه ما ان تامله ارنده عن انكاره وقد اطلق ما يدل على اللازم ما ذكر  
اعني عدم الانكار واريد به ما يستلزمه اذ انما قل وادان في الخبر المحرور الى المتكبر دل  
به على ان معه ما يبرز من تودده وكذا ادا في الكلام المذكور الى العالم لم يقصده انكاره بل  
حقيقة بل قصد ملازمة لا مباداة ومخالف تستلزم انكاره اذ عاقد اطلق اللفظ الحقيقة  
الدال على الانكار واريد به ملزومه وقس على ذلك سائر الاقسام وان قلت الحقيقة  
والخارج والكنائية من اوصاف الالفاظ بالقياس الى معانيها مقصودة منها اصالته ورفعة  
ان الاستعمال معنوي في حد ذاته وقد نص في المفتاح على ان الاستعمال اما بلفظ عرفنا المستعمل  
هذا بالقياس الى الغرض الاصيل وما ذكره من المعاني ليست اغراضاً اصلية من المعاني بل  
المذكورة ولا بوصف شي منها بالقياس اليها بل تلك المعاني ليست مقاصد اصلية  
منها في اصل اللغة واما في عرف البلغاء فهي اغراض اصلية منها وكلامنا مبني على عرفهم كما  
اشترنا اليه ولم نقل ما حقيقة واما ما كان ذلك لان المبادر من امثال هذه  
العبارة في تقاسيم الاشياء هو الانفصال الحقيقي او المانع من الخلو اذ احدهما يصير عاقد  
الاقسام مضبوطة دون المانع من الجمع اذ لا يعاين هذه الاقسام قطعاً ولو اوردت  
اما ههنا دلالت على اخصار الاسناد الى الحقيقة والخارج والمضمون في قوله وهذا  
لندخله ما يطابق الاعتقاد دون الواقع اوقع ما ذكره في هذا الموضع ان قوله ما  
هو له يتبادر منه الى الفهم ما هو له حسب الواقع فيتناول ما يطابق الواقع والاعتقاد  
معاً وما يطابق الواقع فقط ولا يتناول ما يطابق الاعتقاد دون الواقع وما لم يطابق  
شيئاً منهما فاذا ارد عليه قوله عند المتكلم كان المطابق لهما باقياً على حاله داخل في  
الحديث وخرج به ما يطابق الواقع فقط ويدخل به في الحد ما يطابق الاعتقاد فقط وكان ما لم  
يطابق شيئاً منهما باقياً على حاله خارجاً عن الحد فاذا ارد في الظاهر دخله في الحد ما لم

عالم

يطابق



الاحتمال

والاستغراق في انهما يتباينان حسب القاعدة خلق الافعال  
تأويل لا يندفع به تلك المناقاة فلا يرجح لاختيار احدهما دون الاخر من هذا الوجه وههنا  
لخت وهو ان محمول ما ذكره الشارح في توجيه كلام صاحب الكشاف ونهيه وارضاءه  
ان صاحب الكشاف منع كون المحمول في هذا المقام على الاستغراق وجعله محمولاً على  
الحسن فقط فنقول منعه ذلك اما ان يفهم من قوله ولا يستغراق الذي يتوجه لثبوت  
الناس وهم منهم ولما قال ان يقول معنى هذه العبارة ان كثير من الناس يتوهم الاستغراق  
هو معنى تعريف المحمول بل قوله فان قلت ما معنى التعريف فيه وقوله ومغناه الاشارة الى  
الحسن والاستغراق من هذه العبارة ان الاستغراق ليس معنى التعريف الذي في الحد وذلك  
لانه يتاخر استغراقه لجميع المحامد معونة المقام كما هو مذهبه في المجموع المعروفة باللام الحسن  
يقصص عن ذلك تصح كتابه في مواضع عديدة واما ان يفهم من قوله قياساً حيث قال  
بعد الدلالة على اختصاص المحمول فينتج ان يقال هذا الاختصاص حاصل على تقدير  
الحسن والاستغراق ولادلالة فيه على تعيين احدهما ونفي الاخر واما ان يفهم من قوله  
فيما سلف وهو تعريف الحسن فان الحد اذا استغرق افراده لم يكن تعريفه تعريف الحسن  
فقد يقال عليه ان اللام لتعريف مدخولها قطعاً واذا اختلفت على ما يدل على الحسن لم يكن  
هناك التعريف الحسن ثم الحسن كما يقصد اليه من حيث هو هو فقد يقصد اليه من حيث  
انه في ضمن جميع افراده بمعونة القياس وعلى التقديرين يكون التعريف الحسن وليس ذلك  
منع الاستغراق ايضاً والذي يدل على ان العلامة جعل المحمول على الحسن دون الا  
انه صحيح الحسن في قوله وهو تعريف الحسن وقوله من حسن احسن الافعال ولم يتعوض  
لانضمام الاستغراق معه اصلاً ودل على انه اقتصر في معنى الحد على الحسن من حيث هو هو  
وتوثره انه لم يقل بعد الدلالة على اختصاص المحامد بصيغة الجمع والسبب في اختيار  
الحسن ههنا ان دلالة اللفظ على الحسن وعلى اختصاصه بالله سبحانه وتعالى لا يحتاج فيها  
الى الاستغناء بالمقام مع ان اختصاص الحسن بقوم مقام احصاء جميع الافراد ووجود  
موداه ولا حاجة في نادية ما هو المعصود اعني انتفا المحامد عن غيره تعالى وثبوته الى ان  
يزاد على الحسن معنى زائد يستغني فيه بالقياس والحوال فان قلت ادا استغني بها  
صار اختصاص افراد الحد مصححاً به وادان الكافي بدلالة قوله لم يكون مفهوماً صحتها

في انكاره كذا كذا

في انكاره كذا كذا

في انكاره كذا كذا

في انكاره كذا كذا

في انكاره كذا كذا

في انكاره كذا كذا

في انكاره كذا كذا

في انكاره كذا كذا





هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه  
 انما هو الاستغراق في العلم  
 لا في غيره من العلوم  
 لان العلم هو الذي لا يمتنع عليه  
 انما هو الاستغراق في العلم  
 لا في غيره من العلوم

والاول اولي فلم اختار الثاني **فـ** الاختصاصان متلازمان فان كان المقصود اختصاص  
 الجنس فالامرط وان كان الافراد فقد جعل اختصاص الجنس دليلا عليه وسلوك طريقة البرهان  
 فنحن في البلاغة هذا او اما قول الشارح والاول ان يكون للجنس معنى عا الله المتبادر الى فهم  
 السامع شارب في الاستعمال لاسم في المصادر وعند خفا قران الاستغراق في قوله عليه  
 ان المصادر الى الفهم من اسم الجنس المعرف باللام في المقامات الخطابية والشارح في استعماله  
 هناك انما هو الاستغراق سواء كان مصدرا او غيره والمقام الخطابي المقتضى لمبالغة  
 ادب دليل واعل شاهد على الاستغراق واي معنى في مقام الاستغراق يكون اولى بالاستغراق  
 من المسمى في مقام تخصيصه بالله تعالى وقربة الاستغراق كما في عا الله وما قوله او عا الله ان اللام  
 لا تفيد سوى التعريف والاسم لا يدل على اسمها فاذن لا يكون ثمة استغراق فان اراد به  
 انه لا يكون ثمة استغراق هو مدلول اللام او مدلول الاسم في نفسه فلا كلام في صحة هذا  
 المعنى لكنه لا يتجه اختيار جعل المسمى في هذا المقام للجنس دون الاستغراق وان اراد به  
 انه لا استغراق هناك اصلا فظاهر انه لا يلزم ما ذكره كيف ولو صح لزومه لم يتصور  
 استغراق مع المفرد المسمى باللام الجنس في موضع من مواد استعماله وبطلان ما ظهر من ان  
 حتى قول نعم الوكيل عطف اما على جملة وهو حسي **الاول** استصعب الشارح  
 هذا العطف والامر هين لانا اختار اولاه معطوف على مجموع جملة وهو حسي  
 لكننا قد رى المعطوف مستند بقربة ذكره سابقا اي وهو نعم الوكيل ومعناه  
 عا ما هو المشهور وسياق الله الحكي وهو مقول في شأنه نعم الوكيل فيكون جملة اسمية  
 خبرية متعلق خبرها جملة فعلية انشائية ولا شبهة في صحة عطفها على الجملة الاسمية  
 الخبرية السابقة واختار ثانيا انه معطوف على حسي ولا حاجة الى اعتبار نظرية  
 معنى تحسني وكفني فان الحمل التي لها محل من الاعراب واقعة موقع المفردات  
 وحوز عطفها على المفردات وعكسه حسن اد اروي في النكتة كما في قوله تعالى  
 ان الله يشرك لكم الله اسماء المسمى غيبى من مريم وحيها في الدنيا والخرة ومن المعطوف  
 ويكلم الناس فان وحيها ومن المعطوفين ويكلم احوال من كلمة كما صرح به في الكشاف  
 وقد عطف بعضها على بعض وعدل الى صيغة الفعل تبيينها على حدة فلهذا عدل  
 الى الجملة الفعلية الدالة على المدح العام مبالغة فيه واما قوله لكنه في الحقيقة من عطف

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه  
 انما هو الاستغراق في العلم  
 لا في غيره من العلوم  
 لان العلم هو الذي لا يمتنع عليه  
 انما هو الاستغراق في العلم  
 لا في غيره من العلوم

الانشاء

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه  
 انما هو الاستغراق في العلم  
 لا في غيره من العلوم  
 لان العلم هو الذي لا يمتنع عليه  
 انما هو الاستغراق في العلم  
 لا في غيره من العلوم

الانشاء على الاخبار جوابه ان ذلك حاسر في الحمل التي لها محل من الاعراب نعم عليه العلامة في  
 سوف يوح ومثله بقولك قال ريد نودي للصلاة وصدق في المصحح وكفاك حجة قاطعة  
 عا حواره قوله تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فان هذه الواو من الحكاية لا من الحكمة  
 اي قالوا حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل وليس هذا احوال محققا بل محتمل للحكمة بعد القول  
 اد لا يشك من به مسكة في حسن قولك ريد ابوه صاها وما افسقه وعمو ابوه خيل وما  
 احوده وسيروا عليك في باب الفصل والوصل توهم الشارح ان اختلافي الحمل اخبارا وانما  
 يوجب كمالا لا نقطاع بينهما وان كانت محكية بعد القول وستكلم عليه هناك ان الله  
 يعلم بما يريد لهذا المقام شرعا **قوله** ومعال مقدمة العلم لما يتوقف عليه مسائله  
 كمعرفة حده وغايته وموضوعه ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه **الاول** ان هذا  
 الكلام مقدمة العلم وقسرها بما هو المشهور في الكتب ومقدمة الكتاب وهو اصطلاح  
 جديد لا نقل عليه في كلامهم ولا هو معلوم من اطلاقاتهم والذي جراه على ذلك امران  
 تشهد به عبارته احدهما دفع الاشكال عما وقع في اوائل الكتب من قولهم مقدمة في علوم  
 وغايته وموضوعه فانه لو لم يثبت الامتددة العلم لزم كون الشيء ظرفا لنفسه فان هذه الا  
 عين مقدمة العلم واد احوال مقدمة العلم ظرفا لمقدمة الكتاب يندفع الاشكال وثانيهما  
 انه يستغني بذلك عن بيان توقف مسائل العلوم الثلاثة على ما ذكره المعص في هذه المقدمة من ان  
 الفصاحة والبلاغة وما يتصل به مع ان السكاكي اورد في اخره على المعاني والبيان واذا  
 حمل هذه المقدمة على مقدمة الكتاب بالمعنى الذي فسرنا الشارح به ثم حجة اي سان التوقف  
 وظهر صحة التقديم والتأخير والاعمال ان الشارح ذكر في شرحه للرسالة الشمسية ان مقدمة  
 الكتاب ما ذكر فيه قبل الشروع في المقتصد لا ريبا طها به وهي ههنا امور بدلية الاول سان الحجا  
 ثم قال واما ما ذهب اليه الشارحون من ان المراد بالمقدمة ما يتوقف عليه الشروع في العلم  
 ففيه نظر لا مكان الشروع بدون هذه الامور البدلية وما ذكره من البصيرة وليس له معنى  
 محصل يقتضي الاقتصار على ما ذكره هذا كلامه ويظهر لك منه ان ما جعله في هذا الكتاب مقدمة  
 العلم من الجد والموضوع والغاية جعله في شرح الرسالة مقدمة الكتاب بالتفسير الذي ذكره  
 ههنا ونفي توقف الشروع في العلم على هذه الامور لا يثبت عنده الامتددة الكتاب فقط  
 وتحتاج في توجيه قولهم المقدمة في حد العلم وغايته وموضوعه الى تكليف لان هذه الامور

حكمة  
 اي بعينه

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه  
 انما هو الاستغراق في العلم  
 لا في غيره من العلوم  
 لان العلم هو الذي لا يمتنع عليه  
 انما هو الاستغراق في العلم  
 لا في غيره من العلوم

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه  
 انما هو الاستغراق في العلم  
 لا في غيره من العلوم  
 لان العلم هو الذي لا يمتنع عليه  
 انما هو الاستغراق في العلم  
 لا في غيره من العلوم



17  
 18  
 19  
 20  
 21  
 22  
 23  
 24  
 25  
 26  
 27  
 28  
 29  
 30  
 31  
 32  
 33  
 34  
 35  
 36  
 37  
 38  
 39  
 40  
 41  
 42  
 43  
 44  
 45  
 46  
 47  
 48  
 49  
 50  
 51  
 52  
 53  
 54  
 55  
 56  
 57  
 58  
 59  
 60  
 61  
 62  
 63  
 64  
 65  
 66  
 67  
 68  
 69  
 70  
 71  
 72  
 73  
 74  
 75  
 76  
 77  
 78  
 79  
 80  
 81  
 82  
 83  
 84  
 85  
 86  
 87  
 88  
 89  
 90  
 91  
 92  
 93  
 94  
 95  
 96  
 97  
 98  
 99  
 100

[illegible]

كذا اذا اريد  
 المقدم مع مقدم  
 فتناء مقدم  
 روم في الاسكان  
 واسا اذا اريد  
 مقدم العنق  
 مقدم روم  
 انما هو الاسكان  
 الاسكان  
 اشكال

الخبر في النظر  
والركب من الخلف  
من الركب واللفظ أو الخ  
والركب من الخلف  
فإنه ينظر الأول بالركب وذكره لأن  
الركب من الخلف من الخلف والركب  
من الركب واللفظ أو الخ  
والركب من الخلف  
فإنه ينظر الأول بالركب وذكره لأن  
الركب من الخلف من الخلف والركب  
من الركب واللفظ أو الخ  
والركب من الخلف

العلم

و علی الشفا و فی حذو مظلومی بر روی  
 کلاه و عذرا لایق قفله



معين بل هو على انحاء مختلفة فمختلف بحسبها المعدمات كما يشترطه قوله وهي ههنا  
 امور ثلاثة على ان ماله ارتباط بالمقاصد ونفع الماخضن تقدمه عليها اذا توقف السمع  
 فيها عليه او افاد بصيرة في الشروع لا محجة الا بتباط والنفع لا ينفذ لا يقتضي الا  
 محذور كونه مذكورا في المقاصد دون تقدمه عليها فالصواب ان لا يتجاوز البصيرة  
 ولما ذكره بعض الافاضل من ان الاول ان تفسر مقدمة العلم بما يستعان به في الشروع  
 فراجع اليها لان الاستعانة في الشروع انما يكون على احد الوجهين **الاول** ان الفصاحة  
 والبلاغة لما كانت غاية لعلي المعاني والبيان ولها تقدم حسب الذهن وتفصيلها  
 بوجوب زيادة بصيرة في الشروع فصلها المصير في المقدمة واما السكاكي فاما اخرها  
 نظرا الى تاخر الغاية في الوجود وان الشروع لا يتوقف على معرفتها مفصلة بل يكفي  
 الاحمال المستفاد من كلامه في مقدمة كتابه **قوله** بوصفها المفرد والكلام  
**اقول** اراد بالكلام المركب مطلقا محاذ من باب اطلاق الخاص على العام ومقابلته  
 بالمفرد قرينة لذلك بناء على ان المتبادر من المفرد عند الاطلاق ما يقابل المركب  
 دون ما يقابل المشتق والمجموع او ما يقابل الجملة والعول بان الكلام محمول على حقيقته  
 وان المفرد يتناول سائر المركبات التي ليست بكلام بل لان تلك المركبات قد  
 تشمل على كلمات كثيرة وهي ابيات وانصاف ابيات فربما يوجد فيها تنافي الكلمات ٩  
 بل ضعف التاليف والتعقيد ايضا محتاج في تفسير فصاحة المفرد الى قيود اخرى  
 وتختلف بدونها **قوله** وقد تسامح في تفسير الفصاحة بالخلوص مما ذكره لكونه  
 لازما لها **اقول** قد وجه التسامح على ما نقل عنه بان الخلوص لازم لكونه  
 غير محمول لكون الفصاحة الفصاحة وحيثية والخلوص عدمها فلا يصح ان  
 الفصاحة هي الخلوص وان صح الفصح هو الخالص وانما استقام في الجملة لقصد البلاغة  
 وادعا كونها نفس الخلوص **قالت** وحقيق الكلام ان تصادق المشتقات كالناطق و  
 الصاكن مثلا لا يستلزم تصادق ما خذها كالناطق والفصحك الا ان يكون احدهما  
 منزلة الجنس لآخر كالحجر والماشي فانه يعم المشي حركة مخصوصه وما هي بصدده  
 ليس كذلك لما ذكرنا وفيه حث اما اوله فلان هذا التوجيه يقتضي عدم صحة تفسير  
 الفصاحة بالخلوص لا للتسامح لا متناع التعريف بما ليس محمول عليه كما هو المشهور

التوم والبرص

منه

كالجحر ان يقال

اجابوا عن سائر ما ذكره من ان الخلوص لا يقتضي عدم صحة تفسير الفصاحة بالخلوص

على من عصى

والقول بان ان كان لا بد من ان يكون الخلوص في اللغة

لها

هذا العلم بها وصارنا سائلين ان انصافنا يكون في المفرد والخلوص

والقول بان ان كان لا بد من ان يكون الخلوص في اللغة

في السنة القوم ودعوى الادعاء قصد المبالغة مما لا يلتفت اليه في التفريقات واما ثانيا  
 فلان كون الفصاحة وجودا والخلوص عدما لا يستلزم ان لا يكون الخلوص محولا  
 لحوايز صدق العدميات على الوجودات كما في قوله البياض لا سوادا على ان كون الفضا  
 صفة وجودية ممنوعة بل كونها عندهم عبارة عن الخلوص المذكور انسب بالمعنى اللغوي  
 حيث يقال قطع اللب اذا اخذ رغوته وذهب بباوه وقص الاكعي اذا اطلق  
 لسانه وخلعت لغته عن الكنة فان **قوله** انما جعل الفصاحة وجودا والخلوص  
 عدما لازما لها على ما ذكره من ان الفصاحة عندهم تقال على كون اللفظ حاريا  
 على العواين الخ ولا شك انه معلوم وجودي وان الخلوص خارج غير محمول  
 عليه **قالت** ربما يمنع كون الفصاحة حقيقة عندهم في الجوانب على قواين  
 كلامهم وكثرة الاستعمال على استعمالهم في السكاكي جعل ذلك علامات  
 الفصاحة الراحعة الى اللفظ **قالت** المصير علامة كون الكلمة فصحة ان يكون  
 استعمال العرب الموثوق بعريتهم كثيرا او اكثر من استعمالهم ما معناها  
**قوله** والفصاحة الكائنة في **اقول** اشارة الى ان الطرف اعني في المفرد  
 صفة للفصاحة وقد رعا منه استماعا لذلك وان كان المشهور بغيره فعلا او استماعا  
 منك او قد رصاب في ذلك لرعاية جانب المعنى اذ لا يجوز ان يكون طرفا لغويا محمولا  
 للفصاحة لكونها بمعنى المصدر كما لا يخفى ولا يحسن جعله حال بناء على حوايز انصافها  
 من المبتدأ او على تأويل لان المقصود تفسير فصاحة المفرد لا الفصاحة حال كونها  
 في المفرد وان كان الحال واجدا او في هذا المضامه من التراكيب وراع فيها حواله المعاني  
 وان احوط ان زيادة تقرير في اللفاظ ودفع بعض الاحتمال بان نحو القصة والنبأ والحدث  
 والخبر يجوز اعمالها في الطرف خاصة وان لم يرد بها معنى مصدر كقوله تعالى وهل اتاك  
 نبأ الخصم اذ تسورة الحراب وهل اتاك حديث ضيف ابراهيم اذ دخلوا عليه والسر  
 في حوايز الاعمال تضمن معانيها لخلوص والكون وعلى هذا يمكن ان يحمل قوله في المفرد  
 طرفا لغويا للفصاحة وان لم يرد معناها المصدر وان يتكلف للشارح انه اشارة الى هذا  
 الوجه وان قوله الكائنة ابرار للمعنى الذي تضمنته الفصاحة واجاز اعمالها بسببه لا  
 تقدر على عامل الطرف محالقا للمشهور **قوله** والصحيح انه اراد بطلب الفرق **اقول**

ح

وافصح

عنه

وان كان قد وصل مع بعض الصلة

ليست

في

فيل



في الحمول يكون ذلك التابع وسيلة اليه في البقاء وهو الملكة وقد اطلق لفظ العلم على كل

منها اما حقيقة عرفة او اصطلاحية او محاذ مشهور او قد اختار السامع جملة  
على احد هذين المعنيين ووجهه على الادراك محاذ ايضا **قوله** والمراد بالتركيب في تعريف  
البلاغة تركيب لكون المتكلم **قوله** او دونه ان ذلك المتكلم ان لم تعتبر بلاغته وليس  
لتركيبه خواص اذ لا يتحد ادائها وان اعتبرت عاد المحذور وفيه حث لان هذا  
المورد ان سلم قوله معنى توفية خواص التركيب حقها ان يورد كل كلام له موافقا  
لمقتضى الحال فايراده ساقط عنه لانك اذا قلت البلاغة بلوغ المتكلم في تادية المعاني  
حداله اختصاص بان يورد كل كلام له موافقا لمقتضى الحال لم يخف ان يقال ان لم  
تعتبر بلاغته هذا المتكلم ولا غيره خواص تركيبه وان اعتبرت عاد ذلك المحذور  
لان تعريف بلاغته المتكلم منطبق عليها وليس في شيء من قيوده ما يخرج الى اعتبار مفهوم  
بلاغته ليعود الدور وان كان في الواقع يلبغا بلاغته مجموع ما ذكرته في تعريفها وارم  
يسلم اتحاد هذين المفهومين وان كانا متلازمين فالاعتراض هو هذا دون ما ورد  
**قوله** وليس المعنى على انه يورد تشبيهات البلاغة ومحاذاتهم على وجهها **قوله**  
اعتراض عليه مائة لا في هذا المعنى اذ اريد بالتشبيهات والمحاذات انواعها بل هو  
الحق وانما الفناء فيه اذ اريد بها اشخاصها المعينة الواردة في تركيب البلاغة  
وان يفهم المراد بالتركيب تعريف البلاغة التركيب البليغة بقرينة اضافة الحوا  
اليها ولا يلزم الا توقف معرفة بلاغة المتكلم على معرفة الكلام ولا عكس فلا دور  
ورد بان السكاكي لم يفسر بلاغة الكلام في كتابه فليزم الاجتهاد في تعريف بلاغة  
المتكلم **قوله** ثم الاوضح في تعريف علم المعاني **قوله** انما كان اوضح لا يستغني  
عن القرينة الخفية على اعتبار الجثثة اذ قد صرح فيه بما هو المقصود من خلاص تعريف  
المصه ولانه لم توجه عليه ذلك الاشكال الذي اورد على تعريف السكاكي - لم يحاج  
الى دفعه **قوله** والمذكور في تعريف الخبر صفة الكلام الى قوله فلا دور **قوله** قد يتوهم  
ان ما هو صفة المتكلم راجع الى صفة الكلام حقيقة بناء على ان قولنا متكلم صادق معناه صادق  
كلامه او موقوف على ما هو صفة الكلام بناء على ان معناه كون المتكلم بحيث يكون كلامه  
صادقا فلا دور لازم وجوابه اما على الاول فهو ان الصدق والكذب وان اتحد في

في الحمول يكون ذلك التابع وسيلة اليه في البقاء وهو الملكة وقد اطلق لفظ العلم على كل

منها اما حقيقة عرفة او اصطلاحية او محاذ مشهور او قد اختار السامع جملة  
على احد هذين المعنيين ووجهه على الادراك محاذ ايضا **قوله** والمراد بالتركيب في تعريف  
البلاغة تركيب لكون المتكلم **قوله** او دونه ان ذلك المتكلم ان لم تعتبر بلاغته وليس  
لتركيبه خواص اذ لا يتحد ادائها وان اعتبرت عاد المحذور وفيه حث لان هذا  
المورد ان سلم قوله معنى توفية خواص التركيب حقها ان يورد كل كلام له موافقا  
لمقتضى الحال فايراده ساقط عنه لانك اذا قلت البلاغة بلوغ المتكلم في تادية المعاني  
حداله اختصاص بان يورد كل كلام له موافقا لمقتضى الحال لم يخف ان يقال ان لم  
تعتبر بلاغته هذا المتكلم ولا غيره خواص تركيبه وان اعتبرت عاد ذلك المحذور  
لان تعريف بلاغته المتكلم منطبق عليها وليس في شيء من قيوده ما يخرج الى اعتبار مفهوم  
بلاغته ليعود الدور وان كان في الواقع يلبغا بلاغته مجموع ما ذكرته في تعريفها وارم  
يسلم اتحاد هذين المفهومين وان كانا متلازمين فالاعتراض هو هذا دون ما ورد  
**قوله** وليس المعنى على انه يورد تشبيهات البلاغة ومحاذاتهم على وجهها **قوله**  
اعتراض عليه مائة لا في هذا المعنى اذ اريد بالتشبيهات والمحاذات انواعها بل هو  
الحق وانما الفناء فيه اذ اريد بها اشخاصها المعينة الواردة في تركيب البلاغة  
وان يفهم المراد بالتركيب تعريف البلاغة التركيب البليغة بقرينة اضافة الحوا  
اليها ولا يلزم الا توقف معرفة بلاغة المتكلم على معرفة الكلام ولا عكس فلا دور  
ورد بان السكاكي لم يفسر بلاغة الكلام في كتابه فليزم الاجتهاد في تعريف بلاغة  
المتكلم **قوله** ثم الاوضح في تعريف علم المعاني **قوله** انما كان اوضح لا يستغني  
عن القرينة الخفية على اعتبار الجثثة اذ قد صرح فيه بما هو المقصود من خلاص تعريف  
المصه ولانه لم توجه عليه ذلك الاشكال الذي اورد على تعريف السكاكي - لم يحاج  
الى دفعه **قوله** والمذكور في تعريف الخبر صفة الكلام الى قوله فلا دور **قوله** قد يتوهم  
ان ما هو صفة المتكلم راجع الى صفة الكلام حقيقة بناء على ان قولنا متكلم صادق معناه صادق  
كلامه او موقوف على ما هو صفة الكلام بناء على ان معناه كون المتكلم بحيث يكون كلامه  
صادقا فلا دور لازم وجوابه اما على الاول فهو ان الصدق والكذب وان اتحد في

في الحمول يكون ذلك التابع وسيلة اليه في البقاء وهو الملكة وقد اطلق لفظ العلم على كل

منها اما حقيقة عرفة او اصطلاحية او محاذ مشهور او قد اختار السامع جملة  
على احد هذين المعنيين ووجهه على الادراك محاذ ايضا **قوله** والمراد بالتركيب في تعريف  
البلاغة تركيب لكون المتكلم **قوله** او دونه ان ذلك المتكلم ان لم تعتبر بلاغته وليس  
لتركيبه خواص اذ لا يتحد ادائها وان اعتبرت عاد المحذور وفيه حث لان هذا  
المورد ان سلم قوله معنى توفية خواص التركيب حقها ان يورد كل كلام له موافقا  
لمقتضى الحال فايراده ساقط عنه لانك اذا قلت البلاغة بلوغ المتكلم في تادية المعاني  
حداله اختصاص بان يورد كل كلام له موافقا لمقتضى الحال لم يخف ان يقال ان لم  
تعتبر بلاغته هذا المتكلم ولا غيره خواص تركيبه وان اعتبرت عاد ذلك المحذور  
لان تعريف بلاغته المتكلم منطبق عليها وليس في شيء من قيوده ما يخرج الى اعتبار مفهوم  
بلاغته ليعود الدور وان كان في الواقع يلبغا بلاغته مجموع ما ذكرته في تعريفها وارم  
يسلم اتحاد هذين المفهومين وان كانا متلازمين فالاعتراض هو هذا دون ما ورد  
**قوله** وليس المعنى على انه يورد تشبيهات البلاغة ومحاذاتهم على وجهها **قوله**  
اعتراض عليه مائة لا في هذا المعنى اذ اريد بالتشبيهات والمحاذات انواعها بل هو  
الحق وانما الفناء فيه اذ اريد بها اشخاصها المعينة الواردة في تركيب البلاغة  
وان يفهم المراد بالتركيب تعريف البلاغة التركيب البليغة بقرينة اضافة الحوا  
اليها ولا يلزم الا توقف معرفة بلاغة المتكلم على معرفة الكلام ولا عكس فلا دور  
ورد بان السكاكي لم يفسر بلاغة الكلام في كتابه فليزم الاجتهاد في تعريف بلاغة  
المتكلم **قوله** ثم الاوضح في تعريف علم المعاني **قوله** انما كان اوضح لا يستغني  
عن القرينة الخفية على اعتبار الجثثة اذ قد صرح فيه بما هو المقصود من خلاص تعريف  
المصه ولانه لم توجه عليه ذلك الاشكال الذي اورد على تعريف السكاكي - لم يحاج  
الى دفعه **قوله** والمذكور في تعريف الخبر صفة الكلام الى قوله فلا دور **قوله** قد يتوهم  
ان ما هو صفة المتكلم راجع الى صفة الكلام حقيقة بناء على ان قولنا متكلم صادق معناه صادق  
كلامه او موقوف على ما هو صفة الكلام بناء على ان معناه كون المتكلم بحيث يكون كلامه  
صادقا فلا دور لازم وجوابه اما على الاول فهو ان الصدق والكذب وان اتحد في

في الحمول يكون ذلك التابع وسيلة اليه في البقاء وهو الملكة وقد اطلق لفظ العلم على كل

الملك

ص

في الحمول يكون ذلك التابع وسيلة اليه في البقاء وهو الملكة وقد اطلق لفظ العلم على كل

في الحمول

في الحمول يكون ذلك التابع وسيلة اليه في البقاء وهو الملكة وقد اطلق لفظ العلم على كل



هذا الخبر لا يثبت له كونه صادقا من غير علم ومواطاة قلب والتكذيب راجع الى هذا  
 الخبر الضمني لا الى نفس التسمية فلا نظر **قوله** ولو سلم ان الافتراء يعني الكذب فالمعنى  
 قصد الافتراء **قوله** يعني ان القصد يعتبر فيما هو مفهوم الافتراء حقيقة ولو سلم  
 انه ليس يعتبر فيه بل هو معنى الكذب مطلقا فقد ابرهنا قصد الافتراء على ان الافعال  
 التي من شأنها ان تصدر عن اختيار ادانست الى ذوي الارادة بتبادر منها صدورها  
 عن قصد وان لم يكن داخل في مفهومها اذ لم يمنع مانع من خصوصية الفعل غيرها  
 واما المحنون فلمس له ارادة يعتد بها **قوله** كلف ليل في التقييد نقل امة اللغة  
 واستعمال العرب **قوله** اي يدل على تقييد الكذب بالقصد في مفهوم الافتراء  
 وانه داخل فيه نقل امة اللغة ان الافتراء هو الكذب عن عمد واستعمال العرب اياه في  
 ذلك كما في سائر مدلولات اللفاظ هذا تقدير الجواب ان اورد السؤال على اعتبار  
 القصد في مفهوم الافتراء وان اورد على قوله فالمعنى قصد الافتراء ام لم يقترن بقوله  
 ان العرب تستعمل الافعال المذكورة في موارد ها ويعبر فيها بالصام القصد ويقتصر  
 امة اللغة بذلك وهو كافي لما في تفسير الافتراء بالقصد الله سبحانه جعل محاراة  
 او جعل القصد حارجا عما استعمل فيه اللفظ مدلوله عليه محرد القرينة فان النقل  
 والاستعمال الحريان في كل منهما ايا شخص او نوعا **قوله** وفيه ثلث **قوله** وذلك  
 ان الاختصار في النشاء والخبر انما هو فيما يكون كلاما حقيقة وقول المحنون ليس  
 بكلام حقيقة عارضا هذا القابل وان الاختصار فيها بط عنده بل كحل كلام  
 المحنون واسطة بينهما **قوله** وذكر بعضهم انه لا فرق بين النسبة في المركب لا  
 وعوة الخ **قوله** ان اراد انه لا فرق بينهما اصلا الخ في المعبر والعرف بوجوب  
 علم المخاطب بالنسبة التقييدية دون الاخبارية بطلان قطعاً وان اراد انه لا فرق  
 بينهما تخلفان به في الاحتمال وعدمه وهذا مناسب لما مر من ان احتمال الصدق  
 والكذب من خواص الخبر في المشهور لا في غيره وكافي في اثبات ما قصد من قبول  
 الاحتمال للمركبات التقييدية والخبرية فذلك الفرق لا طائل تحته لان احتمال  
 الصدق والكذب في الخبر انما هو بالنظر الى نفس مفهومه محردا عن اعتبار حال المتكلم  
 والمخاطب بل عن خصوصية الخبر ايضا لندرج في تعريف الخبر الاخبار التي يتبع صدورها

التعريفين على ذلك القدر لكن الخبر متعدد فيهما كما ذكره فلا دور نعم لو فسر الاخبار لا  
 بالخبر عاد الدور واجتنب في قوة الى وجه آخر واما على الثاني فهو ان صدق المتكلم على هذا  
 التفسير يتوقف على معرفة الكلام وصدقه وليس شي منهما يتوقف على صدق المتكلم وادانست  
 صدق المتكلم بالخبر عن الشيء ما هو به توقف على معرفة الخبر يعني الاخبار ولا محذور فيه  
 وان كان على الثاني بالخير اذ لا لزوم توقف صدق المتكلم على الخبر المتوقف على صدق  
 الكلام ولا عكس فلا دور **قوله** للفرق الظاهر من قولنا القيام حاصل لرب في الخارج و  
 حصول القيام له امر متحقق موجود في الخارج **قوله** لاحقا انك ادانست ريد موجود  
 في الخارج فولا مطابقا للواقع كان قولك في الخارج ظرفا لوجود ريد لا لرب في نفسه ولا  
 ارتباطا لاشان الموجود الخارجي فهو ريد لا وجوده فظهر ان الموضوع الخارجي تماكان  
 الخارج ظرفا لوجوده كونه لا ظرفا لنفسه لوجوده وان صدق قولنا ريد موجود في الخارج لا  
 سبيل صدق قولنا وجود ريد موجود في الخارج فهكذا انقول في قولك القيام حاصل لرب  
 في الخارج ظرفا لوجود القيام لرب ووجوده له ولا شك ان وجود شي لغيره فرع وجوده  
 في وجوده في نفسه فكون القيام امر موجودا في الخارج وموضوعا فيه لرب واما حصول  
 القيام فليس موضوعا خارجا لان الخارج ظرفا لغير الحصول لا لحقيقة وجوده  
 فالفرق ان الخارج في القول الاول ظرفا للحصول نفسه ولا سبيل صدق وجوده فيه وفي  
 الثاني ظرفا لوجود الحصول وتحققه وهو كونه موضوعا خارجا وحين ادا قلنا نسبة  
 خارجية اردنا بها ما كان الخارج ظرفا لنفسها كالوجود الخارجي لا تماكان الخارج  
 ظرفا لتحققها وحصولها كالوجود الخارجي وقد عرفت ان صدق الاول لا يستلزم صدق  
 الثاني فالتفريق وان دفع الاشكال واما قوله فاما لو طعنا النظر الخ فاستدرك في السان الخ  
 ان تعسف وبعال معناه ان حصول القيام لرب في الخارج امر محذور به قطعاً ولا يشك  
 فيه اصلا بخلاف كون حصول القيام له امر متحققا في الخارج فانه لا جرم به فكون فيه  
 اشارة اجمالية الى ما فصلناه من الفرق وربما خاب عن السؤال بان ليس المراد بالخارج  
 ههنا ما ارد في الاعيان لنتجه ان النسبة امور اعتبارية لا موضوعات خارجية بل  
 المراد خارج النسبة الذهنية التي دل عليها الكلام **قوله** وفيه نظم لان مثل هذا  
 يكون غلطاً الخ **قوله** قيل تسمية هذا الخبر شهادة يتضمن الاخبار بكونه مسمى

بالشهادة  
 اصل  
 هذا الخبر لا يثبت له كونه صادقا من غير علم ومواطاة قلب والتكذيب راجع الى هذا  
 الخبر الضمني لا الى نفس التسمية فلا نظر **قوله** ولو سلم ان الافتراء يعني الكذب فالمعنى  
 قصد الافتراء **قوله** يعني ان القصد يعتبر فيما هو مفهوم الافتراء حقيقة ولو سلم  
 انه ليس يعتبر فيه بل هو معنى الكذب مطلقا فقد ابرهنا قصد الافتراء على ان الافعال  
 التي من شأنها ان تصدر عن اختيار ادانست الى ذوي الارادة بتبادر منها صدورها  
 عن قصد وان لم يكن داخل في مفهومها اذ لم يمنع مانع من خصوصية الفعل غيرها  
 واما المحنون فلمس له ارادة يعتد بها **قوله** كلف ليل في التقييد نقل امة اللغة  
 واستعمال العرب **قوله** اي يدل على تقييد الكذب بالقصد في مفهوم الافتراء  
 وانه داخل فيه نقل امة اللغة ان الافتراء هو الكذب عن عمد واستعمال العرب اياه في  
 ذلك كما في سائر مدلولات اللفاظ هذا تقدير الجواب ان اورد السؤال على اعتبار  
 القصد في مفهوم الافتراء وان اورد على قوله فالمعنى قصد الافتراء ام لم يقترن بقوله  
 ان العرب تستعمل الافعال المذكورة في موارد ها ويعبر فيها بالصام القصد ويقتصر  
 امة اللغة بذلك وهو كافي لما في تفسير الافتراء بالقصد الله سبحانه جعل محاراة  
 او جعل القصد حارجا عما استعمل فيه اللفظ مدلوله عليه محرد القرينة فان النقل  
 والاستعمال الحريان في كل منهما ايا شخص او نوعا **قوله** وفيه ثلث **قوله** وذلك  
 ان الاختصار في النشاء والخبر انما هو فيما يكون كلاما حقيقة وقول المحنون ليس  
 بكلام حقيقة عارضا هذا القابل وان الاختصار فيها بط عنده بل كحل كلام  
 المحنون واسطة بينهما **قوله** وذكر بعضهم انه لا فرق بين النسبة في المركب لا  
 وعوة الخ **قوله** ان اراد انه لا فرق بينهما اصلا الخ في المعبر والعرف بوجوب  
 علم المخاطب بالنسبة التقييدية دون الاخبارية بطلان قطعاً وان اراد انه لا فرق  
 بينهما تخلفان به في الاحتمال وعدمه وهذا مناسب لما مر من ان احتمال الصدق  
 والكذب من خواص الخبر في المشهور لا في غيره وكافي في اثبات ما قصد من قبول  
 الاحتمال للمركبات التقييدية والخبرية فذلك الفرق لا طائل تحته لان احتمال  
 الصدق والكذب في الخبر انما هو بالنظر الى نفس مفهومه محردا عن اعتبار حال المتكلم  
 والمخاطب بل عن خصوصية الخبر ايضا لندرج في تعريف الخبر الاخبار التي يتبع صدورها

هذا الخبر لا يثبت له كونه صادقا من غير علم ومواطاة قلب والتكذيب راجع الى هذا  
 الخبر الضمني لا الى نفس التسمية فلا نظر **قوله** ولو سلم ان الافتراء يعني الكذب فالمعنى  
 قصد الافتراء **قوله** يعني ان القصد يعتبر فيما هو مفهوم الافتراء حقيقة ولو سلم  
 انه ليس يعتبر فيه بل هو معنى الكذب مطلقا فقد ابرهنا قصد الافتراء على ان الافعال  
 التي من شأنها ان تصدر عن اختيار ادانست الى ذوي الارادة بتبادر منها صدورها  
 عن قصد وان لم يكن داخل في مفهومها اذ لم يمنع مانع من خصوصية الفعل غيرها  
 واما المحنون فلمس له ارادة يعتد بها **قوله** كلف ليل في التقييد نقل امة اللغة  
 واستعمال العرب **قوله** اي يدل على تقييد الكذب بالقصد في مفهوم الافتراء  
 وانه داخل فيه نقل امة اللغة ان الافتراء هو الكذب عن عمد واستعمال العرب اياه في  
 ذلك كما في سائر مدلولات اللفاظ هذا تقدير الجواب ان اورد السؤال على اعتبار  
 القصد في مفهوم الافتراء وان اورد على قوله فالمعنى قصد الافتراء ام لم يقترن بقوله  
 ان العرب تستعمل الافعال المذكورة في موارد ها ويعبر فيها بالصام القصد ويقتصر  
 امة اللغة بذلك وهو كافي لما في تفسير الافتراء بالقصد الله سبحانه جعل محاراة  
 او جعل القصد حارجا عما استعمل فيه اللفظ مدلوله عليه محرد القرينة فان النقل  
 والاستعمال الحريان في كل منهما ايا شخص او نوعا **قوله** وفيه ثلث **قوله** وذلك  
 ان الاختصار في النشاء والخبر انما هو فيما يكون كلاما حقيقة وقول المحنون ليس  
 بكلام حقيقة عارضا هذا القابل وان الاختصار فيها بط عنده بل كحل كلام  
 المحنون واسطة بينهما **قوله** وذكر بعضهم انه لا فرق بين النسبة في المركب لا  
 وعوة الخ **قوله** ان اراد انه لا فرق بينهما اصلا الخ في المعبر والعرف بوجوب  
 علم المخاطب بالنسبة التقييدية دون الاخبارية بطلان قطعاً وان اراد انه لا فرق  
 بينهما تخلفان به في الاحتمال وعدمه وهذا مناسب لما مر من ان احتمال الصدق  
 والكذب من خواص الخبر في المشهور لا في غيره وكافي في اثبات ما قصد من قبول  
 الاحتمال للمركبات التقييدية والخبرية فذلك الفرق لا طائل تحته لان احتمال  
 الصدق والكذب في الخبر انما هو بالنظر الى نفس مفهومه محردا عن اعتبار حال المتكلم  
 والمخاطب بل عن خصوصية الخبر ايضا لندرج في تعريف الخبر الاخبار التي يتبع صدورها

هذا الخبر لا يثبت له كونه صادقا من غير علم ومواطاة قلب والتكذيب راجع الى هذا  
 الخبر الضمني لا الى نفس التسمية فلا نظر **قوله** ولو سلم ان الافتراء يعني الكذب فالمعنى  
 قصد الافتراء **قوله** يعني ان القصد يعتبر فيما هو مفهوم الافتراء حقيقة ولو سلم  
 انه ليس يعتبر فيه بل هو معنى الكذب مطلقا فقد ابرهنا قصد الافتراء على ان الافعال  
 التي من شأنها ان تصدر عن اختيار ادانست الى ذوي الارادة بتبادر منها صدورها  
 عن قصد وان لم يكن داخل في مفهومها اذ لم يمنع مانع من خصوصية الفعل غيرها  
 واما المحنون فلمس له ارادة يعتد بها **قوله** كلف ليل في التقييد نقل امة اللغة  
 واستعمال العرب **قوله** اي يدل على تقييد الكذب بالقصد في مفهوم الافتراء  
 وانه داخل فيه نقل امة اللغة ان الافتراء هو الكذب عن عمد واستعمال العرب اياه في  
 ذلك كما في سائر مدلولات اللفاظ هذا تقدير الجواب ان اورد السؤال على اعتبار  
 القصد في مفهوم الافتراء وان اورد على قوله فالمعنى قصد الافتراء ام لم يقترن بقوله  
 ان العرب تستعمل الافعال المذكورة في موارد ها ويعبر فيها بالصام القصد ويقتصر  
 امة اللغة بذلك وهو كافي لما في تفسير الافتراء بالقصد الله سبحانه جعل محاراة  
 او جعل القصد حارجا عما استعمل فيه اللفظ مدلوله عليه محرد القرينة فان النقل  
 والاستعمال الحريان في كل منهما ايا شخص او نوعا **قوله** وفيه ثلث **قوله** وذلك  
 ان الاختصار في النشاء والخبر انما هو فيما يكون كلاما حقيقة وقول المحنون ليس  
 بكلام حقيقة عارضا هذا القابل وان الاختصار فيها بط عنده بل كحل كلام  
 المحنون واسطة بينهما **قوله** وذكر بعضهم انه لا فرق بين النسبة في المركب لا  
 وعوة الخ **قوله** ان اراد انه لا فرق بينهما اصلا الخ في المعبر والعرف بوجوب  
 علم المخاطب بالنسبة التقييدية دون الاخبارية بطلان قطعاً وان اراد انه لا فرق  
 بينهما تخلفان به في الاحتمال وعدمه وهذا مناسب لما مر من ان احتمال الصدق  
 والكذب من خواص الخبر في المشهور لا في غيره وكافي في اثبات ما قصد من قبول  
 الاحتمال للمركبات التقييدية والخبرية فذلك الفرق لا طائل تحته لان احتمال  
 الصدق والكذب في الخبر انما هو بالنظر الى نفس مفهومه محردا عن اعتبار حال المتكلم  
 والمخاطب بل عن خصوصية الخبر ايضا لندرج في تعريف الخبر الاخبار التي يتبع صدورها

خبري



او كذا نظراً الى خصوصياتها كقولنا النقيضان لا حكمتهما ولا يرتفعان والصدقان  
حكمتهما فان الاول حجبه صدقه ويستحيل كذبه في الواقع وعند العقل ايضا اذا لاحظ  
مفهومه المخصوص والثاني بالعكس لكنهما اذا تردد عن خصوصياتهما ولو حفظ ما  
مفهومهما اعني بروت شي الشئ او سلمه عنه احتمل الصدق والكذب على السوئية  
فادقيل ان المركبات البعدية كالمركبات الخبرية كان معناها على قياس  
الخبر ان النسبة البعدية من حيث ماهيتها محروجة عن العوارض والخصوصيات  
تتمل الصدق والكذب وظاهر ان كون تلك النسبة معلومة للمخاطب مما لا مدخل له  
في نفس ذلك الاحتمال فان الاخبار البديهية معلومة لكل احد مع كونها محتملة لهما  
وكذلك كون معلومة تلك النسبة مستفادة من نفس اللفظ بخلاف النسب الخبرية  
فان معلوميتها انما استفاد من خارج اللفظ لا حدى نفعاً فيما نحن بصدده لان الاحكام  
الثابتة للماهيات من حيث دوائرها لا تختلف بتبدل احوالها واخلاق صفاتها عوارضها  
وظهر مما ذكرنا ان قوله فظاهراً النسبة المعلومة من حيث هي معلومة لا تتمل  
الصدق والكذب مما لا يعنى عن الحق شيئاً لانه ان اراد به ان النسبة المعلومة  
من حيث هي معلومة لا تتمل الصدق والكذب عند العالم كما مسلم لكن المدعى ان  
تلك النسبة من حيث دوائرها ماهيتها كمالها فابن احدى عن الآخر وان اراد  
ان النسبة المعلومة للمخاطب لا تتمل الصدق والكذب اصلاً فهو فاسد لما مر  
بل الحق ان يقال ان النسبة الذهنية في المركبات الخبرية تشعرو من حيث هي بوقوع  
نسب اخرى خارجة عنها ولذلك احتملت عنهما عند العقل مطابقتها ولا مطابقتها  
واما النسب في المركبات النقيضية فلا اشعارها من حيث هي بوقوع نسبة اخرى تطابقها  
اولاً نظراً لبل اما اشعرت بذلك من حيث ان فيها اشارة الى نسب خبرية بيان النسبة  
ذلك انك اذا قلت زيد فاضل فقد اعبرت بينهما نسبة ذهنية عما وجه تشعرو بها الخارجه  
بوقوع نسبة اخرى خارجة عنها وهي ان الفضل ثابت له في نفس الامر لكن تلك  
النسبة الذهنية لا تستلزم هذه الخارجه استلزاماً عقلياً فان كانت النسبة  
الخارجية المشعرو بها واقعة كانت الاولى صادقة والا فكاذبة واذا لاحظ العقل  
تلك النسبة الذهنية من حيث هي حوز معها كلا الامر على السوئية هو معنى الاحتمال

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

وأما إذا قلت ما ردا الفاضل فقد اعترفت بينهما نسبة ذهنية على وجه لا يشعر من حيث  
 هو بل بان الفضل ثابت له في الواقع بل من حيث ان فيها اشارة الى معنى قولك زيد فاضل  
 اذا المتبادر الى الفهم ان لا يوصف شي الا بما هو ثابت له فالنسب الخبرية تشعر  
 من حيث هي بما يوصف باعتبارها بالمطابقة واللامطابقة اي الصدق والكذب فهي من حيث  
 هي محتملة لكليهما واما المقصدية فانها تشير الى نسب خبرية والانتسابية تقتلزم نسباً  
 خبرية فكلما بذلك الاعتبار كتمان الصدق والكذب واما المحجب فهو منهما فلا  
 قطع ان الحق ما هو المشهور من كون الاحتمال من خواص الخبر **قوله** واما الكذب  
 فليس مدلول **اول** حاصل ما ذكره ان قولنا زيد قائم مثلاً يدل على ثبوت القيام لزيد  
 في الامر فاذا قلت زيد قائم وكان قيامه واقعاً فقد تحقق معه مدلوله وان لم يكن  
 فقد مخلو عنه المدلول وذلك حارز لانه دلالة الالفاظ على معانيها وضعية وليست  
 لعلاقة عقلية تقتضي استلزام الدليل للمدلول استلزاماً عقلياً يستحيل التخلو كما في  
 دلالة الاثر على المؤثر **قوله** ويمكن ان يقال ان لازم قاعدة الخبر الح **اول** لا يقال  
 لعل المتكلم يداني بالحملة الخبرية على حين غفلة من غير قصد الى معناه وشعوره فلا  
 يتحقق في هذه صورة الحكم في ذهنه لا نقول الكلام فيمن هو بصدد الاخبار والاعلام  
 لا من يلفظ بالحملة الخبرية كما مر ويشير اليه بقوله وهذا ضروري في كل ما عاقل تصدق  
 للاخبار وههنا بحث آخر وهو انه فسر قاعدة الخبر ولازمها ولا تأطيم وكون الخبر  
 عالمابه موافقاً لما في المفتاح وذكر ان معنى اللزوم انه كلما افاد الحكم افاد انه عالمابه  
 من عكس واللزوم بينهما انما هو بحسب استقادة المخاطب ايهاا وعلمه بهما من الخبر  
 لا باعتبار كحقيقتهما في انفسهما ثم نقل عن العلامة والمص انهما حولا القاعدة ولازمها  
 علم المخاطب بالحكم وعلمه بكون المتكلم عالمابه وعلى هذا المعنى اللزوم ظاهر وهو انه  
 كلما تحقق العلم الاول من الخبر نفسه كتحقق العلم الثاني منه كما قرره المص بقوله ان  
 الحق ثم قال ههنا يمكن ان يقال ان لازم قاعدة الخبر هو كون الخبر عالمابه بالحكم فقد  
 جعل اللازم عبارة عن المعلوم فاما ان جعل القاعدة انشائية عن المعلوم لاخر اعني الحكم  
 لئلا سبباً فيوضح تفسيرهما ولزومهما الى ما ذكره اولاً وقد سلم ههنا بقوله اول  
 يعلم انه لا لزوم سبها بذلك المعنى لانه اذا لم يعلم السامع من الخبر ان الخبر عالم بالحكم

[illegible]



وقد علم منه الحكم لم يصدق قولنا كلها افاد الحكم افاد انه عالم به فيتم به مقصود السائل <sup>من متبع الضرر</sup>  
واما ان جعل عبارة عن العلم كما يقتضيه سياق الكلام ويكون معنى الضرر انه كلما تحقق <sup>بشيء</sup>  
علم المحاط بالحكم من الخبر نفسه تحقق كون الخبر عالما به من غير عكس فقه بعد لفوات الشا <sup>ب</sup>  
بين الفائدة ولازمها وكأنه اورد عبارة الامكان لذلك ولما صرح به من كونه منافيا لنفسه <sup>لانه يكون</sup>  
المص في اللزم وان كان موافقا له في الفائدة وله منافاة ايضا مع تفسير المقتاح لكن <sup>لانه</sup>  
في الفائدة دون اللزم وقد اتضح لك مما نقرر ان للفائدة ولازمها تناسل ثلثة <sup>لانه</sup> الاول  
هو ابا العباس والثاني هو ابا العباس والثالث هو ابا العباس

فسيرهما بالمعلومين والثاني تفسيرهما بالعلمين والثالث تفسير الفائدة بالعلم وتفسير  
اللازم بالمعلوم وأما عكس هذا فلا صحة له أصلاً لأن لحق الحق في نفسه لا يستلزم  
خبر فضلاً عن أن يستلزم علم المحاط به من الخبر نفسه كقولكم كون الملك عامياً وبكم كان  
شكلك في صحته اعتباراً بالزوم من العلم بالفائدة ونفس لا رغبها لكنه تعسف جداً **أولاً**

بشكله في صحفه اعتبار الزوم من العلم بالقابرة ونفس لا زومها لكنه تعسف حد **اول**  
ليس المراد بالعلم هنا الاعتقاد الحارم الثابت المطابق بل حصول صورة هذا الحكم في  
ذهنه **اول** اراد حصول صورته مطلقا سواء كان معتقدا له حارفا او غير حارم لو لم  
يكن معتقدا له اصلا ليتناول جميع ما ذكره من احوال المتكلم وقه نظر لان حصول الحكم  
هذا الوجه لا يقتضيه عرفا ولا يسمى به علما ولا يقال ان المتكلم افاده الحكم للمخاطب قطعا بل الحكم  
ان العلم اراد به هنا الاعتقاد مطلقا وتسميته علما مستقبضة لغة واداولنا افاد المتكلم

الحكم أو استفادته الخطاب أو علمه لم يزد به حصول صورة الحكم في ذهن الخطاب بل اعتقاده في نفسه أو ربما بالحكم فلما هو ان ذلك لا يحصل له من الخبر نفسه إلا إذا اعتقد أن المتكلم معتقد للحكم ومصدقه يحصل له السامع

وذلك معنى كونه عالما به فظهر انه كلما افاد الحكم افاد به عالمه **قوله** وقد نزل العالم اعترافا من  
بهما منزلة الجاهل **اول** هذا محمول على قوله ثلثة اشياء **الاول** تنزيل العالم منزلة  
خالي الذهن فليقل اليه **المحملة** محمولة عن التاكيد والثاني تنزيه منزلة السائل فليقل اليه **المخبر**  
مؤكد اياك اما استحسانا والثالث تنزيه منزلة المنكر فمؤكد اياك اعا حبا انكاره **من غير**  
الاعتراف

والظاهر ان المراد هو الاول كما صرح به في المفتاح وسياتي الثالث في تكميل غير المكملات ايضا يروق  
المفكر واما الثاني فيعلم بالمقايضة الى الخالي كما سنذكره **قوله** فليعلم اليه الخبير وان كان ذلك من ربيع  
عالمنا بالفائدة **اول** كانه خص الفائدة بالذكر لا بها العدة الكبرى من الجملة الجوية نعم لا يحصل  
ولا بعد على الجواب من علم لا ربح الفائدة اذ لم يخرج على موجب علمه كما اذا ظهر منه ضايل مع اعتقاد  
المستفيد فانتهى

فاعترفنا بالحكم من الخبير نفسه بلزمه اعتقاده ان الحكم  
 به وكلما حصل المذموم فصل الدائم فكيف حصل اعتقاد الخاطب به فصل  
 به ان الحكم معتقده وهو معني قوله ان الحكم اذا دانه عالم به خايه  
 ان اعتقاده

من الحكم نفسه بلزمه اعتقاده ان الحكم  
 به وكلما حصل المذموم فصل الدائم فكيف حصل اعتقاد الخاطب به فصل  
 به ان الحكم معتقده وهو معني قوله ان الحكم اذا دانه عالم به خايه  
 ان اعتقاده

[illegible]

وهو ان الحكم معتقده و هو معنى قولنا كلما افاد الحكم افاد انه عالم به غاية  
الاعتقاد ٢

من الكفاية  
بدرج الكمال  
تأمل

أحفا الحكم عن الملق فان موجب ذلك العلم ترك الاختفاء ومخاطبه **قوله** وما ريت اذ رمت

**اول** اي ماريت حقيقة اذ رويت صورة لان التردك الرمي كان خارجا عن طوق البشر  
وقيل ماريت نائبرا اذ رويت كسبا وليس بشي الحوانه في جميع الاعمال عند من يقول بالكسب  
وعدم محنته عند من ينكره **قول** فان كان خالي الذهن **اول** المراد بالخالي من كل هذه  
عن التصديق بالنسبة الحكيمة فيما ليس طرفي الجملة الحزينة وعن تصور تلك النسبة والمتردد

من تصور تلك النسبة الحكيمة ولم يصدق بشئ وقوعها اولا ووقوعها والمنكر من صدق بما  
ينافي مضمون الحكمة المفقاة اليه واما الخصر المخاطب هذه العلمه لانه اما ان يكون خاليا عن النظر  
بالنسبة وعن تصورها معاً فهو المسمى بخالي الذهن واما ان يكون خالياً عن الصدق فيها دون  
تصورها فهو المرتد والسائل والظن ان عكسه محال واما ان لا يكون خالياً عن شئ منهما

وح امان يكون مصدقا بما ينافي مضمون ما القى اليه فهو المنكر او مصدقا بمضمونه وهو العالم  
ثم ان عالم الحكم لا يلقى اليه الجملة الخبيرة لا اذا جرى الكلام على خلق مقتضى الظاهر وتوكل  
منزلة الاحل فاختصر حال المحاطب بما جرى على معصي الظم والخنو والردة والانكار  
واعتبار هذه الاحوال في الخطاب وادراك الكلام على الوجه المذكور بالقبس والافادة

فكما ان الحاطب اذا كان خائيا للذهن عن قيام زيد بعد له رد قائم محمدا عن التاكيد كذلك  
اذا كان خائيا للذهن عن علمك بقباهه تقوله رد قائم بلا تاكيد واما اعتبار التردد  
والانكار على الوجه المذكور فلا حكم باللازم لاختلاف ذلك لان ذلك شبهت العيان بذلك

فإنهم يقولون: "أنا عالم وأنت عالم" بقيام زيد ليصير علمك به فائدة هذه الجملة الأخرى لا هي  
الجملة الملقاة بل الوقت أن رددنا ما فهمناه أو أنه لقائم كذا التأكيد على الطارحاً إلى ثبوت  
قيامه لا إلى ثبوت علمك به على أنه إذا لم يعلم المتكلم حصول صورة العلم في ذهنه فبعد  
اللقاء الخبر إلى الحاضر لم يتصور منه بقاء ذلك أو انكار ذلك ولا نقول: إن

لما سئل من انه قد بوّكّد الخبر بتاع ان الخطاب يكره ان يكره كون المتكلم عالما به معتقدا انه يقول  
نك لكاله فان تابكده يدعي انه صادر عن صدق رغبة وفور اعتقاد ثم الظاهر ان اذا  
اعتبرت خلوه عن الخطاب عن علمك بقيام ربه مثلا او تردده فيه او انكاره له صار  
دعا عليه مقصودا الصلوات الصالحة التي القام له من مغلقات ذلك الموضع وينبغي

بوت علمه به مقصود اصلياً و صار بوث القيام له من مغلقات ذلك المقصود يعني

[illegible]



26)

[illegible]

والأخلاق كصبيص بدميها مسبا (٥)

لا تترك اذا خلعت  
 زبد على ما هو في خندق  
 النقي وهو كالتفاح  
 تقريبا وتناول ما هو  
 خارج قنبره فان لم يكن  
 اخضر وليس بكاف  
 اعم لان كل ما كان  
 قنبره ليس  
 كما هو ان يكون  
 كان وليس بكاف  
 ولا سكران الا اعم  
 يتناول ما يخرج  
 ايا القليلتي



في المشهور لا يتصور ان لا بعد العلم قدا توهم الخطاب ان المتكلم سبيل ونسب قد علم ان المتكلم  
عالم بانه لم يخفى وهو العلم الاول وكلامه في العلم الثاني وحواله ان المتكلم علم المتكلم بالكل حال  
تكملة اي يعلم الخطاب ان المتكلم عالم حال تكملة بعدم محبة فلا يمكن ان يتوهم سبيل او نسبنا  
في العلم الاول بل في العلم الثاني نعم يتصور في العلم الثاني حاله ثالثة هي حمله ابتداء الاول ان يصح  
بها ايضا **قوله** بل حواره ان لا يتم عدم صدقه عما ذكره وان قوله هو الكلام المفاد به ما عند  
المتكلم اعم من ان يكون عند المتكلم في الحقيقة او في الظل دلالة على العلم ان ظهر لعدم الاطلاع  
على السر او من ان يصف من نفسه اعترف بان المتبادر من قولنا عند المتكلم كذا انه كذا  
بحسب اعتقاده لا ترى انك اذا قلت عند اي حقيقة رجمه لازكاة في مال الصبي يفهم  
منه انه كذا في اعتقاده حقيقة واما انه لا اطلاع على السر او قد لا يقدر في تبادر  
المعنى المذكور الى الاذهان واطلاق الالفاظ في الحدود على خلاف ما يتبادر منها مقصد لها  
فان قلت ما عند المتكلم ينقسم الى ما عنده في الحقيقة وما عنده في الظل فيكون اعم منهما فلا  
يتبادر منه احدهما قلت انقسامه اليهما لا يقتضي عدم التبادر فان الوجود ينقسم  
الى الخارجي والذهني وادنا اطلق يتبادر منه الخارجي وكذلك الوضع ينقسم الى ما يكون  
بتأويل وما يكون بتحقيق وادنا اطلق يتبادر منه ما هو حسب التحقيق فان قلت كيف ذلك  
ولادلالة للعام على خصوص بعض افراده قلت ان الالفاظ حقيقة ودلالة المعنى المتبادر  
منه ومحاز في الاخر وان صحة التقسيم انما هي باعتبار اطلاقه على معنى ثالث يتناولهما  
من باب عموم المجاز وان جعلته حقيقة في العذر المشترك سبيل تبادر احدهما  
في كثرة اطلاقه على العذر المشترك في ضمه حتى صار كانه المعنى الحقيقي قوله اما  
الاول فليصدق على قولنا فاما في اقبال وادبار وذلك لان الاقبال والادبار امران  
ثابتان للناقضين حقيقة ان يسند اليهما فيصدق على اسنادهما انه اسناد معنى الفعل  
الما هو له فاندفع في تعريف الحقيقة مع انه محاز بما نص عليه الشيخ فان قلت المحاز العقلي  
اما اسناد الى غير ما هو له او ما يشتمل على اسناد اليه فلا يصح ان يعد عنه ما هو اسناد الى  
ما هو له او ما يشتمل على اسناد الى ما هو له قلت الاقبال وان كان صفة للناقض قائمة بها  
لكنه غير محمول عليها مواطاة فادق قلت الناقض كان الاسناد حقيقة وادق قلت قبل  
كان محاز الاقبال بطريق الحمل انما هو لافراده فاذا حمل عليها فقد حمل على غير ما هو

الحكم  
لكنه لا يتصور ان لا بعد العلم قدا توهم الخطاب ان المتكلم سبيل ونسب قد علم ان المتكلم عالم بانه لم يخفى وهو العلم الاول وكلامه في العلم الثاني وحواله ان المتكلم علم المتكلم بالكل حال تكملة اي يعلم الخطاب ان المتكلم عالم حال تكملة بعدم محبة فلا يمكن ان يتوهم سبيل او نسبنا في العلم الاول بل في العلم الثاني نعم يتصور في العلم الثاني حاله ثالثة هي حمله ابتداء الاول ان يصح بها ايضا

لكنه لا يتصور ان لا بعد العلم قدا توهم الخطاب ان المتكلم سبيل ونسب قد علم ان المتكلم عالم بانه لم يخفى وهو العلم الاول وكلامه في العلم الثاني وحواله ان المتكلم علم المتكلم بالكل حال تكملة اي يعلم الخطاب ان المتكلم عالم حال تكملة بعدم محبة فلا يمكن ان يتوهم سبيل او نسبنا في العلم الاول بل في العلم الثاني نعم يتصور في العلم الثاني حاله ثالثة هي حمله ابتداء الاول ان يصح بها ايضا

محور

محول عليه حقيقة ويظهر لك من هذا انه لو قيل معنى يعرف الحقيقة هو ان يسند الفعل او معناه  
الى شي هو ثابت له على وجه اسنده اليه اندفع الاعتراض ايضا **قوله** والاسناد الى المتبادر  
عند ليس حقيقة ولا محاز اي مطلقا سواء كان اسناد حمله اليه او اسم مشتق او حامدا لعلة  
المحمول اخذ هذا القول من ظاهر عبارة الكشاف حيث قال ولا تفسير هذا ان للفعل ملاسات  
مشتق تلاس الفاعل والمفعول نعم والمصدر والزمان والمكان والمحبب له واسناده الى الفاعل  
حقيقة وقد يسند الى هذه الاشياء على طريق المحاز وقال ثانيا الاسناد المحاز ان يسند الى  
الفعل اي شي يتلبس بالذي هو له في الحقيقة فان اقتضاه من الموضوع على ذكر الفعل بوجه  
ان الحقيقة والمحاز من صفات اسناد الفعل والحق به معناه لانه في حكمه وبقي ما عداها  
خارجا عنها وقد وجه هذا المذهب بان الفعل يشتمل على النسبة واعتباره في نفسه  
في مكائها وسميت حقيقة او في غير مكائها فسميت محازا واما ما  
فنسبته الى محبة توصف كما خلا في نفسه الى المتبادر الكونيات خارجة عنه وكذا الجملة  
الفعلية في محور يضرب وان النسبة بين احوالها توصف بهما دون نسبتهما الى المتبادر  
ذكر والمصدر لقوة اقتضائه النسبة صار من حكم ما دخلت النسبة في مفهومه والنسبة  
في الافعال وما في معناها ملحقه بالاسناد به وان كانت خارجة عن مدلولها فلا يخفى على ذلك  
تعتف **قوله** ليس هو التشبيه الذي يفاد بكان والكاف وذلك لان التشبيه المقاد  
تلكا وطوها مقصود من الكلام والتشبيه في الحواشي الرسع مصحح لما هو المقصود منه وليس  
بالتشبيه المقاد **قوله** والمعتبر عند صاحب الكشاف تلبس ما اسند اليه الفعل بقا عليه الحقيقي لانه  
قال المحاز العقلي ان يسند الى شي يتلبس بالذي هو له في الحقيقة له قال في الكشاف قبل هذا  
الكلام وقد يسند الى هذه الاشياء على طريق المحاز المسمى استنفاق وذلك لمضاهاتها  
الفاعل في ملاسة الفعل كما يضاهي الرجل الاسد في حركته ويستعار له اسمه وقد صرح  
بان المتبادر مضاهاة هذه الامور للفاعل في ملاسة الفعل وتضمن انه اطلق التلبس بالفعل  
ثانيا اعتمادا على ما سبق ويكون ملاسة الفعل عنده ايضا اعم من ان يكون بواسطة حرف اول  
وتضمن انه اطلق المعرف بناء على ان المعنى عنده التلبس بالفاعل الحقيقي مطلقا سواء كان  
في ملاسة الفعل او لا وح لا يحتاج الى موافقة تعميم الملاسة وانما قيده سابقا لشيوعه  
في كثرة استعماله فان قلت ما لا يتعلق به الفعل لانه لا واسطة حرفي بعد اسناده

لكنه لا يتصور ان لا بعد العلم قدا توهم الخطاب ان المتكلم سبيل ونسب قد علم ان المتكلم عالم بانه لم يخفى وهو العلم الاول وكلامه في العلم الثاني وحواله ان المتكلم علم المتكلم بالكل حال تكملة اي يعلم الخطاب ان المتكلم عالم حال تكملة بعدم محبة فلا يمكن ان يتوهم سبيل او نسبنا في العلم الاول بل في العلم الثاني نعم يتصور في العلم الثاني حاله ثالثة هي حمله ابتداء الاول ان يصح بها ايضا

لكنه لا يتصور ان لا بعد العلم قدا توهم الخطاب ان المتكلم سبيل ونسب قد علم ان المتكلم عالم بانه لم يخفى وهو العلم الاول وكلامه في العلم الثاني وحواله ان المتكلم علم المتكلم بالكل حال تكملة اي يعلم الخطاب ان المتكلم عالم حال تكملة بعدم محبة فلا يمكن ان يتوهم سبيل او نسبنا في العلم الاول بل في العلم الثاني نعم يتصور في العلم الثاني حاله ثالثة هي حمله ابتداء الاول ان يصح بها ايضا



هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه ولا يمتنع عليه  
والله اعلم بالصواب

اليه محروقة بغيره بغيره والاكتمال مطلق النقيض بالفاعل الحقيقي نفس حوز ذلك فكيف  
نكتفي به قلت ترك قيد التعريف عما دأبنا عليه ما سبق فيه بعد انما فكيف يركبه **قوله**  
ولقد انزل ان يقول ان مفهوم قولنا عند العقل ما حصل عنده وثبت وهذا الما كان اعتراض الشافعي  
المعنى على السكاكي في بطلان عكس التعريف مبتدأ عما قولنا ما عند العقل معناه ما يقتضيه ويراد  
وهو بعينه معنى ما في نفس الامر لان العقل لا يقتضي ولا يرتضي ما هو بخلاف نفس الامر  
الشارح بان مفهوم ما عند العقل على قانون اللغة ما حصل عنده وثبت وهذا الما كان  
الامر لا مكان ادراك الكوادر فيكون الكاذب حاصلًا ثابتًا عند العقل فما عند العقل  
يتناول ما في نفس الامر وما هو بخلافه ولا يجوز ان يراد في التعريف ما في نفس الامر وحده  
فان دفع قوله ولان بطلان عكسه ما ذكره لان المراد بخلاف ما عند العقل خلق  
ما في نفس الامر وهو كسب الخليفة الكعبة خلق ما في الامر ورد على هذا الجواب انه  
منافي لكلام السكاكي قطعًا لان ما عند العقل بهذا المعنى يتناول الامور الكاذبة  
كما صرح به المحققون الدهري انبت الرسع البقل يكون مندرجًا فيما عند العقل لانه  
حصل عنده وثبت وان كان كاذبًا فيخرج عن تعريف المحارز بقوله خلق ما عند العقل فلا  
يبطل به طرده كما راعه حيث قال انما قلت خلق ما عند المتكلم دون عند العقل  
للاقتناع طرده مثل قول الدهري انبت الرسع البقل والظن من عبارة المفتاح ان المراد  
ما عند العقل ما لا يمنع عنده وبخلافه ما يمنع عنده لانه قال ادليس في العقل امتناع  
ان يكسوا الخليفة نفسه الكعبة ولا امتناع ان يهرم الامير وحده الخلد وعلى هذا  
بطل السؤال عليه في بطلان العكس ومحج ايضا ما دل عليه صريح كلامه من ان قولنا خلق  
ما عند العقل يتناول قول الدهري انبت الرسع البقل لان انبات الرسع البقل  
يمنع عند العقل لا يقال لو امتنع عنده لما اعتقده الدهري العاقل لانا نقول ما يمنع  
عنده فسمان احدهما ما يمنع عنده بلاهة ولا يتصور من عاقل ان يعتقد شيئا الثاني  
ما يمنع عنده بالنظر الصحيح ويجوز ان يغلط فيه وانبات الرسع من هذا القبيل ولعل  
السكاكي اشار الى هذا المعنى حيث قال فانه لا يسمى كلمة من ذلك محارز اول كان  
خلق العقل في نفس الامر اي وان كان محارز لما في نفس الامر للعقل متمسكا عنده وان  
لم يدرك العقل ببداهته مخالفة اياه فقولنا في نفس الامر طريق المخالفة وكان المعنى

توهم

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه ولا يمتنع عليه  
والله اعلم بالصواب

توهمه تفسيرا لما عند العقل بناء على ان قوله خلاف العقل معناه خلق ما عند العقل كما  
يقتضيه سياق كلامه واعتراض عليه في بطلان العكس هذا وما الجواب عن السؤال  
بطلان الطرد بما اوضح في الشرح فاما يتم عما ما قرنا به ما عند العقل لانه اذا لم يحصل  
عنده وثبت كان قوله خلاف ما عند العقل محارزا لقول الحاحل كما مر ولا يصح ان تقول  
انما قلت خلاف ما عند المتكلم دون ما عند العقل ليجزى حق قول الحاحل فتأمل **قوله**  
وبالحيلة ان يرد اد غير ما هو له في نفس الامر فقد خرج عن تعريفه امثال ما ذكره وان اراد عند  
المتكلم في الظاهر اقصر على هذين المعنيين ولم يذكر ما هو له عند المتكلم في الحقيقة لان ما هو له  
اد اطلق يتبادر منه ما هو له في نفس الامر واد الوحد ههنا ان تعريف المحارز مذكور في هذا  
تعريف الحقيقة ناسب ان يرد به ما هو له عند المتكلم في الظاهر مصحح به هناك واما ما  
هو له عند المتكلم في الحقيقة فليس يتبادر عند الاطلاق ولا قرينة لهما تعينه فلم يذكره  
في تذييله واما ما بعد ان يرد لخرج عن تعريف المحارز حق قول المحارز انبت الله البقل  
عند اخفا جاله عن الدهري **قوله** اراد بالاسناد الى غير ما هو له مفهومه الظاهر  
ورد عليه ان قولنا ما هو له اطلاق يتبادر منه ما هو له في نفس الامر كما اشارنا اليه لاما  
هو اعني منه وبمقتضى الاقسام المذكورة وانما يقتضيه اليها ولا يصح ان يرد في التعريف وقد  
سبق حقيقة **قوله** واصفاه اي المحارز العقل اربعة هذه الاقسام الاربعة حارة  
في الحقيقة وامثلها ما ذكره في المحارز بعينه لكن اذا صدرت عن الدهري بناء على اعتقاده  
**قوله** واما على مذهب السكاكي ففيه اشكال وذلك لان الكلام المشتمل على اسناد  
جملة الى المبتدأ يومض عنده من حيث هو مشتمل على ذلك الاسناد بالمحارز والحقيقة العقلية  
وفي كون تلك الجملة من حيث هي جملة محارز الغويا او حقيقة لغوية عنده اشكال لانه صرح  
في تعريفها بالكلمة ولم يصح بان المحارز لغوية فسمان مفرد ومركب لكنه مثل في الاستفارة  
التي هي محارز لغوية بما هو مركب نحو قولك اراك تقدم رجلا وتوضر اخرى فان تعريفه  
من اخصار المحارز والحقيقة اللغوية في المفردات لم ينحصر المحارز والحقيقة العقلية  
في تلك الاقسام الاربعة وان نظر الى مقتضى مثله كان الاخصار فيها ظاهرا على مذهبه  
ايضا فان قلت اذا كان بعض احراز الجملة حقيقة لغوية وبعضها محارز الغويا فالجميع من  
حيث هو مجموع لا يوصف بشي منها فلا يصح الاخصار على مذهبه اصلا قلت بل يوصف

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه ولا يمتنع عليه  
والله اعلم بالصواب

بطلان

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه ولا يمتنع عليه  
والله اعلم بالصواب



بالحجاز اللغوي لأن المعنى الحقيقي للمجموع هو مجموع المعاني الحقيقية مفردة **قوله** والمعنى  
 المركب من بعضها ومن خارج مغاير للمعنى الحقيقي **قوله** كاستحالة قيام المسند بالمدكور  
 عقلاً أي من جهة العقل أو عادة أي من جهة العادة فيه استعار بان انتصاب عقلاً  
 وعادة على التمييز وليس هناك مفرد لغيرهما فان انقسام الاستحالة إلى العقلية  
 والعادة توجب اليقظة في صحتها لا في ذاتها ولا نسبة تحتاج اليه فان الاستحالة  
 لازمة والمستحيل هو القيام بالعقل وان حلت متعدياً على معنى الحكم باستحالة  
 الشيء وعده محالاً كما في قوله **قوله** يستحيل العقل كانت مصدر مضافاً إلى مفعولها  
 فلا يصح ان يحل فاعلهما **قوله** التلك النسبة الإضافية لأن التمييز عن النسبة إلى المفعول  
 مفعول كما ان التمييز عن النسبة إلى الفاعل فاعل وكيف لا وتلك النسبة في الحقيقة  
 الخاصة إلى المميز وإنما صرفت في الظاهر إلى غيره قصد إلى طريقة الاحمال والتقصيد  
 الصحيح إذا انتصابا على المصدرية أي استحالة عقلية أو عادة أو على الطريقة المفردة  
 أي في العقل والعادة وان تفسيره لهما ما ان لم يحصل المعنى دون توجيه الاعراب لظهوره  
**قوله** أي صوّي الله بسبب هو أن هذه الحالة وهو أن يصر في المثل لهما في محضتك دل  
 عارته على ان الواو في قوله وفي متوسطة من ما هو اسم في المعنى لصاد اعني ضمير المتكلم وبين  
 خبره اعني ضرب لتأكيد التصديق بينهما كالواو والمتوسطة من الموصوف والصفة لذلك على  
 ما جوزه صاحب الكشاف ومن نظائر ما نحن فيه قول الشاعر وكنت وما بينهنهني الوعيد  
 إذا حمل كان على الناقصة وقيل الواو لعطف احد الطرفين على الآخر أي صيرني هو أن يصر  
 المثل لجيني وي الآلة قدّم المعطوف كما في قوله عليك ورحمة الله والسلام وقيل المحال  
 والخبر محذوف أي صيرني هالكا والمحال أنه يصر في المثل لهما في فان حوز دخول  
 الواو على المضارع المثبت فذلك والآخر مبتدأ أي وأنا يضر **قوله** وقال الامام  
 الرازي فيه نظر لان الفعل لا بد من ان يكون له فاعل في الحقيقة قال في مختصر هذا الشرح  
 زعم صاحب المفتاح ان اعتراض الامام حق وان فاعل هذه الافعال هو الله تعالى وان الشيخ  
 لم يعرف حقيقتها فحذفها فبقعه المصطفى ان هذا تكلف والحق ما ذكره الشيخ ونقل عنه  
 في توجيه ظنه حقاً انه لا نزاع في ان الفعل لا بد له فاعل لكننا نعلم قطعاً ان الموصوف والمفعول  
 هذه الصور افعال لازمة كالقدوم والزادة والصورة والسرور لا افعال متعدي كالاقدام

لا متعديه

والمسرة ومحوها لكن يبقى تحت وهو ان لفظ اقدم لا يكون حقيقة لعدم تحقق معناه  
 وقد استعمل استعمالاً صحيحاً فيلزم ان يكون محالاً فلا يكون محالاً في الاسناد وانت تعلم ان هذا  
 المنقول لا يدل على صحة ما دعاه الشيخ ولا يفيد ظناً بصحته أصلاً بل هو في الحقيقة ايراد  
 اشكال على جعل الصور المذكورة من المحال العقلي - وسان لوجب عدّها محالاً لغوياً  
 فيبطل بذلك مذهب الشيخ وغيره معاً ولا اختصاص له باحدهما ليفيد ظناً بصحة الآخر وان  
 يقينا في مذهبه واستمع لما تقول اذا قدمت بلد محاطك لاجل حق لك عليه ثم قلت اقدمني  
 بلدي حق لي عليك فقد صدر عنك فعل هو القدوم لاجل دعي هو الحق لكنك بنيت من القدوم  
 باب الافعال واسندته إلى الحق فان اردت بالاقدام الحمل على القدوم كان محالاً لغوياً ولا  
 حقيقة وان اردت معناه الحقيقي - وشبهت الحق بالمقدم متوهم في هذه الصورة وكانت  
 المقصود من الكلام هو التشبيه بقرينة نسبة الاقدام اليه فهو استعارة بالكناية وإذا  
 نظرت إلى مناسبة الحق للمقدم على تقدير وجوده هناك في ملازمة الفعل وحلت المقصود  
 من الكلام هو الاسناد والتشبيه **قوله** له كان اسناد الاقدام إلى الحق محالاً عقلياً  
 وليس هناك فاعل حقيقي لو اسند اليه لكان حقيقة فان قلت القدوم ناشئ عن اقدم  
 وكان هناك مقدم محقق واريد تشبيه الحق بذلك وابرازه في صورته على طريقة الاستقارة  
 بالكناية او اريد نقل الاسناد منه إلى الحق على طريقة المحال العقلي - مبالغة في ملازمة الفعل  
 كان غرضاً صحيحاً في أسلوب واضح وأما اذا كان الموصود هو القدوم دون الاقدام ولم يكن  
 هناك مقدم محقق فليشبه به الحق وكيف يفعل الاسناد منه اليه وأي فائدة في ذلك قلت  
 كما ان الشيء يشبه بامر محقق ويبرز في صورته لغرض من الاعراض المتعلقة بالتشبيه كذلك يشبه  
 بامر موهوم ويبرز في صورته لذلك كما يشبه النعال بانياب القول وطلع الزقوم برؤس  
 الشياطين ولا اشكال في الاستعارة بالكناية وما نقل الاسناد والمقصود منه المبالغة  
 للقدم في ملازمة الفعل فاد اوجد القدوم وحده لا داعي واريد المبالغة في ملازمة يتوهم هناك  
 اقدم ومقدم وينقل اسناد الاقدام منه إلى الداعي فان نقل الاسناد من الموهوم  
 كنقله من المحقق في تحصيل غرض المبالغة في الملازمة فظهر ان لفظ اقدم مستعمل فيما  
 هو معناه حقيقة لغوياً لا ان ذلك المعنى مفروض موهوم قد تعلق بفرضه غرض صحيح وفائدة  
 حيلة وليس له فاعل حقيقي لو اسند اليه لكان حقيقة فان قلت الفاعل الحقيقي للاقدام

بم

المقدم

سناد

ادكانع

الاسناد



مع

المقدم

المتوهم هو ذلك المتوهم فاذا اسند اليه كان حقيقة قطعاً ولا معنى لاسناده الى الفاعل  
 المتوهم بخلاف نقله منه الى الداعي فانه يساوي نقل اسناد الفعل المحقق من الفاعل المحقق  
 في تحصيل الغرض المطر كما عرفت فثبت اسناد محاركي ليس له حقيقة كما ادعاه الشيخ  
 وبطل ما تكلفه السكاكي من ان الفاعل الحقيقي لا اقدام هو النفس الى او امتني نفسي  
 وان فاعل السرور والنصير والزيادة حقيقة هو الله تعالى **وله** وعن الرابع بان التوقيف  
 انما هو مذهب البعض والسكاكي ممن حوز اطلاق الاسم على الله تعالى من غير توقيف  
 لم يرد انه لما حوز اطلاق التوقيف صح منه اطلاق الرفع وحوجه عليه تعالى ادليس الكلام  
 في تراكيب السكاكي واطلاقه بل اراد انه لما حوز ذلك فالظاهر اعتقاد في البلغا السليقة  
 من اهل الاسلام والجاهلية انهم على التحوز حكم على تراكيبهم بتصرفات على حسب اعتقاده  
 فلا يصح الزامه التوقف على السمع في طوائف السمع البقل وح يندفع عنه ما اورده الشارح  
 من انه لو صح ذلك لوجب عند القائلين بالتوقف ان يتوقف صحة مثل هذا التركيب على السمع  
 اذ لان ان السكاكي يلزمه انه لو صح مذهبه لتوقف البلغا القائلون بالتوقف في صحته  
 على السمع فانه لم يعتقد ان في ارباب البلاغة المذكورين من يذهب الى التوقيف ولا الزام الابق  
 يثبت بطلان اعتقاده ذلك وان فيهم من يذهب اليه واما القائلون بالتوقف من غيرهم فلا اعتد  
 بهم فانه ثبت عليهم الاقدار اولئك وزعم لم يفهموا اوصوه تصرفاتهم في كلامهم **وله**  
 وهو مقدم على الاثبات لتأخر وجود الحادث عن عدمه الانسب بهذا الفن ان يقال الذكر  
 لكونه اصلاً لا يستدعي وجوب نكتة زائدة على كونه اصلاً والحذف للحاقته الاصل بوجوب  
 نكتة باعثة عليه معتد بها فالحذف اعرف واقوى في اقتضا المعاني الزائدة على المعنى الا  
 التي هي المقصودة في علم المعاني فقدمه اول **وله** وحواله ان عموم النسبة واردة  
 التخصيص تفصيل لا تنافي قرينة الحذف في وجوبه نكت لا كون النسبة غير عامة اي غير  
 خاصة في نفسها لا مور منقذة قرينة مخصوصة حاصلها اختصاص المسند بشي معني فلو حذف  
 المسند اليه فهم من اختصاص المسند به انه هو المقصود كما في قوله تعالى لما يشاء فقال لما يريد  
 وكذلك كون النسبة عامة اي صالحة في نفسها مع عدم ارادة التخصيص قرينة مخصوصة دالة  
 على ان المسند اليه جميع ما يصلح له النسبة كما في قولك خير من هذا الفاسق فكيف يكون انتقاه  
 هاتين القرينتين المخصوصتين تفصيلاً لا تنافياً القرينة مطلقاً مع ان لها ايراداً اخرى كقدم

بعض  
 احوال السند  
 احوال المسند اليه  
 صالحة

الذكر



الذكر في السؤال وغيره وقيل لم يرد بكون الخبر عام النسبة ضلوة في نفسه لمنقذ كما فهم  
 المص ومن تبعه بل اراد ضلوة في ذلك المقام الذي ذكر فيه لان يكون خبراً عن منقذ اما معاً  
 او على البدل فلا يكون هناك قرينة تخصيص له معني اصلاً لا باعتبار نفسه ولا باعتبار خارج  
 عنه فاد الرد تخصيصه بمعنى اي تخصيص اثباته به فلا بد من ذكره اذ لا قرينة بالقياس الى  
 شي من الامور المعينة اما ان ارد عموم الجميع واثباته له ولا حاجة الى ذكره لان ضلوع الخبر له  
 مع عدم التعرض لشي من الخصوصيات كافي في فهم اسناده الى الجمع وعلى هذا يكون عموم النسبة  
 مع ارادة التخصيص بياناً لا تنافي قرينة التخصيصات في مقام القصد الى معني ولا يجوز حذفه اصلاً  
 لا تنافي قرينته **وله** وهو ما وضع ليستعمل في شي بعينه اي المعنى في المعرفة هو التوقيف  
 عند الاستعمال دون الوضع ليندرج فيه الاعلام الشخصية وغيرها من المصنفات والمبهمات  
 مشدوم وسائر المعارف فان لفظة ان لا تستعمل الا في اشخاص معينة اذ لا يصح ان يقال انا ويراد به متكلم  
 لم بعينه وليست موضوعة لواحد منها والالكات في غيره محارز اولاً لكل واحد منها والالكات  
 مشتركة موضوعة اوضاعاً بعدد افراد المتكلم فوجه ان يكون موضوعة لمفهوم كلي شامل  
 لكل الافراد ويكون الغرض من وضعها الاستعمال في افرادها المعينة دونها فاما توهمة جماعة  
 والحق ما افاده بعض الفقهاء انما موضوعة لكل معين منها وضاعوا واحداً عاماً فلا يلزم كونها  
 محارز اي شي منها ولا الاشتراك وتعدد الاوضاع ولو صح ما توهمه لكافي انا وانت وهذا محارز  
 لاحقاً بقولها اذ لم تستعمل فيم وضعت هي لها من المفهومات الكلية بل لا يصح استعمالها فيها  
 اصلاً وهذا مستبعد جداً او كيف ولو كانت كذلك لما اختلفت الامة اللغة في عدم استلزام المحارز  
 الحقيقة ولما اختلف من في الاستلزام الى ان يتمسك في ذلك بامثلة نادرة **وله** وجمعوه التوقيف  
 جعل الذات مشارة **وله** به اي خارج هذه العبارة موحودة في الشرح التي رايناها لكن قد خط عليها  
 في بعضها وحذفها اولي من اثباتها اذ هي مبهمة لا يتوصل منها الى معنيها ولا يدري ان المراد  
 بالذات والخارج ما ذاهي ماضية من كلامهم الكون وفاضل الامة الرضى والاسترا با دكي  
 حيث قال في وصف النكرة بالجملة الخبرية لكنه احوال بيانها على ما ذكره في باب المعرفة والنكرة  
 ثم قال هناك والاصح في رسم المعرفة ان يقال هي ما اشير به الى خارج تحقيق شارة وضعة  
 ثم مقصوده من كلامه بتوضيح واطناب كما هو دأبه وحاصله ان المعارف كلها مشتركة في اشياء  
 على اشارة وتخصيص منها اسماً الاشارة بكون الاشارة فيها حسية ولما قلنا الى خارج لان كل اسم

الاسم  
 لها  
 تستوكل

مفرداً

نكتة







في الاستعمال كما ان الرحمن من الصفات الغالبة عليه تقديرته وذلك لاني في اخصاص اسم الله  
والرحمن به تعاقب **قوله** وما يدل على ان الكناية انما هي بهذا الاعتبار الى قوله لا  
يكون من الكناية شي لغير ان يقول لما كان ذلك الشخص مشهورا بهذا الاسم وعلوما  
لكونه جوهريا صار كونه جوهريا مما يفهم من هذا الاسم مجازا ان يكون كناية عنه بخلاف  
قولك هذا الرجل فانه لا يفهم منه ذلك المعنى وان ارد به ذلك الشخص بعينه ولا يفهم  
في ذلك فان حانما اذا اطلق على مسماه فهم منه كونه حوازا واذا اعتبر عنه بهذا الرجل  
لم يفهم وتوضيحه ان اتصافها بهذين الوصفين انما لوضوح في ضمن ما اشتهر به من  
اطلاق اسمي في لفظ وحائتم عليها ففهم من حيث اتصافها مدلول هذين الاسمين معلوما الا  
بهذين الوصفين مجازا ان يكونا كنايةين عنهما ولو كان كلهما بدلهما اسمان اخران في الا  
لقام مقامهما في صحة الكناية عنهما **قوله** وحسب ان علم انما استعمل ههنا في الشخص  
المسمى به لكن لينقل منه الى جهة اخرى لان الكناية باعتبار الوضع الثاني اي العلي دون  
الاول اي الاضافي وكذلك وجه اما الثاني فما اوضحناه واما الاول فما ذكره من المقام فاعتبروا  
في الكناية المعاني الاصلية وتدل عليه ان بعض الكفرة نادي ابا بكر بابا الفصل **قوله** لان فقال  
المخاطب يعرف مدلوله بالقلب والعين وقوله لان وضع الموصول على ان يطلعه الى قوله  
فلذا كانت الموصولات معارف يشترك كل منهما بان التعريف انما هو بحسب معرفة المخاطب  
واشارة الى علمه عند لول اللفظ وحضوره في ذهنه ولهذا قال الادباء المعرفة ما يعرفه  
مخاطبك وسياطتك من تدوير له فيما يستعمله **قوله** فتوكل لقيت من ضريبة الخوف  
بين الموصولة والصفة المختصة بواحد ان التخصيص في الاول وضع دون النائية والتخصيص  
ان الموصولة فيها اشارة الى علم المخاطب بعين من حيث هو معين عنده بخلاف الموصولة  
فان وجوب علمه بالنسبة الوصفية لا يقتضي تعيين الموصوف عنده وايضا الموصولة  
مستعملة في ذلك المعنى لا انها موضوعة للمعانيات وضعا عاما واما انها موضوعة للمفهوم  
كلي استعمال في حركاته المعينة والموصوفة مستعملة في مفهوم كلي وان كان محصورا في معين  
فلو فرضنا تعدد مضروب مخاطبك واستعملت الموصولة كان قصدك الى معين فلا بد من قرينة  
تعيين بها ما قصدته فان احتاج المخاطب الى ان يستفسر لمخاطبه العينة عليه كان ذلك  
استفسارا عن المعين الذي هو المقصود بعينه وان استعملت الموصوفة كان مقصود

مفهوما

الموصوف

اما

مفهوما كلفا ولم يكن بك حاجة الى نصب قرينة ولو فرض هناك استفسار لم يكن متعلقا  
بالمقصود لوضوحه بل بافراد ذلك المعنى المقصود حيث لا يوجد خارا لا في ضمن  
منها **قوله** او الاما الى وجه بنا الخبر اي الى طريقته نقول علمت هذا العمل على قوله كاد رصاد في علم  
البدء هذا توجيه يقتضي استدراك لفظ البناء وان يقال او الاما الى وجه الخبر فان الخبر  
على وجه مختلف وطرق متغايرة وليس بناوه احاسا مختلفة يشار بها الى المسند اليه  
موصولا الى واحد منها والاما الى طريقته الخبر وحسبه كما اعترف به حيث كان فيه اما  
اي ان الخبر المبني عليه امر من جنس العقاب فان قلت لعلة جعل البناء على المبني وجعل  
اضافته الى الخبر للبيان على ما سئل خلاق ياب كما بينى عنه قوله اي الخبر المبني على  
هذا انفس وهو مستغنى عنه لان الخبر وان كان موصوفا بانه مبني لكل لا دخل  
له في الاما فان **قوله** الخبر مطلقا لا يوصف بالسائل الخبر المضاف عن المسند اليه لان  
بنا الشيء على اخر مستغنى تقدم الاخر عليه كما يشهد به كلام السكاكي في عرو المسند  
السببي ولا سكت ان الاما الى جنس الخبر انما يتصور مع تأخره فكأنه قال او الاما الى جنس  
الخبر المتأخر قلت هذا على بعد صحة لا يندفع به شيء من النقص والاستغناء كما  
لا يخفى **قوله** ففي قوله ان الذي سمك السما بنا لنا اما اي ان الخبر المبني امر من جنس الرفعة  
والبناء اي قوله ثم فيه تعرض بتعظيم بنايته لكونه فعل من رفع السما التي لا بنا ارفع منها  
واعظم لا تراعى كون هذا الكلام مشتملا على الاما بالمعنى الذي ذكره وعلى التعريض بتعظيم  
شان الخبر الا ان ذلك الاما لا مدخل له في اعادة تعظيم الخبر اصلا فليهد محل ذكره  
اي التعريض به وانما نشأ التعظيم من نفس الصلة بنا على تشابه اثار الموتر الواحد واما  
ان هذه الصلة تومي اي ان الخبر عن الموصول من جنس البناء او لا تومي اليه فيما لا يتغير به حال  
التعظيم او لا تترك انك لو قلت بنا لنا بيتا من سمك السما كان التعريض بتعظيم البناء مقبلا  
على حاله والاما فيه بالمعنى الذي ذكره قطعاً **قوله** ففيه اما اي ان طريق بنا الخبر ما بينى  
عن الحنية والخسران وتعظيم لشان شعيب عليه السلام هذا صحيح ليس ذلك الاما ذكر  
اي تعظيم شأنه بقا به على حاله في قوله نعم والخسران الذين كذبوا شعيبا بل الذي يستفاد منه  
تعظيمه ويؤسره اليه هو نسبة الخسران الى مكذبيه وكذلك اهانة التضيف مستفادة  
من عدم معرفة المصنف واهانة الشيطان من خسران من يتبعه وتحقيق زوال الحجة

الى

عالم

ان

علم

بوعه



من ضرب البيت مهاجرة وأما كون فاتحة الكلام منبهة للفظ على خاتمة فهو مفقود فيما  
 إذا اختار الوصول ونحو الجملة الاسمية بالفعلة مع أنه ملك الأمور مستفادة منها أيضاً  
 على حالها ونحو قطعاً ان مستند هذه الأمور وذو روعها امر مشترك بين الحالتين لا يختلف  
 بالتقدم والتأخر كما لا يكتفى من حيثها خصوصية معتبرة وذلك **قوله** والفاضل الشارح  
 العلامة قد قسم في شرح المقتلح الوجه في الاما الى وجه بناء الخبر بالعلة والسبب ان  
 قسم الوجه ما هو وسبب ثبوت الخبر المسند اليه اشكل الامر في جواب الذي يمكن  
 وان التي صرحت وان قسمها هو علة وسبب لاستناده اليه وبناءه عليه يمكن طرده  
 في الكل وكان لفظ البناء واقعاً موقعه فان علة بناء الخبر ورطبه بالمسند قد تكون **البر**  
 علة ثبوتها له كما في جواب الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين  
 فان الاستكبار علة للدخول في نفس الامر وسبب حامل وعلة باعته للمتكلم الى استناده  
 اليهم وبناءه عليهم وقد يكون معلوله له كما في قوله ان التي صرحت بيئاً فان الطر **المذكور**  
 معلول لربو واللمجة مع سبب باعث غير رابط واللمجة لها وبناءه عليها وقد يكون  
 غيرهما ماله نوع ارتباطه اما باللمجة كما في قوله ان الذي سلك السبيل وان سلكوا  
 يكن علة للخبر المذكور ولا معلول له لكنه مجازي اياه وعلة حاملة للمتكلم على ربط ذلك  
 الخبر به واما بالمضادة كما في قوله ان الذين يروونهم فان طر اخوفهم ليس علة لكون  
 الصرع شفا عليهم ولا معلول له بل هو منافي له حسب الظ وسبب لبنائه عليهم ورطبه  
 بهم ثم ان ذكر علة البناء جعل ذريعة الى التعظيم والاهانة والتحقيق والتنبية على  
 الخطا بلا اشكال فان لم يشترط في البناء تقدم المبنى عليه بل جعل معنى الربط وجعل الخبر  
 لمعنى المسند كان البناء متناً ولا لللمجة الاسمية والعقلية وان اشترط كان المقصود  
 بيان احوال الاسمية ويعرف حال العقلية بالمقايضة لكون علة تلك الاحوال مشكوكه بنقلها  
**قوله** وان اصل اسمها الاشارة ان يشار بها الى مشاهد محسوس هكذا وقع في عبارة  
 نجم الامة والاولي ان يقال ان محسوس مشاهد فخرج بالمحسوس المعقولات وبالمشاهد  
 وهو ما ادرك بالبصر العقل ما ادرك بمسائر الحواس وما من شاكلة ان يدرك بالبصر لكنه  
 ليس مدر كانه لعدم حضوره فان اشير بها الى ما يحيل احساسه كخود كذا الله ربكم  
 ودلها مما علمني ربي او الى محسوس غير مشاهد كخونكم الحنة فلنصير كالمحسوس المشاهد

علة هم

انه م

بيان  
معلول

والان في قوله ان الذي سلك السبيل وان سلكوا يكن علة للخبر المذكور ولا معلول له لكنه مجازي اياه وعلة حاملة للمتكلم على ربط ذلك الخبر به واما بالمضادة كما في قوله ان الذين يروونهم فان طر اخوفهم ليس علة لكون الصرع شفا عليهم ولا معلول له بل هو منافي له حسب الظ وسبب لبنائه عليهم ورطبه بهم ثم ان ذكر علة البناء جعل ذريعة الى التعظيم والاهانة والتحقيق والتنبية على الخطا بلا اشكال فان لم يشترط في البناء تقدم المبنى عليه بل جعل معنى الربط وجعل الخبر لمعنى المسند كان البناء متناً ولا لللمجة الاسمية والعقلية وان اشترط كان المقصود بيان احوال الاسمية ويعرف حال العقلية بالمقايضة لكون علة تلك الاحوال مشكوكه بنقلها

قوله

**قوله** نصب على المدح او على الحال فيل العامل في الحال معنى الفعل المستفاد من اسم الاشارة  
 او حرف التثنية اي اشير اليه او انبه عليه فردا والاولي ان يجعل حالاً مؤكدة بناء على  
 استنهاره بذلك ادعاء قوله من نسل شيبان خبر ثاب ببياناً للتسمية بعد ذكر حسيده  
 وكتمل ان يتعلق بفردا اي عنان امهم وقوله من النسل والاصل من نسل شيبان  
**قوله** وهو زائد على اصل المراد الذي هو الحكم على المسند اليه المذكور المعبر  
 عنه بشي لوجب تصور اي ايا كان فيه تحت لا فهم اراد واما الزائد على اصل المراد المعنى  
 الزائد على المعنى الوضعي للفظ الذي عبر به عن المقصود لا المعنى الزائد على معنى لفظ  
 آخر على ان يعبر به في هذا المقام اذ رتبها كان هذا الزائد من المعاني الوصفية  
 لما وقع التعبير به فيكون تحتاً عن المعاني الاصلية تلام لفاظ وان قلت لعله اراد  
 ان لفظية هذا مثلاً تدل بالوضع على ذات المسند اليه مع ملاحظة القرب واما  
 ان المتكلم قصد بذكرها ساقية فامر خارج عن مفهومه الوصفي قلت هذا جار في لا  
 كلها وان زدت امثلاً موضوع لشخص معين واما ان المتكلم قصد بذكره تفهيمه للخطاب  
 فامر خارج عن مدلوله وضيقاً وايضاً يلزم ان يكون قوله وهو زائد على اصل المراد  
 ح متدرج في البيان **قوله** او يحقيره بالقرب وهو تقطيعه بالبعد كما ان القرب  
 قد يطلق على قرب المرتبة ودانة الخلق فيقال فلان قريب الخلد والمرتبة والبعيد يطلق  
 على ضد ذلك فيقال فلان بعيد الخلد بعيد المهمة احراً الامور العقلية بحري الامور  
 المحسوسة كذلك قد يطلق ما يدل عليها اعني اسم الاشارة على هذين المعنيين هذا  
 ما ذكره صاحب الكشاف واشار اليه الشارح بقوله تنزلاً لبعده ورفعة  
 محله منزلة بعد المسافة اذ نفهم منه تنزلاً قرب الدرجة وضعة الخلق منزلة قرب  
 المسافة ولك ان تقول الامر الحقير لا غنى عن الناس بل يكون قرب الوصول سهل  
 المتناول واقفاً بين ادلهم وارسلهم والحقارة تناسب القرب المكاني وتستلزمه  
 بوجه ما و الامر العظيم يتناول عليهم وبعده عنهم لجلالته ورفعة شأنه والتعظيم  
 يتناسب المكاني وتستلزمه بوجه ما **قوله** تنزلاً لبعده عن ساحة الحضور والخطاب  
 وسفالة محله منزلة بعد المسافة يعلم من ذلك انه قد قصد المقام القرب بان ينزل  
 قربه من ساحة الحضور والخطاب منزلة قرب المسافة فيعبر عنه بهذا كقوله تعالى

او

فقط

بيان  
المقصود

البعيد

لفاظ



ربنا ما خلقت هذا باطلاً ولكن ان يقال الامر العظيم من شأنه ان يثبوت له الاله العظيم  
وتتطلب القرب منه والوصول اليه فمن هذا الوجه يناسب القرب المكان ويستلزمه  
والامر الحقيقي من شأنه ان لا يلتفت اليه وبعدوه عنهم فمن هذا الوجه يكون الحفاة  
مناسبة للبعد المكان ومستلزمة له **قوله** وقد ذكرنا المعنى الحاضر المتقدم بلفظ  
البعيد والحق الامة وحوز ان يشار الى المعنى الحاضر اذا تقدم ذكره بلفظ البعيد كما  
تقول بالله الطالب الغائب وذلك قسم عظيم لا فعلن **قوله** كما ذكرنا يضرب الله للناس  
امثالهم مشيئاً بذلك الى ضرب المثل الحاضر المتقدم ذكره وانما حاز ذلك لان المعنى  
لا يدرك بالحس حتى يشار اليه اشارة حسية فهو في حكم البعيد والاعلى في مثله ان يشار  
بلفظ القرب فيقال وهذا قسم عظيم فانه لكونه حاضراً ومذكوراً غير متغلبة  
المشاهد القرب بخلاف المعنى الغائب المذكور كالضرب فانه بواسطة كونه مذكوراً  
صار كالشاهد وبواسطة كونه غائباً صار كالبعيد وحوز ان يعبر عنه بلفظ القرب  
لقرب ذكره وهكذا الحال في الغائب المتقدم ذكره اذ كان غائباً **قوله** واسم الاشارة  
لما كان موضوعاً لما يشار اليه اشارة حسية فاستعمله فيما لا تدركه الاشارة الحسية  
كالشخص الغائب والمعاني الحاز وذلك جعل الاشارة العقلية كالحسنة واسم الاشارة  
ححتاج الى مذكور قبله فيكون كضرب راصع الى المفهوم **قوله** عقب المشار اليه وهو الذي  
يؤمنون باوصاف المناس ان يقال وهم المنقول لان الذين يؤمنون من جملة الاوصاف  
كما صرح به في قوله من الايمان بالغيب **قوله** ثم عرفت المسند اليه بان اوردته اسم الاشارة  
تبييناً على ان المشار اليهم احق بما يرد وجه التبيين ان ظاهر المقام يقتضي ايراد الضمير  
لتقدم الذكر وقد عدل الى اسم الاشارة بناء على ان ذلك الموصوف قد تغير بتلك الاوصاف  
تغيراً تاماً فصار كأنه مشاهد في اسم الاشارة اشعاراً بالموصوف من حيث هو موصوف  
كانه قيل اولئك الموصوفون تلك الاوصاف الصفات على هذا من ركنهم فيكون من قبيل ترتيب  
الحكم على الوصف الثابت الدال على العلية بخلاف الضمير فانه يدل على ذات الموصوف وليس  
فيه اشارة الى الصفات وان كان متصفاً بها والفرق بين الاتصاف بحسب نفس الموصوف  
الاتصاف في العبارة عما لا يخفى **قوله** فاسد موضوع لواحد من احوال جنسه الى الفرق بين  
اسم الجنس وعلم الجنس على ما ذكره من كلام ابي الحاجب في شرح المفصل وانما يستقيم على قول

الامر

كلام

متقدم

منقول

من

من جعل اسم الجنس موضوعاً للماهية مع وحدة لا بعينها وسمى فرداً منتشرًا او اما من حوله  
موضوعاً للماهية من حيث هي فعنده كل من اسم الجنس وعلمه موضوع للحقيقة المتحدية في  
الذهن وانما افتقار من حيث ان علم الجنس يدل على جوهره على كون تلك الحقيقة معلومة  
للمخاطب معهودة عنده كما ان الاعلام الشخصية تدل على جوهرها على كونها متشابهة معهودة  
له وانما اسم الجنس فلا يدل على ذلك جوهره بل بالكلية ان كانت **قوله** ويعلم بما ذكرنا من  
تقرير كلامه ان يعود الضمير الى قد علم بما قرره ان المعروف الذي هو المعنى كالنكرة هو  
المعروف بلام الحقيقة وانما اطلق على وجودها لوجود الحقيقة فيه فاللفظ مستعمل في الحقيقة  
والبعضية مستفادة من خارج فاذا عاد الضمير في قوله ياتي الى المعروف بلام الحقيقة فهم  
ان المعهود الذي منتهى تحت المعروف بلام الحقيقة كما هو الحق فانه في التثنية بقدر الا  
واجب وقد دل عليه ايضا كلام المفتاح في تحقيق معنى اللام الجنسية وان عاد الى مطلق  
المعروف باللام كان الكلام صحيحاً لكنه قاصراً عن افادة معنى الاندراج فكون الاول الى  
**قوله** ولقد امرنا على الليم يستين لم يرد بالليم الحقيقة والاستفراق وهو طولا المعهود  
المعق لقصوره عن ادما هو المقصود من التمدح بالانة والوقار في مواضع يطيش فيها  
اولوا الاحلام الخفية ولا يثبت فيها الارباب العظام الكاملة وانما قال امر بصيغة  
المضارع مع ان الموافق لقوله مضيت صيغة الماضي لانه على مرور مستمر كأنه قال امر  
وقتا بعد وقت على الليم من الليم موصوف بسبب تعدد ولا احازنه بل لا التفت اليه  
وانفيه عنه ومن ههنا يعلم ان حمل سبني على الحال وتقييد الموصوف بوقت مخصوص ليس بشد  
**قوله** فان قلت المعروف بلام الحقيقة وعلم الجنس اذا اطلقا على واحد كما في حوازل  
السوق ورايت اسامة مقبلة احقيقة هوام محاز قلت بل حقيقة يرد عليه ان اسم  
الجنس عنده لما كان موضوعاً لواحد من احوال جنسه فاذا عرفت بلام الحقيقة واراد به  
مفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد كما ذكره فقد استعمل في حيز معناه  
فيكون محازاً قطعاً سواء فهم هناك تعدد باعتبار الوجود وانضمام القرينة كما في نحو  
ادخل السوق او لم يفهم كما في مقام التعريف الا ان يدعي ان المجموع المركب من اسم  
الجنس واللام موضوع بار الحقيقة وضعا آخر مغايراً للوضع مفردية وجبه بعد علم  
يصح كونه حقيقة اذ احد موضوعاً للماهية من حيث هي كعلم الجنس والفرق بما اشبهه  
فكون الحقيقة لهما مستفادة من جوهر اللفظ المستعمل فيها والوحدة الشائعة في انضمام

م

نكرة

مكان

لام

مرئ

وهو







بالنكرة المفردة قلت مولا رجل نص في استغراق افراد مدلوله فلا يخرج عنه شيء من الحقائق  
كما ان لا رجل نص في استغراق افراد مدلوله فلا يخرج عنه من الاحاد والاشياء  
من لا رجل لا يفدح في تلك النصوصية ادبيسا من افراد مدلوله وحمل كلامه على تخصيص  
النصوصية باطل لان ماد كونه من السان مشترك فيه وبس الجمع فان ولد لا حقا في صحة  
قولنا في الدار الا زيدا ولا رجال فيها الا زيدون ولا يكون شيء منهما نصا في استغراق  
احاد مدلوله ول الاستغناء لا يوجب تخصيصا ولا يفدح في كون اللفظ نصا لحياته وانما  
العدد مع كونها مفوضا ومعانيها وقد حقق ذلك في موضعه فان قلت اد قلنا ليس  
في الدار رجل بل رجلان او رجال وقلنا ليس فيها رجل بل رجل او رجلان فقد خرج  
عن كل منهما بعض الاحاد فاي فرق بينهما ههنا قلت الفرق ان ليس رجال في هذه الصورة  
باق على استغراقه لافراد مدلوله دلالة بطريق الظهور دون النصوصية  
كما في لا رجال وقد خرج عنه ما ليس من افراد مدلوله كما عرفت في لا رجال واما ليس  
رجل فقد يستعمل على وجهين احدهما ان يراد به نفي واحد لا بعينه فيتناول كل واحد من  
الافراد مطلقا اي سواء كان الواحد في ضمن العدد ام لا تناولا ظاهرا لانه نصا كما في لا  
رجل والثاني ان يراد به نفي احد من حيث هو واحد اي بوقته النفي في قيد الوحدة كما  
ليس في قولك في الدار رجل بل رجلان او رجال وليس هذا من العموم في شيء واما على الوجه الاول  
واستغراقه اشمل من استغراق ليس رجال فانه يتناول كل واحد من الاحاد فاذا اخرج منه  
شيء منها كان تخصيصا لما هو عام ظاهرا وليس رجال لا يتناول الواحد والاشياء لا  
بنصوصية ولا بظهور وحدهما عنه لا يكون تخصيصا واد اخرج عنه جماعة كان تخصيصا  
**قوله** بل الجمع المحل للام الاستغراق اشمل الافراد كلها مثل المفرد اسم الجنس اذا كان  
مفردا او عرف باللام الجنسية وحمل على الاستغراق كان استغراقه بشموله لا فردا  
مستثناة وهي الاحاد فاذا نسب اليه حكم كان الظاهر انتسابه الي كل واحد واما الجمع فلما  
دل على الجنس مع الجمعية فلو اخرج حاله في استغراقه على قياس حال المفرد كان معناه  
كل جماعة جماعة لا كل واحد واحد فاذا نسب اليه حكم كان الظاهر انتسابه الي كل جماعة  
فان كان من الاحكام التي تكون ثبوتها للجماعة مستلزما لثبوتها لكل واحد منها فكم  
من ذلك ثبوت لكل واحد والكانت الاحاد باقية على الاجمال هذا مقتضى قياسه على

بالمفرد

لا رجل

حاصل الال  
استعملت  
لفظ الجمع  
لانه  
ان في النكرة  
رملت الجمع  
واما في غيره فأي

الوج

فيها

بلغ

على المفرد

على المفرد في استغراقه لكن هذا المعنى يستلزم تكرار ان مفهوم الجمع المستغرق لان  
الثلاثة مثلا جماعة فتندرج فيه بنفسها وجزء من الاربعة والخمسة وما فوقهما فتندرج  
فيه ايضا في ضمنها بل يقول الكل من حيث هو كل جماعة فيكون معتبرا في الجمع المستغرق  
وما عداه من الجماعات مندرجة فيه فلو اعتبر كل واحد منها ايضا لكان تكرار الجماعات  
فلذلك ترك الامة بفترون الجمع المستغرق اما بكل واحد واحد فيكون كاللفظ  
في استغراقه كانه قد بطل عنه معنى الجمعية وصار للجنسية كما في الامثلة التي اوردها  
واما المجموع من حيث هو مجموع كما في قولك للرجال عندي درهم حيث حكموا بانه افراد  
بدرهم واحد للكل خلا في قولك لكل رجل عندي درهم فانه افراد لكل رجل بدرهم  
والمعنى الاول اكثر استعمالا من الثاني فان قلت اد اقبل لا رجال في الدار فان قصد  
نفي كل واحد واحد فلا فرق بينه وبين لا رجل في الاستغراق وان قصد نفي الكل من حيث  
هو كل يكون صادقا اذا كان واحدا من الرجال حارفا فقط عن الدار وبطلانه لا وان  
نفي كل جماعة جماعة كان تكرارا بعين ما ذكرتم في المعرف باللام قلت قد اشار الى عدم  
الفرق بين استغراق المفرد والجمع في صورة النفي ايضا حيث قال لو سلم كون استغراق  
المفرد اشمل من النكرة المنفية وتوضيحه ان يقال كما ان رجل في قولك ليس رجال في الدار  
يدل على الجنس والوحدة المطلقة فربما يقصد بنفيه نفي الجنس المتصف بتلك الوحدة  
فيكون عاما ظاهرا في استغراقه وربما يقصد نفي الوحدة المقابلة للتعدد فلا يكون  
من العموم في شيء كما سلف كذلك رجال في لا رجال يدل على الجنس والجمعية فربما يقصد بنفيه  
نفي الجنس مطلقا كان الجمعية قد بطلت على قياس المعرف باللام في لا يكون بينه وبين  
لا رجل فرق وربما يقصد به نفي القيد الذي هو الجمعية ويكون الجنس ثابتا على صفة  
الوحدة او لا ثبوتية فلا يكون من العموم في شيء واما رجال في قولك ليس في الدار رجال  
فدل على الجنس والجمعية والوحدة العارضة للجماعة فيحتمل ان يقصد بنفيه نفي الجنس  
كان الجمعية قد بطلت على قياس لا رجال فدل على استغراق الاحاد ظاهرا لانه نصا ولا يقصد  
نفي القيد الذي هو الجمعية فيكون الجنس ثابتا موصوفا بالوحدة او لا ثبوتية كما في لا رجال  
ولا يكون من العموم في شيء وان يقصد نفي الوحدة العارضة للجماعة اي ليس فيها جماعة  
بل جماعات كما يقال ليس في موضع كذا جماعات فليخص كل جماعات كما ذكرنا ان قولك

قصد

سنة



ليس في الدار رجل فحمل معينين وليس فيهما رجل فحمل ثلثة معينين ولا رجل فحمل اربعة معينين ايضا  
معينين واما لا رجل فهو نفي في استغراقه الا ان من نفي الجنس لا يحمل غيره اصلا وان  
لا رجل اذا حمل على الاستغراق لم يكن بينه وبين لا رجل فرق في ذلك واما الفرق بينهما  
ان لا رجل لا يحمل معنى سوى الاستغراق ولا رجل فحمل بان يقصد به نفي الجمعية مع  
ثبوت الجنس على الوحدة او التثنية كقولك لا رجل في الدار بل فيها رجل او رجلان  
**قوله** فظهر بطلان ما ذكره صاحب المفتاح الظاهر من كلامه انه حمل الجمع المستغرق على  
المجموع من حيث هو مجموع وثبوت وهنه لا يستلزم وهن كل فرد منه وكحمل ان حمل  
الجمع المستغرق على كل جماعة جماعية وثبوت الوهن لجماعية لا يستلزم ثبوته لكل واحد  
منها ورد الشارح يتوجه على الوجهين معا اذا لم يرد من وهن العظام ثبوت الوهن  
لكل واحد منها لا ثبوته لكل جماعة منها او لكلها من حيث هو كل ولا فرق في ثبوت الوهن  
للعظام فردا فردا وبين وهن العظام وهن العظم **قوله** وايضا لا دلالة لقوله  
يشمل كل اثنين ماسمي به على هذا المعنى وذلك لان قوله يشمل كل اثنين ماسمي به يدل  
بصورته على ان المتعدي على الجمعية شمول كل واحد ماسمي بالعالم ولو اراد ما ذكره هذا القائل  
لقال ليدل على ان ماسمي به اخص من مختلف ولا نزاع في ان المسمى بالعالم اخص من مختلف  
لكن لا دلالة للجمعية على ذلك بل مقتضاها شمول ماسمي به لمفرد سواء كان اخصا او لا  
**قوله** لان هذه التفرقة لا تؤثر في عقل ولا نقل لان الجمع يتناول الافراد المشتركة  
في مفهوم مفردة وهذا هو المراد من قيد الجملة المتعدي في تعريف الجمع واما ان تلك  
الافراد ماهيات مختلفة او امور متفقة فلا اعتبار به اصلا كما ان الجمع والمفرد اذا  
استغرقا يتناولان الاحاد المتفقة كذلك يتناولان المختلفة **قوله** لان الحرف الاول  
على الاستغراق كحرف النفي ولحم التعريف انما تدخل عليه اي على الاسم حال كونه محمدا  
عن الاله على معنى الوحدة اذ قيل ان اسم الجنس موضوع للماهية مع وحدة غير معينة  
كأن يكونه عن معنى الوحدة والاطلاق على الماهية من حيث هي على سبيل المحال لانه استعمال  
اللفظ في حراما وضع له الا ان يدعي صيرورته حقيقة عرقية وقد مر ان ذلك اشارة  
واما اذ قيل ان موضوع للماهية فهو على حقيقته فان قلت ادالم يكن الوحدة خلة  
في مفهوم الاسم لا يتصور تحريده عنها فالاعتراض انما يتوجه على القول الاول دون

وصف

المنفرد  
في التناول

الاشارة الى ان الماهية مشتركة

اقول

الثاني

الثاني قلت يمكن ان يقال ان اسم الجنس اكثر ما يستعمل في التراكيب لبيان النسب  
والاحكام ولما كان اكثر الاحكام المستعملة في العرف واللغة جارية على الماهيات  
من حيث انها في ضمن فرد منها لا على ما من حيث هي ففهم بقولنا تلك الاحكام مع اسم  
الاجناس في تلك التراكيب معنى الوحدة وصار اسم الجنس اطلاق وحدة يتبادر منه  
الفرد الى الذهن لا لفظ النفس ملاحظته مع ذلك الاسم كانه دال على معنى الوحدة  
فادخل عليه حرف الاستغراق فرد عن هذا العارض الذي هو منشأ الاعتراض  
**قوله** ولانه اي المفرد الذي دخل عليه حرف الاستغراق بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد  
يرتد ان الاستغراق المنافي لفرد الاسم هو شمول المجموع من حيث هو مجموع اذ ليس  
فيه ملاحظة وحدة وفردية اصلا بخلاف كل فرد فانه لا ينافيه لانه الافراد الام  
يقضي اعتبار الفردية مع الجنس فاذا لم يكن هناك امر اخر اقتصر على ما هو اقل المراتب  
اعني فردية واحدة وان ورد ما يقتضي اعتبار ما هو ازيد كاداة الاستغراق عمل  
بمقتضاه ولم يكن منافيا لمقتضى الافراد لانه يقتضي اعتبار الفردية ولا يمنع من اعتبار  
فردية مع اخرى ولا يذهب عليك ان الجواب الاول هو المناسب لحوال رجل في الدار  
وان الثاني هو المناسب لحوال ليس فيها **قوله** ولهذا المنع وصفه بنوع الجمع اذا  
اراد بالرجل مثلا كل فرد امتنع وصفه بالطوال والامكان كل رجل طوالا واما لحو  
الدسار الصغر فلم يرد به كل فرد ليكون المانع من الوصف مضمونا بل ارد الجنس وحده  
الاسم عن الدلالة على معنى الوحدة والمانع لفظي وهو المحافظة على التماثل فالاول ان  
يذكر هناك **قوله** ولانه لا طريق الى احضاره سوى الاضافة نحو غلام ربا باب  
فيه نظرا لانه النسبة الاضافة يجب ان تكون معلومة للخطاب ايضا وهي اشارة الى  
نسبة خبرته فامكن الاحضار بطريق الموصولة فيقال الذي هو غلام لربنا باب ولعل  
المص لم يلتفت الى هذا الوجه في الايضاح ايضا لذلك مع انه مدلول في المفتاح **قوله**  
ومما يحمل التقطيم والتقليد قوله تعالى ان اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن ان يحمل  
على التقطيم كانه مبالغة في الوعيد واستعظاما لما هو مرتكب له بانه يقتضي  
استحقاق عذاب عظيم فيكون المانع في الزجر وان حمل على التقليد كان اظهارا  
لمزيد شفقته عليه وخوفه من ان يصيبه اذ في مضرة فيكون اذ دخل في قبول النصيحة

سان  
لا لفظ

شمول

رجل

الاشارة



فكل منهما يناسب المقام من وجه **قوله** اي كل فرد من افراد الدواات من نطفة معينة  
او كل نوع من نوع لم ينفذ ابداً كل فرد من افراد الدواات مخلوقا من نوع من النطفة  
مختص بذلك الفرد لانه خلاقي الواقع ومستبعدا او اما عكسه اعني خلق كل نوع  
من الدواات من تخفيف من الماء **قوله** بل قصد صاحب المفتاح الى انه مثال لكونه مطابقا  
للانواع شخصيا او نوعيا لا لتكثير المسند اليه الحالة التي تقتضي تكثير المسند اليه زعمنا  
تتحقق في غيره وتقتضي تكثيره ايضا فنبه السكاكي على ذلك بابراد المثال من غير  
باب المسند اليه وقد نبه على مثل ذلك في حالات اخرى بابراد اضلية من غير الباب  
المبحوث عنه وهذا وجه وجه تخلصك عن التفتتات التي يتركبها بعضهم في توجيه  
كلامه **قوله** اما الوصف اي ذكر النعت للمسند اليه فلكونه اي الوصف اراد بالوصف  
الذي قسمه القهيري به التابع المخصوص لانه المبين الكاشف اولاً والثاني والمعنى  
المصدرين انما يتصف بهما ثانياً وبالعرض فلو قال بدله اي النعت لكان اظهر  
في المواد واولى لصفته اشارة الى ان القهيري في قوله لكونه راصح الى ما دل عليه قوله  
واما وصفه لا اليه نفسه لانه بالمعنى المصدرين كما ذكره واما قيل مبيته له كاشفا  
عن معناه فجمع بين النبيين والكشف كان الاول بالنظر اليه نفسه والثاني بالها س  
الى السامع دلالة على ان الوصف بلغ في ذلك الغاية القصوى حتى صار حذا للموصوف  
او صار ناصحاً له والمثال المذكور من القيم الاول على رأي المعتزلة في الحكماء فانه ذلك  
الوصف حذا للجم اي تعريفه على رأيهم وقه مع ذلك اشارة الى علة الاحتياج الى  
فراغ يشغله لان الممتد في الجهات الثلاث لا يتصور الا في مكان ثم الظاهر ان الوصف الكاشف  
هو المجموع لانه صفة واحدة بحسب المعنى وان كان هناك تعدد بحسب اللفظ والاعراب  
كانه قيل الجسم الذاهب في الجهات كما ان قولك جلوتها مفرجاً واحداً معنى كانه قيد  
مزج تعدد اللفظ والاعراب وايضا الوصف في الاصل مصدر فيجوز ان يطلق على  
المتعد نظراً الى اصله على ان الوصف المذكور في المتن بمعنى ذكر النعت وليس فيه  
دلالة على كون النعت واحداً او متعدداً ومنهم من قال الوصف الكاشف هو  
الطويل الموصوف بما بعده فان العرض صفة مخصوصة للطول وكذلك العمق صفة  
مختصة له او للعرض وقيل الصفة الكاشفة هي العمق وحده لاستلزامه الطول

أول

أما الاشارة  
بالوصف

والعرض

أول

أما

والعرض من غير عكس **قوله** وعند الحاجة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل  
في النكرات التي انهم ارادوا الاشتراك المعنوي لاختلافها بل لا تخل  
كما في رجل عالم ونظائره فلا يكون حارثة في قولنا عين حارثة صفة مختصة وقد تخل  
فيجعل الاشتراك على ما هو اعلم من المعنوي واللفظي وحمل حارثة صفة مختصة لهما  
قللت الاشتراك بان رفعت مقتضى الاشتراك اللفظي وعنت معنى واحد ولم يبق  
في عين حارثة الاشتراك المعنوي بس ايراد ذلك المعنى **قوله** فانه كان بحسب الوضع  
محتملاً لكل فرد من افراد الرجال اي قوله والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل  
في المعارف اعلم ان احتمال رجل لكل فرد من افراد الرجال بحسب الوضع معناه انه تخيه  
بصلح ان يطلق على خصوصية اي فرد كان بل معناه انه تخيه وضعه بصلح ان يطلق على  
معنى كلي هو الماهية من حيث هي والفرد المقتضى اختلافها في الزاكن وذلك المعنى محتمل  
ان يتحقق في خصوصية هذا الفرد وفي خصوصية فرد آخر فتمتسا الاحتمال هناك  
هو المعنى واما احتمال المعارف فانما ينشأ من اللفظ فان زيدا ادا كان مشتركاً بين  
اشخاص كان محتملاً ان يطلق على خصوصية كل واحد من تلك الاشخاص لكونه موضوعاً  
بار خصوصية كل منها وليس ههنا معنى كلي محتمل ان يطلق يتحقق في ضمن اية خصوصية  
منها الا ان انا اول زيد يسمى بزيد فكونه في حكم النكرات وكذا احتمال سائر المعارف من  
اسماء الاشارة والموصولات وغيرها انما ينشأ من اللفظ ايضا فان المعرف بلام العهد الحار  
كالرجل بصلح ان يطلق على خصوصية كل فرد من المفهودات الخارجية اما لانه موضوع  
بار تلك الخصوصيات وضعا عاما واما لانه موضوع لمعنى كلي يستعمل في جزئياته لاقه  
واما كان فالاحتمال ناشئ من اللفظ وان كان باوضاع متعددة كما في زيد فالاحتمال انما  
من جهة المعنى كما في النكرات من حيث انها مشتركة بس ايرادها اشتراكا معنويا واما من  
جهة اللفظ واما بحسب اوضاع متعددة كما في المشترك اللفظي بالقياس الى معانيه فكونه كان  
او معرفة علميا او غيره واما احتمالها بالها س الى افراد معنى واحد فهو ناشئ من المعنى  
واما بحسب وضع واحد كما في سائر المعارف فان قل ما معنى كون الوضع عاما والموضوع  
له خاصا **قوله** معناه ان الواضع تصور امورا مخصوصة باعتبار معنى مشترك بينهما  
وعين اللفظ بار تلك الخصوصيات دفعة واحدة كما عين لفظة انا لكل متكلم واحداً لفظة

ما كان

ليس

لم



نحن مع غيره ولقطة هذا الكل مشار إليه مفرد مذكور إلى غير ذلك فالمعتبر في الوضع مفهوم  
 عام وهذا معنى كونه عاماً والموضوع له خصوصيات أفراد ذلك المفهوم العام ما طلاق  
 أنا وانت وهذا على الجزئيات المخصوصة بطريق الحقيقة ولا يجوز إطلاقها على ذلك المفهوم  
 الكلي فلا يقال أنا ويرا به منكماً ولا أنت ويرا به مخاطباً وهذا الوجه يمكن تعدد  
 معاني لفظ واحد من غير اشتراك وتعدد أوضاع وإد انشور الواضع مفهوم ما كلاً و  
 اللفظ بآياته كان كل من الوضع والموضوع له عاماً وإد انشور معنى ختاراً على اللفظ له  
 كان كل منهما خاصاً وأما كون الوضع خاصاً والموضوع له عاماً فهو معقول **قوله**  
 ومنه قوله يعا وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه قال في الكشاف ما  
 هلا قيل وما من دابة ولا طائر إلا أم أمثالكم وما معنى زيادة قوله في الأرض ويطير  
 بجناحيه قلت معنى ذلك زيادة التعميم والاحاطة كانه وما من دابة قط في جميع الارضين  
 السبع وما من طائر قط في جوار السماء من جميع ما يطير بجناحيه إلا أم أمثالكم محفظة  
 احوالها غير مهملة امرها توجيه ذلك ان النكرة في سياق النفي تفيد العموم لكن يجوز ان  
 يراد بها ههنا دابة واحدة وطيور جوارح واحدة يكون استغراقاً عرفياً فذكر وصف  
 نسبتها إلى جميع دواب أي أرض كانت وطيور أي جوارح كانت على السواء فانه ان الاستغراق  
 الحقيقي يتناول كل دابة من دواب الارض السبع وكل طائر من طيور الافاق والافطار  
 الخلفة فظهر بذلك معنى زيادة التعميم والاحاطة وتورد على ذلك ان النكرة المفردة في سياق  
 النفي يدل على كل فرد وقد فلا يصح الاخبار عنها بقوله أم أمثالكم لأن كل فرد لا يكون  
 أمماً وكذا ان ارد بها كل نوع نوع لأن كل نوع أممة واحدة لا أمم وحواله انما هو  
 ههنا على المجموع من حيث هو مجموع وان كان خلاق الطائفة من الطيور والحيوانات  
 والحوار أشار في الكشاف بقوله **قوله** كيف فيد الامم مع احوال الدابة والطار  
**قوله** لما كان قوله ومن دابة ولا طائر دابة على معنى الاستغراق ومعنيها عن ان يقال  
 وما من دابة ولا طائر يحمل قوله الام على المعنى وقال في المفتاح ذكر في الأرض مع دابة  
 ويطير بجناحيه مع طائر لبيان ان المقصد من لفظ دابة ولفظ طائر انما هو أي الطيور  
 وعلى هذا القول لا اشكال في الخبر لأن الخبر انما هو عن الجنس كانه قيد وما من جنس  
 من هذين الجنس الام امثالكم ولا يتصور زيادة تعميم واحاطة بسبب الوصف لان الجنس

مفهوم

ع

نفس

الشيخ

مفهوم واحد والشراح توهم اتحاد كلامي الشيخين خاضق اعادة الوصف زيادة  
 التعميم والاحاطة إلى كلام المفتاح **قوله** والمفرد الذي يسبكن من الجملة نكرة لأنه انما يكون  
 باعتبار الحكم الذي يناسبه التكثير اذ الحكم المحكوم به والطلاق الحكم عليه متعارف عند  
 النجاة وانما قال يناسبه التكثير لانه قد يفي بمعرفة كما في هذا القامم وأول الشرح ان الحكم  
 بانه في معنى رد محكوم عليه بالقيام فصار الحكم نكرة **قوله** ثم قال والمباحات النارة هنا  
 معرفة وفي سورة التحريم نكرة لان الآية في سورة التحريم نزلت أولاً ملكة اورد عليه  
 انه صرح في اول سورة التحريم بالها مدنية وورد سبق ايضا ان المصدر يتاها الياس مكي  
 وبياها الذين امنوا لم يذنب **قوله** قلنا يمكن ان يقال ورد قال ان العلامة تفيد  
 لسان وجه نكرة النار في احدي الايتين ويعرفها في الاخرى كما دل عليه قوله والمباحات  
 النار ههنا معرفة وفي سورة التحريم نكرة وبس ذلك بان الآية في سورة التحريم نزلت أولاً  
 ملكة وعرفوا منها نارة موصوفة بهذه الصفة ثم حات في سورة البقرة مشار إليها  
 إلى تعرفه أولاً والمصادر من هذه العبارة ان النار الموصوفة انما نزلت في سورة التحريم  
 نكرة لانهم لم يعرفوها في حقها التكثير ونزلت في سورة البقرة معرفة لانهم عرفوها من ههنا  
 في حقها التعرف فان حمل كلامه على ذلك طهر منه ما تصدى لبيانه ولزم ان لا يحل عنده  
 ان يكون الصفة معلومة المحقق عند المخاطب وان اول ما ذكر في الشرح فانه غرضه لان  
 المخاطب في سورة التحريم لما كان عالماً بالنار الموصوفة بسماع من النبي صلى الله عليه وسلم  
 كما ان المخاطب في سورة البقرة عالم بها بسماع الآية فلم نكرة في الاول وعرفت في الثانية  
 فان وجه بقصد التقويل في السكر وصدق التنويه في التعرف وكل منهما يناسب مقامه  
 كان توجيهها احسن لا يباين الكلام الكشاف ودفعاً لما يتوهم عليه من اختصاص الصلة  
 بوجوب المعرفة **قوله** لكن فرق بين العهد إلى محرد التقرير والعهد إلى دفع التوهم  
 انما قال محرد التقرير تنبيهاً على ان قصد التقرير جامع قصد دفع التوهم وذلك لان تكرار  
 اللفظ بعد تقرير معناه وحقيقته في ذهن السامع فربما كان مقصوداً بنفسه وربما كان  
 وسيلة إلى دفع التوهم **قوله** ولو سلم انه اراد ذلك توجيه كلام العلامة بما ذكر من ان  
 الاستكراك لم يرد الساكن الصانع بل محرد الكبر والاعتراف وانت عرفت فانه قد  
 يفيد تقرير الحكم وتقويته بتضمن الحكم بان الحواله التي في كلامه ليست على ظاهرها وان اراد

ناه الشيخين ارفع وتوهم تنويعها  
 اذ ارفعه وتوهم تنويعها اذ ارفعت  
 ذكره واهت نفسي في وقت صباه



ان الاطلاق المذكور واقع بقرب ذلك الفصل وانما اسنده اليه توسعا فقول الشارع ولو سلم  
 اشارة الى ان الام انه اراد بقوله كما يطلع عليه ما هو خلاف ظاهره بل هو محوي عما حقيقته  
 فيبطل ذلك التوجيه ولو سلمنا انه اراد به خلاف ظاهره ولم يحل كلامه اشارة الى ما ذكره  
 في نحو لا تكذب انت اذ لا يلزم منه حمل التاكيد على عدم المصطلح ولا ترد عليه ان المقرر مستفاد  
 من السند ولا ان المعنى كان اول بل ليس فيه الا محال في ظاهر الحواله **قوله** والظاهر  
 انما كان الظاهر لان الحواله على ذلك الفصل صريحة فينبغي ان يراد وقد اورد في ذلك الفصل هذا البس  
 الذي يناسب التاكيد الاصطلاحي ولا يلزم عن هذا التوجيه الا ان السكاك اشارة الى باب  
 التاكيد الاصطلاحي اشارة الى ما ليس بالتاكيد الاصطلاحي ولا بأس به فانه يصح في  
 كثير من الابواب بامثلة مما ليس منها لا بأس بها **قوله** ولا يدفع هذا البوهيم بالتاكيد  
 المعنوي وهو ظاهر فانه اذا قال جاري ربه نفسه اجتمعت اثاره ان نقول جاري ربه نفسه فيسحق  
 وتلقا بزيد مكان غيره **قوله** لا يوهيم ان يعصم لم يجز الا انك لم تعد بهم اي اطلق القوم  
 وارادتهم من عداد ذلك البعض كالمعنى هو القوم والتاكيد يدفع توهم عدم الشمول في لفظ القوم  
**قوله** او انك جعلت الفعل الواقع من البعض كالمعنى هو القوم والتاكيد يدفع توهم عدم الشمول في لفظ القوم  
 لتعاقبهم واشتراك مصالحهم واستشراك مضارهم ورضي كلهم بما فعله بعضهم وعما هذا  
 الوجه لا يكون توهم عدم الشمول في لفظ القوم اذ علم انه اراد به الكل لكن توهم ان الفعل  
 المنسوب الى الكل لم يصدر عنهم بل عن بعضهم وانما نسب الى كلهم لما ذكرنا فالظاهر في  
 الكلام محارز اسنادنا وفي كون التاكيد بكل واخواته دفعا لتوهم هذا المحارز بحيث فأنك  
 اذا قلت جاني القوم كلهم يفهم منه الاحاطة والشمول في احاد القوم وطفا ولا يلزم  
 من ذلك احاطة النسبة وشمولها لتلك الاحاد الا ترى ان قولك كل القوم فعلوا كذا يفيد  
 شمول الاحاد ومع ذلك يحتمل ان يكون الفعل المنسوب الى جميع الاحاد صادرا عن بعضهم  
 واعلم ان النسبة الفعل الواقع من البعض الى الكل وحققا اخر وهو ان يرد وقوعه فيما  
 بينهم ويجوز ان يكون المحارز لغويا اما في الهيئة التركيبية واما في لفظ الفعل والتاكيد بكل لا يدفع  
 هذا المحارز ايضا **قوله** ولا دلالة لاجمعون على كون سجودهم في زمان واحد على ما  
 توهم ذكر بعض الامة الخنقية في اصول الفقه ان فائدة اجمعون من الامة الدلالة على  
 انهم عن اخرهم اجتمعوا في زمان واحد على السجود كانه قبل سجودوا كلهم مجتمعين وفي ذلك

للتخصيص

ذلك زيادة

زيادة تفرع وتعبير لا بليس لان الجمل الغفير اذا اجتمعوا على امثال المأمورية في زمان واحد  
 ولم يتخلف احد منهم عن ذلك الزمان كان مخالفا لغيره بعد عن الحق وادخل في الذم واعترض  
 عليه بوجهين احدهما انه يعنى وقوع اجمعون حال مع كونه مرفوعا ومعرفه والآخر ما اشار  
 اليه الشارع وهو ان اجمعون في التاكيد يعنى كل ولو كرر كل لم يفد الاجتماع في الزمان قطعا  
 وكذا ما هو معناه والحوار عن الاول ان قوله كانه قيل سجودوا كلهم مجتمعين بيان لحاصل المعنى  
 لا توجيه الاعراب وعن الثاني انه ان كان معنى كل الا انه له اصل اشتقاق يدل على الاجتماع  
 فلا بعد ان يلاحظ ذلك كما يلاحظ المعاني الاصطلاحية في الكني كما مر **قوله** وهما بحث وهو  
 ان ذكر عدم الشمول انما هو زيادة توضيح والا فهو من قبيل دفع توهم المحارز هذا انما يصح  
 اذا اردنا المحارز ما سأل العقل والتفوي واما اذا خص بالمحارز العقل كما يشعر به كلام  
 السكاك في بحث حال واما الحالة التي يعنى تاكيد فهي اذا كان المراد ان لا ينطق بك السامع في حكم  
 ذلك محو او سحوا او نسيانا فلا بد من العرف والشمول فانه محو لغوي لم يندرج في المحارز  
 المذكور على هذا **قوله** بل الاول انه لا دفع توهم ان يكون الحارز واحدا منهم والاسناد  
 اليهما انما وقع سهوا يمكن ان يقال فعل هذا حارز ان يراد بكل دفع توهم ان الحارز كان من البعض  
 والاسناد الى الكل انما وقع سهوا **قوله** لا يلزم كون الثاني او محارز ان يكون حصل الا  
 من اجتماعهما كما اذا فرض ان كنيته زيد مشتركة بين عشرين واسمه من ثلثين مغايرين لا وليك  
 فاذا اتبع الاسم الكنية عطف بيان لها فاذا ايضا حارز ان كانت الكنية اوضح من الاسم حال الانفراد  
 وكذا لا يلزم ان يكون الثاني اشهر من الاول فان زيدا اذا اشتهر بكنيته اكثر من اشتهاره باسمه  
 مع كون الكنية مشتركة دون الاسم فاذا جعل الاسم عطف بيان لها او فصح ما مع ان المتبوع اشتهر  
**قوله** وان كان السان حاصلا بدونه وذلك لان عادة اسم علم لهم مخصوص بهم فليس هناك  
 ابهام يحقق فيحتاج في دفعه الى عطف بيان **قوله** ان توسعوا بهذه الدعوة يريد ان عطف البيان  
 ههنا جعل هذه الدعوة سمعة لازمة لهم بحيث لا مجال ان يتوهم كونها في حق غيرهم وذلك انه  
 لو قدر اشتباه امان اشتراك الاسم بينهم وبين غيرهم واما من حواري اطلاق اسمهم على غيرهم  
 لمشاركتهم اياهم فيما اشتهروا به من العتق والعناد كمنشود وذلك قيل عادة الاول لا يندفع  
 ذلك الاشتباه بعطف البيان فعطف البيان ههنا لدفع الابهام بقدر اعتنا بالمقصود  
 وحفظا له عن ثنائية توهم غيره ولذلك صارت الدعوة فيهم امرا محققا لا شبهة فيه بوجه من الوجوه

لعدم

يضاح

كوبها

حرم

الم



**قوله** لا يلزم البينة ان يكون اسما مختصا بمسوعة اي لا يخلو اختصاصه به على الاطلاق  
واما الاختصاص بوجه ما لا يدر منه واقلة بالقياس الى بعض ما يطلق عليه لفظ المتبوع  
اما كحفظ ان قصد عطف السان ان الة اليها محقق واما بعد ان قصد به دفع اليها مبدء  
نعم اذ قصد به المخرج لم يخلو الاختصاص اصلا لا مطلقا ولا من وجه **قوله** والاحسن  
ان الموصوف عطف سنان من اضاح الصفة المسمية ووجه اشعار بكونه متعلقا في هذه الصفة جعل  
صاحبه الكشاف صراط الدرس انعم عليهم بدلالة الصراط المستقيم وشبهه بقولك هل ادرك  
على اكرم الناس واصفهم فلان وقال فيه اشعار بكونه علميا في الكرم والفضل فاشارة الشا  
بقوله والاحسن اي ان جعل ولا ين عطف سنان احسن من جعله بدلة لوجهي احدهما انه يوضح  
نذلك الصفة المسمية والايضاح من سنان عطف السان دون البدل والبيان ان الاستعار بكونه  
علميا فيما ذكرنا ما يتفق من جعل ولا ين نفسه الاكرم والفضل كما اعترف به حيث قال وادعت  
ولانا نفس الاكرم والفضل جعله علميا في الكرم والفضل ولا شك ان ايضاح المتبوع ونفسه وايضا  
فايد عطف السان دون البدل ولكن ان يقول انه اختار البدل في الالة وذكره في الترتيب  
الاول لتوكيد النسبة بناء على ان البدل في حكم تكرير العامل والاساسه الاشعار بان الطريق المستقيم  
سانه ونفسه صراط المسلمين لكون ذلك شهادة لصر اطمهم بالاستقامة على ابلغ وجه  
واكره ولا يخفى ان هاتين الفائدتين مطلوبتان في الالة الكريمة فوجب ان يحار فيهما البدل لان  
الفائدة الاولى كتحقيقه به واما الاساسه فمحصل منه ايضا اذ قصد بدل الكل بنفسه المتبوع  
وايضاحه كما ساق الا ان ذلك لا يكون مقصودا اصلنا منه كما في عطف السان واما شبهه  
بقولك هل ادرك لا مطلقا بل اذ كان واردا في مقام قصد فيه تكرير النسبة وايضاح المتبوع  
معا وهذا لا يتبع البدل ايضا ولا يجوز عطف السان فضلا عن ان يكون احسن ولا بد من اعتبار هذا  
السعد في المشبه به لتوافق المشبه وتخصله عنده **قوله** وفي لفظ المعصاح اما الى ذلك اي الى  
ان المدل منه في مسند الاله حسب الظاهر والبدل مسند الاله في الحقيقة فانه قال واما الحالة التي  
يعني البدل عنه فهي اذ كان المراد منه تكرير الحكم وذكر المسند الاله بعد توطئه ذكره والضمير في  
قوله عنه راجع الى المسند اليه وذلك على ان المدل منه مسند الاله وقوله وذكر المسند الاله بعد  
توطئه ذكره يدل على ان البدل مسند الاله والمدل منه توطئه فيكون المدل منه مسند الاله حسب  
الظاهر والبدل مسند الاله حسب الحقيقة **قوله** وهو الذي يكون ذاته بعضا من ذات المدل منه وقد

لما فيه

سره

يتوهم عكس ذلك سيما خاتما من البدل سمي بدل الكل من المعنى ويتمثل له بقوله شعر نقر الله  
اعظماد فوها بسحستان طلحة الطلحات ونحو قولك نظرت الى القمر فلكه اذ احل القمر  
من الفلك وانت تعلم ان ذلك انما يتأتى بانه لا يحمل غير **قوله** وسكت عن بدل الغلط لانه لا  
يصح في نصيب الكلام منهم من فعل وقال الغلط على الله اقسام غلط صريح كحق كما اذا اردت  
ان يقول جاني جمار مسبقك لسانك الى رجل ثم تداركه فقلت جمار وعطو نسيان وهو ان تقول  
المقصود مقصود كروما هو غلط ثم تداركه بذكر المقصود فهذا لا يقعان في نصيب الكلام ولا فيما  
يصدر عن روية وطائفة وان وقع في كلام فحقه الاضراب عن الاول المخلوط فيه بكلمة لا غلط  
بدل وهو ان تذكر المبدل منه عن قصد ثم توهم انك غلط وهذا مقصود الشعر كالتراجم مبالغة  
وتفتنا وشروطه ان يرتقي من الادنى الى الاعلى كقولك هندكم بدر **قوله** وان كنت معتد بالذكر  
النجم تغلط نفسك وترها انك لم تقصد في الاول الا تشبيها بالبدل وتترك قولك بدر شمس وادعا  
الغلط ههنا واطهارة ابلغ في المعنى من التصريح بكلمة بل ولودر لهذا امثالا مما وقع في كلامهم لكان  
اول **قوله** والنكته هي الجعالي ان البدل هو المقصود بالنسبة والقرير زيادة بعضه بالسعة  
خلافا لما كره فان المقصود منه نفس القرير فان قلت ماذا تفعل بقوله في المعصاح واما الحالة  
التي يعنى سانه وتفسره فهي اذ كان المراد زيادة اصاحه ما يخصه من الاسم فعلى ما ذكره  
من النكته في البدل يكون الايضاح في عطف السان مقصودا بالبعية وهو واسد قطعاً  
قلنا بدع هذا التوهم انه جعل الزيادة في عطف السان محمولة على المراد خبر اعنه ولعل  
العائدة في ذكرها ههنا انه قدم ذكر السوان على المسند اليه فكان كلامه بالذات في سوانواع  
المعارف وهي لا يخرج عن ايضاح ما لما قصد بها فكون المقصود عطف السان فيها زيادة الا  
والمص لما قدم مباحث السكون على السوان اقصوى عطف السان على ذكر الايضاح **قوله**  
فايد البدل التوكيد لما فيه من التفتيش والتكرير والاشعار اراد تفتيشه ذكر المسند اليه  
حيث ذكر اولاً محلاً وثانياً مقصداً وتكرير النسبة سكر العامل حكماً يدرك على ذلك عبارته  
سابقا ولا يخفى اذ ما قوله والاشعار مرفوع عطف على التوكيد اي فائدة التوكيد من وجهي التوكيد  
والاشعار وفدروك محرو راعى معنى ان التوكيد في هذا البدل من وجهه بله **قوله** وما  
في الاشتغال فلان المتبوع فيه يجب ان يكون حيث يطلق ويراد به السان المحكي في ريداد  
العجب علمه لم يرد بذلك ان ريداد في المثال المذكور قد اطلق على علمه محاراً كما يرويه صدر

سكون  
ايضاح



كلامه بل اراد ان الاحجاب قد ينسب الي زبد في الظن ويعلم منه ان المقصود نسبته الى  
 بعض صفاته كانه قيل الخبيث شيء من زبد ثم يدرك بعلمه في التقرر بسبب الكبر والجاهل  
 وتفصيلاً قال بعض النحاة انما سمي بدل الاشتمال لاشتمال المسوع على الباع لا كاشتمال الطرف  
 على المطروق بل من حيث كونه في الاعلى اجمالاً ومتقاضياً له بوجه ما يجتنب بقى النفس عند  
 ذكر الاول متشوقة الى ذكر الثاني منتظرة له في الثاني ملحقاً لما حمل في الاول مبتدأه فظهر  
 بذلك ان نحو حاني زبد غلامه او حوله او حماره بدل غلط لا كاشتمال كما يشعر به كلامه في الجواب  
 حيث اكتفي في بدل الاشتمال نحو ملاسمة بغير الكلبة والحرية فان هذا الاكتفا  
 بقى ان تراعى الامثلة في بدل الاشتمال بل صرح في شرح المفصل بان قولك صوب زبد غلامه  
 من بدل الاشتمال وقد ذكر زيادة توضيح لهذا المعنى ما نقل عن المبرور انه قال انما سمي بدل  
 الاشتمال لان الفعل المسند الي المبدل يشتمل على المبدل ليم وتعد فان الاحجاب اذا  
 اسند الي زبد لا يكتفي به من جهة المعنى فانه لا يجزى كالمعنى ودمه بل المعنى فيه وكذلك السلب  
 في سلب زبد فانه لم يسلب ذاته بل شيء منه وكذلك السؤال عن الشهرة في قوله تعالى يسألوك العوام  
 عن الشهرة المحرام لا يفيد الا ان يكون عن حكم من احكامه بخلاف صيرت زبداً عبده فانه بدل غلط  
 لان صوب زبد مفيد لا يحتاج الي شيء اخر ذكر لقوله قتل الامير شيئاً في وسى الوزير وكلاهما  
 ليسا من بدل الاشتمال او شرطه ان لا يستفاد هو من المبدل منه معينا بل يبقى النفس مع ذكر  
 الاول متوقفة على السان للاجمال الذي فيه ولا اجمال في الاول ههنا ادفعهم عرفاً في ذلك  
 قبل الامير ان العادل ستافه وهكذا حال نظائره فلا يجوز فيها الابدال مطلقاً **قوله** في بدل  
 البعض والاشتمال لا يخرج عن اصاح السنة لما فيه من التفصيل بعد الاجمال والمفسر بعد الاجمال  
 اراد تكرير معنى واحد فهو قوله في هذه السامع وحمل ان يكون الاول اي التفصيل بعد  
 الاجمال اشارة الى بدل البعض فان الكل جملة الاخر او الفصل بناسية والباقي اي العسير  
 بعد الاجمال اشارة الى بدل الاشتمال فان الاول منه بهام يحتاج الي تفسير كما عرفت  
 وحمل ان يكون نقلاً الى المقصود في نفسه فانه كان محلاً ثم فصل والباقي نظراً الى مخاطب  
 فانه ابهم عليه المقصود او لا ثم ارجع اليها مع وصف على هذا ما ورد عليك من نظائره  
**قوله** وكان الاصح ان يقال لزيادة العبر والابيض كما وقع في المعاني والقول بان ذكرهما  
 معاً كلام حسن وان يشارع ذلك الى ما يقع على اصلا في العبارة وهو ان السكاكي

بدل

نكره  
 مد

باب  
 الاور بطوراً

يقع  
 اقول  
 اصنع

لما جمع من العبر والاصاح ابتداء التمثيل بيد الاشتمال وارفعه بيد البعض واخر  
 عليهما بدل الكل بناء على ان الابيضاح في بدل الاشتمال اطهر منه في بدل البعض كما انه في بدل  
 البعض اطهر منه في بدل الكل دفع لان يقال لم لم تعتبر العبر مع ان الكلام في محضات  
 المسند اليه والتخصيص في الاول نظر لما اقتصر على العبر ابتداء التمثيل بيد الكل  
 لظهوره فيه وعقبه بيد البعض لانه اقرب اليه في ذلك من بدل الاشتمال **قوله** ولتفصيل  
 المسند اليه يعني ذكره مفصلاً مسنداً اقل لوسطه المحصنات بوجه ما قولك حاني  
 زبد وعمود حاني زبد وحلي حاني زبد وامرأة ويقابله الاحمال وهو ان يذكر ما عتار  
 امرئ شاملاً كما في قولك حاني زبد وحلي حاني زبد وحلي حاني زبد وحلي حاني زبد وحلي حاني زبد  
 البقار وان عدمه فيحمل التفصيل على ذكره مسنداً مفصلاً بعضه عن بعض في العبارة  
 والذكر **قوله** من غير تعريض لعدم او تأخر او معية فلا يكون فيه تفصيل المسند وانشاء  
 اي تعدد وامتناع بعضه عن بعض واما ان الحلي العام باحدهما غير العام بالآخر فاما  
 يستفاد من دلالة العقل دون التركيب لان مؤداه نسبة مطلق الحلي اليهما م العقل  
 نادك المطلق ثبت لاحدهما في ضمن فرد والاخر في ضمن فرد **قوله** فان فيه تفصيلاً  
 للعامل مع انه ليس من عطف المسند اليه بل من عطف الجملة فان قلت فيه تفصيل المسند  
 حيث عبر عن فعل كل واحد منهما بلفظ واحد قلت لا فان لفظ حاني الجملي بدل عام مطلق  
 الحلي واما يفهم بعده بشهادة العقل **قوله** او لتفصيل المسند بانه قد حصل من احد  
 المذكورين او لا وعن الاخر بعده متراجحاً او غير متراجح يشير الى ان تفصيل المسند انما هو  
 بان يشار الى بعده وامتناع بعضه عن بعض حسب الوقوع في الازمنة اما على التعاقد او التزا  
 فان هذا هو المعتبر في باب العطف دون ما عداه من الامتناع حسب القوة والضعف او الحمل  
 او المتعلق فان المردود في قولك مرت زبد وحمار بعد عرقاً صوباً واحداً وفي قولك مرت  
 زبد وحمار بعد صوباً ورس **قوله** واختر زبد على حماري زبد وحماري زبد وحماري زبد وحماري زبد  
 اختر عن ذلك لانه من القسم الاول اذ العطف فيه افاد تفصيل المسند اليه مع احصاء حذق  
 العامل الذي قام العطف مقامه واما تفصيل المسند وبعده حسب الوقوع في الازمنة فلما  
 استبعد من القسم بالطرف لان العطف وليس في الكلام باعتبار تفصيل المسند اختصاراً وفتح  
 الاخترا **قوله** وهذا صريح في انه انما يقال ما حاني زبد لكن عمود لم يفتقد ان الحلي انتقد

حالي

في ذكره

ر

في

الكلام



عنهما الا ان هذا الاعتقاد انما حصل له بعد نفي المسكوت المحي عن ريد لا قبله لان توهمه ان  
 عمر ايضا لم يحى انما نشأ من نفي المحي عن ريد لا بسببه بل بسببها وعلى هذا لا يبعد ان يقال لكن  
 ههنا انصر الاحوال وقطع الشك بينهما في عدم المحي الا ان الظاهر ان المتكلم انما قصد هذا  
 القصر بعد توهم المحي انما اشتراكهما في اسما المحي عنهما لا في صدر كلامه **قوله** واما ان  
 يقال لما عسر انهما ساك على ان يكون قصرا او اد علم يعلم به احد زمانا ووجه ذلك ما لا يلزم  
 ان لا يكون للاثبات الذي بعد لكن فائده لكونه معلوما للمخاطب لا نزاع له فيه خلافا لما اذا  
 اشتمل لكن في قصر العباد كذلك واحد من النفي والاثبات هناك فائدة ظاهرة وهو منقوض  
 بقولك جاني ريد لا عمرو في قصر الاحوال لكن المخاطب يعلم هذا الاثبات ويقره ولا حاجة فيه  
 وان قيل قد قصد ههنا التنبية على حال المخاطب في تصور صوابه ونفي خطائه فلما فكر هناك بعد  
 هذا المعنى **قوله** وفي كلامه ان الحاح انه بعضي عدم المحي وطفا ليس في كتبه المشهورة ما يدل  
 على ذلك ولا ما يوجبهم سوى انه حكم في حق قولك جاني ريد بل عمرو وان الاخبار على ريد وقع  
 غلطا ومعناه ان تلفظك بردي وقع على غلط وسبق لبيان ولم تكن انت بصدد الاخبار عنه  
 ثم تداركته بقولك بل عمرو واثبت المحي له وجعلت ريدا في حكم المسكوت عنه مصروفا فحكمه  
 عنه الى تابعه وقد صرح بهذا المعنى شارحا لكلامه **قوله** واما اذا انضم اليه لا نحو جاني  
 ريد لا عمرو فهو نفي عدم محي قطعاً وذلك لا معنى له بل يرجع الى الاحاب المسند لا الى ما بعد بل يقيد  
 نفي المحي عن ريد ولو لاها لكان ريد في حكم المسكوت عنه واداحت فلا بعد النفي لقولك جاني  
 ريد لا بل عمرو افادت تأكيد النفي السابق وبقي ما بعد بل على الاحاق المشهور بس الحكم  
 والمرد **قوله** وقيل تقيد اسما الحكم عن المسوع قطعاً قال ابن مالك حيث زعم ان بل  
 بعد النفي كلكن بعدة ويقع من هذا الاطلاق ان عدم محي ريد محقق ههنا كما في قولك  
 يا جاني ريد لكن عمرو وذهب اليه ابن الحاح ايضا حيث قال لا محتمل اثبات المحي لعمرو مع  
 تحقيق نفيه عن ريد وحتمل نفي المحي عن عمرو على ما س الاثبات **قوله** او الحكم محقق  
 ان محيته محقق هذا مبني على ما توهمه من كلام ابن الحاح في الاثبات يعني كما ان صرف  
 اثبات المحي عن المتبوع الى التابع يقتضي عدم محيته قطعاً كذلك صرف نفيه عنه الى تابعه  
 يقتضي محيته قطعاً والمنقول عن الجبر ان الغلط في الاسم المحذوف المعطوف عليه يثبت  
 العذر الخفي مسنداً الى المعطوف كانك قلت بل ما جاني عمرو كما كان في الاثبات المعول

الموص

الم

ما  
 اخرى

بل  
 فاشل

قوله او

الموص مسنداً الى الثاني فلا فرق عنده بين مثبت والنفي كون المتبوع بمنزلة المسكوت عنه  
**قوله** واما على مذهب الجمهور ففيه اشكال وذلك لان الحكم المذكور من الكلام هو المنفي ولم يصرف  
 الى التابع على مذهبهم ولكن ان يتكلم ويقال الحكم هو المحي من حيث هو فتعبر بنسبته اعم من  
 ان يكون اثباتاً او نفيّاً فلهنا نسب المحي الى الاول نفيّاً ثم صرف عنه الى الثاني اثباتاً وجعل  
 الاول في حكم المسكوت عنه واما من يقول ان المحي منفى عن المتبوع ثابت للتابع فلا وجود للمنفى  
 على قوله **قوله** بل محسب امير خارج وذلك لان قد لول اللطيف ثبوت الحكم لاحدهما مطلقاً فان  
 كان الاصل فيها المنع استفيد النفي وعدم حوال المحي واستفيدت الاباحة وجواز الجمع  
 بينهما **قوله** يقول مذهب الجمهور ويقوئه ايضا ان الاصل تغاير المعطوف والمعطوف عليه لقلة  
 العطف على سبيل التفسير **قوله** على طريقة قولهم حصصت فلانا بالذكور اذكرته دون غيره  
 الى اخره حاصلة راجع لملاحظة معنى المصير والاحوال كانه قيل واما الفصل فهو لتمييز المسند  
 من الاشياء الصالحة لكونها مسنداً اليها باثبات المسند له وهذا هو معنى قصر المسند على  
 المسند اليه وكذا الخصل بالعبادة معناه غيرك ونفردك من بين المعبودين بالعبادة ويكون  
 العبادة مقصورة عليه نفيّاً وكذا قوله واخص بوايي مبر المندوب عن المنادي بوايكون وا  
 خصوصاً بالمندوب وكذا قوله نفي الحق برحمته من تشا وبالجملة تخصيص سي باخر في قوة تميز  
 الاخر به فاما ان جعل التخصيص محالاً لغير التمييز مشهوراً في العرف حتى صار كانه حقيقة فيه  
 واما ان جعل من باب التضمن بشهادة المعنى فيلاحظ المعنيين مقاد يكون المذكور صله للمضن  
 وبعد للمضن فيه اخص فيقال في خصك بالعبادة مثلاً فتميزك بها خصوصاً ايها بك **قوله** لا يرد  
 انه البطل المعهود ولا قصر جنس البطل عليه مباغة اعلم ان قصر الجنس مباغة وادعائه طريقان  
 متقاربان الاول ان ماعدا المعصور عليه من ذلك الجنس يبلغ من النقصان مبلغاً يحيط معه عن  
 مرتبة ذلك الجنس واستحقاقه ان يسمى به فهو ماعداه ملحق بالعدم من العاني ان المعصور عليه  
 ترقى في الكمال الى حد صار معه كانه الجنس كله واني هذا اشار من قال اللغز عند الاطلاق  
 ينصرف الى الكامل **قوله** ويؤيد ذلك هو ان يراد بالخبر المعروف ان المحكوم عليه مسلم الا تصاق به معرفة  
 على طريقة قوله ووالدك العبد اي ظاهرة هذه الصفة وهذا المعنى من خروج العرف عن الجنس  
 كانه لوحظ اولاً وقوعه خبر الم عرو وصار تعريفه وحصوره في الدهن حسب هذا الاعتبار  
 لا حسب مفهومه في نفسه **قوله** واما ثانياً فلان صا الكشاف انما حصل هذا معنى التعريف

عن 2  
 والا استفيد

بما ابا

صعوبة



وعادته لا معنى للعهد احب اولاً بانه لم يقصد بقوله لا بعدون تلك الحقيقة قصر المسند اليه  
على المسند كما توهمه ذلك الزام بل قصده معنى آخر دقيقاً ليس راصفاً الى العهد ولا الى قصر  
ادعاء وجوده وثانياً بانه هذا معنى التعريف الذي في المعطوفين وفارادته لا معنى للعهد والحوار  
الناظر لا خلافاً بل دل عليه عبارة الكشاف بصريحها حيث قال بعد ما فصل فائدة الفصل  
كما نقله ومعنى التعريف في المعطوفين اما الدلالة على ان المتعريف هم الناس الذين بلغوا اليهم  
في الآخرة او على انهم الذين ان حصلت صفة المعطوفين الى آخرة واما الحوار الاول فقيه تحت  
وذلك ان كلام الشيخ اولاً اعني قوله ولا قصر حتى البطل عليه بل بصريحه على ان هذا المعنى  
اللاق ليس فيه قصر المسند على المسند اليه ولا نزاع فيه لذلك المتوهم وكلامه آخر اعني  
قوله فانه لا حصة له ورا ذلك يوهم ان هناك قصر المسند اليه على المسند كما ادوهم ذلك  
عبارة الكشاف حيث قال لا بعدون تلك الحقيقة فما نقله من كلام الشيخ لا يدفع ذلك التوهم  
بل يؤكد وتحقيق المقام ان المسند اذا عوق باللام يعرف جبراً فان قصد الى ان المسند اليه  
هو كل افراد ذلك الجنس وان ذلك الجنس لم يثبت الا له كان ذلك قصر المسند على المسند اليه  
اما حصة واما ادعاء وان قصد الى انه عين ذلك الجنس ومتحد به وليس مغايراً له فهو معنى  
آخر مغاير لمعنى العهد ومعنى قصر الجنس ومعنى ظهور الاتفاق به وهذا المعنى فيه دقة حيث  
يكون المتأمل عنده كما يقال يعرف وينكر وليس دعوى قصر لا للمسند على المسند اليه ولا بالعكس  
وفيه من المبالغة ما لا يخفى على ذي مسكة فقول الشيخ فانه لا حصة له ورا ذلك معناه ان حقيقة  
ذلك وجه محجزة به وقد صرح بهذا المعنى في قوله فزير هو هو بعينه وقول العلامة فيهم هم الإشارة  
الى معنى الاتفاق وقوله لا بعدون تلك الحقيقة تأكيد له فليس في كلامها ادعاء قصر المسند اليه  
على المسند وبطل ذلك التوهم وطهر ان هذا المعنى الدقيق من فروع التعريف الجنس وان الحق  
ما اطبق عليه الناظرون في الكشاف من ان اللام على المعنى الثاني يعرف الجنس المتعريفين  
الحقيقة كما انما على المعنى الاول يعرف العهد فان قلت قول الشيخ كيف ينبغي ان يكون الرجل  
حتى يستحق ان يقال ذلك له وفيه بشعران المعصود دعوى الكمال فان الرجل اذا كان كاملاً فكل  
في كونه بطلاً محامياً يستحق ان يقال البطل المحامي له وفي شأنه قلت دفع ذلك الاشعار ما بين  
عقبه من دعوى الاتفاق وانه صريح في لاد للاتحاد بنفي دعوى الكمال حيث قال قولك  
هو البطل المحامي لا يشير به الى معنى علم الله كان ولم تعلم انه متى كان كما في رد المطلق ولا مرد

علم

ان به صريحه معنى البطل المحامي على انه لم يحصل لغیره على الكمال كما ورد في هذا الشرح ولان  
يقال انه ظاهر كونه بهذه الصفة ولكنك تريد ان تقول لصاحبك الى آخرة ورا ذلك وقوله وكف  
ينبغي غاية ما توهم من الاستحقاق وذلك بالاتحاد فان الرجل اذا احدى معنى هذه الصفة  
وتحتمل فيها كان ذلك هو الغاية القصوى في كونه بطلاً محامياً وكذلك بحقيقة الاسد كان ذلك  
غاية ما يستحق به اطلاق الاسد عليه وابلغ في اثبات شجاعته من جعله ورا من ورا الاسد  
كما في قولك زنا اسد ومن صرح حقيقة الاسد فيه ايضا فان قلت ذكر الشيخ ان قولك هو البطل  
المحامي ورد الاسد وما تشبههما كلها على معنى الوهم والقدرة وان تصور الحكم في خاطره  
شأنه بزه ولم يعلمه ثم يحركه بحركي ما علمه قال وليس شيء باغلب على هذا الضرب الموهوم من  
الذي فانه لم يأت على انك تعلم في وهمك ثم تعبر عنه بالذي كقولك اخوك الذي ان تدعه للممة  
تجيك وان تقضب الى السيف يقضب وما ذكرته من ان اللام في البطل المحامي والمعلو هو ولا  
لتعريف الجنس بناء على معنى الوهم والقدرة فان هذه الخصاس خصوصاً الاسد ليست اموراً  
موهومة مقدرة قلت انما اعتبر معنى الوهم والتقدير بناء على ان دعوى الاتحاد ليس مرد وحسب  
الاسد انما تنهيك الى اد صورت ذلك الجنس صورة ومثله مثلاً وقد رتبته تقديراً ولو لاد ذلك  
لم يحسن دعوى الاتحاد بل لم يقدم الوهم عليها فضلاً عن ان يتلقاها بالقبول ولذا كان هذا  
المعنى عند المتأمل اد ابراس الاعتراق والانكار واما قوله وليس شيء باغلب على الضرب  
الموهوم فاشارة الى ان الوهم قد حرك في غير ما نحن بصدده ايضا ومنه البيت فان الموصول  
فيه المعهود مقدرة مما صور الوهم واحراه بحركي ما علم معهود من فروع العهد وفيه قصر  
المسند اليه على المسند قلباً اي اخوك هذا من اشتهر من الناس او افراد اي لا يشاركه  
في الاخوة المستهوز بها وليس لك ان تدعي ذلك في البطل المحامي والاسد والمعلو من لغوات  
تلك المبالغة ولكونه مخالفاً للكلام في الشيخين فان قلت على ما ذكرت في تحقيق المعنى الثاني في المعطوفين لم يكن  
هناك قصر اصلاً فما فائدة الفصل قلت فائدة هذه الدلالة على ان الوارد بعده خبر لا صفة  
وتؤكد الحكم دون الحصر ونقول ان كلمة هم مبتدأ الفصل واما على المعنى الاول اعني العهد  
فهو مع ذلك مفيد ايضا قصر المسند في المسند اليه افراد اي لم يدخل غير المسند في الناس الذي  
بلغنا انهم معلون في الآخرة وان ذهبت الى ان لا قصر على المعنى الاول ايضا وان ما ذكره من  
ان الفصل يفيد الحصر فان لفائدة الفصل غايبا لاسان فائدة في هذا الموضع كان مستبعداً جداً

الاستحقاق

اد احدى

تقدر شئاً  
سد

هـ ان



والنقد منه ان يقال كلمة هم في الآية على الوجهين مستدما بعد خبره وليست بفصل فيها بل في مواضع  
 اخرى **قوله** التقدم ضوران تقدم على نية السابخر وتقدم لا على نية السابخر الضرب الاول تقدم  
 معنوي والضرب الثاني تقدم لفظي على واس الاضافة المعنوية واللفظية **قوله** لانه الحكم  
 عليه ولا بد من تحققه قبل الحكم ان اردنا الحكم وقوع النسبة او لا وقوعها فهو مسبوق بتحقيق  
 المسند اليه والمسند معاني الذهن ضرورة ان النسبة لا تعقل الا بعد العلم بها لكن لا يلزم  
 من ذلك ما هو المطلب اعني تقدم المسند اليه على المسند وان اردنا الحكم المحكوم به فلا يتم انه لا بد  
 من تحقق المحكوم عليه في الذهن قبل الحكم نعم لما كان المحكوم عليه هو الذات والمحكوم به هو  
 الوصف كان الاول ان يلاحظ قبل المحكوم به واما انه يجب ذلك فلا هذا ان اردنا تحققه قبل  
 الحكم تقدم في التعقل وان اردنا تحققه قبله في الخارج فلا نزاع فيه اذا كان من الموجودات  
 الخارجية الا ان ترتيب الالفاظ لتأدية المعاني حسب ترتيب تلك المعاني في التعقل لا في الخارج  
 والانسب في التعقل ان يعتبر التحقيق في الذهن **قوله** بل انما يدل عليه المضارع قد يقصد بالمضارع  
 الاستمرار على سبيل التجدد والتعقبي حسب المقامات ووجه المناسبة ان الزمان المستقبل  
 مستمر يتجدد شأنا شأنا فناسب ان يراد بالفعل الدال عليه معنى يتجدد على نحوه بخلاف الماضي  
 لا نقطاعه والحال السرعة زواله ومما يدل على ان المضارع ارد به هنا الاستمرار ان  
 السؤال كيف غالبا انما يكون عن الاحوال المستمرة فاذا قيل كيف زيد بحجاب نحو صحيح او سقيم  
 لا نحو قاعدة الا اذا كان لاحدهما نوع استمرار **قوله** واجب ايضا ما به لا يبرر بالتحصيل  
 المحصول بالتحصيل بالذكري المراد تخصيص الثبوت لا تخصيص الثبوت **قوله** لكن في بيان  
 كون التقدم مفاد اعادة التحصيل نوع ضيق وذلك لان التحصيل بالذكر حاصل بلا تفاوت  
 قدم المسند اليه واخر وغاية ما يقال في توجيهه ان الصير لو كان مؤخر الاحتمل خفوف  
 ان يكون مستدلا الى غيرهم فاذا ذكر الصير لخصيص الثبوت بهم بعد هذا التوهم ولما قدم  
 تخصص الثبوت بهم محروكا عن ذلك الاحتمال فكان تخصيص الثبوت قد تقوى بالتقدم  
 وازداد به **قوله** وصاحب المفتاح قائل بالخصر فيما ارد ان كان الخبر من المشتقات نحو وماتت  
 علينا بعزير هذا هو الحق وذلك لان التقدم انما اقتضى الخصر بناء على ما ذكر من ان التقدم  
 دل على ان الخطاب قد اصاب في اصل الحكم واخطا في قيد من قيوده فصارت كالكيد اهتم عند  
 المتكلم فيقدمه في الذكر فاصد ان ذلك تقرير صوابه ورد خطابه وهذا السبب مشترك بين الافعال

ن  
عقلها

قارن

قوله مستدلا الى غيرهم فاذا ذكر الصير لخصيص الثبوت بهم بعد هذا التوهم ولما قدم تخصص الثبوت بهم محروكا عن ذلك الاحتمال فكان تخصيص الثبوت قد تقوى بالتقدم وازداد به قوله وصاحب المفتاح قائل بالخصر فيما ارد ان كان الخبر من المشتقات نحو وماتت علينا بعزير هذا هو الحق وذلك لان التقدم انما اقتضى الخصر بناء على ما ذكر من ان التقدم دل على ان الخطاب قد اصاب في اصل الحكم واخطا في قيد من قيوده فصارت كالكيد اهتم عند المتكلم فيقدمه في الذكر فاصد ان ذلك تقرير صوابه ورد خطابه وهذا السبب مشترك بين الافعال

والمشتقات

والمشتقات بل هو الواحد ايضا لان معاني الواحد كالحسم والحيوان والظواهر مثلا امور ثابتة  
 غير متغيرة فلما يقع الخطا فيها في الامور العينية فلم يلتفت اليها **قوله** نحو ما انا اول هذا  
 اي لم اقله مع مقول لغيري والتقدم يفيد نفي الفعل عن المذكور بثبوت لغيره التقدم في هذا  
 المثال لما افاد نفي الفعل عن المذكور اعني المسند اليه وثبوت لغيره لم يكن مفيدا لخصيصه  
 بالخبر العيني بل لخصيص غيره به ونلخصه ان النزاع اد اوقع في فعل واراد تخصيصه  
 فذلك التخصص يشمل على اثبات ونفي ونما يصرح بالاثبات ووجه ونفهم التبيين  
 لقولك انا سمعت في حاشيتك ونما يعكس لقولك ما انا قلت هذا ورنما يصرح  
 بهما معا بناء على اختلاف المقامات وعلى كل تقدير يكون لخصيص الفعل عما اثبت له  
 لا عما نفي عنه والمهم نسب التخصص ههنا اي ما نفي عنه وتأويله ان نفي الفعل مخصوص  
 بالمسند اليه فكأنه لم يفرق بين ما اتاقلت هذا واما ما قلت هذا وسياتي الفرق سها  
**قوله** وكما كليم الصحاح انه اي استعمال احد عن الجمع حسب وضع اللفظة فان حمل  
 كلامه على الاشتراك المعنوي كما هو الظاهر والفرق بينه وبين قوله وقيل هو مبني على ان  
 اسم ومعنى الواحد بان احدا وصف على هذا القول واسم على قول الصحاح واختلاف القدر المشترك  
 الذي وضع اللفظ ياراه فيهما وان حمل كلامه على الاشتراك اللفظي والفرق **قوله**  
 لا يقال السلب الكلي يستلزم السلب الجزئي فاذا كان السلب الكلي صادقا كان السلب  
 الجزئي ايضا صادقا وهو رفع الحجاب الكلي فيصح ان الروية الواقعة على كل احد منقبة  
**قوله** ولا بد من ثبوت الفعل قطعاً على الوجه الذي ذكر في النعي ان عامات معام وان خاصا  
 مختصا بالتفصيل ههنا ان يقول ان كان النزاع في روية واقعة على شخص معين كزيد مثلا  
 يقال ما اناريت زيد افسكون هناك من راي زيد او هو ظوان كان في روية واقعة على  
 احد لا بعينه يقال ما اناريت الا من الناس او ذلك الاحد فانه وان كان غير معين لكنه  
 معلوم من حيث تعلق الروية تحقه ان يشار اليه بذلك الاعتبار ولا يصح ان يقال ههنا  
 ما اناريت احدا لانه في قوة قولك ما اناريت زيد او لا عمرو ولا كذا اي غير ذلك في افادة  
 نفي الروية بالنسبة الى كل واحد من المفاعيل وان اختلفا في الظهور والنصوصية فيبقى  
 عموم نفي الروية لكل واحد منها صليقا لان الفعل مثبت في اعتقاد المخاطب منسوب  
 الي واحد فلا يحتاج في رخطابه في الفاعل الى نفيه عن كل واحد واحد وان كان النزاع

ن



في رويته واقعة على أحد فهناك عارضان أحدهما أن يقال ما اثارنا بـ كل أحد والاسم  
 أن يقال ما اثارنا بـ أحد أو هذه اخبر من الأول في افادتها المعنى المذكور نوع خفاء  
 ودقة ولهذا اختلف فيها وتوجيهها ما قرناه **قوله** وعندى أن قولهم نقض النفي بالـ  
 بعض أن يكون ضوت ريد الجدر بان يعترض عليه **قوله** هذا الكلام التوجيه الذي تعلق  
 به أنقا وزاد في كسر تلك القارورة إذ يقال لا ثم أن نفي الروية في قولك ما اثارنا  
 أحد عام لكل أحد لان النفي متوجه إلى الفاعل وكونه فاعلا لا يتعلق به بالفعل و  
 المفعول ويكون الكلام دالعا أن المتكلم ليس فاعلا للروية المتعلقة بأحد فيلزم  
 أن يكون هناك انسان قد رأى أحد كأنه قيل لست الذي رأى أحد من الناس ولا محذور  
 فيه **قوله** لا غيره ومعنى لا غيره أو رد في تفسير معنى لا تكذب أنت كلمة لا غير وبس المراد  
 بهاد فقا لتوهم قصد التخصيص بها في عبارة المفتاح حيث قال فان انت هناك لتأكيد المحكوم  
 عليه بنفي الكذب عنه مائة هو لا غيره لا لتأكيد الحكم قد يرتفع أن لا غير متعلق بالحكم بعدم  
 الكذب أي اسناده إلى الضمير وقع قصد الاستهوا **قوله** لا مبنيا على النسيان حقيقة  
 لا مأولا وهذا معنى دفع الجور والسمو والنسيان بالتاكيد وليس هناك حصرا أصلا  
 نعم أن جعل متعلقا بعدم الكذب افاد خصصا لكنه هذا المعنى لا يصح وقوعه في تفسير  
 لا تكذب أنت **قوله** والشارح العلامة قد اورد في هذا المقام على سبيل الجور والسمو  
 النسيان وذلك أنه ان قصد ما ذكره المعنى المتبادر منه وان لم يعرف فساد ما كان سموا على ما  
 يقصده كلامه حيث قال فكون سموا أن لم يعرف وان عرف ونسي كان نسيانا وان قصد به  
 معنى آخر كان ذلك المعنى كان جورا او عارا ان الشارح العلامة جعل الضمير في قوله لا  
 اذا قلته ابتداء حقا إلى المثالين بتأويل المذكور والمقول وجعل قوله غير مبنيا على جور  
 او سموا ونسيان متعلقا بقوله **قوله** وهذا قال في تقريره يصح غير ارتكاب لجور او سموا  
 او نسيان والعقلة عن مرجع الضمير وهو المثال الأخير هي التي اوقعته في هذه الورطة  
 وقد تعرض لبيان حال اناس عيت في حاجتك في الابتداء ولا في الابتداء وسكت عن بيان حال  
 سعت في حاجتك او سعت اناس في حاجتك لا في الابتداء كأنه زعم انه يعلم بالمقايضة إلى  
 حال اناس عيت في الابتداء الا ان لزوم رد الخطأ في الفاعل لإفادة وجود السعي غير ظ  
 وعكسه كان ظاهرا **قوله** لا يقال التكثير ما يدل على النوعية بالتهويل او غيره ولا يحصر

ووجه

المراد

المراد

اتما يولي يستفاد من تقدير المعدم فلا بد منه بحال هذا الكلام يشعر بان قابله توهم أن التخصيص  
 في قول المصنف ثم لان انتقا التخصيص بمعنى المحصر وليس كذلك بل اريد به ما يصح وقوع المنكرة  
 مبتدأ فالأولى أن تحاب هكذا لا نأقول لما حصلت النوعية بالتهويل او غيره فقد حصل  
 تخصيص المنكرة ووجه وقوعه مبتدأ بدون تقدير المعدم وهو الملمط ولو فرض أن المراد  
 المحصر فهو ايضا حاصل بدونه كما قرره **قوله** ثم لان امتناع ان يراد المهر شر لا خير  
 اذ قيل شر اهر ذاناب يتبادر منه كونه شر بالقياس اليه فلو قيل لا خير يتبادر منه ايضا  
 كونه خيرا بالقياس اليه وهو ظاهر لا يكون مهران له لان المهر صوت الكلب عند نأ  
 ونجته مما يؤذيه قال في الصحاح هو صوتة دون نباحه من قلة صبره على البرد فلا يشك فيه  
 عاقل فضلا عن أن يحرم بنقيضه وح يقبح المحصر وهو المعنى بامتناعه من فن البلاغة نعم  
 لو ارد كونهما شر او خير إلى الجملة كازدك لا خلافتها بحسب الاضافة **قوله** احدهما  
 المقارنة في التقوى لو قيل احدهما ثبوت التقوى لكان اظهر لان المقارنة كالقرب في الا  
 على الامر من **قوله** ولا تخفى ما فيه من التفسير لعل هذا القابل انما تعسف في توجيه القطر رعاية  
 كناية المعنى لا تخفى ان تضمن الضمير وحده لا يصير عللة للقرب ثم الجور وان ادى هذا المعنى  
 لكنه نية باختيار انضبط على ان تضمن الضمير هو الاصل في العلة وشبهه بالخالي تمة له كما ان  
 ثبوت التقوى هو الاصل في المعلول وعدم كماله تمة له فاستند الاصل إلى الاصل والفرع  
 إلى الفرع **قوله** وقال المصنفناه اتبع عارق عرق الموصود في نسخ الايضاح معناه اتبع  
 عارق عارق أي اتبع عارق المسند إلى الظ عارق المسند إلى المصنف كما ذكره **قوله** وما  
 يرى تقديمه على المسند كاللزم لفظ مثل وغير الخ اعلم ان لفظ مثل قد علم معين اشتهد  
 بمماثلة الخاطب فيقال مثلك لا يخجل او لا يخجل مثلك بمعنى فلان لا يخجل وليس في الكلام  
 ح كناية في الحكم لانه مصحح به بل في المحكوم عليه وليس فيه انضا يعرض بذلك الانسان لان  
 الحكم موجه نحوه بطريق الاستقامة دون الامالة إلى عرص إلى جانب وان قصد وصف  
 الخاطب بالخجل كان ذلك تعريضا عما اضيف اليه مثل لا بانسان غير الخاطب مماثلة له اربط  
 المثل وقد يطلق ويراد به مماثلة مطلقا وهو الكثير الشارح وح لما ان جعل نسبته المحكوم  
 اليه كناية عن نسبته إلى ما اضيف هو اليه او لا فعلى الاول وهو الكثير الشارح كان مستعملا  
 على سبيل الكناية في الحكم وكان تقديمه على المسند كاللزم وقد كشف في الشرح عن هذا المعنى

شمال  
الجر

بعض

رطل

وقد يطلق على ما في الاصل  
الكلام في التورية

المراد



عطاوه وليس في الكلام تعريض اصلاً لا مخاطب ولا بغيره وعلى الثاني وهو ان يراد  
 بلطف مثل المماثل مطلقاً من غير كناية في النسبة لم يكن فيه تعريض بانسان غير معني  
 اريد بلطف المماثل كما مر ولا مخاطب ايضاً الا على قياس ما ذكر في المعنى وفيه نقد  
 وقس على ما ذكر من الاستعمال على الوضوء التلبية لفظة غير واد الخفقت ما قرناه  
 ظهر لك انه اذا اريد بلطف مثل او غير ك انسان غير مخاطب مماثل له او غير مماثل  
 لم يكن هناك تعريض مصطلح بغير مخاطب سواء كان ذلك الانسان معيناً او مطلقاً  
 وان حمل التعريض على غير المصطلح اعني ان يكون في الكلام نوع خفا كان موجوداً  
 في صورة النفي كما يفهم من سياق كلام الابيضاد دون الاطلاق كما يدل عليه  
 قوله كما قولنا مثل لا يجوز ان لم يرد به معيّن قطعاً واما قوله غيري جني فحمل  
 النفيين كما لا يخفى وظهر ايضاً ان قوله من غير ارادة تعريض بغير مخاطب موكد  
 للاستعمال على سبيل الكناية لا قيد ثان كما فهم بعضهم ورع انه لا بد من امرين احدهما  
 الاستعمال بطريق الكناية والثاني ان لا يكون هناك ارادة التعريض فلو كانا مستعملين  
 بطريق الابيضاد او الكناية وقصدت التعريض على انسانين معيّنين لم يكن تقدسهما  
 كاللزم كما اذا كان هناك من يدعي انه مماثل للمخاطب مع كونه خيلاً فقيلاً مثلك لا يخل  
 وعرض بانه ليس مثلاً له وفيه بحث لان الظ عند قصد ذلك المعنى ان لا يكون الاستعمال  
 بطريق الكناية لان كون المخاطب غير خيل لا مدخل له في المماثلة عن ذلك الانسان  
 بل يكفي ذلك نفي الخيل عن كونه مماثلاً له وعلى اخص او صافه كانه قيل فلان يخل ومثلك  
 لا يخل فهو ليس مثلك اللهم الا ان تقصد المعنيان معاً اعني نفي الخيل عن المخاطب بطريق  
 الكناية ونفي المماثلة بطريق التعريض ونقصاً لا معنى للتعريض بنفي الغيرة ولا اثباتها  
 بخلاف التلبية **قوله** وقد يقدم المسند اليه المسود الظاهر ان الضمير المستتر في  
 يقدم راجع الى المسند اليه مطلقاً وان كلمة قد للتقليل وان جعل راجعاً الى ما ذكره  
 بقرينة سياق الكلام كانت للتحقيق **قوله** واما قال في الاول المستلزمة وههنا المقضية  
 لان السالبة الجزئية تحتمل نفي الحكم العبارة الواضح ان يقال لان مفهوم السالبة الجزئية  
 صريحاً نفي الحكم عن بعض الافراد وذلك مغاير لنفي الحكم عن جملة الافراد ولكنه يستلزمه  
 لانه حمل على افراده **قوله** والافراد ان جعل عطفاً على آخرت وانما كان اقرب لانه ان جعل

البيان  
 فان كان  
 عدم انشاء  
 بالبحر  
 ولا يخفى  
 بعد  
 يستخرج

نحوه

نحوه

عند اضافتها  
 الى المحل  
 او المحل  
 في الكلام  
 القدر  
 يستخرج

عطفاً

لفظاً

عطفاً على ادخله فان اخذ الدخول مطلقاً لزم جعل الخاص قسماً للعام وهو مستقيم وكذا  
 ان قسر الدخول بالتأخير لفظاً او زينة وان قسر بالتأخير فقط لزم مع صوفه عن ظاهره  
 جعل الاخص من وجه قسماً لصاحبه وفيه نقد ايضاً وليس لك ان تقول نفس الدخول  
 بالتأخير لفظاً ونحو المعمول بالمقدم فلا محذور اذ يلزم من تقييد ان على خلق الطبع  
 ان امثلة المعمول لتساعده ولو قل المراد بالدخول التأخير عن اداة النفي التي لم تد  
 على الفعل العامل في كلمة كل والمعمول باق على اطلاقه بشهادة الامثلة المذكورة فيهما  
 صح عطفاً معمولاً على ادخله ولم يخف اني قد مر على وكان اقرب من حيث اللفظ مع انه لا  
 اشكال في المعنى وكان الشارح اراد تطبيق كلام المصنف على كلام الشيخ وابقا الدخول  
 في حيز النفي على اطلاقه فاختار العطف على آخرت بذلك التأويل قصار مجموع المعطوفين  
 تفسير الدخول في حيز النفي **قوله** وهذا الضمير عائد الى متعقل معهود في ذهن  
 مبهم باعتبار الوجود وكما يظهر من نعم الرجل يشعرون بالآثم في الرجل للعهد الذهني كما  
 اختاره بعضهم ورع ان الآثم ههنا كالآثم في قولك ادخل السوق حيث لا عهد بينك وبين  
 مخاطبك ورد كونها الحسن بغوات الابهام المقصود في هذا الباب ونحو ان تفسيره بغير  
 مثلاً ونحو ان تقييده وجمعه واجب بان المراد هو الحين اذ لا حقيقة فالابهام  
 موجود كما في المعهود وصح تفسيره بخصوص ايضاً واما نعم الرجلان ونعم الرجل  
 فالمراد به حسن التقييد وحسن الجمع فلا اشكال لانه ثني اولاً وجمع ثم عطف بلام الحسن  
 وفي الحمل على الحسن زيادة مبالغة تناسب المقام وعلى هذا فالضمير في نعم رجلاً عائد  
 الى الحسن ايضاً **قوله** ولا يخفى ما فيه من التعسف لان اختصاص المسند اليه بالحكم يدل صراحة  
 على مغايرته اياه فالحمل على ان معناه انه عبارة عنه تعسف ظوايضاً تفسير كون الحكم  
 بديعاً ما ذكره هذا القابل خلاف **قوله** او ادخل الروع في ضمير السامع وتزينة المماثلة  
 لم يدخل بينهما حرف العناد لانهما متقاربان فان الاول ادخل الخوف ابتدأ بالان استزادة  
 الخوف الخاص **قوله** حيث لم يقل انا العاصي لئلا يتك على ان العاصي يكون بديعاً هذا مبني على مذهب  
 الاخص حيث حوز ابدال المظهر من ضمير المتك والمخاطب يدل الكل من الكل خوفاً المستكن  
 مررت عليك الكرم المعول واستدل على ذلك بقوله تعالى ليجعلكم الى يوم القيمة لارب فيه  
 الذين خسروا والباقيون على ان الذين خسروا وصف مقطوع عن موصوفه للزم انما موصوف

وقد قال المصنف في هذا  
 ان المتكلم في قوله  
 الذي ينجو من النار  
 الذي ينجو من النار  
 الذي ينجو من النار



المحل او منصوبه قالوا ولا يلزم ان تكون كل نعت مقطوع بصحة احكامه نعتا على ما قطع عنه بل يكفي  
هناك معنى الوصفية كما في قوله تعالى ولا لكل هبة ثمرة هذه التي جمع ما لا واستدلوا على امتناع  
ذلك الجدل بان البدل ينبغي ان يفيد ما لم يفده المبدل منه ومن ثمة لم يخرسرت بزيد  
رجل وبدل الكل لما كان مدلوله مدلول الاول فلو ابدل فيه الظ من ضمير المتكلم او مخاطب  
وهما اعرف المعارف كان البدل انقص من المبدل منه في التعريف فكون انقص منه في الافادة  
لا مدلول لهما واحد وفي الاول زيادة تعريف بخلاف بدل البعض والاشتمال والعلل  
فان مدلول الثاني فيها غير مدلول الاول واحاط بالاختصاص عن ذلك نفع الجاد المدلول  
في بدل الكل لو اريد معهما لما كان الثاني تأكيد الاول لا بدلا عنه وانما في الذات  
لا ينبغي كون البدل مفيدا فائدة رابعة كما في المثالين المذكورين فان الثاني منهما بدل على  
صفة المسكنة والكوم دون الاول واما نقصان تعريف الثاني عن تعريف الاول فلا يضره  
كما في ابدال النكرة الموصوفة عن المعروفة محو مرت بزيد رجل عاقل اذ رتب نكرة افادة  
ما لا تنقيد المعروفة وان اشتملت المعرفة على فائدة التعريف التي خلا عنها النكرة فان قلت  
هل يجوز ان يكون العاصي صفة لضمير المتكلم قلت احراز الكسائي وصفه بالعاب  
في قوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم والمحجور على انه بدل وخو في الكشاف وصفه  
المخاطب ورد عليه بعضهم بان الضمير لا يوصف كما هو المشهور واما ضمير المتكلم ولا  
يبعد ان يكون في الجواز ضمير المخاطب على قوله ولم يجد فيه نقلا صريحا **قوله** مبني على  
انه كثيرا ما يطلق السان على العلوم السليمة ذهب بعضهم الى ان الالتفات من حيث انه  
يشتمل على نكتة هي خاصية التركيب من علم المعاني ومن حيث انه ايراد المعنى في طرق مختلفة الواحد  
في الوضوح من علم السان ومن حيث انه حسن الكلام ويزينه من علم البديع والتسكاكي اورد  
في المعاني والبديع **قوله** خصص هذا المثال من مسائل التسكاكي لما فيه من الدلالة  
اي اشارة هذه الدلالة موجودة في غير هذا المثال ايضا كحوظي بك قلب في الجسان طر و  
فانه حكم بان فيه التفاتا وليس ذلك على معنى الظ فان معنى الظ ان يقال طي اي جعل  
عنه وكذا قوله تذكرت والذكرى كقولك زينا فانه اثبت فيه التفاتا مع ان الرواية بناء  
المخاطب في غير ذلك فعلم من ذلك ان الالتفات عنده نفس تشروط بان يكون مسبوقا  
بالتعبير بطريقة اخرى الا ان النصيح بان قوله ليلى التفاتان اذ لا على هذا المعنى واما

واو  
مطل  
في حواشيه وصفه  
عند الكسائي  
عند الرضوي  
انهم

مختلفة

نحوه

قال  
في

تصريحه بالالتفات قوله بان سعاد فامسى القلب محمودا واخلفك ابنة الحر المواعيد  
حيث والتفت كما نرى حيث لم نقل فاخلقني فنبه ان قوله فامسى القلب في تقدير امسى قلبي  
فلا بدل على المقصود هذا مع ان اشتها الشاعر يعلو الدرجه في البلاغة ولا شهرة  
الابيات التي هذه المثال من الايات صدرها في باب الالتفات حيث يشتملها صاحب  
الكشاف واحواها على كيف متنوعة كما اشهر اليها في المعالج وان كان بعضها لا يحلو  
عن تفسير مما يرجح كصحة بالد ك**قوله** لا ناعلم وطفا من اطلاق فقم الى اخره يعني ان ما  
ذكره في الالتفات من الفائدة العامة بعض اعسار هذا القيد من اعلى كونه على خلاف  
معنى الظ ويؤثره ايرادهم الالتفات في مباحث ارجح الكلام لا على معنى **قوله**  
في عنه عوار وعاراي غمضة غمض منها القوار بالضم والتشديد والغمض غمض الميم وسخ غمض  
في الموق اذا كان سائلا فان لم يسئل فهو رمض يعنيها ايضا قال غمضت عينه غمضا ورمضت  
رمضا وامضك الحرج امضا اي اوصعك ووجه لنة اخرى مضى الحرج ولم يعرفها الا  
والكل يلقى العس اي حرقها **قوله** فهذا الضم من نفسه المحجور لا يقال ما ذكره الفريدة  
العامة للالتفات يدل على اعتبار هذا القيد اي كون المخاطب واحدا في الحال عند المحجور  
ايضا وان لم يصحوا به ولا فرق من نفسه وبه عم بالخصوص لا نأقول تلك الفائدة  
اتماهي بالعاس الى السامع فلا بد ان يكون واحدا ايخذه الالتفات نظرية لشاطبه ولا يلزم  
من ذلك ان يكون المخاطب واحدا كحواشيه مع وحدة السامع **قوله** متى كان الخيام  
بذي طلوح ذو طلوح اسم مكان والطلح شجر عظام لها شوك ويندرج تحتها انواع والبشام  
شجرت طيب الرائحة يستال به **قوله** ووجه ان الكلام اذ نقل عن اسلوب الى اسلوب كان  
احسن نظرية لشاطبه هذه الفائدة في النقل الحقيقي كما هو مذهب المحجور في غاية الطهور  
وكذا في العمل القدرى كما هو مذهب التسكاكي توجد الفائدة فانه اذا سمع خلاقا  
يتوقفه من الاسلوب كان له زيادة نشاط ووخور رغبة في الاصحار الى الكلام **قوله**  
تبيينها على انه اي ذلك الغير هو الاول بالقصد الصحيح ان الضمير في قوله على انه راجع الى  
خلاق مراده وصوله راجعا الى غير ما يتوقف كما توهمه سمو ظاهرا كما لا يخفى على ذي فطنة  
وقد صرح بذلك في المعنى حيث قال فنبه على ان المحل على الفرس الادهم هو الاول بان يقصده الا  
**قوله** تبيينها على انه اي ذلك الغير او في حاله سياق كلامه فاسأ على ما سبق يقتضي انه اراد

انوار  
صحي  
القوم من  
هذه







المثاليين فالجواب في هذه الصور الثلاث منقطعة كما ذكره بقوله لا تك تفرج الخ واما قوله  
تفاسوا عليكم اذ غلبوهم ام انتم صامتون محاز اضلال المحلطين فيه مع كونه متصلة للا من  
من الاتناس بالمنقطعة **قوله** جملتان مشتركتان في احد الجزئين اذ لم يشترك الجملتان رند  
في شي من الجزئين كوا قام رند ام قد عرو واريد قام ام عرو وقاعد واما ام فاعد عرو  
واضرب رند عرو ام قلله خالدا لان الاشتراك في المفعول الذي هو فصلة فالتاخر  
حرموا بكونها منفصلة لا غير وجوز ابن الجار والحد لشي كونها متصلة والمفصح  
اي هذين الامور كان كما اذا سمعت صوتا وترددت فسات اضرب رند عرو ام صاح  
فلان من صوته قال سوبه اذ اقلب اريد عندك ام لا كانت الهزة منقطعة بنا على  
انه تغير ظنك بكونه عنده الي انه ليس عنده فاصرت عن الاول وسالت عن الثاني ولو  
حولت متصلة لم يكن ليقولك ام لا فائدة واعلم ان هذا هو حرمي الجملة بعد المسطرة  
كوزي الخبر كوا انها لا بل ام شاؤلا كوزي الاستفهام لا تها تلبس بالمتصلة لا اذا  
كان الاستفهام بغير الهزة فان استعمال المتصلة مع هل في قولك هل رند قام ام عرو  
شاذ قليل واعلم ايضا ان المتصلة اذ اوليها مفرد والاول ان يلى الهزة قبلها مثل ما وليها  
لتكون ام مع الهزة يتاويل اي والمفرد ان بعدها يتاويل ما اضيف اليه اي كوا رند  
عندك ام عرو عرو ايها عندك وكوزي كوا رند عندك ام في الدار والقيت رند ام عرو  
واعندك رند ام عرو كوا رند احسن لكن المعادلة احسن وانما استقصينا في نقل هذه المطا  
ههنا رفعنا لرفع علم المتعلم الناشئة مما نقله الشارح **قوله** لان هذا الكلام عند  
ثبوت ما فرض من الشوط والخز يكون جوابا على سؤال محقق فيه اشعار بان السؤال في نظم  
الاية ليس بمحقق وانما يصير محققا اذ وقع ذلك المعذر بان يسألهم فحيوا وما كان في  
الاية فرض محققا ذكر ايها على طريقها اذ احققا وانت تعلم ان القرينة هي ذات  
السؤال وهي محققة في الاية وهذا هو المراد بقولهم لسؤال محقق لا كونها سؤالا  
وهو المفروض المحذر فيها فلا فرق بين نظميها وبين ما اذا سئلوا فاجابوا في كون السؤال  
الذي هو القرينة محققا وانما الفرق بان انصاف السؤال والجواب بالسؤال والحوال  
مفروض في الاية ومحقق هناك **قوله** والجواب ان حمل الكلام على جملة اولي من جملة على  
جملتين لما فيه من الزيادة تلك الزيادة تشمل على تكرير الاسناد وتقويته وعلى مطابقة

الجواب

الجواب للسؤال في كون كل منهما جملة اسمية خبرها جملة فعلية والنظايق بينهما امرهم  
عندهم كما صرحوا به في ما صنعت فالجمل على جملتين اولي واما قوله ان الواقع عند عدم  
الحذف جملة فعلية فصح لكن الكلام الحكمة الباعثة على ترك المطابقة المهمة والحق ان يقال  
ان السؤال جملة اسمية صيغة فعلية حقيقة سان ذلك ان قولك من قام اصله اقام  
رند ام عرو ام خالدا في غير ذلك لا اريد قام ام عرو ام خالدا ذلك لان الاستفهام بالفعل  
اولي لكونه متغيرا فيقع فيه الجبهام ولما اريد الاختصار وضع كلمة من دالة اجمالا  
على تلك الآوات المفصلة هناك ومتصنة لمقتضى الاستفهام ولهذا التضمن وجب تقديمها  
على الفعل فصارت الجملة اسمية في الصورة لعروض تقديم ما يدل على الذات وفي  
الحقيقة هي فعلية فبها يبرر الجواب جملة فعلية على اصل السؤال والمطابقة  
حاصلة حقيقة ولم يترك ذلك التنبيه الا اذ اضع منه مانع كما في قوله قل من يجيكم  
من ظلمات البر والبحر قل الله ينجيكم فان قصد الاختصاص ههنا اوجب تقديم  
المسند اليه واما قوله تعالى قل من يحيى العظام وهي رميم قل يحييها وقوله يحيى خلق  
السموات والارض ليتقوا خلقهم العزيز العليم فقد ورد على الاصل اذ لا مانع فيهما  
هكذا احقق المقال وجع عنك ما قيل او يقال **قوله** اسلامته عن الحذف والاختصار  
الحديث قد يقال اذ كانت القرينة على الحذف ظاهرة وكان معنى الكلام منصبا اليه بحيث لا  
يستعمل على احد كما في مثالنا هذا كان الحذف والاختصار كثيرا للمعنى بتقليل اللفظ  
كما صرح به السكاكي في مباحث الاستيناف من هذا الوجه كان من محتمات الكلام  
ومحتاجاته على خلافه واما قولهم القتل اني للقتل وليس الحذف فيه بتلك المثابة  
من الظهور وانصبا فيجوز الكلام اليه ولذلك رجح عليه قوله تعالى ولكم في القصص  
حياة لسلامته عن الحذف **قوله** لان القرينة انما تدل على نفس المسند الي لا على قصد  
التعجب لان كون المسند في نفسه مما يصح ان يقصد به التعجب لا يدل على قصد اذ رندا يرا  
محروا ثباته للمسند اليه **قوله** فخرج ما يفيد التقوي بحسب التكرير لم يرد به حروجه عن  
ضابط الافراد اذ المقصود اذ خاله فيها بل حروجه عن القيد الذي اضيف اليه العدم اعني  
افادة التقوي فيدخل في عدم افادة التقوي بل في تلك الضابطة ولو قال فيدخل اي  
في عدم افادة التقوي لكان اظهر والمعنى وانسب سياق كلامه لكنه انما تعرض لحروجه

عندهم كما صرحوا به في ما صنعت فالجمل على جملتين اولي واما قوله ان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية فصح لكن الكلام الحكمة الباعثة على ترك المطابقة المهمة والحق ان يقال ان السؤال جملة اسمية صيغة فعلية حقيقة سان ذلك ان قولك من قام اصله اقام رند ام عرو ام خالدا في غير ذلك لا اريد قام ام عرو ام خالدا ذلك لان الاستفهام بالفعل اولي لكونه متغيرا فيقع فيه الجبهام ولما اريد الاختصار وضع كلمة من دالة اجمالا على تلك الآوات المفصلة هناك ومتصنة لمقتضى الاستفهام ولهذا التضمن وجب تقديمها على الفعل فصارت الجملة اسمية في الصورة لعروض تقديم ما يدل على الذات وفي الحقيقة هي فعلية فبها يبرر الجواب جملة فعلية على اصل السؤال والمطابقة حاصلة حقيقة ولم يترك ذلك التنبيه الا اذ اضع منه مانع كما في قوله قل من يجيكم من ظلمات البر والبحر قل الله ينجيكم فان قصد الاختصاص ههنا اوجب تقديم المسند اليه واما قوله تعالى قل من يحيى العظام وهي رميم قل يحييها وقوله يحيى خلق السموات والارض ليتقوا خلقهم العزيز العليم فقد ورد على الاصل اذ لا مانع فيهما هكذا احقق المقال وجع عنك ما قيل او يقال قوله اسلامته عن الحذف والاختصار الحديث قد يقال اذ كانت القرينة على الحذف ظاهرة وكان معنى الكلام منصبا اليه بحيث لا يستعمل على احد كما في مثالنا هذا كان الحذف والاختصار كثيرا للمعنى بتقليل اللفظ كما صرح به السكاكي في مباحث الاستيناف من هذا الوجه كان من محتمات الكلام ومحتاجاته على خلافه واما قولهم القتل اني للقتل وليس الحذف فيه بتلك المثابة من الظهور وانصبا فيجوز الكلام اليه ولذلك رجح عليه قوله تعالى ولكم في القصص حياة لسلامته عن الحذف قوله لان القرينة انما تدل على نفس المسند الي لا على قصد التعجب لان كون المسند في نفسه مما يصح ان يقصد به التعجب لا يدل على قصد اذ رندا يرا محروا ثباته للمسند اليه قوله فخرج ما يفيد التقوي بحسب التكرير لم يرد به حروجه عن ضابط الافراد اذ المقصود اذ خاله فيها بل حروجه عن القيد الذي اضيف اليه العدم اعني افادة التقوي فيدخل في عدم افادة التقوي بل في تلك الضابطة ولو قال فيدخل اي في عدم افادة التقوي لكان اظهر والمعنى وانسب سياق كلامه لكنه انما تعرض لحروجه



عن الافادة دواعيا يتوهم من انه بواسطة افادته تقوي الحكم بالتكوير يندرج في افادة  
 التقوي فخرج عن عدمها بل عن الصاطعة ايضا **قوله** وانما لم يقل مع عدم قصد التقوي  
 كما يشعر به لفظ المفاتيح حيث قال واما الحالة المقصودة لافراد المسند فهي اذ كان  
 فعليا ولم يكن المقصود من نفس التركيب تقوي الحكم واما قوله ليشمل صورة التخصيص  
 وهو على ما يقتضيه سوق الكلام تعليل لقوله واما لم يقل فكون المعنى انما قال مع  
 عدم افادة التقوي ولم يقل مع عدم قصد التقوي ليشمل ما ذكره من صورة التخصيص  
 ويدل على ذلك قوله فيما بعد وعدم افادة التقوي اعم من عدم قصد التقوي وهذا  
 سهل من طغيان القلم فان افادة التقوي اعم من قصد التقوي فكون عدم افادة  
 التقوي احصى من عدم قصد التقوي فخرج به صورة التخصيص فلا يرد نقضا عما  
 ذكره المص في افراد المسند كما يرد على السكاكي واما يتوهم ان فاعله قوله ليشمل راجع  
 الى عدم قصد التقوي اي لم يقله لكونه شاملا لغيره فاعله ما مر وان قوله ليشمل نافي  
 عن هذا المعنى عند من له ذوق سليم وقد يتوهم ايضا انه قد يدل في بعض النسخ لفظ اعم  
 باخر وعلى هذا ينبغي ان يدل ليشمل لقولنا لخرج فستقيم الكلام **قوله** لكنه يفيد ضرورة  
 تكرار الاسناد وفي عبارة المفاتيح اشارة الى ذلك حيث قال فنظم الكلام بالاعتبار الاول  
 وهو ان جرى على ظاهره بان جعل انا مبتدا وعرفت خبره لا يفيد التقوي الحكم والاعتبار  
 الثاني وهو ان فقد انا موحدا اعم بعدم يفيد التخصيص فان تركه فحصر الافادة في  
 التخصيص يشير الى انه بالاعتبار الثاني بعد التقوي ايضا **قوله** وقد عرفت ما مر اشارة  
 الى حصاد هذا الجواب وهو ظاهر وان يقال القصد مطلقا يتناول القصد بالذات  
 والقصد بالبع وجرح صورة التخصيص عن قوله ولم يكن المقصود التركيب تقوي الحكم  
 لانه التقوي فيها مقصود تبعا فان قلت وانما لم يقصد فيها التقوي اصلا لا قصد ولا  
 تبعا قلت في لا بعد التقوي قطعاً ولا يوصف التركيب ايضا لكونه مفيداً له لان الكلام  
 في افادة معية ما معتبرة في عرفهم ولذلك لا يشتون لتركيب غير البلفا خواص **قوله**  
 بما يكون مفهومه محكوماً به بالثبوت هذا اعني قوله بالثبوت يدل اشتمالاً بتكرير العامل  
 اد المعنى بثبوت **قوله** لكن هذا غير مفيد لان الجملة الواقعة خبر مبتدا قد اسندت اليه  
 صورة وقد اسند الاسناد الخبر الى اخره اجيب عن ذلك بانه لا اسناد للجملة من حيث هي

قوله قد

الى

الى ريد الانطلاق مثلاً في نفسه مسنداً الى الـ ومع تقديره به مسند الى ريد واما المجموع  
 المركب من الـ والـ انطلق والنسب الحكيم بينهما فلم يسند اليه فذلك كما يكون  
 ريد انطلق انوه بانه منطلق الـ واما قولهم ان الخبر هو الجملة تراها من الاتساعات  
 التي لا تلتبس معانيها في قول قوله المسند الفعلي ما يكون مفهومه الى اخره اراد به ما يكتسب  
 مفهومه في نفسه من غير انتسابه الى شيء محكوماً بثبوت المسند اليه او انتفاؤه عنه والذي  
 يدل على ارادته ذلك انه جعل المسند الفعلي مقابلاً للمسند السببي وقسم بما يكون مفهومه  
 مع الحكم عليه بانه ثابت لشيء مطلوب التعليق بغيره وسبباً في تفصيله فلا يرد المسند السببي  
 على تفسير الفعلي كما بين في الشرح ولما مجموع الجملة لان المعنى مسند يكون كذا او المجموع  
 ليس مسنداً أحصاه بل المسند الحصري هو الانطلاق في نفسه نظراً الى الـ ومع تقديره  
 به نظراً الى ريد كما مر نعم يرد على السكاكي انه يلزم على هذا ان يكون منطلق في ريد منطلق  
 ابوه خارجاً عن المسند الفعلي بل عن ضابطة افراد المسند مع انه مفرد وقد اخرج عن المسند  
 السببي فكون واسطة بينهما وقد تكلف بعضهم لادراجه في الفعلي وقال المسند الفعلي  
 ما يكون مفهومه اي في نفسه من غير انتساب الى غيره انتساباً كلياً محكوماً بثبوت المسند  
 اليه او انتفاؤه عنه ولا يخفى انه تعسف بعيد فهمه من عبارته في تفسير الفعلي **قوله** وعلى  
 هذا كان العباس ان جعل محوراً منطلق انوه مسنداً سببياً وان لا جعل كون المسند سببياً  
 مطلقاً موجباً لكون المسند في الكلام جملة بل سببياً منه محوراً منطلق انوه **قوله** ويمكن ان  
 يفسر بانه جملة علقته الى اخره لا طائل تحت هذا التفسير لانهم جعلوا كون المسند  
 سببياً احد ضابطي معرفة كون المسند جملة حيث قالوا واما كونه جملة فالتقوي او كونه  
 سببياً فلا بد ان يعرف او لا كونه سببياً حتى يتوصل به الى معرفة كون المسند في الكلام جملة  
 وما ذكره في تفسيره يقتضي ان يعرف او لا كونه جملة حتى يعرف كونه سببياً **قوله** وقال  
 صاحب المفاتيح هو ان كون المسند سببياً كما يدل عليه خبره يعني ان يكون وسياق كلامه ايضا  
 حيث قال او اذا كان المسند سببياً واما عرق كل قسم من السببي محادثة ولم يكتف بالاول  
 لعدم تناوله كما انطلق ابوه لان البناء بعضه عدم المسند الذي هو كلاً اساس ولا يصدق  
 على انطلق ابوه ولو يدل البناء بالاسناد او الحكم وقيل هو ان مفهوم المسند مع الحكم بثبوت  
 لشيء او انتفاؤه عنه مطلوب التعليق بغيره ليشمل القسمين معاً لكنه يردل منه نحو منطلق انوه

في السند

اعني

في السند

بأن

يكون



ولو قيد المسند بكونه فعلاً خرج عنه ايضاً نحو انه منطلق فلذلك فصل واشتراط في الثاني  
كون المسند فعلاً لخرج نحو مطلقا **قوله** ولا نحو انه سكوني والما كان المناسب ان يقول  
او اذا كان المسند فعلاً وايضاً لا يحتاج في ضابطه ايراد المسند الي قيد ثالث يخرج به نحو  
انطلق ابوه في ريد انطلق ابوه لان المسند ههنا ليس فعلاً كما تحققت وليس المقصود من  
نفس التركيب معوك الحكم ولا بد من اخرجه بقيد **قوله** ويمكن ان يقال ان في قوله هذا  
توجيه بعيد لا يقبله طبع سليم على ان المعنى البالي معنى ركيك بل لا يبعد ان يقع احتمال ذلك من  
التاويلات النحوية المفسدة للكلام التي هي منه منزلة كثرة الملمح في الطعام **قوله** وح يكون  
المسند السمي وذلك لان المتبادر من العبارة عما ذكره السامع ان المسند السمي مغاير للمسند  
الذي مفهومة كذا وما ذكره الحجة من حيث هو **قوله** وهو الرمان الذي حمل رماك رما يعترض  
فيقال كلمة قبل طرف زمان فليدرك ان يكون الشيء طرفاً لنفسه او ان يكون للرمان زمان اخر  
هو طرف له وكذلك يتوقف دال على زمان مستقبلي فليدرك ان يترقب وجود المستقبل والمستقبل  
وليدرك احد الحدورين وان جعل يتوقف معنى الحال كان كل من الحال والمستقبل مأخوذاً في معنى  
الاخر وهكذا يتدقق في امثال قولهم تقدم الرمان الماضي وسياتي الزمان المستقبل والحق  
انها مناقشات واهية لان هذه العرفيات تنبيهات يفهم اهل اللغة منها ومن تلك  
العبارة ما هو المقصود بها ولا خطر بالعلم شي مما ذكره او اما التدقيق فيها فيستفاد  
من علوم اخرى لا حظ فيها جانب المعنى دون العوائد اللفظية المبنية على الطواهر **قوله** وكذا  
الحوا وحده لا يسمي كذا الكل وحده هذا انما يدل على ان مجموع مفهوم الفعل المركب  
من الرمان وغيره محدد صاوت يتحد حركته الذي هو الرمان وليس المقصود وانما ارا  
المقصود تحدد المسند هو الحدث وما ذكره لادل عليه فان تحدد الرمان لا يستلزم تحدد ما  
يقارنه بل المقارنة للرمان الماضي مثلاً حاز ان يكون محدد احاداً ناجية كصير ولا وان يكون  
مستقراً كعمل الله والصواب ان يقال في حوال الرمان الذي من شأنه التغير في مفهوم الفعل يودون  
باختبار التحدد في الحدث وذلك لان المناسبة بينهما اكثر واعتبار الاقتران على هذا  
الوجه اولى وانسب ثم الدليل على اعتبار الحدث في المعاني التي يدل الالفاظ على اقترانها  
ما رزقه مخصوصة هو ان اهل اللغة يفهمون منها ذلك ويفسرونها به وما ذكره من الايراد  
بيان مناسبة وابدأ باعثة لا دليل مستقل على المطر ولذلك قال السكاكي - الفعل موصي

بلغ

فيل

مهم

الذي

سأه  
المعارن

لافاضة

لافاضة التحدد ودخول الزمان في مفهومه يؤذن بذلك فتأمل واد السجلات الاعمال  
في الامور المستمرة كقولك علم الله وعلم الله كانت محازات من هذه الحقيقة هذا اذا  
مطلق من اريد بالتحدد الحدوث كما اشار اليه ولما ان اريد به التحدد والتقضي شيئاً فشيئاً فالصحيح  
انه ليس دلالاً في مفهوم الفعل وصعاب عليهم من خصوصية الحدث او اقتضاها للعلم  
وقد قصد في المضارع الدوام التحدد في وقت سبق تحقيقه **قوله** لا فاضة الثبوت  
والدوام للاسم كعالم مثلاً يدل على ثبوت العلم للذي حكمه عليه وليس فيه تعرض لحدوثه  
اصلاً سواء كان على سبيل التحدد والتقضي اولاً واما الدوام فاما يستفاد من مقام الجمع  
والمبالغة كمن هو اللفظ فان قلت وقد ذكرنا في الحاشية ان اسم الفاعل يدل على الحدوث  
دون الصفة المشبهة قلت وقد صرح في المعاج بان طور رعا لم يستفاد منه الثبوت  
صريحاً على ان اصل الاسم صفة او غير صفة الدلالة على الثبوت وقال الشيخ عبد القاهر  
لا تعرض في ريد مطلق لاكثر من اثبات الانطلاق فعلاً كما في ريد طويل وطور قصير  
وحمل المبدأ في الصفة المشبهة مندرجة في اسم الفاعل واما قولهم بين حاسن وحسن  
ضابق وضيق فقد بوجه ان اسم الفاعل لما كان جارياً في اللفظ على الفعل جاز ان يعصبه  
الحدوث بمعونة القران دون الصفة المشبهة ادلا بعمدها وضاعاً بالحدوث الثبوت  
او الاول مع ما قصصا المقام وقد يتكلم الجميع من الكلاسيك بان من قال يدل على الحدوث  
اراد به ثبوت مطلقه ومن قال يدل على الثبوت اراد به ثبوت في الحدوث والتقضي بقرينة  
اراده معاً لانه وهو اخص منه ونحو الاخص لا ينافي ثبوت الاسم والظاهر ان المراد بالتحدد  
هناك مطلق الحدوث فان الفعل لم يعتبر في مفهومه وصعاب الحدوث والتقضي شيئاً فشيئاً  
كما مر واما قول السمع ومعنى ريد مطلق ان الانطلاق لم يحصل منه حركاً الحركاً وهو بوجه  
ويرجيه فليدرك ان حمل على ان المضارع قد يقصد به هذا المعنى كما سبق لان حمل ذلك  
مقبولاً في مفهوم الاعمال وضاعاً مستبعد نظراً الى الماضي والى الاعمال التي تقع انا  
ونستمر زماناً الا ان ندعي ان استعمال صيغة الفعل في تلك الاعمال محاز كما في غير  
الحادث نحو علم الله **قوله** اشار اليه انه مستثنى من هذا الحكم يعني خبر كان شبيه بالمفعول  
ومندرج في كونه الا انه ليس قيد الفعل وشبهه بل الامر بالعكس لان الفعل الذي  
هو مسند صورة قيد الخبر الذي هو مسند حقيقة **قوله** وايضا وضع الباب ذكر اولاً

بنام

نعم

نفي

جاء

المبدأ



ان الاسم والخبر يابسا كان مستندا وخبر محسب الحقيقة والمعنى ولعل كان ويكون ونظائرهما  
 منزلة ظرف وقع فيه ذلك الخبر الذي هو المسند الى الحقيقة ويكون الالصال قيود الاخبار  
 وثانيا ان هذه الاخبار متصفة بمعنى تلك الافعال ولا شك ان الصفات مفيدة لموصوفاتها  
 فيكون الالصال مفيدة للاخبار ولعل غرضه من ايراد الوجه الثاني مع خفاءه واستغناءه  
 عنه بظهور الاول ان يبين معنى ما قيل من ان هذه الافعال يدخل الجملة الاسمية لا عطا  
 الخبر حكم معناه وقد بين بانه على تفسير ما عرفت في حيث قيل الالصال الناقصة ما وضع  
 لتقرير الفاعل على صفة وزاد في العرف قيد اتبع الفاعل فاعل على صفة غير مصدر ذلك  
 الفعل اختار ان الالصال الناقصة فاعلها وضعت لتقرير الفاعل على صفة هي مصدرها  
 ولا حاجة الى هذه التفتد الزائدة لان المتبادر من قولك هذا اللفظ وضع لذلك المعنى ان  
 ذلك المعنى موضوع له لجهة خبره والافعال الناقصة موضوعة لتعقبة وتقرير الفاعل عليها  
 معا والافعال الناقصة موضوعة لتقرير الفاعل على صفة ويكون الصفة خارجة عن  
 مدلولها والتعريف منطبق عليها دون الناقصة وقوله اعني تلك الصفة متصفة بمعنى تلك  
 الافعال مع قوله وهذا معنى قولهم ايها الالصال خبر حكم معناه بعض ان يكون لفظ  
 حكم مستند كادخل اضافة الى معناها ببيانته لا يدفعه وعمايه ما يوقع به ان يقال  
 معنى صار مثلاً الانتقال وخبره لا يتصور بالانتقال بل يكون منتقلاً اليه وهذا معنى  
 متفرع عن الانتقال فهو حكمه فقد اعطى صار خبره حكم معناه وكذلك معنى كان في قولك  
 كان الله علياً استمرار الفاعل على العلم فيكون الخبر مستمراً عليها فقد اعطى تعقبة  
 الخبر حكم المعنى وقوله فان المعنى في هذا المثال حكم الالصال لانه الحال التي اسفل اليها  
 يوافق ما ذكرناه لا ما ذكره من قوله انه متصرف بالقيام المتصرف بالمعنى المتصور بالكون  
 اي الحصول والوجود في الماضي وقوله انه متصرف بالمعنى المتصور بالقبول اي الحصول بعد  
 ان لم يكن في الماضي **قوله** وتحقيق هذا على هذا الوجه من نفاس الجائز ستماه اولاً **النفاس**  
 لتحقيق عدة ثانيا من النفاس وكل ذلك في منه غاقد مؤه اليه ولطائر الجاه اذا  
 كشف عنه عطاوه وبيانه ان الخبر اذ قيد حكمه بزمان او قيد اخر كان صدقة بتحقيق  
 حكمه في ذلك الزمان او مع ذلك القيد وكذا بعدد ما هو او معه وادام بقاء صدقة  
 تحققه في الجملة وكذا مع الله فاد اقلت اضرب زناد اوردت الاستقبال فان تحقق

باب  
لغة

٢٤

صمد

صوك

في صدقة

ضربك اياه في وقت من الاوقات المستقبلة كان صادقا والافكا ذبا وكذلك اقلت اضربه  
 يوم الجمعة او فاما فلا بد من تحقق ضربك اياه وتحقق ذلك القيد معه فان لم تضربه او  
 ضربه في غير يوم الجمعة او في غير حال القيام كان كاذبا وكذلك اذ كان القيد متعلقا بقول  
 اضربه في زمان لا يكون ماضيا ولا حال ولا مستقبلا فان الخبر يكون كاذبا وبالجملة اسما  
 القيد سواء كان متصفا او غير متصغ بوج اسما المقيد من حيث هو مقيد فكذب الخبر  
 الذي يدل عليه وليولا وقولك اضربه يوم الجمعة او فاما يشتمل على وقوع الضرب من  
 عليه وعلى كون ذلك الضرب واقعا في يوم الجمعة او مقارنا لحال القيام فلو فرض اتفاق القيام  
 مثلا لم يكن الضرب المفارن له موجودا فينتفي مدلول الخبر فيكون كاذبا سواء وجد من ضرب  
 في غير حال القيام او لم يوجد اذ عرفت هذا فقول اقلت ان ضربك في يومه فلو  
 كان معناه اضربه في وقت ضربه اياه لم يكن صادقا الا اذا تحقق الضرب مع ذلك القيد  
 فاد اقرض اسما القيد اعني وقت ضربه اياه لم يكن الضرب المعقده واقعا فيكون  
 الخبر كاذبا لعل وقوعه كاذبا سواء وجد من الضرب في غير ذلك الوقت او لم يوجد وذلك  
 اذ لا يغير بابل قطعا لانه اذ يضربك ولم تضربه وكنت تحت ان ضربك ضربه عد كذا هذا  
 صادقا غرقا ولغة وطهران الحكم الاخبار بمتعلق ارتباطا احد الطرفين بالآخر  
 لا بالنسبة من اجزاء الخبر وان ما ذهب اليه الميزانيون لا تخالف كلام اهل العربية  
 كقولهم نصد بدليل مفهومات القضايا المستعملة في العلوم والعروض وقد صرح النحويون  
 النحويون بان كلمة المحازات يدل على سببية الاول وسببية الثاني وقوله اشارة الى ان  
 المقصود هو الارتباط بين الشرط والخبر انهم كلام السكاكي يوافق ما اشرنا اليه  
 وبذلك اغتر فنسبه الى اهل العربية ناسرهم لكنه ظاهري ربما دعاه اليه ما رآه  
 من حوله الشروط قيود المسند ضبطا للكلام وتقليلا للانتشار وربما ادعاه صحة  
 ذلك ما وجدنا ان قولك ان ضرتي اكرمك منزلة اكرمك على بعد محسب او وقت  
 محسب ولذلك عرفت الحكم الخبر في صدر كتابه بما تحتص بالجملة وترد عليه ان المقصود  
 من تنزيهه بتلك المنزلة التنبيه على ان مجموع الشرط والخبر كلام واحد على ان الغرض  
 الاصيل معروفة كون الخبر متعلقا لا معروفة كون الشرط متعلقا عليه وما توهمه  
 فاسد لان معنى التعليق والشرطية مراد من قولك على بعد محسب او وقت محسب

ح



ذلكم

والله لم يكن محققا بما قرناه واد اوقع الحق اننا نقول ان حاربه واكرمه كان ما واد  
 اي ان حاك وانت ما مور اكرامه او مستحق هو ان نؤمر باكرامه على ما سب اكرامه  
 فيما اد اوقع حرا المبتد اظهر كنهه لمن تأمل او الحق السمع وهو شاهد **قوله** كان النادر النادر  
 موقعا لان النادر غير قطوع به في الغالب ههنا بحث وهو انه لم يرد بالحزم والقطع في هذا  
 الموضوع معناه المحقق بل اريد ما يقع الاعتقاد الرجح القائم مقام الحزم في المحاورات  
 ولذا كان مظهر الوقوع موقعا لادون ان فالضا طان الرجح الوقوع موقعا لادون  
 والمتساوي الطرفين موقعا لان واما الذي رجح لا وقوعه وليس موقعا لشيء  
 المتساوي ولا شك ان الحكم النادر الوقوع رجح لا وقوعه فلا يكون موقعا لان (لا  
 اد اتيقن فيها محذور عدم الحزم والرجحان في جانب الوقوع وعدم بطلانه او يقال اريد  
 ان النادر اقرب الى كونه موقعا لان منه الى كونه موقعا لاد **قوله** اللهم الا ان يقصد  
 به نوع مخصوص بان حمل التكثير مثلا على العظم او الكثير او غير ذلك من الامور التي  
 تفيد تخصيصا بوجه ما لا يكون القطع حصول الحسن موقعا للقطع حصوله كالحصول  
 فردا كان او نوعا واما ان حمل على مطلق النوع او مطلق الفردية كما هو المتبادر  
 من مظاهر التكثير كان القطع حصول الحسن موقعا للقطع حصول ضرورة ان الحسن لا  
 يتحقق الا في فرد من نوع من انواعه فكما ان حسن الحسن وقوله تعالى اذا حاكم  
 الحسنه كما لو اجب وقوعه لكثرة واتساعه لتحقيقه في كل نوع من انواعها كذلك  
 نوع منها مطلقا وقوله تعالى وان تصبهم حسنة كانوا ارحم وفعوه لما ذكر بعينه فلا يظهر  
 وجه اختصاص احدي الاليتين باذا والاخرى بان كما لا فوق من ان تقول ان تعقل  
 نوعا من العلم اي اي نوع كان فصدق بكذا وان تقول ان تعقلت العلم اي حسنة وادرت  
 حقيقة ذلك بكون كلا منهما مان او باذا ولا يخص شيئا منهما احدهما **قوله** وان  
 اراد العهد على مذهبه الى اخره احب عن ذلك بانه اراد تعريف الحسن على مذهب الجمهور  
 ويعرف العهد على مذهبه فكأنه قال المراد الحسنه المطلقة ثم اللام فيها اما  
 لتعريف الحسن بالمعنى الذي فهموه واما التعريف الحسن بالمعنى الذي احترناه لما كان مختاره  
 راجعا الى العهد غير عنه به وح لا اشكال وكون اقضي حتى البلاغة لما قرره  
 وكلامه يدل على ذلك حيث قال لكون حصول الحسنه المطلقة مقطوعا به كثره وقوع

واساع



واشاعوا لولا انك عرفت دهايا كونها معهودة او يعرف حسن فقد صرح بان المعرف هو  
 الحسنه المطلقة وقد عرفت دهايا كونها معهودة متخاضرة واذا فهم وما ذلك الا  
 لفظ الاختصاص اليها وكثرة دورها فيما بينهم وهو يعرف الحسن على ما اختاره او عرفت  
 تعريف حسن اي من غير ان يذهب الى كونها معهودة وهو يعرف الحسن على مذهب غيره واما  
 ان الحسنه المطلقة عرفت اما جعلها معهودة او لا وذلك **قوله** وبهذا يسطر ما  
 ذكره الشارح العلامة اي بما ذكر من ان المقرر ان المراد بالحسنه الحسنه المطلقة  
 المقطوع بها لكثرة وقوعها واتساعها سطر قوله اذ مراده ان المقصود بها بيان نوع معين  
 منها هو الحجب والرخا او بما ذكر من بطلان ارادة العهد على مذهب الجمهور بطل  
 قوله لا يتناه عنه ظاهره اولا يمكن حمله على عهد الحسنه المطلقة على طريقة السكاك  
 ولو امكن لسطل ايضا لانه بعينه يعرف الحسن على مذهب فكلو يكون اقضي نحو البلاغة  
 منه ويمكن الجواب بان معنى كونها معهودة انها عبارة عن حصه معينة من الحسنه وهي  
 الحجب والرخا فعلى هذا يكون العهد حاربا بعد رتبة معرفة ذكر ما يقابله في قوله تعالى  
 ولقد اخذنا ال فرعون بالسنين واما قوله ومعنى كونها مطلقة ان الرواية مطلق الحجب  
 والرخا من غير تعيين بعض فرد عليه ان الحسنه اد اريد بها مطلق الحجب والرخا لم يكن  
 ان يكون يعرفها بهذا المعنى يعرف الحسن ضرورة كونها من ايراد حسن الحسنه وقد جوزه  
 السكاك فلا يمكن حمله على ما ذكره واما المص فعد حزم بان الحسنه عرفت تعريف الحسن  
 كما مر فكلامه عن حمل الحسنه على مطلق الحجب والرخا على مراحل يقول الساب في تفسير  
 الالة نقلا عن الكشاف والحجب والرخا ينبغي ان يحمل على التمثيل لبعض جزئيات الحسنه  
 المطلقة كانه قال كالحجب والرخا ونظائرهما ليوافق ما ذكر في المتن **قوله** بالنظر الى  
 لفظ المس المتين عن معنى العلة هذا امان لما تقدم منه في قوله تعالى ان يمسك عذرا من  
 الرحمن حيث زعم ان لادلالة لفظ المس على التقليل بدليل قوله تعالى لمستم كما اوردتم  
 عذاب عظيم **قوله** لا نأقول ان الحال في هذا المقام نزل منزلة ما لا قطع بعونه  
 فان قلت هذا بطول للمسافة لا طائل اذ يكفي ان يقال اما استعمل ان في هذا السطر  
 المقطوع به الواجب تبينه على انه لا ينبغي ان يكون صدوره من العاقل مقطوعا به توخا  
 لهم ولا حاجة الى جعله محال ادعائهم حول ذلك الحال منزلة ما لا قطع بل وقوعه قلت

طه

المراد بهما

في النظر



وتطوّل المسافة فائدة حيلة **قوله** الترتيب التي يقتضيها المقام **قوله**  
لا يقال ان الشرط انما هو في جواب الاشكال المذكور ان عدم  
الترتيب من المجمع على تقدير الترتيب **قوله** في الحال لكنه مشكوك في الاستقبال  
وهو المعنى في استعمال لفظ ان ولا اشكال وهذا الجواب مع انرفاعه عما ذكره يرد عليه  
ان الترتيب يصير لغوا لان المنقوص بالترتيب وبعدمه في الحال ينشأ كان في احتمال  
وجود الترتيب وعدمه في الاستقبال ان لم يكن الاستصحاب والاشكال في الاستقبال  
كما هو عليه في الماضي والحال **قوله** وذلك لقوة دلالة كانه على المعنى لخصه له لان الحدث  
المطلق الذي هو مدلوله يستفاد من الخبر ولا يستفاد منه الا الزمان هذا العليل  
لا يجري في غير كان من الافعال الناقصة كصار مثلاً لان الاستقبال الذي هو مدلوله لا يفهم  
من خبره حتى يتمحض الدلالة على الزمان نعم لو اقتصر العليل على محو كانه من الاحداث  
الخاصة لزم ان يشاركها في ذلك احوالها **قوله** ولا يحصى عن هذا الاشكال وذلك لان اللازم  
من نوصيه العليل بالهدى السابق كون الشرط مقطوعاً بعدمه لا كونه محالاً يستلزم  
القطع بعدمه حتى لا يما من تنزل المحال منزلة ما لا قطع بعدمه فحق ان يقرر  
التعليق على وجه يصير به الشرط مشكوكاً كما قرره في المثال المذكور اعني قوله ان قدم **قوله**  
عدت الاثر من المذكور القائلين في الغلب وفي ذلك زيادة مبالغة في وصف مرتبة علمها السلام  
بالطاعة والانقياد كما يقال في الرجال الكاملين في اعمالهم واقوالهم دون النساء النافقات  
العقول والاديان **قوله** اولنقود في ملتقى فيه تغليب احدهما ما ذكره وهو التغليب  
في نسبة العود اذ غلب فيها على شيعية عليه السلام اتباعه والى تغليب المخاطب الذي هو  
شيعية عليه السلام في الخطاب عليهم **قوله** ومنه تغليب المخاطب على الغائب طوائف وورد  
معلوماً فان قلت بل انتم قوم جاهلون من هذا القبيل اعني تغلب المخاطب على الغائب فلماذا  
اورد عنه قلت بل هو نوع من التغليب على حدة وذلك ان الغيبة والخطاب هناك قد  
احتمل في سبب واحد فان القوم لما حمل على انتم اجمع فيه جهتان جهة الغيبة من جهة لفظه  
ومعهم وجه وضاع جهة الخطاب من اخاره بالمبتدأ اذا تافعت جانب الذات والمفعول على  
جانب المفعول واللفظ فهناك تغليب الخطاب على الغيبة وهكذا تغليب المخاطب على الغائب  
والفرق واضح **قوله** وجميع من سواك من المكلفين وغيرهم الظاهر ان لفظ غيرهم يتناول

يلغي

الروحان

حتم

غير

مخصر

غير المتصور من العلم فان نظر الى ان **قوله** فلو انهم علموا بعلب العقل على عوهم بعد  
اصح من غير العقل اهتدوا بتعليق **قوله** فلو انهم علموا بعلب العقل على عوهم بعد  
الخطاب وهذا جار في كل موضع علق به **قوله** فلو انهم علموا بعلب العقل على عوهم بعد  
اولاً صالحاً للخطاب تغليبا للعقل على غيرهم ثم مخاطب ثانياً تغليبا للمخاطب على غيره وقد  
اشير الى ذلك في قوله تعالى يذركم فيه واعلم ان خصوصية لفظ الواو ولفظة كم لا تدخل  
لها في اجتماع التغليب في غير العقل في كل واحدة من الاثنين بل ذلك لاختصاص الخطاب  
بالعقل **قوله** لا متناع الخطاب في كلام واحد اثنان من غير عطف كما في قولك اسد بار  
وابن عمه ورحلان فاصلان وقولك باريد وعمرو **قوله** ان تنبيه اوجع كما مر في قولك  
انتم وانتم وباريدان وباريدون فان قلت قوله فلو انهم علموا بعلب العقل على عوهم بعد  
لمخاطب به متعدي من تغليب على الكاف في قوله يذركم فلو انهم علموا بعلب العقل على عوهم بعد  
حقيقة الخطاب والانعاده الخطاب في كلام واحد **قوله** انما ذكر من العطف وغيره **قوله**  
لان لعلكم متعلق بقوله خلقكم لا بقوله اعدوا وذلك لان خلقكم لا يجوز ان يكون للترجي من  
المتكلم لا مستحالة عليه بل ولا من مخاطبه لان العادة منهم ليست لوجه التقوى بل  
لوجه التواضع واذا انقلب خلقكم فقد قيل لعل استعارة للارادة تشبيهاً لها بالترجي  
لمعنى الطبع اي ارتقاء **قوله** كان لفظه لعل حقيقة في هذا المعنى خصوصاً لقلية  
استعمالها في محار امر سلاً لان البرجى بذلك المعنى يستلزم الارادة كانه قيل خلقكم  
ومن قائلكم مريداً منكم ومنهم التقوى وقيل هناك استعارة تشبيهية شبهة حال خلقهم بالها  
اليهم في ان خلقهم واقدروهم على التقوى ونصب لهم الدواعي اليها والرواجع عنها  
فصار بذلك وجودها ارجح من عدمها حال المرجى بالها في امر محض منه القادر على المضي  
وتركه مع وجوده منه وقيل هو مستهله في الغاية محار دون الغرض فلا يلزم الاستقبال  
وهذه الوجوه لا تحل في لعل اذ جعلت متعلقة بقوله اعدوا كما يشهد به  
الفطرة السليمة **قوله** ما قدره وهو جعل الانعام من انفسها ارجوا هذا التقرير  
صريح به صان الكشاف دون المفتاح ثم نقول ما ذكره الشارح وهو جعل لكم من الانعام  
ازواجاً وان كان فيه نص في رجوع المنفعة في خلق الانعام ارجوا الى الناس والاد  
بذلك عليهم كما ينبغي لكنه لا يقتضي كون الخطاب بذكرهم خاصاً بهم بل سياق الكلام وحالة  
المخاطب في

عدم

شفاق الذي  
غير دون ان  
صوار كتاب المكنون او شفا

الذي في  
خالقهم

مقتان



النظم على اقتضار العهود في الخطاب وذلك انه يعاين في الناس صفة من منشأ التكثير والابتعاد  
وذكرها في الانعام ايضا ثم صرح بان تلك الصفة منبع التكثير ومعدنه والذي يشهد به الذوق  
السليم والطبع المستقيم ان ما كان كونه منشأ ومعدن للتكثير والبقاء يتناول الحسنين معا ولا  
لكان انما سبغ بغير ذلك السان على ذكر الانعام لانه من تمة خلقهم ازواجاً ولا تعلق  
له خلق الانعام ازواجاً فالاول ان يختار هذا العبد وحمل الخطاب عاماً ولا يقدح  
في اختيار عمومهم جعل خلق الانعام ازواجاً منفعة راحة الى الناس كانه من خلقهم ازواجاً  
وجعل لهم من الانعام ازواجاً بكثرهم وانما في هذا التدبير ولما بعدد الكشاف عما اصله  
ان في خلق الانعام ازواجاً تكثيراً لها بالناسل والبقاء كما في خلق كذا كذا فلهذا ذلك واما ان خلق  
الانعام على هذه الصفة النافعة لها انما هو منفعة خالصة للناس فقد علم من سياق  
الكلام وصرح به في مواضع اخرى **قوله** ومنه تغليب ما وقع بوجه مخصوص على ما وقع بغيره هذا  
الوجه الى آخره جعل هذا النوع من العسل على احدى الاول اذ راحه في غلبه الاكثر على الاقل  
من حسن ثابت ذلك قد يكون نسبة وصف مختص بالاكثري الى الجميع كما في التقود وقد يكون  
في اطلاق لفظ مختص بالاكثري على الجميع كما في قوله يعايناً قدمت ابدكم فان اكثر افراد جنس  
العمل يزاوون بالادنى فما قدمت ابدكم مختص بالاكثري وعد اطلق على الجميع ولكن ان جعله  
راضاً الى تغليب الاكثر من جنس على اقله في النسبة فادلك كما يكون في النسبة الاسنادية  
كما في التقود تكون في النسبة التعلقية لان تقدم الادنى واقع على اكثر افراد جنس العمل  
وقد جعل واقعاً على الجميع تغليباً فعبارة ما قدمت ابدكم **قوله** كوزان يكون طلباً كوزان  
حال ريد فاعلم انه فعل استقبال لدلالة على الحدوث في المستقبل لا يذهب عليك ان مثل الكرم  
رئيل بظاهرة على طلب في طلبة في الحال لا كرامه في الاستقبال فيمنع تغليب الطلب الحاصل  
في الحال على حصول ما حصل في المستقبل الا اذا كان محل اللفظ بواسطة العزلة على الطلب  
في الاستقبال كما في الجملة الاسمية بظواهرها على ثبوت مضمونها واما الاكرام فاقامة ما ان تعلق  
على الشرط من حيث هو مطلوب كانه من ادراك ريد فاعلمه مطلوب فيلزم مع ما ذكر من  
الطلب في الحال تاويل الطلب بالخبري واما ان تعلق عليه من حيث وجوده وكان الطلب  
حاصلاً في الحال كانه من ادراك ريد فاعلمه اياه مطلوباً منك في الحال فيلزم تاويل  
الطلب بالخبري وان لا يكون للطلب تعلق بالشرط اصلاً وبالجملة لا يمكن جعل الطلب مجرداً

والبنش

نوم

الدالة

بلا

بلا تاويل الى خلاف ظاهره كما توهمه قوله لانه فعل استقبال لدلالة على الحدوث في المستقبل  
على ان دلالة على الحدوث في المستقبل ليست بالعباس الى الطلب بل الى اللطاع  
مع انه يدل على طلب حدوثه في المستقبل ثم القائل بتاويل الخبري الطلب بالخبري  
انما ازكبه لينتهي اليه والخطبة كونه مسبباً على الشرط على ما نصده كالمخازات فان  
الطلب المسفاد من الكرم وصرح ان يكون مسبباً عن شيء باعث للطلب عليه لكنه من حيث  
هو مسفاد منه لا يمكن ملاحظة كونه مسبباً عن شيء لا بد في ذلك من اعتبار حصوله  
وجوده في نفسه او للطلب او اعتبار تعلقه بالمطلب او استحقاقه مما يقتضي تاويله  
بالخبري ككل ذلك مما يشهد به الوجدان الصحيح اذ رجعت اليه وسرع على الاول **قوله**  
احتمال الصدق والكذب وعدمه في الشرطية التي حراً ما طلب وان كان الطلب في نفسه  
لا يحملها ولا ترفيها سلف من الكلام نبيذ مما يغشك في هذا المقام **قوله** واما في الجواب  
الطلب بالخبري وهم لانه لا يمكن معرفه الصدق كشرط هذا الحكم ما تنقضي الشيء لا يتقاضي  
سبب خاص وان كان كونه السبب مفروض الصدق والتحقيق يقتضي كونه خبرياً ولا يلزم من اتقائه  
ان لا يتاويل بالخبري كوزان ان يكون هناك مقتضى خبري كما انتهت عليه فهذا الحكم وهم  
فان قيل ادراكه وقوعه خبراً فليجوز وقوعه شرطاً بذكر الاول فليجوز  
هذا غير لازم فان الجملة الاسمية تقع في كل معام على الاستعمال ولا تقع شرطاً  
وذلك لتوحيه مناسبة لمعنى الشرطية مع معنى الفعل اقتضت مباشرة ادواتها الفعل فكذلك  
لمعنى نوع منافية عما يتبادر في مفهومه الصحيح عن فرض الصدق فاقضت ان لا تبشر ادواتها  
**قوله** وان ذهلت عما ضرورها في بعض نسخ السوط صدور ما في جاشيتها اي هذه الاجل  
قد امكنها نفوس رجال وان ذهلت عما نحن فيه وفي بعضها اصر على صيغة المتكلم  
**قوله** او العاقل او اطهار الرغبة من التفاول من السامع واطهار الرغبة من المتكلم وعلى  
هذا ان قوله ان طفت بالخطاب كان اظهر في العاقل من الحكاية على عكس اطهار الرغبة  
فيبغي ان يفيدها رعاية لتمثيل كل منهما ما هو اظهر منه **قوله** فما والاه ان كان من الضرب  
الساكن ليكون مجموع الحمل للثلاث لا ما واحد الم يصح ما في المفتاح قد اعتبر في الضرب الساكن تقود  
اللزوم كسب بعد ما وقع في خبر الخراف المعطوف عليه لازم للشرط المذكور والمعطوف  
لازم للمعطوف عليه بتقديره شرطاً ولذلك جعل في المعنى على كلامه وودعه قوله اذا

ملاحظة

الشرطية

نوم

انما

المستقبل

لك

لها

الجهت



ارجع امتثاله واد استاذنته خرجت في الآية <sup>كاد</sup> ان من الصواب ان كان تقديره  
 ان يتفقوا بكونوا لكم اعداء وان يكونوا لكم اعداء بيسطوا اليكم انهم وان بيسطوا  
 اليكم انهم وادوا فلا يكون مجموع الحمل اليك لانه واحد ان يكون كل واحد منها  
 لازمة لما تقدمها واد لا يرد على ما في المعاج ان مجموع الحمل لازم واحد وليس هناك لزوم  
 متعددة لتكون بعضها اوضح من بعض واقل احتمالا للشبهة من بعض بل يرد عليه تفيد  
 ودادة الكفر بالشرط المعدر خال عن الفائدة لانها حاصلة بيسطوا اليكم انهم او  
 لم بيسطوا على قياس ما ورد به عليه اذ جعل ما في الآية من الصواب الاول ويظهر  
 لك بما قررناه ان الاشكال وهو خلو تفيد الودادة بالشرط المذكور والمعدر واد  
 على ما في الكشف ايضا نعم لو قلنا ان في الآية اما مجموع الحمل اليك او كل واحد منها وكل  
 كل بعد بيسطوا على كلام المفتاح ما تقدمه فختار تصحيح ما في الكشف بالصواب الاول ولا يجوز  
 فيه لان مجموع المعلق بالشرط غير حاصل وان كان بعض اجزائه حاصلا فلا حاجة الى الاول  
 باظهار الودادة والعدوة ثم الظن اليه حسب المتعارف ان كل كلمة واحدة من الحمل جزا  
 للشرط المذكور ويرتكب ذلك الاول تصحيح كلايهما **قوله** ودودته بعض من اطلع عليه  
 بانه يحذف مضاف وقوله واظن انه لا حاجة اليه محموله لك التوجيه وهذا الظن بحسب المعاج  
 المعنى واحد وهو ما صرح به في قوله فعند من يعلق الامتناع بالامتناع القطعي لكن هذا المعنى وصاحب  
 انما يصح اذا ارد بالعلق الترابط جزائيا الى امتنع الجزا الامتناع الشرط وطعا اما ان ارد به العلق  
 الشرطي فلا حاجة له اذ موطنه ان امتنع الشرط في الماضي امتنع الجزا فيه ولا يكون الامتناع  
 مقطوعا به ولا خلاف ان حمل العلق في هذا المقام على الشرط انبى وان مفهومه بلزومه القطع بامتناع  
 من كليهما من حيث التحقيق والوجود فرضا وتقدير او ان هذا المفهوم يلزمه القطع بامتناع  
 الجزا الامتناع الشرط والاول ان يقال ان اراد السكاك انهما يعلق الجزا الامتناع بامتناع  
 الشرط اي بالشرط المتنع فتساهل في العبارة اولها في الشرط وثانيها في الجزا اعني اذ اعطى ظهور  
 المعنى ولم يرد ان يعلق الجزا انما هو حسب الامتناع كما ظنه لا حسب التحقيق وانما تفرض بالشرط  
 لوصف الامتناع لدلته على ان التحقيق المقبر في العلق بعد برك لا حقيق فالامتناع  
 في تفسيره منزلة الفرض المذكور في تفسيره لانه ذكر الامتناع فيهما تنبيها على ذلك  
 المعنى اللازم فكون التعلق في عبارة محمولة على معناه المتبادر وهو هو المعنى

ولو مفسره

قدم

مع الاشارة الى ما يلزمه **قوله** واما راي المعقول بعد جعلوا وقوله اذا انصحنوا وحدا  
 اسمعيا على قاعدة اللغة اكثر لكن قد تستعمل على ما عدهم كما في قوله تعالى لو كان فيهم الهة  
 الا الله لعلمهم من طاهرها ان المعنى السلي انما هو حسب الادعاء الاصطلاحية لا راي  
 المعقول وان الآية الكريمة واداة على مقصدي واضعهم ووجه تعدد ادوا الحق انه ايضا  
 من المعاني المتغيرة عند اهل اللغة الواردة في اسمي الالهة عرفا فانهم قد يعقدون الاستدلال  
 في الامور العرفية كما يقال ريد في البلد وقول له اذ لو كان فيه لخص محسنا فيستدل بعدم  
 الحضور على عدم كونه في البلد وسمى علماء السان مثله بالطريقة البرهانية لكنه اقل استعمالا  
 من المعنى الاول كما لمعني الثالث الذي سنده في نعم العبد صهي لولم يحفل الله لم يعصه **قوله**  
 ويسعمل هذا المعنى ايضا لولا ان اكرامك اياي لا تثبت عليك اياي هذه التاثيرات على مذهب  
 السكاك حيث زعم ان الاسم الواقع بعد لولا فاعل يعقل مقدس كما في قوله لودات سواريطمقي  
 واستغفبه بعضهم قائلان ان الظاهر منها انها لو التي تفيد امتناع الاول لا امتناع الثاني دخلت  
 على لا قبيح بعد توليها عليها على اقتضا الفعل ومعناها مع لباقي ايضا على ما كان كما ينبغي  
 مع سائر جروفي النبي فعلى لولا على لولا لولا لولا لولا على لولا على لولا على لولا على لولا  
 على لا سقاها لولا على لولا على لولا على لولا على لولا على لولا على لولا على لولا على لولا  
 كاداة لولا لولا لولا لولا لولا لولا لولا لولا لولا لولا لولا لولا لولا لولا لولا لولا لولا  
 الشا لزم لعدم الاكرام الذي لزومه لبعضه اولى فلو لم يستمراره على بعد بركي الاكرام  
 وعدمه واما على مذهب البصريين القائلين بالكلية براسها وليست لوداخلة على لولا  
 كانت اياها لوجب اذ حذف فعلها وحوثا مان تولى بمفسر كما اذ حذف الفعل بعد لوداخلة  
 وبان المرفوع بعدها مبتدأ وخبره موجود او حاصل فالمتبادر من لوداخلة المذكور ان وجود  
 الاكرام مانع من وجود الشا فكيف يعقل استمراره على بعد بركي الاكرام وعدمه واما لو كان  
 لولم نكر مني لا تثبت فدل على ان وجود الشا لزم لعدم الاكرام فكون لازما للاكرام ايضا  
 ومستمرا حال الاكرام وعدمه **قوله** وكيف يصح ان يعتقد في كلام الحكم بعبارة تقدس انه فاس  
 اهملت فيه الشرايط هذا التثنية شنيع وتقييد فيزي وتزيف ضيف اذ لا يشبه على ذي رتبة  
 في راية التوجيه ولا في مسكة في صناعة المناظرة ان الحجب بان الشرطيتين المذكورتين  
 لا ينبغي ان ما يوهمه ذلك العال بتاعا عدم حصول انتاجها اياه لا تنفكا كلمة الشرطية التي

الكي

الكبي

يتنقي م

لولا



جعلها ذلك العالم كبري اول سقا لرومة الشرطين لم يرد ان الله يعا اورد هي قياسا لاحتاج  
 ذلك النتيجة لكن اهل شرائط الاحتاج اذ يقول به ميمر فضلا عن ميمر ان اراد فكونه قياسا  
 مقتضى لها وحول اسقا الشرائط سند له وعلامة لعدم ارادة القياسته وهذا هو  
 تندفع الشبهة ولا حاجة به الى تلك الورطة واما قوله وهذا غلط فهو ايضا من ذلك الغلط  
 اذ ليس تسليم القياسته والحكم بعدم النتيجة بيان لما هو الخلل عنده وفيه السؤال ليهو  
 مباالعة في دقة تنزل بعد تنزل حسد ما يمكن فان قلبه تغليظه ان العزل الخبير غير ممكن  
 لا ستلزامه استعمال في فصيح الكلام في القياس لا فترال قلبه في تندفع تلك الشبهة راسا  
 وهو الذي بذل وسعه فيه مكنة فليظه في الحصة صحيحة لطلوبه وهو عاقل القادة  
**قوله** فاقول يجوز ان يكون التولي متيقنا بسد اسقا الاسماء كما هو اصل لرومة حيث لا يمان  
 كون التولي متيقنا بسد اسقا الاسماء يشتمل على امرين احدهما ان الاسماء سبب للتولي والى  
 ان ذلك المسبب متيقن الواقع لا سقا سببه منه والى امر الثاني اعني اسقا التولي عليهم لاجل  
 له وذهم ولا هو مناسب لمقام المذمة والتوجيخ لخلق ديوام التولي ويزومه على بعدى  
 الاسماء وعدمه فان قلب اذ لم يكن اسما لم يتصور تولي واعراض فكيف يتصور استمراره  
 على البعدى وقلب معنى الالة على ما ذكره في الكشاف لوعلم الله في هوالة الصم البكم خير الى  
 انتقاء اللطف لا سمعهم اللطف لهم حتى سمعوا اسماء المصدقين ولو اسمعهم لتولوا الى  
 ولو لطف لهم لما نفع فيهم اللطف ولذلك منعهم اللطافة وعلى هذا والتولي عبارة عن عدم  
 نفع اللطف فيهم وعدم اسماعهم به وهذا مستمر على بعدى اسما الى اللطف وعدمه  
 فان قلبه وعد مستمر قوله فعلى ولو اسمعهم لتولوا بوجه اخر حيث قالوا ولو لطف لهم فصدقوا  
 لا رتدوا بعد ذلك وكذا لو لم يستقيموا لما اذا قولهم قلبه هو ايضا محمول على الاستمرار  
 ولذلك عقب الارتداد بالكذب وعدم الاستقامة في الرى والمعنى ان الكفر والكذب  
 لازم لهم لا ينفك عنهم انفكا كما يقتضيه او يقدح في لزومه انهم **قوله** واد اكان تولي الشرط  
 في الماضي اراد مع القطع باسقا الشرط كما لم يلزم عدم الثبوت من القطع بالاشفاق والله  
 اشار بقوله اذ الثبوت ينافي التعليق والحصول الفرض لان القطع بالاسقا لازم للحصول  
 الفرض كما سلف **قوله** ولو كان الصم اذ لو كان في وقت طلبكم بالصم **قوله** تصف تأسفه  
 على مفارقة بغداد وشوق ركابه الى ما دخله كانه لم ينظر في القصيدة وايضا ولم واضح

سأ  
منتجا  
تلك  
لوه  
سأ  
علطه

انما نسخ

ايضا نسخ السقط فان المكتوب فيها على صدرها وقال بغداد من الطويل ومطلعها طربنا  
 لضوء الباري المتقالي ببغداد وهما ما الهن ومالي ثم قال كنت في قفا والصورة جالها  
 تراب لها من ابيق وجمال وفوق نهر عيا باب حلب والصورة نهر بغداد ومن جملة ابياتها  
 فيا بريق ليس الكرخ دارك وانما رماي اليه الدهر منذ ليالي در خانه ثم يؤذن از همت دون  
 باشند تو هر چه همي داني من داني همان آرزوي زان روي دل عاشق از عرش فروزون باشند  
 فهل عيك من ما المقرة قطرة تقيت بها ضياع ليس بشال ومعنى البيت ان الابل لو وضعت لها  
 هاهما في رحلة لتشرى محمد الماء وسكت عما غنت من المياه وخت قلوبها عن الجبن وعلى هذا  
 ولا حاجة الى جعل كلمة لولا للاستقبال **قوله** والى ستهزأ هو السخرة والاستخفاف ومعناه  
 انزال الهوان الى معناه المعصود ههنا فيكون من اطلاق اسم الشيء على غايته لعلاجة السبيلة  
 والمسببية لان عرضا المستهزئ من استهزأ به اذ خال الهوان والحقا في المسهزأ به **قوله**  
 والظ هو الاول اما لحسب اللفظ فقط واما لحسب المعنى فلان عنيتهم اي وقوعهم في المشقة  
 في الهلاك انما يلزم من استمراره على اطاعتهم فيما يستصوبون كانه قبل مستقيم فيما بينهم  
 وسعملونه فيما يعين لهم وفي ذلك من اخلال امر الالة وانكاس تذيير ما يتعلق بالرياسة  
 ما لا يخص على احد واما موافقة انهم في بعض ما يرونه ففيها استخلاف قلوبهم واسما النعم  
 بلا مقرة **قوله** ودر حل منه ما اذا قصد حكاية عن المنكر لا حفي عليك ان قصد حكاية المنكر  
 مغاير لقصد عدم الجور والعهد وان كان كما قاله وان كل واحد من العبد من مسفل او فصا  
 السكر محول احدهما احلا في الآخر لا طلو عن نفسه والصواب ان تحول كل منهما مقتضيا برا  
 كما في المعاص حيث قال واما الحالة المفصلة لكونه مكررا في اذ كان الخبر واد اعلى حكاية  
 المنكر كما اذا اخبر عن رجل في قوله عندي رجل تصد بقالك فعمل الذي عندي رجل او كان  
 المسند اليه نكرة ثم قال او كان المسند اليه معرفة لكن المراد بالمسند وصغير معهود  
 ولا مقصود الاختصار **قوله** وقد صرحوا في جمع ذلك بان اسم الاستفهام مبتدأ والمعرفة  
 بعده خبره منهم من ذهب الى ان ابوك في من ابوك مبتدأ او من خبره وقد تم عليه لتقمنه  
 ما يصح صدر الكلام وكذا الحال في كم درهما مالك نعم مذهب سويه حوالا الاخبار بمعرفة  
 عن نكرة متضمنة استفهاما نحو من ابوك او نكرة هي افضل تفضيل مقدم على خبره والجملة مفعلة  
 لما قبلها نحو مرت رجل افضل منه ابوه وعند غيره ان النكرة في هذين المثالين خبر مقدم

مستعمل  
اصلة  
المنسج

اي الرياسة

سه



قال في الحقيقة واما ما كان في اول انكم فيه خبر لا مبتدأ الكونه نكرة وما بعده معروفة  
 كما ترى في باب المبتدأ وقد اطلق في بعض نسخ الاعراب في ضابطة وجوه اعرابكم ونظائره  
 ما يدل على اختيار ذلك الاول وبالجملة ليست على ما نقلها متفقاً عليها كما يتوهم من قوله  
 لا تهم طوزون وقد صرحوا الا ان ذلك لا يقدر فيما هو مذكور من عدم صحة الاطلاق  
 عن قريب ما يدل على ان اسماء كون المسند اليه نكرة والمسند معروفة اذ اخصص الخبر بـ  
 وانت تعلم ان مع هذا التخصيص منقوض مثل قولك مررت برجل اقصى فيه ابوه على مذهب  
 سيوفه **قوله** محذوف اصطلاح كما ان تغيير بعض اللفاظ اثار بعض المعاني في اللغات يصح من غير  
 ان يراد هناك مناسبة كذلك يصح في الاصطلاحات ان الغالب في معارضة المناسبات واعتبار  
 المطبقات قال بعضهم من جملة المسند ومن اضافته ووصفه فرق معنوي لان الفعل بسند اوله  
 ثم تقيده بمفعوله ثانياً والاسم بضاف او بوصف اوله بسند ثانياً فهناك تقييد مسند وهو هنا اسناد  
 مقيد فاراد التبيين على الفرق بتعدد الاسم واما التخصيص احد الاسمين باحد المعنيين فاعسان ان  
 الفعل محسباً اصله في وضعه يدل على معنى مطلق والمسند مناسبة واما الاسم فقد يكون مقادراً على العموم  
 والشمول حسب اصل الوضع والتخصيص مناسبة وهذا القدر في الرجحان كاف واما المشتقات فهي باعتبار  
 العمل في حكم الفعل لانها لا تعمل الا شتماً كما على معنى الفعل **قوله** وهذا شعر لفظ البضاح قد صح  
 في البضاح اوله معلومة الطرف مطلقاً سواء كان يعرف المسند بالضافة او غيرها فقال  
 واما يعرفه فلا فائدة السامع اعماً كما على امر معلوم له اي بطريق من طرق العرف بامر آخر معلوم له  
 كذلك ثم قال كما اذا كان السامع اخ سمي ريداً او هو يعرفه بعينه واسمه ولكنه لا يعرف انه اخوه وادرت  
 ان تعرفه انه اخوه فيقول له ريد اخوك سوا عرف ان له اخاً ولم يعرف ان ريداً اخوه اولم يعرف ان له  
 اخاً اصلاً وان عرف له اخاً في الجملة وادرت ان بعينه عنده قلت اخوك ريداً اما اذا لم يعرف ان له  
 اخاً اصلاً فلا يقال ذلك لا مسمع الحكم بالعين عاين لا يعرفه الخطاط اصلاً هذا الكلام وقته حيث  
 اما اوله فلا حكمه بان المسند اذا كان معروفاً بالضافة لم يجب كونه معلوماً للسامع من غير ذلك  
 الاطلاق ولما ثانياً ولان فرقه بين المضاف اذا وقع مسنداً او بئنه اذا وقع مسنداً اليه غير  
 واضح وحكمه بان مقتضى الحكم بالعين عاين لا يعرفه الخطاط اصلاً لا حجة نفعاً لان المضاف اذا  
 وقع مسنداً اليه ولم يرد به معهود مخصوص لم يكن معاً لا يعرفه الخطاط اصلاً بل مما يعرفه بوجه ما  
 ولا يمنع الحكم عليه بالتعيين وقد تصدك الشايع للجمع من كلامه بان الاول نظراً الى ما تكرر

نقصه

ما يقصده الاضافة حسب اصل وضعها والساق الى ما طرأ عليها في الاستعمال وايدى عما نقله  
 عن نجم الامة وحاصله ان غلام ريد وان كان حسب اصل وضع الاضافة لغلام معهود  
 باعتبار تلك السمية المحصورة بزيد لكونه اعظم علمانه او اشهرهم بكونه غلاماً له او لكونه  
 معهوداً بين المتكلم والمخاطب والجملة يجب ان تكون تحت ربح اطلاق اللفظ اليه دون غيره لكن  
 قد يقال حاشي غلام ريد من غير اشارة الى واحد معني كما ان اللام في اصل الوضع لواحد معني  
 ثم يستعمل بلا اشارة الى معني كما في قوله ولقد امرت علياً بالتميم وذلك على خلاف وان شئت زيادة  
 على الحال واسم هذا المعال وهو ان الاضافة الى المعرفة اشارة الى حضور المضاف في  
 ذهن السامع كما ان اللام اشارة الى حضور ما عرفت بما فيه بناء على ما عرفت من معنى التعريف  
 فكما يقصد بالمعروف باللام تارة فرد مخصوص او افراد مخصوصة كقولك غلام ريد او علمانه  
 اشارة الى واحد معني او جماعة معنية فيكون المضاف معهوداً حاصراً ويقصد تارة  
 الجنس اعم من حيث هو كقولك ما الهند بالانفع من ما الورد واما من حيث وجودها في ضمن افرادها جمع  
 معهوداً كان المضاف او معاً كقولك ضل ريداً اعماً وعبدني احراراً وفي ضمن بعضها كقولك غلام ريد  
 اذ لم تشبهه الى واحد بعينه ويكون المضاف معهوداً اذ هنالك اقسام الاربعة اعني العهد  
 الخارجي ويعرف الجنس والاستفراق والعهد الذهني جارية في المضاف الى المعرفة على نحو  
 حواشيها في المعروف باللام والموصول فظهر ان نحو غلام ريد قد يقصد به الجنس في ضمن فرد  
 لا بعينه فيكون في المعنى كالمرة في المودى وان كان معنى التعريف الجنس الى حضور الجنس  
 في ذهن السامع باقياً على حاله كما في المعروف باللام الجنس اعني المعهود الذهني كانه  
 من فرد من افراد هذا الجنس المعهود ولاضافة من ان يكون المسند في قولك ريد اخوك  
 معلوماً للخطاط بطريق من طرق العرف ويس ان لا يعرف له اخاً اصلاً لان المسند في الحقيقة  
 مفهوم الجنس المضاف وهو معلوم له بقاعدة اللغة وان لم يعرف ان هنالك ائماً موصوفة به كانه  
 قيل ريداً متصرف بهذا المفهوم المعلوم **قوله** الخطاط هو الذي يخلق ما اذا عرف ان له اخاً فان المسند  
 هو تلك الذات الموصوفة بالاخوة والمقصود اتحادها بزيد واما قولك اخوك ريداً ولا يراد به  
 الجنس في ضمن فرد لا بعينه اذ لا حاصل للخطاط عليه بانه زيد وكان هذا هو المراد من قوله لا مقتضى الحكم  
 بالنقل عاين لا يعرفه الخطاط اصلاً نعم ويقصد به الاستفراق مبالغة كما في قولك المطلق  
 زيد **قوله** ولهذا يظهر ما ذكره صارت الكشاف الى قوله محل نظرو وجهه ان المناسب لذلك السؤال

حتى كان له غلام ولما  
 انشأ ريداً الى غلام له ريد  
 خصوصاً في

ودلهم

اطلاع

اي الاشارة

لذكر الحاضر

الجنس



ان يقال في جوابه التائب رداً لما قد عرفت ان انساناً قد تاب فانت بقولك من هو تائب ان نفس  
عندك بان حكم عليه بانه رداً او عموماً او غيرهما وحواله ان من في السؤال مبتدأ أو الضمير الرابع  
الي التائب اعني هو خبره كما هو المشهور وهو مذهب سبويه فيكون السؤال عن معنى حكم  
عليه بالتائب كانه قبل ايراد التائب ام عموماً فيكون ذلك لكنه اختصر في العبارة فوضع كلمة من  
موضع تلك الخصوصيات التي يطلب ان يحكم على احد لها بعينها بالتائب والسائل بذلك السؤال يطلب  
حكماً يكون التائب منه حكوماً به والخصوصية كبريد مثلاً محكوماً عليها فلا يطابقه الا ان يقال  
رد التائب نعم ان جعل الضمير مبتدأ أو من خبراً مقدماً عليه لتفقيته الاستفهام كما هو مذهب غيره  
سبويه لكان المطلوب بالسؤال حكماً يكون التائب منه محكوماً عليه والخصوصية محكوماً  
بها فلا يطابقه الا ان يقال التائب رداً لكن حمل السؤال على هذا المعنى وادراك الحجاب على ذلك  
الوجه بفعل عن المقصود الذي هو ايراد نظير لقوله تعالى واولئك هم المفلحون على بعد  
العهد لان المقصود منه وقع محكوماً به واطن ان هذا النظر المتأصل في صدر بلا تأمل ولا نظر  
ثم اتبعه غيره تقليداً له ولذلك انتشر فيما كواشفتهم وانحصر منه ان الشارح قد نبه على ما فصلناه  
علم بنقته وقال فيما جمعه من الحواشي على الكشاف فان قيل من التائب في معنى اريد التائب ام عموماً  
ام غيرهما فينبغي ان يحاط به في التائب مقدم رداً لكونه على وفق السؤال ولنا منقوض بقولكم  
قام رداً في جواب من قام ولم يرد ان الغائب في قام رداً هو المطابقة اللفظية حيث كان السؤال  
جملة اسمية والجواب فعلية لا المطابقة المعنوية التي حكم عليها المعاني بوجوب رعايتها في الجواب  
رداً عن قولك واخوك رداً وورد التائب في التائب رداً حيث قالوا اما بعد ثم وحكم على ما يتصور  
ان المخاطب طالب الحكم عليه قال صارت الكشاف بعد ما حصل هذا المعنى واداناً ما  
تلوه عليك اعترك على معنى قول المحققين لا يجوز تقديم الخبر على المبتدأ اذا كانا معروضين مقالاً بينهما  
وتمت فهو المبتدأ او اما المطابقة اللفظية فامر استحساني على اننا قد حققنا حصولها من قام  
وبن ما حار به حقيقة وان فانت صورة **قوله** وفيه نظراً ما اوله ولان المحول في رداً انسان  
او عام هو مفهوم الانسان ومفهوم العام على ما هو المشهور وان كان اسم الجنس موضوعاً  
للماهية من حيث هي كان ما جعله رداً على المحول في المعنى جارياً بعينه في الخبر المتكروم وبصر  
منقوصاً به وان كان موضوعاً للماهية بغيره مطلقاً اعني مفهوم فرداً ما منها فكذلك  
يلزم ما ذكره لان هذا المفهوم اذا اريد رداً واخصر فيه لزم ان لا يكون للانسان فرداً

سبويه

المعاجز

اخر

اخر والا لصدق عليه هذا المفهوم اعني مفهوم فرداً ما منه فلا يكون متخذاً بزيادة ونقصاً فيه  
والقول بانه لا يلزم من اتحاد فرد من افراد الانسان بريد اتحاد سائر افراد به معاملة من باب  
اشتباه العارض بالمعروض اعني مفهوم فرد من الانسان مثلاً ما صدق هو عليه فان المحول في الخبر  
هو الاول ويلزم من اخصار كما عرفت دون الثاني نظراً لطلانه لانه قد كان عن رداً فلا يخل  
بحقيقة وان كان غيره لم يصح الاتحاد في رداً انسان بحسب نفس الامر واماناً ثانياً فلان صدق فرد  
من افراد الانسان في الخبر المتكروم يستلزم صدق ماهية الانسان عليه ويلزم منه اخصارها  
فيه واماناً ثالثاً فلان ما ذكره من اقتضا الصدق والحمل للاتحاد والاطصار يستلزم ان لا يصدق  
عام على خاص اصلاً فبطل العموم مطلقاً ومن وجه وجب الشبهة ان الاتحاد في الوجود الخاص  
لا يستلزم اتحاد المفهوم في انفسها ولا تساوياً بينهما محارز ان يتحد احدهما بالآخر فيقال  
ورابع فيكون مع كل واحد من الالهة حصّة منه كالخوان بالعباس الى الزاعة والاول  
ان يعرض عن امثال هذه المباحث فاما تعدد في هذه الصناعة فوضوح وان يقال ادقنا  
رد الامير مع قصد الجنس فان حملناه على الاستفراق فاطصور والى ينبغي ان يحمل على ادعاء اتحاد  
مفهوم الجنس به اذ لو اريد صدقه عليه لضاع العرف فظاهر الحصول المقصود بالمتكروم ايضا  
وح لا يوجد الجنس وانه ادعاء وهذا المعنى مغاير لما حصل من الحمل على الاستفراق وينبغي ان لا  
يسمى قصراً بل بعد مرتبة اعلى منه وقد سبق لهذا نعمة فيما نقل عن الشيخ عبد القاهر فيما  
مر من ان الخبر المعروف باللام معني غير ما ذكره قيقاً **قوله** والحاصل ان المعروف باللام الجنس  
ان جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معروفاً بالام الجنس او غيره وقوله وان جعل  
خبراً فهو مقصور على المبتدأ فان قلت المعروف باللام الجنس ان جعل مبتدأ كما في قولك الامير رداً  
اقاد قصره على الخبر وان جعل خبراً كما في قولك رداً الامير اقاد قصره على المبتدأ فاد كان  
كل واحد من المبتدأ والخبر معروفاً بالام الجنس احتمل ان يكون المبتدأ مقصوراً على الخبر وان يكون  
الخبر مقصوراً على المبتدأ فبما اذ ايتى بهما من اخصر في **قوله** هناك قصور المبتدأ على الخبر اظهر  
لان القصص يبتنى على قصد الاستفراق وشمول جميع الافراد وذلك المبتدأ النسب والقصود  
فيه الى الذات وفي الخبر الى الصفة وقيل ان كان احدهما اعم فهو المقصود سواء قدم  
او اخر لقولك الكرم التقوى والتقوى الكرم فان المقصود قصور الكرم على التقوى ادعاء  
وان كان بينهما عموم من وجه محال اي قرأ في احوال كقولك العلى الخاشعون اذ قد قصد

لا

لوص

رجي



تارة قصر العلم في الطائفتين وتارة عكسه فان **قوله** لا يتصور عموم في القصر حقيقة **قوله**  
 حوز ان يكون احدهما اعم من الآخر وان تساوا باصداق هذا او امار عوى الاختلاف ولا يختلف  
 ههنا المقصود سواء كان اتحادا ام ابتداءا بالخير او بالعكس لكن الاول اظهر **قوله** لان الجنس  
 يتحد مع واحد مما يصدق عليه الخبر هذا المتك بما ورد عليه النظر اما لا وديتنا في **قوله**  
 في تفصيله فساد به لا من رده عليه والصواب ان يقال لان **قوله** المعنى ان كل قولك على الله  
 وكل تقويض في امر الله وكل كرم في العرب **قوله** فيلزم ان يكون الكرم مقصورا على الاتصاف  
 بكل كرم يكون في العرب لان كل فرد منه موصوف بكونه فلهم ولا يوجد فرد منهم في  
 غيرهم ولا يلزم من ذلك كون كل ما هو كائن في العرب موصوفا بكونه كرميا **قوله** فيلزم قصر  
 الخبر على المبتدأ **قوله** وهذا يظهر ان تعريف الجنس في الحمد لله بقدر قصر الحمد على الاتصاف  
 بكونه لله هذا التما يظهر ان قصد الحمد كل حمد على ما س ما قررناه في الامثلة السابقة  
 واما اد احصاه الجنس من حيث هو فاما يلزم اختصاصه بالله بدلالة اللام على الاتصاف  
 كانه قيل جنس الحمد مختص بالله فيلزم اختصاص امراده كلها به وليس ذلك من قصر المبتدأ  
 على الخبر بل هو في المعنى نظير ان يقال الكرم مختص بالعرب او لم يرد به ان الكرم مقصور  
 على المختص بالعرب لا يتعداه الى المختص بعربهم بل اراد انه مختص بهم لا يتعداهم الى غيرهم  
 وهذا القصر المقصود استفيد من لفظ الاختصاص ههنا ومن اللام هناك واما تلك  
 الامثلة فلو حملت على قصر الجنس لم يلزم فيها اختصاص وقصر اصلا لان الحكم بان جنس الكرم  
 موصوف بكونه حاصل في العرب لا يستلزم الحصار او افراده فلهم كوا ان يثبت لهم في ضمن  
 فرد ولغيرهم في ضمن فرد اخر وكذا ما قررناه في هذه المقاصد الجلية التي نعم تفهها  
 مواضع كثيرة يكتفي بها كمالا نركن الى ما بناه الشارح عليه مما هو او هن من بيت  
 العنكبوت وههنا نكتة ذكرها الشيخ في رد المحتار الى اخيه الطائفة ان قولك انت الحبيب  
 بعد ربه انت الحبيب لانه لم يذكر في ذلك القدر اعتمادا على قرينة الحال فهو من قبل  
 قصر الجنس المحصور باعصار نفسه بطرف كماله في قولك ردد المنطلق في جاحضك وبلزم  
 منه قصر جميع محباته عليه فهو من قصر ما هو بمنزلة النوع ومندرج فيما ذكر سابقا لا  
 ان القيد ههنا مقدر وهذا القدر لا يعضي حوله نكتة منفردة وكذا الانصاف كون  
 الطرق مشتملا على امر شخصي اعني ضمير المتكلم لان القصد بالطرف بوجه على امر انب محسنة

ان

قوله

في افادة التخصيص وشي منها لا يعضي حرج المقتد عن كونه حجة مختصا ومنزلة  
 النوع **قوله** وانما ضيق حكم القصر الثاني اعني تعريف الجنس لان القصر وعدمه انما  
 تكون فيما يعقل في العموم والشمول الى اخره **قوله** انما يتوهم من عبارته لان القصر لا يتصور  
 حريته في المعرف بل هو العهد وما في حكمه من الاعلام والمضافات اذ لا عموم فيها حتى يعقل  
 قصرها على غيرها كما في المعرف بلام الجنس وذلك غير صحيح لان المعهود في قولك ردد  
 المنطلق يمكن ان يقصر على ردد قصر قلب او اعتقاد الخاطب كونه غير ردد او قصر تعيين  
 ترداد فيها فقال ردد المنطلق لا عموم وكذلك اخول في قولك اخول ردد وعمود في قولك  
 هذا عموم وعم لا يتصور من هذه الامثلة قصر افراد لا متناهي ان يعتقد كون عموم مشتركا  
 بين هذا وغيره وكون الخ والمنتطق المعهود في مشتركين من ردد وغيره ولعله اراد  
 ان التعريف العهدي باللام وما في حكمه لا يفيد القصر كما يفيد التعريف الحصري ولا يكون تعريف  
 العهد طريقا من الطرق الدالة على القصر فاد اقص في المعهود قصره على غيره ولا بد  
 نعت ان يدل عليه بدليل الخلق للجنس فانه يقتضي على القصر اد اعمل على الاستغراق كما مر فلا  
 حاجة معه الى طريق اخر يترشح ان ما ذكرنا قول المص والمان قد يعيد قصر الجنس فتدبروا  
 قوله وعدمه فوجه محتمل ان يراد به عدم الملكة اي عدم القصر عما من شأنه ذلك ولا يعقل  
 في المعهود قصره لعدمه بذلك المعنى وهو مع هذا التكلف نصيحة مستدرك في البيان  
 قطعا **قوله** ومثل هذا الاختصاص لا يقال القصر في الاصطلاح اختصاص زيد بالخاطب ومثل  
 انت ردد وان كان واقعا في الواقع لكنه في هذا المعام غير مقصود في الكلام ولا مدلول عليه  
 به فكيف يتوهم ان يسمى قصر في الاصطلاح **قوله** لان الحيز الحقيقي لا يكون محمولا  
 البتة فان ردد امثلا ذات متأصلة ينتزع منها معان كلمة الحمل هي عليه ولا حمل هو على شي  
 منها يظهر ذلك بالرجوع الى الفطرة السليمة واما ما ردد عما عده فهو محمولا لكلمة ليس حمل  
 حقيقة وما وقع في بعض كتبنا بل من ان الحيز في الحقيقي مقول على واحد دون كلام  
 طاهر **قوله** وقد توهم كثير من النخاة ان الكلمة الواقعة خير مبتدأ لانها ان تكون انشائية  
 لان الخبر لا يخفى ان الدليل الاول غلط نشأ من اشتراك لفظ الخبر من ما يعقل الانشائية  
 ومن خبر المبتدأ كما ذكره واما الدليل الثاني فلم يرد به ان خبر المبتدأ ان ثابتا للمبتدأ اعني  
 معنى انه لو ان يكون نسبته اليه موقوفة موجبة لنتيجة ان هذا الوصوب يخص بالكلام الخبري

قوله

يدل

كسر

كلام



والقضية الموجبة بل انما به انه لا ينبغي نسبته الى المبتدأ بالثبوت سواء كانت مرفوعة  
او موصولة او متشككا فيها فيدخل في ذلك الطريق في قوله انما لا ينبغي ان يتقدم  
حاصل عندك واعتبار النسبة بالثبوت بينهما مما ينبغي ان يبين ان فيه ان المبتدأ المتأخر  
لينسب اليه بطريق من الطرق حال من احواله وتربط بوجه من الوجوه الحكم من احكامه  
وهذا الفرق بين ضربت ريدا وريدا في قوله انما لا ينبغي ان يتقدم مفعول به وفي الثاني مبتدأ  
مع ان فعل الفاعل واقع عليه في الصورتين معا وذلك لانه ذكر في الاول بيان ما وقع  
عليه الفعل وفي الثاني اسند اليه حال من احواله وحكم من احكامه وكذلك صور حال ريدا  
ابوه مطلق معناه ريدا مطلق الاب وعما هذا فقول معنى الجملة الانشائية طلبا كان او غيره  
وان كان حاصلها معها لكنه عام بالطالب والمنشئ فاذا قلت ريدا ضربه فطلب الضرب صفة  
قاعدة بالمتكلم وليس حال من احوال ريدا لا باعتبار تعلقه به او لكونه مقولا في حقه واستحقاقه  
ان يقال فيه فلا بد ان يلاحظ في وقوعه خبر اعنه هذه الجيئة وكانت على ريدا مطلق ضربه  
او مقول في حقه ذلك لانه على معنى الحكاية لا على معنى انه يستحق ان يقال فيه فيستفاد من لفظ  
اضربه طلب ضربه ومن رطبه المبتدأ معنى اخر لا يستفاد من قوله اضرب ريدا وامتناعه  
من احتمال الصدق والكذب بحسب المعنى الاول لا يبين في احتمالهما بحسب المعنى الثاني وطهرهما  
قرينا ان بعدد القول في الانشائية الواقعة اخبار المبتدأ في مثل قوله تعالى انتم لا مرجعنا  
بكم وقولهم اماردوا ضربه ليس تعسفا على قواعد العربية بل هو مما تقتضيه تلك القواعد  
لعم من لا يلتفت اليها ولا يفرق بين اضربه او ريدا اضربه بحسب المعنى عامة بعده تعسفا  
مخفا قال بعض النحاة انما وجه الجملة التي وقعت صلة او صفة كونها خبرته لانه انما  
حلت بالصلة والصفة لتعريف المخاطب الموصول والموصوف من انصافهما بضمون الصلة  
والصفة فوجب ان يكونا جملتين متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه  
هي الجملة الخبرية فان الانشائية كعبت واخواتها والطلبية كالامر واخواته لا يعرف للمخاطب  
حصول مضمونها الا بعد ذكرها ولما لم يكن خبر المبتدأ معوقا له ولا محققا حاز كونه  
جملة انشائية كما مر في باب اشارته الى ما نقله الشارح وقد عرفت ما فيه ورد على لا  
ما ذكره ههنا ان انتقاما من محصور خبر المبتدأ لا يستلزم ان لا يكون هناك مانع اخر من قول  
وعد تقع الجملة الطلبية صفة لكونها محكية بقول محذوف هو النعت في الحقيقة كقوله حادا

نقد

بعد

كا

مصدق هل انت الذي قد اتي بمصدق مقول عنده هذا القول يقع حاله في وقت ريدا اضربه  
واقبله في مقوله في حقه هذا القول ومفعول ثانيا في باب طنت نحو وحدث الناس اخبر  
ثقله بعد ادب التأويل لكونه بياناً لهمة ذي الحال وفي المفعول الثاني من باب علمت لصح  
تعليل العلم به وتماثل قوله واما على ما ذكره الشيخ في دليل الاحراز وهو ان المبتدأ  
الذي ذكره الشيخ انه بعد المفعول مشترك في اخبار المبتدأ اذا تأخرت سواء كانت جملة  
او معروضة ولا تعلق له بضابط كون الخبر جملة والمفعول هناك على ما في المفتاح **قوله** جوابه ان المراد  
ان عدم القول بمصووع على الانتصاف قد يعرر فيما سبق فرق من قولنا ما انا قلت هذا  
وقولنا انا ما قلت هذا فعلى ما سبق ذلك الفرق ينبغي ان يقال ههنا بعدم الظرف والادوة  
حرف النفي بعض ان يكون النزاع في قول ثابت وقع خطأ او شك في محله فاذا انشئت محلة محور  
الاشارة له ثبت محلة ما يقابلها اعني محور الرضا وادل على ذلك عبارة الكشاف حيث قال ولو  
اولي الظرف لقصد الى ما بعد عن المراد وهو ان كتابا اخر فيه الرسم لا فيه ولما جاز الشارح  
ههنا حرف النفي المتقدم على المسند جزاً من المسند اليه المتأخر عنه فما المانع وما انا قلت هذا  
من ان يكون حرف المتقدم على المسند اليه جزءاً من المسند المتأخر عنه فيكون في معنى انا قلت هذا  
ويبطل ما اعتمد به من اظهار الفرق بينهما ولعله انما ارتكب ما ذكره من السابول لمحل حرف النفي جزاً  
من المسند اليه او المسند قصد الى ان يكون المصريح به من جزئ المحصور هو الاشارة كما هي صوري  
الكثر الصور ولا حاجة اليه كما في قوله ما انا قلت هذا وقد مر حقيقة **قوله** وينظر الى ما في هذا  
الكلم من الخط والحرج عن القانون اما الخط فمن حيث ان الاختصاص ههنا في الحقيقة ثم عرفت  
على معنى ان دينكم لا يتجاوز الى غيركم وهو من قبيلكم وان ديني لا يتجاوز الى غيري وهو من قبيلتي  
بناء على ان القصور غير حقيقي ومن حيث انه قوله على معنى ان المختص بكم ديني لا ديني بل  
بظاهره على ان دينكم مختص بكم ودينى ليس مختصاً بكم وذلك يفهم منه اشتراك دينه بينه وبينكم  
وهكذا الكلام في قوله والمختص بي ديني لا ديني ومن حيث ان المحصور في المثال المذكور  
اعني قائم رداً من باب قصر المسند اليه على المسند خلافاً للمثاله على انك واما الحرج  
عن القانون فمن حيث انه لم يحل بعدم المسند مفيداً الحصر المسند اليه فيه **قوله** وعلى الثاني  
بانه لما كان اول الاشارة في هذه الامثلة اسناد الفعل الى المبتدأ بطريق القصد والمسند اليه  
بهذا الاسناد مقدم على الفعل كانت هذه الامثلة خارجة بقوله في الدرجة الاولى

ان يكون  
النفي

ان يكون  
النفي

والمراد من قوله  
انما لا ينبغي ان يتقدم  
المبتدأ المتأخر  
في قوله انما لا ينبغي  
ان يتقدم المبتدأ  
المتأخر

زكاة



بخلاف ما عرفت ردا اذا كان الاسناد الاول وهذه الامثلة هو اسناد الفعل الى المبتدأ  
 كان هذا الاسناد في الدرجة الاولى فكيف يتصور خروج هذه الامثلة بهذا الفقد بل يجب  
 ان يكون دالة فيه واردة نقضا عما ذكره من القاعدة القابلة ان الفعل يعمد اليه  
 عما اسند اليه كما في الدرجة الاولى **قوله** وكلم الشايع ايضا لا يخرج من اعترافي بذلك  
 حيث قال لانه انما يدل على اولية اسناد الفعل الى الضمير والمطلوب اولية اسناده الى  
 الى المسند **قوله** والمعمد عليه وعلى اسناد الجملة هو الاعداد الاول منه ان شئت زيادة  
 عليك توضيح لما قرره واستمع لما ينشئ يقول خبر المسند اذا كان فعلا مسندا الى ضميره واسناد  
 الفعل الى الضمير لا يتوقف على تحققها وادخل في الضمير ان يربط الفعل به ثم هذا المجموع  
 المرتبط احد جزئيه بالآخر يصلح ان يكون خبرا للمسند فيصير المسند اليه نفسه ثم ان لاحظ  
 ان هذا الضمير عائد الى المبتدأ او عبارة عنه فكون الاسناد اليه اسنادا الى الجملة حقيقة  
 حصل اسناد اخر مغاير للاسناد الاول بالاعتبار والاسناد الثاني متاخر عن الاول لتوقفه  
 على التباين الذي بين الفعل والضمير لمحصل مجموع صالح لكونه خبرا للمسند ابتداء على ان الصالح  
 للخبرة في هذه الصورة هو الجملة لا الفعل وحده والاعتبار الثالث متاخر عن الثاني اذ بعد  
 تحقق الفعل والضمير المرتبط احدهما بالآخر تحقق الاسناد الثاني بلا توقف على تحقق الضمير  
 واما الثالث فهو مع توقعه على ذلك يتوقف على كون عاردا الى المبتدأ وعبارة عنه فكون  
 الاسناد اليه اسنادا الى المبتدأ في الحقيقة ولا شك ان هذا صفة للضمير المرتبط به الفعل  
 ومتاخر عنه **قوله** يعرف بالتأمل وذلك لان الكلام في احوال متعلقات الفعل من كراهة وحذفها  
 وتقدیرها لا في احوال الفعل وايضا في واحد من الفاعل والمفعول قيد للفعل دون العكس  
 وايضا قوله فيما بعد فادام تذكره متعلق بالمفعول لا الفعل **قوله** ومن هذا ان  
 ومما ذكر من ان تلبسه بالمفعول من جهة وقوعه عليه كما صرح به في الايضاح يعلم ان مراده  
 بالمفعول هو المفعول به وانما خص الخذف بالمفعول به لقربه من الفاعل في كونه من  
 مفعول الفعل وايضا يكثر الخذف فيه كثرة شائعة واما احوال غيره من المفاعيل وسائر  
 المتعلقات فتعلم بالمقاسة **قوله** ويكون كلاما مع من اثبت له اعطى غير الداني ولو قيل  
 ويكون كلاما مع من ثبت له اعطى ولا يدرك ما معطاه لكان احسن كما لا يخفى **قوله** لا يقال  
 ان افادة العم في افراد الفعل ينبغي كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا لان

اعتبار

احوال متعلقات  
الافعال

معنى الاطلاق

قوله

سأب  
المعلق  
كله م

معنى الاطلاق ان لا يعتبر عموم افراد الفعل او خصوصها ولا تعلقه بموقع عليه فكيف يمكن  
 اعلم ان هذا الاطلاق ليس مذكورا في كلام السكاكي بل عبارة عنه هكذا او القصد الى نفس  
 الفعل سريلا المتعدي منزلة الآم وذلك يدل على قطع النظر عن التعلق بالمفعول ولا بد  
 على قطع النظر عن اعتبار عموم الفعل او خصوصها ولا اعتراض على كلامه نعم انهم  
 ان المص ذكر هذا الاطلاق وفسره بما نقله الشايع وحمل السكاكي على ذلك والمخبر عليه  
 السؤال (تجارتها) ظاهرة انهم الاعتذار المذكور في الشرح ركيك جدا فان المعتبر عند  
 ارباب البلاغة كما مر هو المعاني المقصودة للكلام وما يفهم من العبارة ولا يكون مقصودا  
 له لا نفعية ولا بعد من خواص التركيب ولهذا اقال السكاكي في مقبل الخاصة مثل ما  
 يسبق الى فهمك من تركيب ان ردا مطلقا اذ سمعته عن العارف بصحة لغة الكلام من  
 ان يكون مقصودا انه يفي الشك او ردا لانكار او من تركب ردا منطلق من ان يكون  
 محمدا القصد الى الاخبار او من محمول مطلق بترك المسند اليه من انه يلزم ان يكون المطلق به  
 وجه الاختصار ووضح في قصة من المتوفى تان المتكاد الم يكن بليغا لا يلتفت الى ما فهم  
 من كلامه لانه غير مقصود له فادام لم يكن العموم في افراد الفعل معتبرا في الغرض والمقصود  
 لم يكن مما يعتد به عندهم والظاهر والاعتذار ان يقال ان المقيّد للعموم في افراد الفعل  
 هو الفعل المعونة المقام الخطائي وذلك لا ينافي كون الغرض من نفس الفعل الاطلاق على  
 التفسير المذكور غاية ما في الباب ان لا يكون العموم مقصودا بنفس الفعل بل به مع معونة  
 المقام **قوله** وههنا حذف وهو ان ما جعل الحذف فيه للعموم والاختصار انما هو من قبل  
 ما لم فيه تقدير المفعول بحسب القران الى اخره افادة التعميم في المفعول مع حذفه يتصور  
 على وجهين احدهما ان يكون هناك قرينة تدل على تعيين مفعول مدلوله عام مثل ان يذكر  
 في الكلام لفظ كل احد ثم تعال قد كان منك ما نولم اي كل احد ولا شك ان العموم مستفاد  
 من ذلك المقدور ولا دخل الحذف فيه بل الحذف لمجرد الاختصار والساني ان يقصد العموم  
 في المفعول وسوصل الحذف الى تقديره عاما وذلك بان لا يكون هناك قرينة غير الحذف  
 يدل على تعميم من العمومات فينبغي ان لا يعمد ذكر المفعول في المقام الخطائي الى تقديره عاما  
 بناء على ان بعد رخصة دون اخر ترجيح لا أحد المتساويين على الآخر والحذف انما يعمد ذكر  
 المفعول على هذا الوجه مدخل في تقديره عاما دون حذفه على الوجه الاول فذلك حكوا ان حذف



المفعول قد يكون محذورا واختصار وقد يكون للجمع مع الاختصار ولما لم يرد في قوله  
 الشارح احد الوجهين من الاخرين شكل عليه الامر والشكلان على التوفيق **قوله** فليأتنا من فيه وان  
 دقه اغترها صاحب المصاحح **قوله** الكلام ان الشيخين اعتبروا ان المفعول هو الابل  
 والغنم مثلا واحدهما لغايل اخرى وجعلها مضاف اليه احدهما خارجا عن المفعول غير ملحوظ  
 معه بل هو باق على حاله واحدة مع تعذر بعد المفعول فلو قدر في الآية المفعول لكان  
 الى فساد المعنى فانه لو كانت ذودا ابل لكانت على سبيل الفرض لكان الترخيم باقيا على  
 حاله وصاحب المصاحح نظر الى ان المفعول هو الغنم المضافة اليها والمواشي المضافة اليها  
 وكل واحد يقابل الآخر ولو لم يرد المفعول في الآية لتعسف المعنى وهذا ادق نظر او اوضح  
 معنى **قوله** فكان على المص ان يذكره بل كان الاحسن يمكن ان يعذر بان المص لم يذكر  
 الخطأ في الاشتراك وما يتعلق به من التاكيد بوحدة اعتماده على المقابلة بما سبق واما  
 انه لم يعم حيث يتناول الانشاء ولانه في مباحث الخبر كما اعذر عنه الشارح في ترك  
 بعض اسباب العدم **قوله** معلوم ان ليس القصر الا كما ذكرنا على تأكيد فيستقوى ما يرد  
 التاكيد لا محالة وهذا قول صاحب الكشف الى اخره لا يلتبس عليك ان كل تأكيد على تأكيد  
 ليس حصصا وقصرا فان قولك ان ريد القام فيه تأكيد على تأكيد ولا حصص اصلا بل فيه  
 القصر تأكيد على تأكيد بوجه مخصوص كما قررنا في حال ريد لا عمر وفي طويز ارهيبه اذ اقر  
 المفسر موقفا حتى يصير الكلام هكذا ريد ارهيبه هيبته والمفسر متعلق بزيد على وجه  
 الاختصاص وان جعل المفسر المتعلق بضميره ايضا متعلقا به على وجه الاختصاص فظهر  
 كونه او كذا في افادة الاختصاص من اتيك نفيد وان لم يجعل المفسر متعلقا به ضمير على وجه  
 الاختصاص اذ لا مخصص لذلك في نفسه كان هناك تأكيد بل لا في افادة الاختصاص بل  
 في تعلق الفعل برب الله ان يقال معنى الاختصاص اثبات التعلق له ونفيه عن غيره والذكر  
 يؤكد الخبر الاول منه فؤكده في الجملة بتأكيد جزئه **قوله** ولم يفتقر فيه التخصيص لان القصر احد  
 منه محذور تفسير الفعل لا هذا بل ان كيفية تعلقه بالمفعول وان لم لا يكون المفسر يبين  
 المفسر فلنا نعم ولا محذور فيه بل هو محذور معه نوعا وان خالفه شخصا فالمفسر حسب  
 الاتحاد النوعي والعطف بحسب التفريق الشخصي لكن يبقى الكلام في فائدة عطف احدى  
 الرهيبين على الاخرى في حق التعقيب فيقول الفايده الكبر واستيفاء افراد الرهبة

لا

من

صاحب المصاحح

كما

كما يقال عليك بالطاعات الاختصار والافضل كانه قيل خصوه برهبة عقيها رهبة وح  
 وعد بلا حظ النزل في احوالها رتبة كما في المال المذكور وقد لاحظنا الترتيب في مهارتية  
 كانه على ما رهبه رهبة اقوى واعلى مرتبة من الاولى وقد ورد في لغا للتفاوت بين  
 المعطوفات في المرتبة تنزلا وتوقفا كما ذكره العلامة في سورة الصافات وان كانت ثمة  
 اكل واشهر من ذلك منها ولا يخفى ان الحمل على الترتيب انبغ ههنا وان ملاحظة الاختصا  
 في الساتح اول ولا يلزم منه الخطا بل المعطوف في كل جملتان قوة وضعفا وقيل القا  
 حوار شرط محذوف وتقدر الكلام ههنا من سى فار هو لى ثم حذف الشرط مع ادا  
 اعتمادا على قرينة المقام ودلالة القام ذلك وقد قدم المفعول كوصاف عنه مع كون بعده  
 مفيد الامور من احسن الاختصاص وصيرورة القام متوسطه في الكلام كما هو حقه فصار  
 الكلام هكذا او اياي فار هو لى ثم كرر الفعل تأكيدا وقصدا الى التفسير فصار  
 هكذا او اياي فار هو لى ثم كرر الفعل تأكيدا وقصدا الى التفسير فصار  
 القا الى المفسر ولم يحذف اذ لا دلالة فيه على القام كونه الله على الشرط المحذوف وبما  
 هذا القياس وريك وكبر والرجوع الى نظائرها لكن العمل ههنا اقل وقد صرح به  
 بان كلمة اما معدرة في امثال هذه المقامات **قوله** ويطهر لك من هذا المحقق ان مثل هذا  
 العدم ليس للتخصيص قد نقل عن الكشف انما ان تقديم المفعول قد يكون عروضا  
 عن الشرط المحذوف مع افادته الاختصاص فلا يبعد ان يكون العدم مع كونه معين  
 في افادة اللزوم المقصود من الكلام ومراعيا لحق القاى التوسط وشاعلا كثر  
 ما التزم حذفه بغيره مفيد للاختصاص اذ لا استحالة في اجتماع الفوائد الكثيرة  
 في شى واحد وعلى هذا فلا يظلم من المحقق المذكور ان ليس العدم ههنا للتخصيص  
 بل بظهور ذلك من المقام بنبوة عنه ولعل مراده ان هذا المحقق طهر منه العدم قوا  
 غير التخصيص فاذا كان المقام اثباتا عنه فالحمل على تلك الفوائد ولذلك المحقق من قبل  
 في عدم جعل العدم للتخصيص وبذلك كما انه ذلك قوله لظهور حيث لم يقل ويطهر  
**قوله** وكان الامر بالقراءة اهم معنى من الاختصاص القراءة اذ لا يناسب المقام  
 ولا يرد ما يتوهم من كون عوام الله تعالى اهم منه **قوله** هو مبني على ان تعلق بام  
 ذلك ما قرأت تعلق المفعول به ودخول الباء للدلالة على التكرار والردوم لقولك اخذ

يد  
 اراد



بالخطام واخذت بالخطام عبارة المفتاح هكذا قال الوجه عندي ان حمل اقرأ على معنى  
اعمل القراءة واوردتها على نحو ما تقدم في قولهم فلان يعطي ويمنع في احد الوجهين  
غير معدي اي مقروبه وان يكون باسم رك معقول اقرأ الذي بعده معقول القراءة  
سعلوا بذاتها معرو وروا سطة صرف الباء ما مر يستعان به او يلقب به حال القراءة وكما  
يمكن قطع النظر عن المعلق الاول يمكن قطعه عن المعلق الثاني بمعنى كلام المفتاح ان اقرأ  
الاول قطع فيه النظر عن التعلق الثاني اعني تعلقه بالمقروبه لا عن المعلق الاول اعني  
تعلقه بالمقروبه لان قطع النظر عن المقروبه لا اختصاص له بالقرأ الاول ولا الثاني بل  
هو عهدها ظاهر مكشوف فقوله اعلم القراءة واوردتها اي مع قطع النظر عن المعلق  
بما يقرأ به بل يحادك انه قال غير معدي اي مقروبه ولم يقل اي مقروبه واما قوله  
معقول اقرأ الذي بعده فبما عاين ان المعقول يطلع على متعلقات الفعل بواسطة المجرور  
الحارة وكذلك العدة قد يطلع على معنى اعم يتناول المعلق المعقول به وقوله  
على نحو ما تقدم تشبيه لقطع الطريق عن المعلق بغير المعقول به بقطع الطريق عن العلوية  
وعاين قولنا لك اسقام الكلام واستبان المراد من غير ابتناء على ما ذكره من امر تادير  
اعني ادخال الباعث هو معقول بغير واسطة دلالة على التكرور والروام متمسكا  
بما ورد من قولهم اخذت بالخطام **قوله** وفي الاصطلاح خصص شي بشي بطريق معهود  
مؤكد اراد به العطف واخوانه الثالث اما وحدها واما مع ضمير الفصل وتعرف المسند  
ايضا واما نحو قولك اخذت القيام زيد ويرد معصوم عا فلا يسمى قصرا اصطلاحا  
وسمي الى ذلك عن جرس **قوله** وهو غير حقيقي بل اضافي قد يطلع الحرف على ما يقابل  
الاضافي فقال مثلا الصفة اما حقيقته واما اضافته وقد يطلع على ما يقابل المجازي  
فقال هذا المعنى حقيقي وذلك المعنى مجازي والظ ان الخصص الشيء بالشيء اعلم معنى انه  
لا يتجاوز الى غيره اصلا انما سمي قصرا وخصيصا حقيقيا لانه حقيقة الخصص المتأ  
لاشتراك ولذا لم يتبادر هذا المعنى عند اطلاق الخصص وما في معناه واما خصص  
الشيء باخر على معنى انه لا يتجاوز الى بعض ما عداه فهو معنى مجازي للخصص غير متواف  
لاشتراك ولذا لم يحاج الى فهمه في لفظ الخصص اي قرينة تسمى خصيصا غير حقيقي  
والشاح اخذ الحقيقي مقابل للاضافي وذلك قال وهو غير حقيقي بل اضافي قوله عليه

ما

القص

الضام

فصل في بيان  
الاضافة الى  
الخصص

ان الخصص مطلقا من قبل الاضافات فاضاح الى تعريف وهو ان المراد بالاضافي ما يكون  
بالاضافة الى بعض ما عدا المعصوم عليه والتحقق ما يكون بالاضافة الى جميع ما عداه  
وكانه انما سمي اضافيا نظرا الى ان المخصص بالشيء بالقياس الى بعض ما عداه سمي حاص  
اضافة لا ضياعهم في التعبير عنه بالخاصة الى الاعتبار بالاضافة والنسبة في العا  
فكون قصره عليه ايضا اضافيا لانه ان الاضافي بهذا المعنى لما يقابله المطلق اي في  
العبارة لا الحقيقي **قوله** نوعان قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف  
وجه التخصيص فبهما ان العصور انما يتصور من شيئين بينهما نسبة فاما ان يكون قصر الموصوف  
للمنسوب على المنسوب اليه وهو المراد بقصر الصفة على الموصوف **قوله** والمراد الصفة  
المعنوية التي هي معنى قائم بالغير الصفة بهذا المعنى يستعملها المتكلمون في مقابلة  
الذات والمعنويات الاخرى يستعملها المحققون كالتعريف في باب التوابع والاضافي في باب  
منع الصرف مقابل للاسم **قوله** تابع بل عا ذات اختاره عن مثل حسنه في قولك الحسني  
يرد حسنه فانه تابع بل عا ذات غير المشمول واكثر في غير المشمول عن كلهم في قولك  
جاني القوم كلهم **قوله** لصاد قهما على العلم في قولنا العجني هذا العلم لعاقل ان يقول  
النوت بالفسر المذكور ههنا لا يصدق على العلم في العجني هذا العلم لانه لا يدل على ذات  
ومعنى فيها واما الفسر المشهور فقد ادرج فيه العلم وبطوره يتناول معروف **قوله**  
وكذا بين النعت والصفة المعنوية التي حصرها واما النسبة من معني المعنوية والظاهر  
ادم المتبينة المعنى الاول هو نفس الامر القائم بالغير كالعلم والمعنى الثاني هو ذات ما  
مع انتساب ذلك الامر اليه كالعالم **قوله** والاول انب وذاك لانه اطلاق المعنوية  
عليه اكثر واذا اعتبار المعنى الثاني حجاج الى زيادة تكليف في شمول جميع الاشياء **قوله**  
وقد يعصده اي بالنسبة الى رجوع الصبر المحرور الى القيم الثاني من الحقيقي كما اختاره اقرب  
وانسب حسب اللفظ والسياق ورجوعه الى الحرفي مطلقا اصح واشمل حسب المعنى والعبارة  
لتناوله قسم الحرفي معاد وقصر الموصوف على الصفة قصر اصحفتا مبا لفة وادعيا موجود  
قطعا خلاقي قصره عليها قصر اصحفتا حقيقا كما مر **قوله** والفرق بين القصر الغير الحرفي  
والعصر الحرفي مبا لفة وادعيا دقيقا وليناقل وذلك لان قصر الموصوف على الصفة مثلا  
اذا كان حقيقيا اذ عارضا اعتبر في مفهومه سائر الصفات عنه ولا يشترط فيه

وهو المراد  
بالمنسوب اليه  
تقصر الموصوف على الصفة  
ولما ان يكون مصرا

ولا يدل على ذات

وما اراد بالذات  
المستعمل باللفظ  
فتردها



ويعتبر  
الاعتقاد  
بأنه لا يمكن  
أن يكون  
شيء من  
الصفات  
التي هي  
مجرد  
أسماء  
لا تميز  
شيء عن  
شيء آخر

الاعتقاد

عنه

اعتقاد الخاطيء على ان احد الخاطا المعتبرة في الافراد والقلب والعين وذلك لتسليم بعض  
عدم الاعتقاد بصفات واد كان غير حقيقي اعتبر منه سلبت بعض ما عد انك  
الصفة عنه وشرط فيه اعتقاد الخاطا على ان ذلك الخاطا وليس فيه عدم الاعتقاد  
سائر الصفات وشرط كان معاً في حواش انصاف الموصوف على هذا ولهذا لا يشترط ان يكون  
الفرق بينهما **قوله** فان الخاطا اعتد اشتركه في صفتين اراد انه اعتقد اشتراك صفتين  
فيه ولو حصل اشتراكه في صفتين لم يلزم الى تأويل **قوله** وقد صرح عنه ما اذا اعتقد الخاطا  
اي خرج عنه القصر الذي حصل اذا اعتقد او قصر حاصل اذا اعتقد على ان ما موصوله او  
موصوفة **قوله** وهذا مما لا يقع لان الخاطا العاقل لا يعتقد انصاف امر جميع الصفات  
كقوله في الصفات ما هي ففائدة تمتع اجتماعها ولا يتصور تخصيص امر بصفة دون سائر  
الصفات واد لم يكن هذا المحصر واقعا لم يلزم صدق الحد الذي ذكره المحصر اذا اراد به  
المعنى الاخير على ان موجود خارج عن الحدود **قوله** وكذا الكلام في البواني فان تخصيص  
صفة بامر دون سائر الامور يعني ان يعتقد الخاطا اشتراكها في جميع الامور وهذا  
مما لا يقع في الصفات المعتبرة عرفاً ولا يكون تخصيص صفة بامر دون سائر الامور واقعاً  
ولا يلزم صدق الحد على امر موجود خارج عن الحدود وقصر على ذلك ما عداه وحاصل هذا  
القول اننا نختار ان المحصر اراد بقوله دون اخرى ودون اخر ما هو عام عن الواحد والاثني  
والجمع ولا يتم انه يدخل في تفسيره قصر المحصر الحقيقي **قوله** لانه تخصيص امر بصفة دون سائر  
الصفات او تخصيص صفة بامر دون سائر الامور قلنا المحصر المعنى الذي ذكرناه  
غير واقع لا يثبتنا به على ما لا يوجد اصلاً وفيه نختل لان تخصيص امر دون سائر الصفات  
معناه ان يثبت المنكلم تلك الصفة لذلك الامر ونحو سائرهما بان ينفقها عنه وهذا المعنى  
حاصل في قصر الموصوف على الصفة اذا كان حقيقياً وهو موجود قطعاً اذا كان ادعائياً  
وكذلك تخصيص صفة بامر دون سائر الامور معناه ان يثبت المنكلم تلك الصفة لذلك  
الامر ونحو سائر الامور بان ينفق تلك الصفة عنه وهذا المعنى موجود في قصر الصفة  
على الموصوف اذا كان حقيقياً او ادعائياً وكلاهما موجود ان كان ادعائياً وواقع  
التخصيص بذلك المعنى المذكور انكار القصر الحقيقي فيكون باطلا قطعاً فالاول ان يورد  
هذا السؤال ابتداءً شبهه على القصر الحقيقي ثم يجب ما ذكره **قوله** ولكن انطاب عنه

انما

انما قال يمكن لانه خلاف الظاهر المتبادر الى الفهم انه تعريف يثبتني عليه ذلك التقسيم كما  
هو الاتي بنظر هذه المقامات **قوله** الذي انك انك ليس معنى قللي ربه لا يرد له ان لم يكن  
من غير محي مثل ما كان من ربه لانه اذا قصد هذا المعنى كان الانسب ان يورد في الكلام ما يكون  
ظاهراً في القصر الذي قطع الشركة كالتيقيد بوحدة او ما يودي موداه وما قولك كما في ربه  
لا يرد وقانه ظاهر في نفي ما يقابله صريحاً وهو عكسه لا اثبات الا شتراك في المحي كما يشهد به  
الذوق السليم ولا يبعد ان يقال ان طريق النفي والاستثنا في قصر الافراد قائم اذا قلت  
ما حاشي الا يرد كان المعنى ما حاشي احد الزيد فان احرى على عمومه كان قصر حقيقة الا يتصور  
فيه الافراد والقلب والعين وان خصص بالذوق وقع ففهم النزاع كان معناه ما حاشي من  
هو لا يرد وينتبادر منه الى الفهم انفراد ربه من بينهم بهذا الحكم اعني المحي **قوله** وهذا  
المعنى قائم بعينه في انما قاد اولب انما حاشي ربه لم تكن تنفي ان يكون وجامع ربه غيره وهذا  
الكلم اعني قولك انما حاشي ربه يفيد الحصار المحي في ربه وان كان معنى قولك الحاشي ربه لا غيره  
فقد رجع الى معنى طريق العطف بلا وكان ظاهراً في قصر القلب كما تحققت وان كان معنى قولك  
ما حاشي الا يرد فالخبر ظهوره في قصر الافراد لما عرفت في طريق النفي والاستثنا وكلام  
الشيخ مبني على الاول فنأمل **قوله** وفي هذا الكلام اشارة الى ان ما في انما ليست هي النافية  
معنى ان في ذكر النفي اشارة الى ذلك لان المناسيب على ذلك السعدون يقال لكونه معنى ما والا  
**قوله** وذلك لان ان لا يدخل العمل الاسم وما النافية لا تنفي الاماد خلت عليه باجماع النجاة  
وانما يلزم على ما ذكره اجتماع حرفي الاثبات والنفي معا واجتماع ما لهما صدر الكلام وحيز  
اعمال ان مع ما اذا لم يكون العمل فان قيل الفصل مانع من اعمالها قلنا في المانع من اعمال حرفي النفي  
فحيز انما يرد قائماً على لغة سيم وقد دفع هذا بانتفاء النفي معنى الادور بما يقال ما ذكره  
الاصوليون لم يردوا به ان كل واحد من الحرفين اعني ان وما باق حال التركيب على معناه الاصل  
ليتم عليهم ما ذكرناه بل هو بان مناسبة لتفصيل انما معنى النفي والاثبات فان المفرد  
لما كان احدهما لا ينفرد معنى الاثبات والنفي معاً فبما سبب ذلك ان يضمن المركب منهما  
معنى الاثبات والنفي معا وهذه المناسبة اقوى مما نقلت عن علي بن عيسى الرعي كما لا يخفى  
**قوله** واما في قصر العين والصواب انما يكونه لا حدهما والخطا يجوز كل واحد منهما  
على التساوي المتروك من قيام ربه وعبره مثلاً في ثبوت القيام لا حدهما وهو صواب

احد

انما حاشي  
الاعتقاد

عنه

حاله



واما تجوز كلاً منها فان كان عبارة عن تردد وتثنية فيها فذلك ليس حكماً حتى يوصف  
بالصواب او الخطا بل الشك مناف للحكم لانه يفسر بحال احد الطرفين المتناهي للثبوت  
وان كان عبارة عن حكمه فان كلاً منهما حائز الوقوع مساو للاخر في حوز الوقوع وامكانه  
ولا شك انه حكم لكنه صواب قطعاً وان كان عبارة عن حكمه بتساويهما في الوقوع ونظراً  
المتزدد خال عن هذا الحكم ضرورة انه يعلم ان الواقع احدهما متعيناً في نفسه لكنه اشتبه  
عليه ذلك المتعين من حيث تعينه كيف والواقع يتساوى في الوقوع لكان حائزاً بوقوعهما  
معاً وبعدم وقوعهما معاً والقول بان الحاطب في قصر المعين حاكم حكماً مثبوتاً بصواب  
وحطاً بطل هو حاكم حكماً صواباً وتزدد من امرين احدهما واقع والاخر على خلافه  
والمقصود بالقصد تقرير صوابه ووجه تروجه بتعيين ما هو الواقع **قوله** ودلالة الله  
الباقية بالوضع هذه الدلالة وان ذلك بالوضع على القصد لانه احواله من كونه او لونه او  
قلبه او تعينه انما يستفاد منها بمعونة المقام وهي المقصودة في هذا التوقيف دون ما يستفاد  
منها بخلاف الوضع **قوله** وكان الحسن ان يصح المصنف بقوله من كلمات النبي (عليه السلام) قال  
وكان الحسن ان يقول وكان الصواب بناء على ان المتبادر من اطلاق النبي ما هو معنى  
نقياً صريحاً وذلك بكلمات النبي مما ذكره المصنف حسن الان الحسن ان يصح بها **قوله**  
والتمس بخور بذا صوبت لا غير الحسن لاحتتمال ان يقال وهو قاطع من باب التقوى دون  
الخصص فلا يكون هناك الا طريق العطف فقط لان هذا الاحتتمال مرجوح لان  
**قوله** لا يرد على ان المقام مقام خصص فكان التمثيل به حسناً لان التمثيل بما ليس  
فيه اجمالاً احسن **قوله** بشرط جامعته الثالث ان لا يكون الوصف مختصاً بالموصوف هذا  
في قصر الصفة على الموصوف وقد ناس عليه قصر الموصوف على الصفة فقال شرط جامعته  
النفي لا العاطفة بطريق انما ان لا يكون الموصوف مختصاً بتلك الصفة فلا يجوز ان لا  
يحسن ان يقال انما المتقي يملك مناهج السنة لا طريق الدعوة **قوله** من الاحكام التي  
لحملها الحاطب وينكرها في قصر القلب يكون الجهل والاكثار في كل واحد من النفي والاثبات  
وفي قصر الحاطب ان يكونان مقاماً للنفي فقط واما قصر المعين ففيه الجهل في اثبات  
والنفي معاً وليس هناك انكار اصلاً **قوله** فيستعمل له البالي او اذ هو ما محمد الرسول  
قال صاحب الكشاف والمعنى ما محمد الرسول قد خلت من قبله الرسل فسبحوا كما

خلوا

من م  
سباب  
فقد

خلوا وحال ان اتباعهم تقواً متمسكين بدعوتهم بعد خلوعهم فعليكم ان تمتثلوا بدعوتهم  
خلوه لان القرض من بعثة الرسول تبليغ الرسالة والبرام الحجة لا وجوده بين اظهر  
قومه قبل في بقره اشعار بان معتقد القصد هو الوصف اعني قد خلت وانهم لم يفعلوا  
محمد عليه الصلوة والسلام اسوة من قبله من الرسل في بقادته ووصوب التمسك به  
بعد خلوه والقصد قلبه وفيه طرف من النكار وقد حمل ما رتب عليه من الجملة الشرطية  
اعني قوله تعالى فان مات او قتل انقلبتم على اعقابكم **قوله** لا عنقاد القائل ان الرسول  
لا يكون بشر ايع الصواب دعوى الحاطب الرسالة والمخاشي تنزل الحاطب منزلة المنكر في هذا  
المثال هو حال المتكلم مع حال الحاطب وفي المال السابق حال الحاطب فقط **قوله** لكن قوله  
صاحب المفتاح على انه قصر افراد يعني الذي سماه المصنف قصر يعنى بناءً لكنه وهي ان الكفار  
ترك الحاطب ليس وتنبههم على ان قطعهم يكونهم صادق مما ينبغي ان يصدر عن العاقل  
البتة بل غاية امرهم ان يكونوا متزدد من بين الصدق والكذب كما هو ظاهر حال المدعى  
عند السامع لا يخفى ان قطع الرسل يكونهم صادقاً ومعناه انهم قاطعون بكونهم  
صادقاً ومن نفس الامر لا يكونهم صادقاً عند الكفار فادار ان ينهوا عما ان  
وطعهم بصدقهم مما لا ينبغي وان غاية امرهم ان يتزدد من بين الصدق والكذب  
معناه لا ينبغي منك قطعكم بكونكم صادقاً في نفس الامر بل غاية ما ينبغي لكم في شأنكم ان تكونوا  
متزدد من بين كونكم صادقاً في نفس الامر او كاذبين فيه ووجه لا يصح ان يشبه حالهم هذه  
بظاهر حال المدعى اذ ليس بظاهر حاله ان يتزدد في صدقه وكذبه بحسب نفس الامر  
وان ارد بظاهر حاله تروجه في كونه صادقاً عند السامع او كاذباً عنده كما يشعره  
**قوله** عند السامع كان معنى الكلام ينبغي لكم ان تتزدد من بين صدقكم وكذبكم بحسب نفس الامر  
كما يتزدد المدعى في صدقه وكذبه عند السامع فيصير المعنى ركيكاً ونظام الكلام منكفراً  
اد المقصود انكم مدعون فينبغي ان تقتصر واعا ما هو ظاهر حال المدعى واعا ان عبارة  
التسكاك هكذا اطلاقاً لست وادعواكم للرسالة عندنا من الصدق والكذب كما يكون  
ظاهر حال المدعى اد ادعي بل انتم عندنا موصورون على الكذب لا تنقي اوزونه الى حق  
كما تدعونه فقلوه عندنا ليس ظرفاً للدعوى اذ لا طائل فيه واد جعل معمولاً للخبر كان  
التردد منسوباً الى المتكلم اي لستم كما نرى عندنا من الصدق والكذب والمعنى لستم متزددون

التي  
تلك



من كونكم صادقين وكاذبين لا يجرى من بابكم كاذبون وحيث يتضح التشبيه بظاهر حال  
 المدعي لان ظاهر حاله ان يتوعد السامع في صدقه وكذبه وينطبق على هذا المعنى غاية لا تطابق  
**قوله** بل انتم عندنا مقصورون على الكذب الى اخره فالظن من عبارة المصاح ما ذكره بعض  
 من به انما جعله مقصورا على بناء ان الحكم اذا اعتقد ان الخاطب اعتقد تروده كان  
 له ان يسلك معه طريق القصر والكفار اعدوا ان الرسل اعدوا وكونهم عند الكفار  
 دابر من الصدق والكذب كما هو ظاهر حال المدعي ان يعتقد كونه دابر من الصدق  
 والكذب عند السامع فيقصر وهم على معنى لستم دابر من الصدق والكذب ولست  
 متوعد من ذلك بل انتم عندنا مقصورون على الكذب ولكن ان يقول انما جعله مقصورا  
 بناء على ان الرسل متوعدون في انهم صادقون عند الكفار وكاذبون عندهم كما هو  
 ظاهر حال المدعي من كونه متوعدا من كونه صادقا وكاذبا عند السامع وعلى هذا يكون  
 قوله عندنا مقصورا على الكذب بمعنى للصدق والكذب ويكون التشبيه بظاهر حاله يكون  
 عندنا في قوله مقصورون على الكذب مقصورا على الكذب بحسب المعنى كما فهم قالوا للرسول  
 لا تتروعدوا من كونكم صادقين وكاذبين عندنا بل اجزموا بانكم كاذبون عندنا وهذا  
 الوجه مع كونه مخالفا لغيره اقر - اليها مما ذكره الشارح **قوله** ومعنى قصر الفاعل  
 على المفعول مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول لا بد ان يعتبر مع ذلك يعلق  
 الفعل بالمفعول حتى يرجع صفة له لكن لا يلاحظ خصوصية المفعول حتى يصح قصره  
 عليه في قولك ما ضرب - ردا على ما ضرب - ردا على ما ضرب - ومعنى ان مفهوم الكون مضروبا  
 لزيد صفة مقصوره على عمر وهذا اذا حمل على انه قصر فحسب واما اذا حمل على انه غير  
 حقيق اي ضرب عمر ولم يصح - بكره الاضداد مثلا في قوله ما ذكره وجوز ايضا ان يقال  
 معناه ان ردا مقصورا على كونه صادقا لا يتعداه الى كونه صادقا للكفر فيكون من قصر  
 الموصوف على الصفة كانه قبل ما ردا على صفة عمر وهذا معنى صحيح الا انه يلزم الفصل  
 بين الصفة المقصور عليها وبين قيدها ويلمح ان يكون المقصور عليه متقدما على كلمة  
 الخ وان كان متاخرها **قوله** وعلى هذا قياس السواقي بعد ادخال حق المقصر  
 في الامثلة السابقة رجع الى احد القصرين في ما حان ردا الى انما من قصر الموصوف -  
 على الصفة او معناه المتبادر ان ردا في زمان المحي لم يكن الا على صفة الركوب وهو ما حان

حاله  
 بل انتم عندنا  
 بظاهر حاله

راكنا

راكنا لا ريد من قصر الصفة على الموصوف لان معناه الظن ان صفة المحي على هذه الركوب  
 لم تثبت الا لزيد وربما امكن في مثال واحد جملة على كل واحد من القصرين وامكن في  
 جملة على احدهما تاويلان وعلى المقدرين والمخبرين ما هو الظن بقوله لا اشتبهت بامر  
 الكفار باب الكفر ولا دواعي الحاح في قول على انه قصر الشاعر نفسه في زمان  
 اشتبهت به باب الكفر على صفة الكراهة له فهو من قصر الموصوف على الصفة ويمكن  
 ان يقال قصر قوله اشتبهت به باب الكفر عليه موصوفا بصفة الكراهة له فهو من  
 قصر الصفة على الموصوف ولكن ان يقول قصر اشتبهت به باب الكفر على انه مجمع مع كراهة  
 له دون ارادته اياه فيكون انما من قصر الموصوف على الصفة ثم اشتبهت به الشيء  
 ان لم يكن مستلزما لارادته لم يناف كراهته كما ان يكون الشيء مشتقيا مكرها للذات  
 المحيية عند الزهاد كما حاز ان يكون الشيء مرادا منقورا عنه كشر الادوية  
 المرة عند المرضى فان قيل الاشتبهاء يستلزم الالة فالحج بنبهه وبس الكراهة باختلاف  
 الجهة فتشبهت بالحوال الى امر طامع من التقرب اليه وبكرهه لما فيه من المذلة ودفا  
 الحاح فيباخره المشتبه هو المقرب والمكره تلك المذلة **قوله** اي ما ليس الشيطان  
 من بني آدم غير النساء الاعارضا على اتيانهم من قبلهم اي ما ليس من جملة جهات الغرور  
 والاضلال عند جهة النساء كما بناء على حال من الحوال الاعارضا ما قبل على ان هذه  
 الجهة اشد جبالا واجواها حيث يورثها حتى اذا انس من جميع ما عداها عسكرها  
 واما على ان يياس من هذه ايضا او لا فلا دلالة في الكلام عليه وقيل ان الجملة بعد الالة  
 صفة طرفي محذوف اي ما ليس جبالا كالموصوف بانه انا من قبل النساء والحاصل  
 كلما اسبابهم من قبلهم ولما اسد على المقام استعظام هذه الجبال دل على ان الاتيان  
 من قبلهم لا زالة الياس ولا حاسة الى تاويل الاتيان بالغرم عليه ولا الى تقييد الياس  
 بغير النساء فان قيل لا معنى للاتيان من هذه الجهة بعد الياس منها ومن غيرها **قوله**  
 بان المعجزة اليها بعد الياس من تفهها ونفع غيرها بدل على انها اقوى الوسائل وعلى انها لا ي  
 منها بالكلية كما من غيرها وهذا القول اكثر مبالغة واحسن طباقا لما قصد بالحدث  
**قوله** واراها معانيها المصدرية لا الكلام المشتمل عليها بقرينة قوله واللفظ الموصوع  
 الخ نشأه اذا ولدت ردا فام بعد للفا على نسبة العمام الى ريد في العمام على نفسانته

رادته  
 فيه  
 رادته

الشيطان

هلم

انور

الاشياء



متعلقة بتلك النسبة عما وجه مخرجها عن احتمال الصدق والكذب فالجوع المركب من هذه  
 الالفاظ كلام انشائي لفظي والجوع المركب من معانيها مدلول الكلام اللفظي الانشائي  
 وظاهر ان كلمة ليت ليست موضوعا لذلك المعنى اللفظي ولا مدلوله ولا لالفاظ اخرى  
 ولا لاجزاء تلك الكلمة النفسانية بل هي موضوع لتلك الكلمة نفسها فالانشاء المنقسم  
 الى التمني بهذا المعنى لا يصح ان يفسر بالقول الكلام الانشائي نعم ان المراد بالمعنى القائل  
 انشائي مخصوص كان فصح ان نشاء المفسر بالقول لا يصح ان يقال ان اللفظ  
 الموضوع له اي للمعنى لا يتصل بها لم توضع له لفظا كلاما انشائيا مخصوصا الا ان جعل الكلام  
 للغاية والتقدير كما في قوله لظهور ان ليت مثلا موضوع لا فائدة معنى للمعنى واما ان جعلت  
 الكلام صلة للوضع كما هو الظاهر في المصير المحرور في له عائد الى المعنى لا المعنى القائل الكلام  
 لمخصوص ذلك لمعنى احداث الكلمة المحصورة لا بمعنى الكلمة المترتبة على ذلك الاحداث  
 العارضة مثلا لنسبة القيام الى ربي المعنى المانعة لتلك النسبة عن احتمال الصدق  
 والكذب كما مر **قوله** وربي لكم الخبرة فان ربي لا نشاء التقدير لكم الخبرة لا نشاء  
 الكثير ولا ينافي ذلك كون ما دخل عليه كلاما كمالا للصدق والكذب بحسب نسبة غير  
 نسبة العدل والتكثير فادرككم رجا عندكم فهو باعتبار نسبة الظرف الى الرجال كلام  
 خبري والكذب واما ما عساه استكثر انك استكثرتهم ولم يخبر عن  
 كثيرهم **قوله** والاول ان كان المطلوب حصول امر في ذهن الطالب فهو الاستفهام قيل  
 ينتقض عن علمي فانه في ذهن الطالب حصول امر في ذهن الطالب وليس باستفهام  
 فالاول ان يقال والاول ان كان المطلوب به مطلوبا من حيث حصوله في ذهن الطالب  
 فهو الاستفهام والفرق دقيق وقد حاب بان المطلوب فيما ذكر هو التعليم والتفهيم  
 وليس ذلك امر احصاء في ذهن الطالب وان استلزم حصول امره **قوله** فان كان ذلك  
 الامرا ساقط فعل هو النهي فان قيل ينتقض بقولنا ان ترك الزنا اجيب بان المراد اسقاط الفعل  
 وعدمه من حيث انتفاؤه وعدمه لا من حيث انه مفهوم برأيه ملحوظ في نفسه وقد  
 حقق ذلك في كثر النجوم والامكان وغيرها فاذا قيل لا ترزن فقد لوحظ فيه ترك الزنا  
 من حيث انه حال من احواله وحصل اليه لملاحظته لا ملحوظا في نفسه خلافا لما قيل  
 ان ترك الزنا فان تركها صار ملحوظا بالذات **قوله** وهي حروف مصدرية اي ودوا اذ هانك

محتمل للصدق

وقيل لو تدبر من حكاية التمني المستفاد من دوا وعلم منه المعقول فتوسعوا في اطلاق المعنى  
 المعقول عليه وظهر من ذلك ان لو صرف مصدره **قوله** لكنه حاصل معناه لانه فان مركبه  
 مع لا واما الفظة مركبة هكذا وقعت في عبارة المفتاح على صيغة لا فريد فان قرئت  
 مرفوعة وجعلت خبرا اخر لكان ترك ان تلك الحروف اعني حروف التخصيص ليست  
 مركبة مع لا وما لا بد ان ياوول بتوكيد الجواب الاول منها كانت قبل مركبة اخرها الاول مع لا  
 وما واما ان قرئت منصوبة وجعلت حال من الضمير المحرور في منها اجمع الى تنزيلها منزلة  
 كلمة واحدة او منزلة جماعة من الكلم فلذلك قال المصمركين على صيغة التثنية فاستقام  
 اللفظ والمعنى لا يكلف **قوله** لسعد المرجو عن الحصول يدل على ان لعل ههنا مسجلة في معنى  
 الترجي لكن المرجو قد يشابه التمني فصار ترجيه بحيث تولد منه معنى التمني واعطى حكمه في  
 نصب الجواب وعلى هذا يظهر الفرق بين لو وهل وليس لعل في افادة معنى التمني **قوله** او  
 التصور كقولك ادب في الحان ادم عسل وان الحانية دسك ام في الرق القول بان الكلمة  
 في مثل قولك ادب في الحان ادم عسل لطلب تصور المسند اليه او المسند او غيرها مبني على الظاهر  
 توسعا والتحقيق انها لطلب التصديق ايضا فان السائل قد تصور الدبس والعسل لوجه واحد  
 الجواب لم يزد له في تصورهما شيئا اصلا بل بقي تصورهما على ما كان فان قيل المصدق حاصل له  
 حال السؤال فكيف يطلبه قيل بان الحاصل هو التصديق بان احدهما مطلقا في الانارة مثلا والخط  
 بالسؤال هو التصديق بان احدهما معينا كالعسل مثلا في الحان ادم وهذا التصديقان مختلفان  
 الا انه لما كان الاختلاف بينهما باعتبار نفس المسند اليه في احدهما وعدم تعيينه في الآخر  
 وكان اصل التصديق حاصلا توسعا فحكموا بان التصديق حاصل وان المظهر هو تصور المسند  
 او المسند او قيد من قيوده **قوله** والفاعل في انت ضريت ردا اذا كان الشك في الفاعل من هو  
 مع العلم بوقوع ضرب على ريد اطلاق الشك ههنا يدل على ان المظهر تصديق سعلق بتعريف الفاعل والمفعول  
 اذ لا شك في التصورات فان قلت التصديق مسبوق بالتصور فكيف يصح طلب التصديق مع حصول  
 التصديق في ام المسئلة لو اردوا ام عمرو **قوله** المصدق الحاصل هو العلم بنسبة القيام الى احد  
 المذكورين والمطلوب تصور احدهما على المعنى وهو غير التصور السابق على التصديق لانه  
 التصور بوجه ما التحقيق في الجواب ما قررناه انفا وما ذكره كلام ظاهر اي ايضا لان تصور  
 احدهما على المعنى ان يعلم نسبة القيام الى احدهما بعينه بعد ان علم نسبته الى احدهما مطلقا

اجيب

قوله

اقول

اليه



انما هو الصدق في الحقيقة واما تصور زيد وعمر ونحوهما فهو حاصل للسائل حال السؤال  
وانما المحمول المطلق عنده نسبة القيام الى خصوص احدهما وهذا لا يحق على ذي مسكنة **قوله**  
اهل عرف الدار بالعربى الغريبان هما طويلا لان هاهنا قوما اياك وعقيل نديلي جذبة البرش  
سماعين لان النعان ابن المنذر كان يعزها بدم من يلقه اذ اخرج في يوم بوسه كذا في الصحاح  
وقيل كان ناديه رجلا من العرب جالدين المفصل وعمر بن مسعود الاسديان فشرعها  
ليلة تراخاه الكلام فعرض امر بان جعل في تابوتين وبذخرا في مظهر الكوفة فلما اصبح سال  
عنهما فاخبر بصنيعه فندم وركب حتى وقف عليهما وامر ببناء العريش وجعل لنفسه في كل سنة  
يوم بوس وكان يضع سريره بينهما فاذا كان يوم نعمة فاول من يطلع عليه يعطيه مائة  
من الذهب واذا كان يوم بوسه فاول من يطلع عليه يعطيه اسيرا وان وهي دوسه منقطة الواحة  
وامر به فيقتل ويغرى بدمه الغراب **قوله** يعلم ان التقييد بقوله وهو اخوك ليكون قرينة على ان  
المراد انكار الصبر الواقع في المستقبل اما كونه قرينة لوقوع الضرب في الحال فلا تفرق بينهما  
طاهر هذه العبارة المحملة الواقعة حال ثبوت الاخوة في زمان الحال ولا شك ان مضمونها مقارن  
للضرب العامل فيهما فمع ثبوت الضرب في زمان الحال ايضا **قوله** واما اقتضا الاول اعني اختصاصهما  
بالصدق لذلك فلان الصدق ثبوت الحكي بالثبوت والاقتضا والنفى والاثبات انما يتوجهان الى  
الصفات التي هي مدلولات الحركات من حيث هي الى الذوات التي هي مدلولات الاسماء من حيث هي  
لان الذوات ذوات فيما مضى وفي الحال وفيما تستقبله قال السكاكي في مباحث القصر هكذا  
وتحقق وجه القصر في الاول يعني قصر الموصوف على الصفة هو انك بعد علمك ان انفس الذوات  
تنتفع بهما وانما تنفي صفاتها وتحقق ذلك بطلب من علوم اخرى متي فلا يرد توجه النفي الى  
الوصف وح لا نزاع في طوله ولا قصره ولا سواده ولا بياضه وما شاكل ذلك وانما النزاع في  
كونه شاعرا او متحيا بيننا ولهما النفي فاذا قلت ان شاعرا القصر وتحقق وجه القصر  
في الثاني يعني قصر الصفة على الموصوف هو انك متى ادخلت حرف النفي على الوصف المسلم بثبوته  
وهو وصف الشعر وقلت ما شاعرا او ما من شاعرا ولا شاعرا توجه حكم العقل الى ثبوته للمدعي  
ان عاما لقولك في الدنيا شاعرا او في قبيلة كذا شاعرا وان حاصا لقولك زيد وعمر شاعرا فثبتنا  
النفي بثبوته لذلك فثبت ان لا يرد افاد القصر وقال في مباحث هل هكذا او يكون لطلب الحكم  
بالثبوت والاقتضا وقد تبين مما قبل على ان الاثبات والنفي لا يتوجهان الى الذوات وانما يتوجهان

نعم ونود  
الحال  
الاستفهام  
عن روم  
الصبر في

الى الصفات ولا يستدعيه التخصيص بالاستقبال لما احتمل ذلك وانت تعلم ان احتمال الاستقبال  
انما يكون لصفات الذوات لا لنفس الذوات لان الذوات من حيث هي ذوات فيما مضى وفي  
وفي الاستقبال اسلم ذلك مزيد اختصاص لاهل دون الهمة بما يكون كونه زمانيا اظهر كالا  
والشراح نقل كلامه المذكور في مباحث هل للثبوت نفي فيه بان جعل دليل السكاكي على عدم  
احتمال الذوات للاستقبال على عدم احتمالها للنفي والاثبات وكان من دابة ان ينقل كلامه  
في المواضع المتشابهة ويشير الى ما يتقرب به مراده فلا يرد ما عدل عن تلك الطريقة ثم يقول من  
من زعم انه نقل عن السكاكي ان المراد بالذوات هي الاحسام فانها لا تبقى بغير فاعلم ان النفي  
بل يتبدل عوارضها في غير الكون والفساد وصورها النوعية هي اما ان ينفق جسم من النسي  
بمعنى انه يندم مطلقا في حال لا يصير الجسم بتبدل الصورة الحسية او النوعية حسما اخر  
وجعل الحوالة راجعة الى الطبيعيات حيث بين في ان اجزاء العالم لا تحتمل الزيادة  
لا متناهي المدخل ولا المعصان لا متناهي الحلا ويرد عليه بعد كون ذلك البيان مرفقا  
خروج القصر الواقع في الاعراض عن هذا المحقق ولذا اختار بعضهم ان المراد بالذوات  
حقائق الاشياء وهي منقورة في انفسها ليست محمولة على جاعل عند المعجزلة فلا يمكن توجه  
النفي اليها اما المنفي عنها والاثبات لها الوحد وما يتبعه من الصفات وتحقق ذلك مذكور  
في علم الكلام ويرد عليه ايضا ان ما ذهبوا اليه من تقرير ذوات الاشياء وحقايقها في  
انفسها من غير ان يتعلق بها جاعل يصح استخراجه توجه النفي والاثبات اليها بمعنى  
جعلها منقضية في الواقع فانها محال بالذات وجعلها نائمة في الواقع فانه ايضا محال لاستحالة  
تحصيل الحاصل واثبات الثابت لا معنى للحكم بثبوتها وانقائها وان الاول لا شك في مكانه  
وصدقه واما الثاني فيكون كاذبا لكنه ممكن والاحتمال بعقده مخالف فهم والكلام ههنا في المعنى  
دون الاول ولا سعاد ان يقال كما ان الذات انطلق بمعنى الحقيقة فتناول الحواهر والاعراض  
وتطلق بمعنى القيام بدابة ولا مساو الاعراض كذلك يطلق على المستقل بالمفهومية اي المفهوم  
المحيط بالذات وهذا معنى ما قالوا الذات ما يبط ان يعا وتبرعته وح يطلق الصفة على ما  
لا يستقل بالمفهومية اي ما يكون الة لملاحظة مفهوم اخر ولا خفا في ان الحكم بالنفي والاثبات  
انما يتوجهان الى النسب الحكمية التي هي صفات هذه المعنى فانك اذا تصورت مثلا ريدا او اوال  
او السواد ولم تصور معه شيئا اخر اصلا لم يثبت منك نفي ولا اثبات وان تصورت معه

نفي

الحال  
فعال  
مهم

نفس

نسان



مفهوم الوجود والقيام بالغير ولم تلاحظ بينهما نسبة فلا إمكان لشيء ولا اثبات أيضاً  
وان لاحظتها فاما ان جعلها ملحوظة بالذات من حيث انها نسبة الوجود او القيام الى احدها  
فلا يمكنك ايضاً اثباتها ولا نفيها نعم يمكنك ان جعلها محكوماً عليها او بها فنقول نسبة الوجود  
الى رتبة واقعة او بفعل هذه النسبة نسبة الوجود الى زيد واما ان جعلها آلة لملاحظة الطورين  
وتلاحظها من حيث انها حالة بينهما فيمكنك نفيها واثباتها فظهر ان الحكم بالنفي والاثبات يتبع  
ورودها على الذوات بل لا يتوارد ان الاعا الصفات التي هي النسبة المحسوسة من حيث انها ملحوظة  
بين اطرافها والآلة ليعرف احوالها **قوله** وحسن لا نزاع في طولها وقصرها ولا سوادها ولا بياضها  
لم يرد به ان السواد مثلاً من حيث هو صفة له كما يخالف ذلك من ظاهره بل اراد ان السواد باعتبار  
ثبوته له وانتسابه اليه صفة له ولذلك اضاف اليه ليعلم النسبة المحسوسة التي هي الصفة في الحقيقة  
وكذلك قوله على الوصف لم يثبت ثبوته وهو وصف للشعر على صفة عن ظاهره فان مفهوم الشعر في  
نفسه من قبل الذوات على ذلك التغيير للذات لكنه من حيث قيامه بالغير وانتسابه اليه يطلق  
عليه الوصف وان كانت الصفة في الحقيقة هي نسبة الى ذلك الغير وعاد ذكرنا يتم وجه الحقيقة في  
القصر ويكون الحوالة راجعة الى العلوم التي يعلم بها المحل الذي يتوارد عليه النفي والاثبات **حسب** بيان  
الحقيقة وانت تعلم انك اذا اعتبرت معلوماً غير النسب لم يكن في نفسه احتمال اختصاص به فانه  
مخصوص واما اعتبار نسبة الوجود او غيره اليه فربما ظهر لك الاحتمال والذوات ليس فيها احتمال  
اختصاص بالاستقبال انما ذلك في الصفة وحده يتضح ما ذكره في هذا لان الاعمال تتضمن نسباً محسوسة  
يصح ان سوار عليها السعي والحيات كما مر ولها انتساب الى الازمنة واختصاص ببعضها  
وفقاً لخلق المشتقات فان نسبها تقييده لا تصلح لذلك لا انتساب الى الازمنة واحتمال  
الاختصاص ببعضها عارضان لها فكان من حق هل ان تدخل على الاعمال وكان لها من اختصاص  
لها هذا غاية ما يتكلمه في تصحيح كلامه وطريق مرامه **قوله** طالبا ان يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه  
وانه لا يمتنع وضع قد يطلب بها الشارحة للاسم سان انه لا يمتنع وضع وماله الى التصديق وجوابه  
بايراد لفظ اشهر منه وهذا بالمباحث اللغوية **قوله** وقد يطلب بها تفصيل ما دل عليه الاسم اجمالا  
وجوابه ما هو حد له **حسب** الاسم والمط هو التصور وهذا بالمباحث الحكيمة **قوله** ويقع هل  
البيسطة في الترتيب بل هي اذا سمعت لفظاً ولم يعرف ان له معلوماً او اسماً اليك السؤال عن بيان  
خصوصية اجمالاً او تفصيلاً واما اذا عرفت ان له معلوماً ولم تعرف خصوصية ذلك المعلوم

لزم  
التعريف

بلغ

فلن

كما مر

فلن ان تسأل عن خصوصية اجمالاً ويكون ماله الى التصديق يكون ذلك اللفظ موضوعاً لخصوص ذلك  
المعنى وبعد ان عرفت خصوصية اجمالاً امكنك ان تسأل عن وجوده لكن الانسب ان تطلب تفصيل  
اولاً ثم وجوده ثانياً وبعد التصديق بوجوده امكنك طلب تصور حقيقته اي ماهيته الموجودة  
في الاعيان فاذا تصورتها بقدر الإمكان اتجه لك في السؤال عن صفاته وحواله الموجودة  
له وان امكنك بعد هذا السؤال عن صفاته على طلب الحقيقة وظهور ما التي تشرح مفهوم الاسم  
اجمالاً مفصلاً قطعاً على اهل البسيطة الطالبة لوجوده وان ما التي تشرحه تفصيلاً تقدم عليها  
رعاية لما هو الاولى وان ما التي تطلب الحقيقة موحدة عن اهل البسيطة قطعاً ومقدمة على اهل المركبة  
الطالبة للاحوال المتفرعة على الوجود بناء على ما هو الانسب واول **قوله** والفرق بين المعلوم من الاسم  
بالجملة وبين الماهية التي يفهم من الحد بالفصل عن وادى اشارة الى الفرق الى المحدود وبين الحد حقيقياً  
كان او رسمياً فاعلم ان ثبوتهم من عدم الفائدة في الحد **قوله** قوله صار تلك الحدود بعضها حدوداً  
حسب الذات والحقيقة هذا اذا كان الرافع تصور حقيقته الشيء وعلى الاسم بازائها واما اذا  
تصورها ببعض اعتباراتها ووضع الاسم بازائها فان الحد **حسب** الاسم يصير راسماً لحقيقة ثم  
ادار الحد المعرف مطلقاً لم يخالف في ذلك التقييد **قوله** وعن العارض المتخصص بذات العلم لقولنا من في  
ان **قوله** السائل بهذه قد حصل له التصديق بان احد في الدار وهذا التصديق مغاير للتصديق بان ردا  
مثلاً في الدار فهو يسوؤه بطلب التصديق الثاني قطعاً فيكون من لطلب التصديق دون الصور على قياس  
ما ذكرته في المحرقة مع ام المتصلة **قوله** بينهما فرق وذلك ان السائل عن في الدار لم يتصور خصوصية  
زيدا وعمره بمقتضى هذا السؤال فاذا اجبت زيدا فاداه زيادة في تصور المسند اليه **حسب** خصوصية  
وختلاف **حسب** التصديق ايضا خلا في قولك ادب في الاتمام عمل او لا يختلف في المطلوب تصور  
بل محدد التصديق فاقبل وقسم على هذا نظيره من حوكموا واخواتها **قوله** ويدخل في السؤال  
الماهية والحقيقة حوما الكلمة الى ارضه وان السكاك وما ما للسؤال عن الجنس يقول ما عندك معنى  
اي احسان الاشياء عندك وحواله اسان او فرس او كتاب او طعام وكذلك تقول ما الكلمة وما  
الاسم وما الفعل وما الحرف وما الكلام فقد حصل من قوله يقول ما الكلمة وبين ما قبله بقوله كذلك وكان  
الظاهر ان يقول ويقول ما الكلمة ولا بد لذلك الفصل من فائدة والذي يلوخ من الشرح ان الفصل للتمييز على  
ان ما الكلمة وما بعده سؤال عن الماهية والحقيقة كانه اراد به سؤال عن فصلها بالحد لتمييز عما  
سبق وان قولك ما عندك سؤال ايضا عن الحقيقة وتعيينها فان السائل عن الجنس اي الماهية

الدار



والحكمة ربما تصور مبعثاً بدون ملاحظة خصوصية من خصوصيات الناس والحقائق  
ثم يسأل طالباً لخصوصية منها إجمالاً فيجيب باسم بدلياً خصوصية لخصاً قائلها كما في قولك  
ما عندك ورأيت تصور خصوصية إجمالاً ثم يسأل عن الخصوصية فيجيب بما هو حد له كما في قولك ما الكلمة  
ومنهم من قال ما سبق سؤال عن نفس الطائفة الموصوفة وقوله ما الكلمة وما بعده سؤال عن  
المعلومات الاختيارية اصطلاحية وإن كانت تلك المفهومات صادقة على أمور موجودة  
**قوله** أم كره ينفع ما نعطى الفلوق به زماناً إذا ما ضمت بالدين العلق الناقة تعطف على غير  
ولها ولا ترامة بل تشبه وتغنى اللبس يقال رامت الناقة ولها زماناً أي اجبتة وضن بالشي  
نخل به ورمان برون مؤقوتاً لا من ما نعطى ومجوزاً لا من الصبر المحرور فيه ومنصوباً على أنه  
مفعول نعطى وعلى الأول ضمتي تعطف معنى **قوله** مما لم يحرم أحوجه وذلك لصعوبة بيان علاقة  
الحجاز وكيفية المناسبة المحزنة ونحن نذكر في هذه المواضع ما ينشأ به وجه الحجاز فتسعين به في ما  
عدها **قوله** كالاستنباط حكوم دعوى كذا لا يحتمل استقحام عن عدد دعائه أنه يستلزم الجمل به  
المستلزم لا يستلزم عادة أو ادعاء لأن القليل منه يكون معلوماً واستلزامه يستلزم الاستنباط  
كذلك أي عادة أو ادعاء لا يستلزم عن عدد دعائه أنه يستلزم الاستنباط بهذه الوسائط واستعمل  
لفظه فيه وكذا أقول في قوله متى نصر الله الاستقحام عن زمان النص يستلزم الجمل زمانه  
والجمل به سلم استبعاد عادة أو ادعاء لأن الاستنباط هو قريب أن يكون معلوماً ما بنفسه  
وإما ما رآته والانسب ما هو بعيد أن يكون مجهولاً واستبعاده يستلزم استنباطه وليس  
على ما ذكرنا نظائره **قوله** والعجى نحو ما لي أرى الهدى الاستقحام عن سبب عدم رويته  
للهدى سلم الجمل به المناسب للنجس من السبب اعني عدم الروية لأنه كقصة نفسانية  
تابعة لدرأك الأمور العقلية الوقوع المحمولة الأسباب **قوله** والتنبيه على الضلال نحو  
فابن تذهيول الاستقحام عن السبب سلم تنبيه المحاط عليه وتوجه ذهنه إليه فإذا سلك  
طريقاً واضحاً الحركة لم يزل كان ذلك غفلة منه عن الالتفات إلى ذلك الطريق فإذا ابتدأ عليه  
ووجه ذهنه إليه تنبيه لصلاته فالاستقحام عن ذلك الطريق سلم توجيه ذهنه إليه المستلزم  
للتنبيه على كونه ضلالاً وفي استعمال الاستقحام دون الصريح بكونه طريق ضلال مبالغتان أحدهما  
أن كونه ضلالاً أمراً واضحاً يكفي في العمارة الالتفات إليه والثانية إيهام أن المحاط علم بذلك  
الطريق من المتكلم حيث يحتاج إلى السؤال عنه **قوله** والوعيد كقولك لم يسيء الأدب لم أدب ولا

فلا استقحام

الضلاله

محمود

هذا

هذا الاستقحام يستلزم تنبيه المحاط على حزا أساة الأدب الصادرة عن غيره  
وهذا التنبيه يستلزم وعيد على أساته الأدب وفي العبدول عن الكليات بأن يقول  
مما دام أدبت أي الاستقحام عن النبي إيهام أن المحاط استغنى في الناديب فلذلك أقدم  
على الأساة ومنه من المبالغة ملأه **قوله** والوعيد الاستقحام عن أمر معلوم  
المحاط يستلزم تحمله على قراره بما هو معلوم منه **قوله** والنعكاز كذلك أنكار الشيء  
معنى كراهته والنعكاز عن وقوعه في أحد الأزمنة وأدعائه مما لا ينبغي أن يقع فيه يستلزم  
عدم توجه الزمن إليه المستلزم على الجمل به المفضي إلى الاستقحام عنه أو يقول الاستقحام  
عنه يستلزم الجمل به المستلزم لعدم توجه الزمن إليه المناسب لكراهته والنعكاز  
عنه وأدعائه مما لا ينبغي أن يكون واقفاً وفس على هذا حال النكار بمعنى التكرير  
**قوله** والنكاح كحواصله تأمر كذا الاستقحام عن كون صلواته أمراً له بذلك يناسب  
ادعاء المحاط معتقده وأدعاء اعتقاده آياه يناسب الاستقحام أو الحكم وبالجملة استقحام  
هذا الحال منه يناسب التفكير والتحقيق والتفصيل ولا يستبعد مناسبة هذه الأمور  
للاستقحام واصله فان الاستقحام عن الشيء يستلزم الجمل به المناسب لحقارته من وجه  
لأن الحق لا يلتفت إليه ولا يعلم وتقول من وجه آخر لأن الأمر الجمل به عظمته وخافته  
ينبغي أن يحاط به علماً ولا يستبعد وقوعه أيضاً لأن ما هو قريب الوقوع فالجمل به  
أن يكون معلوماً **قوله** وعرفوه بأنه طلب فعل غير كلف على جهة الاستعلاء هذا تعريف آخر  
ابن الحاجب واعتبر هذا القيد اعني قوله غير كلف بناء على أنه لم يحل عدم الفعل مقدوراً  
فحل المطرف في النهي كلف النفس عن الفعل المنهي عنه فاحتاج إلى إخراج النهي عن تعريف الأمر  
بهذا القيد ويعتبر الحثية فإن الكلف له اعتباران أحدهما من حيث ذاته وأنه فعل في نفسه  
وهذا الاعتبار هو مطلق قولك كلف عن الزناد الثاني من حيث أنه كلف على فعل وحال من أحواله  
والله ملاحظته وهذا الاعتبار هو مطلق في قولك لا تزن وأذا قيل طلب فعل من حيث أنه  
فعل دخل فيه كلف عن الزناد خرج عنه لا تزن وأعرض عليه أيضاً بأن الاستعلاء غير معبر  
فيه لقوله مع حكاية عن فرعون ماذا أمرت أن لا يتصور استعلاء مع دعوى الألوهية  
وفي المفتاح أن الأمر في لغة العرب عبارة عن استعلاء أي استعلاء حولي ولا يزال  
وصه على سبيل الاستعلاء من أثبت كلام النفس عرفه بالقتضاد الطلب وتحول محورها

الاستقحام عن غير

أورم

وفيها من

علم بطلان العشر  
فوردت على الصور  
بمحو كلف عن  
مرهبة أن يركبها  
القيد

ع  
ما



ومن انكره عرفه بعضهم بآراء الفعل وبعضهم بقول القائل لمن دونه افعول وبعضهم  
باسم الالصيح المحصورة على سبيل الاستغناء عن غيره ذلك مما يدل على اللفظ والارادة  
**قوله** وقيل للعدد المشترك بينهما وهو الطلب على جهة الاستغناء كلام المفتاح يدل  
على ان الطلب على جهة الاستغناء لا يتناول النذب فانه قال واما ان هذه الصورة التي قد ناولنا  
هل هي موضوعة لتستعمل على سبيل الاستغناء ام لا والظاهر انها موضوعة كذلك وهي  
حقيقة لتبادر الفهم عند استعمالها في قولهم وليعلم الى جانب الامر وتوقف ما سواه من الاعمال  
والا فتماس النذب والباحة والهدى على اعتبار القواسم قال ولا شبهة في ان  
طلب الصورة على سبيل الاستغناء يورث الحجاب الذي يمان به على المطامنة ثم اذا كان لا  
من هو اعلى مرتبة من الامور استتبع الحجاب وجوب الفعل بحسب جهات مختلفة والى  
لم يستتبعه فاد اصادف هذه اصل الاستعمال بالشرط المذكور افادت الوجوب ولا  
لم تقدر غير الطلب لعل الشارح استفاد من كلام ابن الحارث حيث عرق الامر باقتضا  
فعل غير كونه على جهة الاستغناء على ان المختار عنده ان النذب وما مور به والمشهور ان  
القدر المشترك بين الوجوب والنذب هو الطلب وبذلك صرح ابن الحارث ايضا في تقرير  
المذاهب في صيغة افعول حيث قال وقيل للطلب المشترك ثم اذا حصل الطلب على جهة الاستغناء  
قدراً مشتركاً بين الوجوب والنذب لزم ان يكون المحذور عند المحذور الصيغة موضوعة  
للقدر المشترك مخالفاً لاختاره الجمهور من حيث كونها موضوعة للوجوب **قوله** وقيل بالتوقف  
في كونها للقدر المشترك بينهما وهو الطلب وبسبب الاشتراك اللفظي حمل التوقف على هذا المعنى  
مما يوهم عبارة ابن الحارث في مختصره حيث قال الجمهور حقيقة في الوجوب ابوها في النذب  
وقيل للطلب المشترك وقيل مشترك في شعري والقاضي بالتوقف فيها اذ ربما يتوهم ان  
الصبر في قوله فيهما راجع الى كونها موضوعة للعدد المشترك وكونها مشتركة اشتراكاً  
لفظياً لغيرهما وادخل في الحق انه لا يصح الراجع الى الوجوب والنذب كما ان الاشتراك اللفظي ايضا  
بينهما وقد صرح بذلك فيما يعتمد عليه من شروحه قال في المحصول ومنهم من قال بالتوقف  
وهم فرق ثلث الاول القابلون بانها للقدر المشترك الثاني الذين قالوا انها مشتركة بين  
الوجوب والنذب لفظاً الثالث الذين قالوا انها حصة اما في الوجوب فقط او في النذب فقط  
او فيهما معاً لا مشترك لكن لا ندري ما هو الحق من هذه الاقسام محمل هذه الاحكام

نم

ما ذكره

لما

س

ع

الطلب

الاختلاف

الطلب مندرجة تحت القول بالوقف اما الاخير فقط وهو الذي عني في المختصر  
بالوقف واما الاول فلا الصيغة اذ جردت عن القواسم بوقف فيهما بين  
الوجوب والنذب اما على هذا في الاشتراك اللفظي ولا بد من ان يكون المراد منها  
واما على هذا في الاشتراك المعنوي فلا بد من ان القدر المشترك المراد منها في ضمن  
الطلب بوجه **قوله** والتعين في قول امر القيس فان قلت قد سبق ان التعين من اقسام  
الطلب وعرفه الشارح بانه طلب الشيء على سبيل المحبة فصيغة الامر اذا استعملت  
في التعين كانت مفيدة لطلب الفعل فكيف يصح ان يحمل من القسم الاول وهو ان يكون  
لطلب الفعل اصلاً قلت كانه اراد ان القسم الاول هو ان لا يفيد الطلب المعنوي  
الامر اصلاً اعني ما يستدعي مكان المطر وما لا يفيد هذا الطلب اصلاً جاز ان يفيد  
نوعاً اخر من الطلب فلا اشكال **قوله** وهو طلب الكف عن الفعل يعني طلب الكف من حيث  
هو كفاً قياس ما مر في الامر لئلا ينقض بقولك كف عن الزنا **قوله** وهو كفاً من  
الاستغناء لما كان طلب الفعل استغناءً وقدراً مشتركاً بين الوجوب والنذب كما في  
الشارح لزم ان يكون طلب الكف عن الفعل استغناءً وقدراً مشتركاً بين الوجوب والنذب  
فيكون المعنى موضوعاً للقدر المشترك بينهما عند المصنف على خلاف ما هو المختار عند الجمهور  
كما قلنا في الامر **قوله** وانهم اختلفوا في ان مقتضى التبعي قد او ماناً فيما سبق ان هذا  
الاختلاف مبني في ان عدم الفعل مقدور او لا **قوله** والطلب لا ينفك عن سبب جامل  
للطالب عليه فوجود ذلك السبب الحامل مستلزم في الفعل الى اخره هذا الوجه يقتضي  
ان يعتبر الحيز المذكور مترتباً على الطلب ومستتباً عنه وليس كذلك فان قولك اكرمني  
اكرمك معذور بقولك ان تكرمني اكرمك لا بقولك ان اطلب اكرمك اكرمك فالجزء الاول  
مترتب على اكرام الطالب للشيخ لا على طلب اكرامه والتسوية المعبرة في الكلام انما هي بين  
الكرامتين وهو **قوله** فان العلة الغائية لوجودها معلولة للعلة الفاعلية وان كانت  
ما هيتهما علة لعلة الفاعلية المناسبة ان يقال العلة الغائية لوجودها معلولة  
لمعلولها وان كانت بما هيتهما علة له فان الكلام في سببية الطلب لما هو سبب جامل للطالب  
عليه لا في سببية الطالب لما هو سبب جامل له على الطلب وقوله ولهذا قالوا ان الغائية تقدم  
في الذهن على المعلول وتنازع في الخارج عنه يؤكد ما ذكرنا وان قدر كلامه هكذا معلولة

انوار

مذكور

ع

ل



أما الحاشية

للعلة الفاعلة بنسب المعلول وعلته العلية العلية للمعلول تكون علة للمعلول  
 ايضا كان تعسفا ظاهرا **قوله** وثانها ان كل كلام لا يتوقف على ما قبله عليه والحامل  
 على الكلام الخبري انما هو هذا الوجه الصحيح وذكر في انضاح المفضل ان هذه  
 الاشياء الخمسة متضمنة معنى الطلب والطلب لا يكون الا لغرض فقد تضمنت في المعنى انها سبب  
 مسببة فاذا ذكر السبب علم انها هي السبب وهذا هو الشرط والحرر اقل ذلك قال الخليل ان هذه  
 الاوائل كلها هي معنى ان نظرا الى المعنى المذكور وهذا بخلاف الخبر فان الخبر لا يلزم ان يكون  
 لغرض اخر خارج عنه بخلاف الطلب فانه لا يكون الا لغرض خارج عنه والا لكان عبثا فكان  
 الشارح فهم من اول كلامه الوجه الاول وجعل قوله بخلاف الخبر اشارة الى الوجه الثاني  
 والحق ان مجموع كلامه وجه واحد والمراد به الوجه الثاني لا الاول لفساده واراد بقوله الطلب  
 لا يكون الا لغرض انه لا يكون الا لغرض من المطلب لا من الطلب نفسه واراد بقوله والا لكان عبثا  
 عبثا انه يكون في الغالب لان اكثر الاشياء ما يطلب لذاته **قوله** او لغيره يعني يتوقف ذلك الغير  
 على حصوله الا ظهور ان يقال فكون ذلك الغير علة غائية للمطلب مستتبا عنه في الخارج كما  
 ذكره في الوجه الاول فان هذا المعنى ادل على ترتيب الجزاء على المطلب مما ذكره من مجرد التوقف  
**قوله** ولان الشرط لا يلزم ان يكون علة تامة لحصول الجزاء بل يكفي ذلك توقف الجزاء  
 عليه وان كان متوقفا على شيء اخر حو ان توضح صحة صلواتك المذكور في الكتب المتقدمة في  
 الاصول ان كلمة ان قد غلبت في السببية فذكرت على ترتيب الثاني على الاول وانها تستعمل  
 في الشرط الذي هو جبره اخير من العلة التامة فيتقبحه الجزاء قطعاً ولا يخفى ان المتبادر  
 من قولك ان ضروري ضريك ان الضرب الثاني مترتب على الاول يحصل جزئياً بعد حصوله  
 لانه يتوقف عليه وينعدم بانعدامه بدون ان يعتبر حصوله بعد حصوله كما هو مقتضى  
 معنى الشرط اصطلاحاً واما قوله تعالى للذين امنوا الصلوة فقيم اشارة الى ان المؤمن  
 ينبغي ان يتبادر الى امثال قول النبي عليه الصلوة والسلام حتى كان قوله اقيموا الصلوة  
 نسب لا قامتهم ايها لا تختلف تلك القامة عن ذلك القول وكذا قولك ان توضح صحة  
 صلواتك بشعر بالغة في اعتبار الوضوء صحة الصلوة كانه المحصل وحده لصحتها بخلاف  
 قولك الوضوء شرط للصحة فان المفهوم منه مجرد التوقف فقط **قوله** لا يجوز لا تكفر  
 تدخل النار واسلم تدخل النار ان تكفروا وان لا تسلم تدخل النار خلافا للكسائي فانه يجوز

لغاري

تعويلاً

واستادوا ايضا صغيرا بالذات واستادوا الصغار بالانفس  
 صلياً على اهل بيته  
 كبرك اسنادها  
 اصلها اسنادها  
 بالنقل

تعويلاً على القرينة يعني جواز جعل النفي قرينة الاثبات كما في المثال الاول وعكسه كما في  
 الثاني وقد صرح بذلك في خمسة امكن ان حصل النفي قرينة للاثبات اقرب نحو لا تدن  
 من الاسد يا رجل كلن ولا تكفر تدخل النار اي ان تدن او تكفر وذلك لا يشتمل النفي  
 على مفهوم الاثبات وكونه واردة عليه واما العكس نحو اسلم تدخل النار اي لا تسلم ففيه  
 بقرينة ليس في الاثبات اشتمال على مفهوم النفي ولذلك كان جواز القسم الاول منه اشتهر  
**قوله** فالمصدر والصفات المستندة اليها علة ليست كلاماً ولا جملة واما نحو قولك  
 اقام الزيدان وكلام وجملة لانه مؤول بالعقل ولست بكلام او ليس اسنادها هاد قصوداً  
 لذاته **قوله** الظاهر انه اراد به نحو الواو من حروف العطف وان قلت دعوى ظهور  
 انه اراد هذا المعنى يشعر بان هناك احتمال ارادة معنى اخر كما اذا هو قلت هناك  
 احتمالان احدهما بعيد والاخر ابعد اما الاول فهو ان يقرأ لفظ نحو منصوباً عطفاً  
 على مقبولة ويفسر كونه قريباً من الطبع مستحسناً وبكونه بليغاً واما الثاني فهو ان يقرأ  
 مجزئاً معطوفاً على الضمير المحرور في كونه على مذهب من يجوز ذلك فيكون المعنى ان شرط  
 كون الجملة الثانية على الاولى التي لها محل مقبولة وشرط كون هذا العطف وهو عطف المفرد  
 على مقبولة ان يكون من الجملتين والمفرد من جهة جامعة والظاهر ان يترك لفظ الظ ويقال  
 اراد به نحو الواو من حروف العطف **قوله** لانه ما لنا معكم حكمه حكمه في الكشف انه يؤكد  
 له منهم لان المستهزى قوله انما معكم معناه الثبات على اليهودية وقوله انما نحن مستهزون  
 رد للاسلام ودفع له منهم لان المستهزى بالشئ المستهزى به منكروه ودفع لكونه معتزلاً به  
 ودفع نقبض الشئ هو تأكيد لثباته او يدل لان من حق الاسلام وهو عظم الكفر واستيناف  
 في المفتاح انه تأكيد له او استيناف فانه قال في امثلة التاكيد لما كان المراد بانام معكم هو انما معكم  
 قلوبنا وكان معناه انما فهم اصحاب محمد عليه السلام الايمان وقع قوله انما نحن مستهزون مقارناً  
 ففصل ذلك ان جملة على الاستيناف ولا يخفى عليك الفرق توجيهم الشيخين لتأكيد وان جعله  
 بياناً ليس واضحاً وسواء جعل تأكيداً او بديلاً او بياناً لم يصح العطف عليه لاستلزامه ان يكون  
 الله مستهزى بهم مقولاً لهم وان يكون ايضاً تأكيداً او بديلاً او بياناً لقولهم انما معكم  
 العطف عليه اد اجعل استينافاً لاستلزامه ان يكون مقولاً لهم وان يكون ايضاً تأكيداً  
 عن السؤال المقدس وهو ما بالكم ان صح انكم معانوا فقول اهل الاسلام هذا كله في حكاية

ان

العقل والوجه

وايضاً معصود بالاد  
 والصفة الواضحة صلة  
 فاعلموا ان له لكون  
 اسنادها اصلياً لها  
 بالنقل

نحو  
 كونه من بابين

فقد

انما

من

كذلك



كلامهم واما كلامهم مع شياطينهم فقد فصلوه اما نحن مستهزون عما قبله بكونه تابيذا او بذكره  
او استنفاذا وليس كلامهم الله يستهزئ بهم ليتصور فصله او وصله والمثال لما نحن فيه  
هو الحكاية دون فانه مثال للتاكيد او البطلان والاشتيان في حمل لا محل لها من الاعراب  
فما قل ولا تغفل عن صحة الاستهاد بالحكاية في الآية فبما له محل من الاعراب وصحة الاستهاد  
بالحكي فيها مما لا محل له فبما والحاصل اننا ننظر الى فضل الله يستهزئ بهم عما قبله فذلك  
في الحكاية وفي حملها محل من الاعراب وهذه الاعيان استشهد به في هذا المقام  
وان نظرنا الى فضل انما نحن مستهزون عما قبله فذلك في المحكي وفي حملها محل لها  
من الاعراب وانما اطيننا في توضيح الكلام لنستعين به في دفع ما توهمه الشارح فيما  
سبقت عليك من قوله حتى ولا العاطفة في لا يقعان في عطف الحمل اما كلمة لا فلاها  
موضوعه لا تقعان فيهما ما اوجبه للمبتوع وذلك ظاهر في المفردات وما في حكمها نحو قولك زيد  
وجهه حسن لا فعله فيج خطا بالان اعتقد حسن وجهه وقبح فعله فلا يبعد صحة قياسا  
لانه في معنى قولك زيد حسن الوجه لا فيج الفعل فحكمه بانها لا تقعان في عطف الحمل بناء على ان  
المراد حمل المحكي لها اد الكلام فيها واما كلمة حتى ولان شرطها ان يكون ما بعدها جوازا  
مما قبلها اما اضعف واقول ولا يحقق له في الحمل اصلا وظاهرا لمقتضى يشعروا بوقوعها بين  
الحمل حيث قال في بحث العطف ولا بد من التدرج كما ينبغي عنه **قوله** وكنت فتى اذا المتبادر  
منه انه مثال حتى العاطفة وح محل الشرط المذكور محصوا حتى العاطفة للمفردات وتلك  
ان يقال حتى في البيت استينافيه فانها والعاطفة ترجعان الى اصل واحد هي الحارة  
واعتبار التدرج في احداهما ينبي عن اعتبارها في الاحرى رعاية لجانب الاصل بقدر الاحتمال  
ويمكن ان جعل حارة بتقدير حرف المصدر **قوله** لا استبعاد مضمون الجملة الثانية عن الاولى  
وعدم مناسبتها له وذلك اما لبعدها عن رحته وعلو منزلته بالقياس الى مضمون الجملة الاولى  
كما في المثال الاول والثالث والرابع واما المحرزة تباينهما وعدم تناسبهما كما في المثال الثاني  
**قوله** وقد حكي المحرزة والترتيب والتدرج في ديج الارثاقا يعني التدرج في ذكر المعالي بذكر  
ما هو الاول فالاول كما في البيت فان سيادة نفسه اخص به واول من سيادة ابيه ثم  
سيادة ابيه من سيادة حده فالخم الامة ثم ههنا كالفاء في قوله نفع فبئس مثوي  
المكبرين فنعلم ان العالمين فان مدح الشئ اودقه يصح بعد حركي ذكره **قوله** احتمل

الحكمي  
انهم منه  
وهذا الاعتبار مستشهد  
بالتاكيد او البطلان او الاستنفاذ  
في حمل لا محل لها من الاعراب  
لا يرد في هذا  
لا يرد في هذا  
لا يرد في هذا

ان يكون

ان يكون قولك ينفع رجوعا عن قولك يضربه اشارة الى فائدة العطف بالواو في حملها  
محل من الاعراب فانها اذا لم تعطف بعضها على بعض احتملت الرجوع والابطال وادنا  
عطفت ففهم اجتماع مضموناتها في الحصول بطريق النصوصية وانت خبير بان هذا الاحتمال  
انما حركي في بعض الصور والاحسن ان يقال الحملان ان لم تعطف احدهما على الاخر  
ففهم اجتماع مضمونيهما في الحصول بدلالة العقل ضرورة ان المور الواقعة تكون محتججة  
فيها وانما تكون هذه الدلالة مقصودة للمتكلم واد اعطف بالواو فقد دل على الاجتماع  
بدلالة لفظية مقصودة ثم ان هذه الدلالة لا تحسن في كل حملتين محتججتين في الواقع كما  
لا تحسن في كل حملتين متوسطتين بين غاية الاتحاد والتباين ومعرفة هذه الاحوال فيما  
في الحمل منسوبة جدا ولذلك تسكب فيه العبارات **قوله** وان قلت اذا عطف شئ على  
حوال الشرط وهو على ضربين يعني انا لا نعلم انه اذا جعلت اد اشترطته وعطف الله  
يستهزئ على جواب الشرط افاذا الكلام اختصا من الاستهزاء بحال خلوصهم الى شياطينهم  
بطريق مفهوم الشرط وانما يلزم ذلك ان لو استقل من المعطوف والمعطوف عليه  
ما حركا في مجموع وحاصل الجواب انه اذا عطف كان من الضرب الاول اذ لو حمل على الضرب  
الثاني كان المعنى واذ اقالوا ذلك استهزئ الله بهم وهو فاسد من وجهين احدهما  
ما ذكره الشيخ والثاني لزوم اختصاص الاستهزاء بزمان القول والخبر عن انفسهم  
بأنهم مستهزون واذ امكن الضرب الاول ثم كلمة سالما عن المعنى **قوله** ولم جعل ايضا مجزوما  
جوابا لان العرض تعليل الامر بالرسا او بعلم الارسا وبيان غايته فكانه قيل  
امركم بالامر بالمزاولة على ان يكون للمزاولة متعلقا بالامر وغاية له او قيل امركم بان ترسووا  
للمزاولة به على ان يكون للمزاولة معلولا لترسووا على الاول هناك امر معلل وعلى الثاني  
امر **قوله** والامر من الحزم بالعكس اعني تصير الامر ساعلة للمزاولة انما يظهر  
على الثاني واما على الاول فالعكس هو ان يصير الامر بالرسا ساعلة للمزاولة واعلم ان ما جعله  
سببا لعدم الحزم يصح ان جعل سببا للفعل فان سان العلة والغرض من شئ بعد ذكره  
يناسب بقدر السؤال فيكون استينافا **قوله** وهذا مثال المحرزة كمال الانقطاع من  
الحملين وقد يقال ان المعصود بالتشديد هو ما وقع في كلام الرايد والحملان في كلامه  
ليس لهما محل من الاعراب ولا تحفي ما فيه من النقص لان المثال انما هو هذا المصراع

مصر ناهيا

في نفس الامر

كلام

صاحب المتن



والجملتان فيه مما له محل اعراب ولهذا جعل نحو قوله تعالى انما نحن مستهزون  
 مما له محل من الاعراب على ما مر فيه تحت اما اوله فلان ما تقدم من قوله لم يعطف عليه ولم  
 جعل ايضا محروما الى اخره يدل على ان الكلام في المثال الذي هو المحل اعني قوله الرايد فان  
 تعليل وانعكاس المعنى بالحزم انما يتصور في كلامه واما الشاعر فهو انما ظني كلام الرايد  
 على منواله وليس له ان يعقل امر او ايراد في كلام الرايد ولا ان يحزم ما بعده صوابا له  
 بل ليس له الاحكامية التعليل الواردة فيه او الحزم لو كان واردا فيه واما ثانيا فلانه  
 لا يخفى ان المقصود من تبيان كمال الانقطاع على وجه نوح الفصل بينهما اذا كان الاول  
 محل من الاعراب كيقذف وقد ورد العطف في المحل المحكية بعد القول مع كونها مختلفة  
 ذلك الاختلاف نحو قوله تعالى والواصينا الله ونعم الوكيل وقد مر ان العلامة نص بينهما  
 على جواز العطف ههنا في سورة نوح عليه السلام ومثله بقولك قال زيد نوحك للملوة  
 وصل في المسجد ويدل على جوازها ايضا انهم قالوا الجملة الاولى اما ان تكون لها محل من الاعراب  
 اوله وعلى الاول ان قصد تشريك الثانية للاولى في حكم ذلك اعراب عطف عليها كالمفرد  
 وذكر وان شرط كون هذا العطف بالواو مقبولا ان يكون بين الجملتين جهة جامعة  
 على قياس العطف بين المفرد من فقد جعلوا المحل الذي لها محل من الاعراب في حكم المفردات  
 واكتفوا بالجهة الجامعة ولم يلتفتوا في هذا القسم الى الاختلاف خبرا او انشائيا  
 على ظهور فائدة العطف بالواو اعني التشريك المذكور واما اعتباره اذ ذلك الاختلاف وظهوره  
 في القسم الثاني وهو ان لا يكون الجملة محل من الاعراب فلو كان تلك الاحوال اعني ما يوجب كمال  
 الانقطاع ونظيره جارية في اما القسمين لكان ذلك التقييم وتخصيص اعتبار تلك الاحوال  
 بالقسم الثاني ضارفا وان قلت الجملة خبر او انشائي لفظا ومعنى او معنى فقط ان اوجب اختلاف  
 كمال الانقطاع بينهما اوجه مطلقا سواء كان الاول محل من الاعراب او لا قلت المحل  
 التي لها محل من الاعراب واقعة موقع المفردات وليست النسب بين اجزائها مقصودة في الذات  
 فلا التفات الى اختلاف تلك اللفظ بالنسبة بالخبرية والانشائية خصوصا في الجملة  
 المحكية بعد القول بل المحل في حكم المفردات التي وقعت هي موقعها خلافا لما للمحل  
 لها وان نسبتها مقصودة بذواتها واعتبار احوالها العارضة لها واما ثانيا فلان قوله  
 لان المثال انما هو هذا المصراع مسلم لكن باعتبار دلالة على المحكي لا باعتبار نفس الحكاية

الامر

واصلها خبر اشارة لفظية

الاول

وتعسف في ذلك واما قوله تعالى انما نحن مستهزون الله يستهزئ بهم فقيه  
 تحتان احدهما فصل قوله انما نحن مستهزون عما قبله في كلامهم وذلك لكونها تأكيد لا  
 او بدلا عنها او استينافا وعلى هذا الجملة الاولى لا محل لها واما فصله عنه في نظم الآية  
 فقد كان حكاية كلامهم على ما كان عليه اذ المجموع كلام واحد يجب في الحكاية ان يقرأ على  
 صورته والثاني فصل الله يستهزئ بهم عما قبله وذلك في الحكاية دون المحكي اذ لم يوجد  
 فيه الجملة الاولى في الحكاية محل من الاعراب وهذا الاعتبار اورد في الآية فيما مر وخصنا  
 الحال هناك فتأمل وان قلت قد نبهت ان المثال المقصود ههنا كلام الرايد لما لم يطالع  
 عليه الا حكاية الشاعر غير كلامه اورد المصراع عليه وان فصل نزولها عن رساوي كلامه  
 كمال الانقطاع لاختلافهما خبرا او انشائيا لفظا ومعنى فاما ان يقول في فصله عنه في الحكاية  
 فهل يجوز فيها ان يعطف عليه ويكون الواو من كلام المحكي كما في قوله تعالى والواو حسينا  
 الله ونعم الوكيل قلت انما يجوز للمحكي ايراد الواو في المحل المحكية اذ كان كل واحدة  
 منهما كلاما براسها لكون كل واحدة محكية على جملتها والجملة الثانية ههنا اعني نزولها  
 لتعليل لما تضمنته الاولى فهي من تميمها حسب المعنى ومجموعة معها في جعلها محكية واحدا فترك  
 العاطف في الجملة لهذه العلة لا لكمال الانقطاع كما توهمه الشارح **ولو** واما النعت فلما  
 لم يمتنع عن عطف السان الا بانه يدل على بعض احوال المتبوع لا عليه والسان بالعكس وهذا  
 المعنى مما لم يحقق له في الجملة اي كون التابع دالا على بعض احوال المتبوع مما لا يحقق له في  
 الجملة والالحاقات الجملة محكوما عليها به لكن المحل من حيث هو محلي لا يصح لذلك **قوله**  
 فورا ان ههنا المتقنين وزان زيد الثاني في جاني زيد لكونه مقورا بالقوله ذلك الكتاب  
 مع اتفاقهما في المقصود خلافا لقوله لا رب فيه ذكر في الكشف ان لا رب فيه موكد ومقرر  
 لذلك الكتاب وان ههنا المتقنين لقوله لا رب فيه وهذا واضح لا اشكال عليه واما المذكور  
 في الكتاب وهو الموافق لما في المفتاح فيجوز عليه ان لا ينسخ ان يعطف ههنا المتقنين على  
 لا رب فيه لا شتر اكهما في كونهما تأكيد ذلك الكتاب ولا امتناع فيه انما المتبوع عطف التاكيد  
 على الموكد لا عطف احد التاكيد على الآخر والتفصي عنه ان يقال لما كان لا رب فيه موكد  
 للجملة الاولى الخدمية وصار من تميمها والجملة السابقة التي توهم العطف عليها هي ذلك الكتاب  
 مقبدا لما هو من تميمه والحال للعطف هناك لانه ههنا المتقنين موكد لها وقد اشار صاحب المفتاح

من الاعراب

لكن

سنة

الحكاية

المحكي



الى ذلك حيث قال ونذكر فضل هدي المتقين لمعنى التقرير فيه الذي قبله من قوله ذلك الكتاب  
 لا ريب فيه مسوق لوصف التزويل كمال كونه هاديا وقوله هدي للمتقين تقريره كما لا يخفى  
 هو هدي الى اخره **قوله** ولم يغتر بذكر الكل لانه لا يتم عن التاكيد الجان لفظه عطف  
 متبوعه وانه المقصود بالنسبة دونه بخلاف التاكيد وهذا المعنى كما لا يخفى في الجملة  
 لا سيما التي لا محل لها من الاعراب اي التميز بهذا الوجه لا يتحقق في الجملة لان التاكيد المعتمد  
 فيها لا بد ان يغتر لفظه لفظ المسوع او ليس المراد بتاكيد الجملة ههنا تكريرها ولا يتم  
 احدهما عن الآخر بهذا القيد ثم الجمل التي لا محل لها من الاعراب لا يتصور فيها ما هو مقصود  
 بالنسبة فلا اعتبار ايضا بهذا الاعتبار فلا يتصور في الجملة ما هو مقصود بالكل مما تارة  
 عن التاكيد فان قلت ما حطته تاكيد اللفظيا يشبه بدل الكل في مغايرة لفظه لفظ الموكد من الكلام  
 مع اتفاق المعنى وبشبه التاكيد اللفظي في عدم الفصل بالنسبة فلماذا حوّلته منزلة  
 التاكيد اللفظي ولم تحمله بمرله بدل الكل العدة الكبرى في البديل كونه مقصودا بالنسبة  
 وودعات ههنا فحمله تاكيد اللفظيا اوله وان كان استيناف الفصل الى الجملة الثانية  
 مغزولة قصد النسبة في المفردات وهذا احراز ان بدل الجملة الساسه من الاول منزلة بدل  
 البعض والاشتمال **قوله** كمال اظهار الكراهة ادلس المقصود كمال الاظهار فقط  
 حيث يجوز كون الكراهة غير كاملة بل المقصود كمال الكراهة مع كمال اظهارها ولعله هو  
 المراد لان الاعتناء بشان اظهار الكراهة بدل في الجملة على كمالها وشديها **قوله** لا دلالة  
 لهما على المراد ~~في كمال اظهار الكراهة بل وهو كمال اظهار الكراهة لم يرد ان لا يقين~~  
 مستعمل في كمال اظهارها بل اراد به انه دل على كراهة شديدة دلالة واضحة وقد حصل  
 باستعماله فيها كمال اظهارها واظهار كمالها وليس شئ منهما مستعمل فيه اللفظ **قوله** مبني  
 ودلالتة عليه بكونه التزام دون المطابقة يمكن ان يحاكيه بان ذلك على ما ذهب  
 من لم يفرق بين الطلب والارادة فنقول طلب الفعل من الغير هو ارادته منه وكونه مدلول  
 الامر هو الارادة ومدلول النفي هو الكراهة نعم من فرق بينهما ولم يحل طلب الفعل من الغير  
 عبارة عن ارادته منه وطلب عدمه او الكفر عنه عبارة عن كراهية منه كالاشاعة احتاج  
 في نفي كون دلالة لا يقين على ما ذكرنا لمطابقة الى ان يتمسك بالعرف وفي قوله حقيقة في  
 اظهار كراهة اقامته تسامح فان قوله لا تقم ليس مستعملا في اظهار الكراهة حتى يكون

بلغ

قلت  
 اقامته هكذا اعلم  
 والظاهر ان كمال اظهار  
 في انكر الكراهة

لكنه حذف

دقة

حصة فيه بل هو حقيقة في كراهة اقامته وباستعماله فيها يحصل اظهارها وادراكها  
 بالنون دل على كمال الكراهة دلالة واضحة فاذا استعمل لا يقين في الكراهة الكاملة حصل  
 بذلك اظهار كمالها وكمال اظهارها كما مر **قوله** ويرى من هذا اذ ذلك لان اللفظ  
 فله من معني غير ما وضع له قصد صراحة احتمال ان يكون ذلك لصيرورته حقيقة  
 عرفيا كما ذكر وان يكون ذلك لكونه محارفا في نوع شهور فان لم يصل الى حد الحقيقة واما  
 محروكونه جزم المعنى الموصوع له اذ لا زماله واضح العلاقة فلا يكفي في كونه معهودا من اللفظ  
 قصد صراحة **قوله** وفيه نقص وذلك لان كون النفي عن الضد جزم من الامر بالنفي امزج  
 مروجوع وما تقدّر محتمة والذي صار حقيقة عرفية في كراهة اقامته هو لفظ لا تقم والموجود  
 في ضمن ارجل هو معناه الاصل في معناه العرفي اذ لم يثبت في ارجل مقتضى ذلك **قوله** والكلام  
 في ان الجملة الاولى اعني ارجل منصوبة المحل لكونه معقول قول كما مر في ارسوا قد حققنا  
 الكلام في ذلك المقام على وجه لا يحتاج معه الى اعادته في نظائره لكن منه على استظهار  
**قوله** يدل على ان الجملة الاولى فيها دافية بتمام المراد لكنها كغير الوافية لا تخفى انه كان الا  
 ايراد امثال الغير الوافية واخرها هو بغير الوافية **قوله** ولا يجوز ان يقال انه عطف البيان  
 للعقل لانا اذا قطعنا النظر عن الفاعل اعني الشيطان لم يكن قال بيا تا وتوصي لوسوس  
 اي اذ قطع النظر عن الفاعل في وسوس وقال ونظر الى محروك العقل اعني مطلق الوسوسة  
 ومطلق القول لم يصلح السامى ان يكون ساما الاول لانه ام منه مطلقا ولا يفهم منه ما يشي به  
 الوسوسة بل يقول لابد في الثاني من ملاحظة التعلق بالمفعول ايضا حتى يطلع ساما الاول ولا شبهة  
 ان القول المقيد بهذا الفاعل والمفعول ليس ساما مطلقا الوسوسة ولا الوسوسة الشيطان بل  
 لوسوسته الى ادم عليه السلام والنسبة بالبيان انما هي بين الجملين دون محروك العقل  
**قوله** فظهر ان قطعه للاختياط وهو ان يكون قبل الجملة كلام مشتمل على مانع من العطف عليه  
 وكلام لا مانع منه وقطع الجملة عنه حتى لا يدخل عطفها على ما هو مشتمل على ذلك المانع قوله  
 لا للوجوب وهو ان يكون قبل الجملة كلام مشتمل على مانع ولا يوجد هناك ما لا يشتمل على مانع فنقطع  
 الجملة عما قبلها وحويا **قوله** لا نه لم يسر امتناع عطفه على الجملة الشرطية يمكن ان يقال  
 لاحاجة به الى ذلك السام لان الجملة عطفه عنده في الحر او الشرط قيد من مودها كالظرف  
 والحال وغيرها وقد يسر امتناع العطف على الحر او لم يحقق من الشرط والحر له حكم الواحد

لم

عرف

فكرش  
ولي

من







لا يتحصل الا بتحصل المناوالة وليس لها مقدار من الكلام يتقوى في نفسه لكونه منسوبا اليه  
 بل كل واحد من افراد المحلقة المفادير صالح لذلك فاذا قيس كلام الى اخره انصفوا بالطائفة والى  
 وذلك الكلام بعينه اذ اقيس الى ثالث تبديل حاله في هذه الاوصاف فلا يتمايز افراد الموصوفين والموصوفان  
 افراد المطلب بل تتداخل فلا تنضب الاوصاف والموصوفات الجشعي متسوب اليه ولا يشك  
 ان متعارف الاوساط اول بذلك فتعيينه لذلك هو ترك التحقيق والبناء على امر عوفي وهذا  
 كلام في غاية الصحة والمنانة لا يتجه عليه شيء مما اوردته المصنف **وله** النسبة بين الاطنائين  
 ايضا عموم من وجه لان الاطنائين بالمعنى الاول دون الثاني بوجوه مما اوردته المصنف هذا انعم بذكر المتبادر  
 بنائع مناسبة خفية مع ذلك المقام ويوجد بالمعنيين فيما اذا اردنا هذا المثال نظرا الى ما ذكر  
 من المناسبة الحقيقة هذا انعم فاعتقده **وله** وكذا ان الاطنائين بالمعنى الثاني وبين الاطنائين بالمعنى  
 الاول عموم من وجه لوجودهما في قوله تعالى رب يهتدون الى دهن العظم من ووجوه الاطنائين  
 بالمعنى الاول دون الاطنائين بالمعنى الثاني فيما اوردته المصنف فلو كان الاطنائين بالمعنى الثاني عامرا  
 وبالعكس فيما اوردته يارب تحت وكذا ان الاطنائين بالمعنى الاول والاطنائين بالمعنى الثاني فيكون  
 من وجه فليشأكل لان السكاك قد صرح باطلاق الاختصار على كونه اقل من المتعارف فحيث قال  
 في تحت الاطنائين بالمعنى الثاني من امثلة الاختصار كذا وايضا قال ثم ان الاختصار لكونه  
 نسبيا مرجوح في سان دعواه الى ما سبق نارة والى كون المقام خليقا بالسط مما ذكره اخرى كما يقتل نقل  
 عنه في متن الكتاب بادي في غير العبارة **وله** وحوا بما خوفتم اسلموا وتلك للجبيين قال تبين  
 في الكشف تقريره على اسلموا وتلك للجبيين ونادى به ان يارهم وقد صدقت الروايات ما كان  
 مما تنطق به الحال ولا يحيط به الوصف من استبشارهما واعتباطهما وهداهما الله وشكرهما  
 على ما انعم الله به عليهما من دفع البلاء العظيم بعد حلوله وما اكتسبا في تضاعيفه بتوطيئ النفس  
 عليه من الثواب والاعواض ورضوان الله الذي ليس وراءه مطلوب **وله** فان اشترى في يفيده  
 طلب شرح لشيء ماله اي للطالب ومدر في يفيد تفسيره اي تفسير ذلك وايضا حقه ظاهر هذا  
 الكلام يشعر بان قوله في طرق مستقر وقع صفة لمخزوف اي اشترى شيئا في صدره والمتبادر من نظم  
 التثنية تعلق الآم بالفعل اي اشترى لاجل صدره وح ان جعل المقصود زيادة الربط كما في قوله  
 اقترب للتاس حساهم فلا اشكال واما ان جعل من قبل الجمال والتفصيل فتجه انهما حاصلان  
 بدون زيادة في والحواب ان ترك اشترى ليس به تفرص لذكر المعقول اصلا فخلق قولك

في قوله تعالى رب  
 يهتدون الى دهن  
 العظم من ووجوه  
 الاطنائين بالمعنى  
 الثاني

تولم

الشي

اشترى

لذكر المعقول

اشترى اي لا يحل ادبهم منه ان المشرع امر متعلق به في الجملة فيقع صدره في تفسيره **وله** وهذا يوافق  
 اصطلاح السكاك قال ههنا ادوار الاختصار لكن نعم رددت من عمر ولا شك انهم من قبل المساواة  
 وايضا قال من قبل قد تليت عليك فيما سبق طرق الاختصار والتطويل وليس فهمتها لتعرف وقد  
 جعل الاختصار مقابلا للتطويل مع الاطنائين فالنظر تناوله للمساواة **وله** فسقيا لكاس من قم مثل  
 خاتم من الدر البيت قيل معناه ان فاهما مثل خاتم من الدر وادان فقرها در ووجه لم يقيم بتقبله  
 حال حمل وجهي احدهما انه لم يكن في فقرها حال اي شامة تغير لونه والثاني ان يكون الحال الرجل  
 المختار لعظم شأنه ولم يقيم بتقبله لانه لا يصل اليه ودفع توهم غير المقصود انما يتاتي على  
 الوجه الثاني كما ذكره **وله** وهذا احسن من ان يكون صفة لا يخاف عرف بالتأمل وذلك لان المقام  
 يقضي التعميم ولو كان وصفا لم يكن قوله واخرا عما لان الوصف يقطع شيوعه والمقصود ان ليس  
 هناك اخ مريض بل كل اخ انما يشخص مودته بل شدة كما يدل عليه **وله** اي الرجال المهذب واد اعدل  
 وصفا كان المعنى انك لا تقدر على استيقا مودته اخ موصوف بانك لا تلم شدة وفاته وانفك  
 انتقامه مع ما بعده كما لا يخفى **وله** وانه اسرى في بعض الملل الدلالة على البعوضة مذكورة في الكشف  
 واعتراض عليه بان البعوضة المستفاد من التكرير هي البعوضة في الافراد لا البعوضة في الاجزاء فكيف  
 يستفاد من قوله ان الاسرى كان في بعض من جزاء ملكية واحدة فالصواب ان تذكيره لرفع توهم كون  
 الاسرى لبال اولافادة تعظيمه **وله** لان قوله ولهم ما يشتهون عطف على قوله لله البنات يعني ان  
 لهم معطوف على قوله لله وما يشتهون معطوف على البنات فالمعنى ولهم ما يشتهون  
 من البنين والظرف اعني لهم مستقر وقع معطوف ثانيا وليس لغوا متعلقا بجعلون ليجه ان المع  
 من صمري الفاعل والمعقول لا يصح في غير اعمال القلوب لان الجمع هو ان تكون الضمير ان معمولي الفعل  
 واحد لان يكون احدهم معمول له والاخر معمول له معموله على انه قد يدعى حوا ذلك اذا علمه في احدها  
 بتوسط حرف الجر ويستشهد له بقوله تعالى وهدي اليك وكان معنى العمل المعطوف هو دعوى الاستحقاق  
 وان لا يبق لهم ذلك دون غيرهم وان كانت بلسان الحال وصلى قوله ولهم ما يشتهون جملة حالية  
 توجب قصورا الى المقصود الذي هو التوحيق فتأمل **وله** وقوله ان اشكرول تقصروا يعني ان  
 قوله ولو اذكر من حيث تعلق الشكر بالوالدين نفسا لقوله ووصينا الانسان بوالديه واما ذكر شكره  
 تعالى في التفسير فانه نبيه اما على ان شكر الوالدين شكر له تعالى لان ما انعم الله عليه نعمة من عده  
 في الحقيقة واما على ان شكره في قرين لشكره تعالى في ذلك ايضا زيادة في شكره واما على ان شكره

فانهم

لا يبعد

بيلام

طرف

لا يلم

العموم

كان

لر صينام

ان



الرتب سبحانه وتعالى لشكر انعامه على الشفقة على غيره لمجازاة احسانه فاذا وصي لمجازاة الغير  
 كان المعنى على التوسية باداء شكره او لا وشكر الغير ثانيا **واللهم** الخ ان يقال ان الاعتراض اذا كان  
 جملة بمعنى انما يختار الشق الثاني من الترتيب السابق ويقال لا يشترط في مطلق الاعتراض ان لا يكون  
 له محل من الاعراب فيصح ان يكون له غير جملة بل قد يكون له محل من الاعراب ويكون جملة فذلك حال  
 ولا محل له من الاعراب فلا يكون جملة خاصة الله فيندفع ذلك الاختلال لكن يبقى تردد في حال محله  
 من الاعراب من ان يكون جملة او اقل منها محتملا قطعا لان ما لا يكون جملة له بد أن يكون له من الاعراب  
 وان **محل** ما كان معرئا لفظا ولا يكون له محل **والله** الخ بقى من الاعتراض هو الاعراب مطلقا  
 وانما اعتراضه في قولهم لا محل لها من الاعراب بناء على ان الجملة من حيث هي جملة لا يكون لها اعراب  
 المحل **الفن الثاني** علم السان قوله واراد بالمعنى الواحد عما ذكره القوم ما يدل على علمه  
 الكلام الذي روي عنه المطابقة لمعنى الحال انما قال علم ما ذكره القوم اشارة الى ما سنده من ان  
 هذه العبارة واضحة الدلالة عما ذكره او من ان كلامهم في مباحث المحار المفرد لا يساعده في  
 ذلك فقد ساعد القوم فيما ذكره او كما اورد هناك كما ستقف عليه ثم يقول وفيما ذكره القوم  
 تنبيه على ان علم السان ينبغي ان يتأخر عن علم المعاني في الاستعمال والسبب في ذلك ان رعاية مراتب  
 الدلالة في الوضع والحقا على معنى ينبغي ان تكون بعد رعاية مطابقة لمقتضى الحال فان هذه كالأصل  
 في المقصود به وتلك فرع وتنم لها والاول ان يراعى المطابقة او لا ثم وضوح الدلالة ثانيا وان لم  
 يكن هذا الامر لازما وكذا علم البيان نفسه سواء الرتبة الملكية او العوارض او ادراكها لا يتوقف على  
 علم المعاني باني معنى اخذ من تلك المعاني لكن لما كان علم المعاني بحث عن قاعدة التراكيب لمخاطبة وعلم  
 السان عن كيفية تلك القاعدة فنزله منه منزلة المركب من المفرد والشعبة من المصطلح ولذلك اقر  
 عن علم المعاني **و** وبما تنفسه المذكور للمعنى الواضح ملكة الخ فقدر على التعبير عن معنى الحسد  
 فانه ليس معنى التفسير المذكور لان مدلول الكلام المطابق لمقتضى الحال هو المعاني التركيبية كما **يوضح**  
 به مما سنورده عما ذكره القوم **وله** كالدلالة المسموع من وراء الحداد على وجود الالفاظ انما قال  
 من وراء الحداد لان وجود الالفاظ المتشاهد معلوم بحس البصر لا بد لالة اللفظ **والله** الخ اعتراض  
 بان الدلالة صفة اللفظ وهو الاعتراض على الوجه المشهور ان الفهم صفة السامع والدلالة  
 صفة اللفظ فينبغي بيان في الصدق قطعا فلا يصح تعريفها بما لا تحترق اصلا وداحاب عنه بعض  
 المحققين بان الدلالة اضافة ونسبة في اللفظ والمعنى تابعة لضافة اخرى هي الوضع ثم ان هذه

ط ساء  
خيار

الفن الثاني علم السان

غيره

واحد

الاضافة العارضة لاجل الوضع اعني الدلالة اذ اقيست الى اللفظ كانت مبداء ووصوله هو كونه  
 بحيث يفهم منه المعنى العالم بالوضع واذا اقيست الى المعنى كانت مبداء وصفا اخر له هو كونه بحيث  
 يفهم منه وكلا الوصفين لازم لتلك الاضافة فكما حار تعريفها باللازم الذي هو وصف اللفظ  
 اعني كونه بحيث يفهم منه المعنى حار ايضا باللازم الذي هو وصف المعنى اعني ان يفهم منه والفهم  
 المذكور في تعريف الدلالة مضاف الى المفعول وهو مصدر المبني للمفعول وصفه للمعنى فيكون تعريفها  
 للدلالة بلا ريبها بالقياس الى المعنى كما ان قولكم ان اللفظ يفهم منه المعنى تعريفها بلا ريبها  
 المقيس الى اللفظ والشارح رد هذا الجواب بان المفهومة صفة للمعنى كما ان الفاهمية صفة  
 للسامع فادان لم يجر تعريف الدلالة بالفاهمية لم يجر ايضا بالمفهومية والحق ان الدلالة ان كانت  
 نسبة قائمة لمجموع اللفظ والمعنى كما دل عليه كلام هذا المحقق والمجواب عما ذكره كما لا يخفى وان كانت  
 نسبة قائمة باللفظ متعلقة بالمعنى كالدلالة القائمة بالوجه المتعلقه بالابن كما دل عليه اشتقاق  
 الدال للفظ واسناد الدلالة اليه فالجواب هو التاويل الذي سنده **والله** الخ وحواله انما لان  
 انه ليس صفة لللفظ فان معنى فهم السامع المعنى من اللفظ او تفهام المعنى من اللفظ هو معنى كونه اللفظ  
 بحيث يفهم منه المعنى بمراد ان الفهم وحده صفة للسامع والافهام وحده صفة للمعنى لكن فهم  
 السامع المعنى من اللفظ صفة لللفظ وانفهام المعنى من اللفظ صفة له فيصح تعريف الدلالة بالفهم  
 سواء كان مصدرا من المبني للفاعل او المفعول وقوله في غاية ما في الباب جواب عما يقال لو كان  
 الفهم على ما ذكرتموه صفة لللفظ وعبارة عن الدلالة ليعلم ان يشترق منه ما محل على اللفظ كما اشتق من  
 الدلالة الدال المحل عليه وتقرر ان الفهم وحده ليس صفة لللفظ حتى يتصور منه اشتقاق كما  
 في الدلالة وحسب الخ في ذلك ان فهم السامع صفة له قائمة به لكنها متعلقة بالمعنى بغير واسطة  
 وابتوت حروف الجر كما دل عليه قولكم فهم السامع المعنى من اللفظ فهناك ثلاثة اشياء الفهم  
 وتعلقه بالمعنى وتعلقه باللفظ والاول كصفة للسامع والآخر ان صفات للفهم فان اراد  
 هذا المجيب ان المقيده بالمفعول الموصوف بالتعلقين صفة اللفظ فهو ظاهر البطلان وان اراد  
 ان المجموع المركب من الفهم وتعلقه صفة له فكذلك مع ان المسفاد من عبارة التعريف هو الفهم  
 المقيده دون المركب فيكون جملة التعريف على خلاف ما يتبادر منه وان اراد ان تعلق الفهم بالمعنى  
 او اللفظ صفة لللفظ فباطل ايضا نعم يفهم من تعلقه بالمعنى صفة له هي كونه مفهوما ومن تعلقه  
 باللفظ هي كونه مفهوما منه المعنى فدعواه ان معنى فهم السامع المعنى من اللفظ او ان يفهم المعنى

بحسب

السامع

المجمل

اللفظ

الفهم

باللفظ



من اللفظ هو معنى كون اللفظ حيث يفهم منه المعنى غير محيى اللهم الا ان يقول بان القوم وان  
عرفوا الدلالة بما ذكروا لكنهم متساخون في ذلك اذ لم يعصوا به معناه الصريح بل ما يفهم منه  
مما هو وصف اللفظ اعني كونه بحيث يفهم منه المعنى واعتمدوا في ذلك على ظهور ان الدلالة صفة  
اللفظ وان الفهم ليس صفة له فلا بد ان يعصوا بما ذكرتم تعريفه معني هو صفة ثم ان دلالة  
فهم المعنى من اللفظ على كونه حيث يفهم منه المعنى دلالة واحدة لا تشبهه والمقصود من قولهم  
فهم المعنى الى اخره هو معنى كون الدلالة اللفظ حيث يفهم منه المعنى واستقام الكلام وانفتح  
المرام وتبين ان قولك اللفظ من فهم منه المعنى ليس في الحقيقة وصفا لللفظ بل فهم المعنى  
منه فان ان فهم المعنى صفة له سواء قيد بكونه من اللفظ او لا نعم ان فهم المعنى منه دلالة على كونه حيث  
يفهم منه المعنى وهذه صفة لللفظ حقيقة على قياس وهو الشئ الحال متعلقه فان قيام اللفظ ليس  
صفة له بل على ما هو صفة له وهو كونه حيث يكون ابوه واما قوله وقد لحاب بانه لا حاجة  
الى هذا القيد لان دلالة اللفظ لما كانت وضعية كانت متعلقة بآرادة اللفظ ارادة حادثة على  
قانون الوضع هذا الكلام اعني توقف الدلالة على الارادة ذكره العلامة الطوسي في شرح الحشرات  
منقول من الشفا واطلق الصارفة متساوية للدلالات لكن بعض المحققين صرح بان المراد الدلالة  
المطابقة نظرا الى تحقق الدلالة التضمنية والالتزامية حيث لا قصد متوجه الى الحر او الارز  
بحال اذا اطلق اللفظ على الكل او الموزم فان الحر او الارز مفهومان قطعا ولا يتوقف فهمهما  
على ارادتهما بل على ارادة جهة الكل والموزم والمقول في هذا الكتاب هو معنى العبارة المطلقة  
الناقل نظرا الى ان الدليل عام في الدلالات الثلاث لا يحتاج الى ان يكون مدخل فيها فلا بد ان يتوقف  
على الارادة الحادثة على قانون الوضع والفرد بالمطابقة وصعوبة صرفة والخران مشاركة  
العقل مما لا يسمى ولا يغني من مرجع تخصيص المطابقة بذلك دونها حكم محض والحق ما ذكره  
ذلك المحقق لان الدلالة المطابقة لما كانت مجرد الوضع لا لعلاقة عقلية يقتضي الانتقال  
من اللفظ الى المعنى ناسب ان يدعى جهة التوقف على الارادة المذكورة وبعد اعتبار الارادة فيها  
لا يصح اعتبارها في الباقي لخصوصها فمجرد الارادة المغيرة في المطابقة فان الكل اذا كان  
مفهوما من اللفظ كان الحر كذلك قطعا وكذلك الحال في الموزم والارز فذلية الوضع في الدلالة  
على معنى لا يقتضي التوقف الدلالة على ارادة حادثة على قانونه فان كان ذلك المعنى هو الموضوع  
له كانت الارادة متعلقة به نفسه وان كان حرا منه او لخراله كانت الارادة متعلقة بالكل

اراد

لما

ان ولدان مريض وصدق بذلك تصديقا ما جعل له التصديق بان مرضه سببا في الجملة من غير  
ان يلاحظ خصوصية شئ من الاسباب التي لا تخص في عدد فحتاج الى السؤال عن السبب الذي  
تصور حتى لحاب بخصوصية فيتصورها وتكون المطلوب تصور خصوصية السبب ثم  
الصدق يكون تلك الخصوصية سببا تابع للمطلوب اعني التصور الذي لا يتصور فيه شئ  
وتردد حتى يؤكد في الجواب ولو فرض ان يغلب في امراض ناجية مثلا سبب محض فاداسمع  
ان فلا يمارض فيها فربما توجه الى خصوصية ذلك السبب وسال عنه اي من كونه سببا  
لمرضه فيكون المطلوب هو التصديق دون التصور فليس في التالى الجواب لان السؤال عن  
غير السبب ايضا اما ان يكون على اطلاقه كما في المثال الاول واما ان يشتمل على خصوصية  
كما في الثاني **قوله** فان السؤال عما اذا قال سوال عن مطلق القول والمطلوب بالذات تصور  
مفهوم محض والمطلوب قولك اصدقوا ام كذبوا تعني احدهما لخصوصه والمشتهور ان  
المقصود ههنا ايضا التصور وفيه حيث قد سبق **قوله** اوضح من قولهم ومنه ما ياتي بما  
صفتها كما وقع في عبارة الكشاف فاشار الى توجيهه بان المراد إعادة ذكر ذلك الشئ بصفة  
من صفاته لا إعادة صفة حقيقة فانها ليست مذكورة سابقا حتى تعاد **قوله** فالاطهر انه  
من هذا الفصل مما ينبغي فيه الاستيفان على صفة ما استوفى عنه وذلك لان وضع اسم الاشارة  
ههنا موضع الضميمة اي الى تلك الصفات كانه قيل ذلك الكثر المفاضل تحقيق الاحصان  
**قوله** على وجه وهو ان جعل الذين يوصون بالغيب موصولا بالمحققين ويوقع الاستيفان  
على قوله اولئك على هدي وهذا وجه مرجوح واما على الوجه وهو ان جعل قوله الذين يوصون  
بالغيب الى ساقته استيفانا فهو من هذا القبيل بلا اشتباه **قوله** فليت وجهه انه اذا  
اثبت لشيء حكم ثم قدر سؤالا عن سببه واراد ان يحاب بان سبب ذلك انه مستحق لهذا  
الحكم الى اخره اهدا كلام محتمل من فان المثبت لو رد في المثال المذكور هو احسان المحاط اليه  
وليس بقدر هناك سوال من المحاط عن سبب احسانه اليه كيف وهو اعلم من غيره بالاسباب  
الحاصلة له على افعاله الاختيارية نعم يتصور ذلك اداسي او اراد ان يلحق غيره  
هل يعرف ذلك ام لا لكنها على ما نحن فيه على مراحل الصواب ان يقال لما قلت لصاحبك  
احسنت الى ربح الخ له ان سبال هل هو تحقيق بالاحسان حتى تكون احسانه اليه  
واقعا موقعه ام لا فاذا قل ربح تحقيق بالاحسان فقد تم الجواب عن السؤال المقدر

الوجه

اعني صفة  
الضم

الحكم



واد اهل صدق القدم اهل لذلك فقد انما هو الحواب عنه حقيقة وهو الحكم بكونه  
 حقيقا لذلك وزيد فيه ذكر ما يوجب حقاؤه وهو الصداقة القديمة وبذلك يتبين  
 الاستحقاق وينبغي الحكم به فيكون ابلغ واحسن وبما قد رنا ذلك يظهر ان قوله  
 قما تقدم السؤال المقدر فيه لما ذا احسن اليه ليس شئ سوا قري على صيغة  
 الحكاية من المضارع او صيغة المبني للمعول من الماضي بل الحق ان بعد ذلك هو  
 حقيق بالاحسان واهل له وحسب التأكيد الحواب لانه جملة لمقابلة الى  
 السائل عن المقدر وفيه وقد يستغني عنه بذكر موجب الاستحقاق كما اشترنا  
 اليه قوله وانما المعنى بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين في معطوفة  
 على جملة وصف عقاب الكافرين لفظ الجملة في عبارة الكشاف لم يرد به ما هو المقصود  
 في هذه المباحث كما يشعر به قوله فان ولد **الانشاء** على الاخبار من غير ان يجعل  
 الخبر معنى لانشاء العكس بل يوجد عطف الحاصل من مضمون احدي الجملتين على الحاصل  
 من مضمون الاخرى بل ارد به معنى المجموع اي المعنى بالعطف هو مجموع قصة بين  
 ثواب المؤمنين على مجموع قصة بين عقاب الكافرين قال صاحب البسيط اي  
 ليس من باب على الجملة بل يطلب مناسبة الثانية مع الاولى بل من باب ضم جملة مسوقة  
 لغرض الى اخرى مسوقة لآخر والمقصود بالعطف المجموع بشرطه المناسبة بين الغرضين  
 وكما كانت اشد كان العطف احسن ولم يذكر السكاكي هذا القسم من العطف انتهى  
 كلامه والعجب من الشارح انه لم يفتبه لهذا المعنى مع ظهوره من عبارة العلامة وكل  
 الامر والنهي في قوله ليس الذي اعتمد بالعطف هو الامر حتى يطلب له مشاكل من امر  
 او نهي يعطف عليه اي على فعل الامر والنهي محذرا عن الفاعل حتى لا يكون جملة وح  
 يلزمه ان يحمل قوله ولكن ان تقول هو معطوف على قوله فالتقوا اع انه اراد به ان يشر  
 وحده اي منفردا عن فاعله معطوف على الامر وهو فاعله لان العطف على المسند  
 يستلزم الاشتراك في المسند اليه كما ان العطف على المسند اليه يستلزم الاشتراك  
 في المسند فان قلت ليس في قوله رديعاقب بالقيد والارهاق وبشر عمر بالعفو  
 والاطلاق عطف حمل مسوقة لغرض على حمل اخرى مسوقة لغرض اخر لانهما  
 هما جملتان مختلفتان خبرا وانشاء عطف احداهما على الاخرى قلت اراد بذلك

نتائج

فجوز صاحب الكشاف عطف

فيكون عطف الامور  
على غير الامور

المثال

المثال عطف قصة عمرو الدالة على حسن حاله على قصة ريد الدالة على حاله ليوافق  
 ما مثله من الآية لكنه اقتصر من القصتين على ما هو العمدة فيهما وفيهم الباقين  
 فكانه قال ريد عاقب بالقيد والارهاق فما اسوا حاله وما اخس حاله غير ذلك  
 وبشر عمر بالعفو والاطلاق فما احسن حاله وما ارحمه **قوله** قلت هذا دقيق **المسالك**  
 حسن لكن بشرط اتفاق الجملتين خبرا وانشاء لا سلم صحة ما ذكر من المثال لهذا  
 قال المصنف او قال صاحب المفتاح كذا الدقة ولا حسن في كلامه على فهمه بل على ما قرناه  
 واشترط اتفاق الجملتين خبرا وانشاء عطف الحمل التي لا محل لها من الاعراب مما لا  
 نزاع فيه ولا حاصل لقوله بل يوجد عطف الحاصل من مضمون احدي الجملتين على الحاصل  
 من مضمون الاخرى فانه ان اراد به تاويل احداهما بحيث يتفقان في خبرته او انسانيته  
 فذلك عطف الانشاء على الخبر او بالعكس بناء على التأويل لا فم احسن العطف بينهما كما  
 رحمه وادبه انه لا تأويل هناك فهو عطف الجملة الانشائية على الخبرية او بالعكس  
 من غير ان يجعل احدهما معنى الاخرى فلا فائدة في لقوله بل يوجد اي اخره والاطر ان  
 من قدر فاندراي فانذرهم وبشر اوقل ما بها الناس اعبدا وواشتر لم يفتبه لعطف  
 القصة على الفقه بل جعله من عطف الجملة على الجملة فاحتاج الى التقدير لرعاية المنا  
 ولله در جراح الله ما ادق تطوره في اساليب الكلام وما اعرفه باحوال اقايبه مقلد من هذه  
 موارد فوارده ناكلون منها ويحفظون بها **قوله** من القوى المدركة العقل المفهوم اما  
 كلي واما حسي والجزئي اما صور وهي المحسوسة باحدى الحواس الخمسة الطاهرة  
 واما معان وهي الامور الجزئية الممتزعة من الصور المحسوسة ولكل واحد من الاقسام  
 الثلاثة مدرك وحافظ مدرك الكل وما في حكمه من الحركات المتحركة عن العوارض المتحركة  
 هو العقل وحافظه على ما روي هو المبدأ القياض ومدرك الصور هو الحس المشترك  
 وحافظها الخيال ومدرك المعاني هو الوهم وحافظها الذاكرة ولا بد من قوة اخرى  
 منصرفه تسمى مفكرة ومجيلة وهذه الامور السبعة تنظم احوال الادراكات كلها  
 والمقصود الاشارة الى الضبط وان كان خارجا عن الفن **قوله** لان العقل محدد لا يدرك  
 بذاته الجزئي من حيث هو جزئي يعني الجزئي الجسماني لكونه معروضا لعوارض تمنع من ارتسامه  
 في المحرر واما الجزئي من المحركات تحكمه حكم الكليات في حوز ارتسامه في المحرر **قوله** والحواب

ان



ان المراد بالتمثيل اشتراكهما في وصفه نوع اختصا من جهة ويستفيض ذلك في باب التشبيه  
فيه بحث لان ما ذكره السكاكي من ان العقل يتغير به الملبس عن الشخص في الخارج يرفع  
التعدد عن اليقين انما يناسب التماثل بمعنى الحقيقة لا بمعنى الاشتراك  
في وصفه نوع اختصا من جهة اللهم الا ان جعل ذلك الوصف منزلة الاختصاص في وصف  
الحقيقة وما عداها منزلة الوصف الشخصي **قوله** فان كل عدد يصير عند العدد ذاتا  
قبل عدد آخر فهو اقل من الآخر يريد اعدادا بشي واحد كما اعدادا بالواحد او بالاثني  
او غير ذلك **قوله** فالأقلية والاكثريته ايضا كذلك ولكن ان يفروق بين المتماثلين بان الأقلية  
والأكثريته اضافيتان سبيلتان لا يقفان عند حد مثلا اذا اعتبرنا ان الأقل هو  
العشرة فما هو أكثر منها لا ينحصر في عدد ولا ينضب في حد وكذا اذا جعلنا ما الأكثر  
فما هو اقل منها من الاعداد والكسور لا يقف عند حد ايضا وليس الحال في العلية والمعلول  
كذلك وبوجه آخرية عليه في الشرح وهو ان الأكثرية والأقلية لا يعرفان بالذات  
الا للكميات بخلاف العلية والمعلولية اذ لا اختصاص لهما بالكميات **قوله** وهو التقابل  
بين امرين وجوديين يتفان على محل واحد بينهما غاية الخلق هذا هو القيد الأخير  
انما يغني عن التفاضل الحقيقي فلا تضاد بهذا الوجه الملبس بالسواد والحمرة مثلا ولهم  
من يسمى التقابل بينهما تقارنا اذ جعله قسما آخر من التقابل غير الاربعة ذوات التفاضل  
المشهور اذ لم يتفرع عنه غاية وبهذا الاعتبار الحصر التقابل في تلك الاقسام المشهورة  
وقد اعتبر في تعريف التضاد مطلقا قيد آخر وهو ان لا يكون تعقل احد الامرين الوجوديين  
بالقياس الى الاخر اجتراراً عن المتضادين ولعله انما تركه لانه اراد بالوجودي  
معنى الموجد والاضافات ليست موجودة عند المتكلمين **قوله** فخلق هو السماء والارض  
فاللهما لا زمان لهما فارجان يعني ان كون احدهما في غاية الارتفاع وكون الاخر في غاية  
الاطلاق وصفان خارجان عنهما لا زمان لهما فلا يكونان كالاسود والابيض هذا  
على تقدير كون ذين المفهومين امرين موجدين في الخارج ليندرجا في تعريف المتضادين  
وادالم يندر جافيه كان الفرق اظهر **قوله** واما الاول والثاني وان كانت الحسنة والثانية  
جزئيتين من مفهومهما وليس بينهما غاية الخلق كانه اعتبار غاية الخلق في تعريف التضاد  
ليتمكن من هذا الجواب والاولي ان يترك هذا القيد وجواب ما ذكره ثانيا من ان مفهوم

الاشياء

الحداف

بيع

الاول

بوجوديين الاول والثاني ليسا بوجوديين لا اعتبار بالعدم في مفهوم كل منهما على ما بينه سابقا  
**قوله** بل جميع ذلك معان معقولة وان التضاد ان اخذ مطلقا فهو امر كلي يدرك بالعقل وان  
اخذ مضافا الى كل كان كليا ايضا وان اخذ مضافا الى جزئي كضاد هذا السواد مثلا كان جزئيا  
على ما ذكره وان كانت الاضافة الى الجزئي لا توجب الجزئية ولا تمنعها مثلا اذا اقل عداوة  
رعد فان اردت بها مطلق عداوة كانت كلية وان اردت بها عداوة مع عمرو في زمان معين  
لاحل امر معين الى غيره ذلك من المقيدات حيث تقتضي وتبايى الشركة كانت حرة وصر على  
التضاد حال التماثل والتقابل فان قلت اذ كان التماثل والتضاد مثلا معقولا في علم كان  
الاول حاصلا عقليا والثاني وهميا **قوله** لان التماثل سوا كان بين الكلين او الجزئين او كلي  
وجزئيين في امراد التفت العقل اليه اقتضى الجمع بينهما وذلك لانه في نفسه صالح للجمع والحاجة  
في ذلك الى احتيال فالجمع مثل هذا الجامع منسوب الى العقل سوا كان ذلك الجامع مما يدركه العقل  
بالذات او بواسطة الالات واما التضاد فانه امراد بطر العقل اليه لم يقتض الجمع بين المتضادين  
لانه في نفسه غير صالح لذلك بل يلجأ الى احتيال فينسب الى الوهم اذ من شأنه ان يحال فان قلت  
كيف تسند الى الوهم مطلقا مع انه اذا كان كليا لم يدركه الوهم اصلا فلم يهيم بسببه جمعاً ولم  
يخيل في ذلك قطعا **قوله** الادراك في الحقيقة انما هو للنفس سوا كان متعلقا بكلي او جزئي  
لكن القوى الالات لها استعمالها في الادراك والقوة الوهمية في ذاتها الالاتها في ادراك المعاني الجزئية  
المتعلقة بالمحسوسات والنفس تستعملها وتستعملها في ادراك سائر المحاسن ولذلك قيل الوهم  
سلطان القوى الحسية بل ربما تستعملها في القوى المعقولة المتفرعة عن المحسوسات بل في  
المعقولات الصرفة ولذلك طمى فيها وحكم عليها باحكام المحسوسات والمراد بالجامع الوهمي ما  
تقتضيه العقل باستعمال الوهم الجمع لاجله ولو لم يستعمله لما اقتضى الجمع سوا كان ذلك الجامع  
مدركا للعقل بالذات او بواسطة الوهم ولما كان الوهم الالات لهذا الاقتضاسب اليه كما ينسب  
القطع الى السكس وبالجملة الامور الواقعة على ما ينبغي للاحتيال تنسب الى العقل وخلافها  
ينسب الى الوهم هذا واما التقارن فان كان من الصور المحسوسة ولا شك انه امر يقتض  
الجمع بينهما والخيال مدخل فيه فينسب اليه وكذا التقارن بين المعاني الوهمية او بينها وبين الصور  
ينسب اليه لان الوهم انما ينتزع المعاني من الصور الخيالية بل التقارن بين المعقولات المتفرعة  
عن المحسوسات ينسب اليه ايضا لان تلك المعقولات منتزعة من الصور الخيالية ايضا نعم المعقولات الصرفة

الحيات

واختلافها



لو فرض معها تقارن لم يكن للخيال فيه مدخل لكنهما عما نحن بصدده من الأمور العرفية المعتمدة في اللغة  
 عن أصل وفيما ذكرناه تفصيل وتحقيق لما ذكر في الشرح **وله** وفساده واضح للقطع بامتناع العطف  
 في جوهرهم لا مبداء الجند إلى آخره قبل لا نسلم امتناع العطف مطلقا فإنه إذا قصد إلى عدد الأمور الواقعة  
 في يوم الجمعة حاز العطف لأن الغرض الأصلي هو هذا القيد فهو ههنا جامع ملتفت إليه وأما  
 إذا قصد إلى بيان وقوع تلك الأمور في الواقع وجعل يوم الجمعة قيداً تابعا فلا يجوز العطف لأنه  
 ليس جامع بل لأنه جامع غير ملتفت إليه هناك وكذا الحال في المسند إليه والمسند وفي كلام السكاكي  
 إشارة إلى ما ذكرناه حيث قال ومن أمثلة الانقطاع لغير الاختلاف خبر أو انشأ ما ذكره تكون  
 في حديث ويقع في جملته حديث آخر جامع بينه وبين ما أنت فيه بوجه أو بينهما جامع  
 غير ملتفت إليه لبعده مقامك عنه ويدعو إلى ذكره داع فتورده في الذكر مقصود لا يتم والوجه مثال  
 الثاني وحدت أهل مجلسك في ذكر خواتم لهم وسرد إلى أن قال وانت كما قلت ان خاتمي ضيق تذكرت  
 ضيق خفك وعناك عنه فلا تقول وخفي ضيق لنبيو مقامك عن الجمع في ذكر الخاتم وذكر الخلق فقد  
 صرح بأن الخاطار في المسند جامع لكنه غير ملتفت إليه في هذا المقام فلورفض قصده المنكسر  
 إلى تعداد الأشياء الصيقة المتعلقة به والحكم عليها بالضيق حاز أن تقول ان خاتمي ضيق  
 وخفي ضيق وجب قتال على بصيرة في كلامه واخر من الوجهين ما لا يحل له **وله** فليس  
 في هذا الكلام الجنبان الجامع من المجلس وأما أن مثل هذه الخاطار هل يمكن في صحة العطف ولم  
 نقوض إلى ما قبل هذا الكلام وما بعده **وهو** سماجه لأن المقصود من الجامع من المجلس العطف  
 وما لا يمكن في صحة بينهما وطفا ولا يصح جامعاً بينهما أصلاً كما سمي بالجامع من المجلس عرفاً لا خلقاً  
 ما يصح أن يكون جامعاً بينهما في موضع ولا يصلح لذلك في موضع آخر لما نهى هناك وأما قوله وقد صرح  
 فيها أي في مثل هذا الكلام وما بعده بامتناع العطف فيما لا يناسب من الخبر عيها وإن كان  
 الخبر أن متحد بن فاشارة إلى ما صرح به فيما قبل من امتناع العطف في خبر الشمس والفياد بخانه  
 وموارنة العرب محدثه وما صرح به بعد من امساعه في خواتمي ضيق وخفي ضيق وفيها تحت أما فيهم  
 في القول فلأنه من عطف المفرد على المفرد وليس الخبر المتحد هناك اعني محدثة خبر من المعطوف عليه  
 ولا من المعطوف بل هو خبر عنهما معا فيكون مؤثراً في اعتبار العطف بينهما فلا يكون صحيحاً  
 للعطف جامعاً بينهما في لفظ ما نحن فيه فان الخبر أو قيداً من قيودها معتبر في كل واحدة  
 من المجلسين حاز أن يكون جامعاً صحيحاً للعطف بينهما وأما الثاني فلأنه صرح فيه بأن الخاطار

الكل م  
 ا  
 صيغة  
 العطف

في الخبر

جامع

في الخبر في كل واحدة من المجلسين حاز أن يكون صحيحاً للعطف جامع لكنه غير ملتفت إليه  
 في ذلك المقام لنسوة عن الجمع في ذكر الخاتم وذكر الخلق كما نقلنا عنه قوله وكذا التقارن إنما هو  
 في نفس الصور يعلم من ذلك أنه لو ارد بالصور الصورة الحاصلة في الذهن لا حصولها فيه  
 صح كلامه في الخيال لأنه يكون معنى قوله من صورتهما تقارن أن من صورتهما تقارن لا أن  
 من حصول صورتهما تقارن أو الفاسد هو الثاني دون الأول وهذا الساتل لا يلحق في الوهمي  
 إذ لا تضاد بين الصورتين في الذهن كما لا تضاد بين حصوليهما فيه وإنما التضاد بين الشبهي انفسهما  
 فوجب أن يرد بتصورهما معاً وهو محموله ووجه صحة في الوهمي والخيالي معاً ويكون من إضافة  
 العام إلى الخاص وأما قال وجه صحة لأن تلك العبارة توهم خلاف المقصود وإيضاح التصور  
 مستغنى عنه إذ يكفي أن يقول الوهمي أن تكون بينهما شبه مماثل إلى آخره والخيالي أن يكون  
 بينهما تقارن مع أنه بصدق تلخيص العبارات ورعاية الاختصار منها **وله** إذا أردت محذراً الجار  
 من غير تقوض للتحد في أحد لهما والثبوت في الآخر أي إذا كان المقصود محذراً نسبة المسند  
 إلى المسند إليه ولا شك أن هذا المقصود على كل واحد من التحد والثبوت والمضيير إلى استقبال  
 والاطلاق والتقييد والتقوى وعدمه لزم أن تراعى تناسب المجلسين في هذه الأمور ليرداد  
 الحسن في الوصل بينهما **وله** كلام في غاية السقوط يمكن أن يرفع هذا الكلام عن غاية السقوط  
 ويسند إلى المذهب الكوفي وهو أن رداً أي رداً في مقام حوز أن يكون فاعل القيام وعدم الفعل  
 على الفاعل إنما يحل على مذهب الصريسي **وله** والذي يشعر به كلام بعض المحققين أن المعطوف عليه  
 في الوجهين هو جملة رداً لا نهى ذات وجهي قال أس الجواب في شرح المفصل وأما الموضع  
 الذي يستوي فيه الامران فإن تكون الجملة الأولى ذات وجهي مشتملة على جملة اسمية وجملة  
 فعلية فيكون الرفع على ما أول الاسمية والنصب على تأويل الفعلية ففي هذه العبارة اشتعار بأن  
 المعطوف عليه في الرفع والنصب شيء واحد ففي الرفع تأويل الاسمية وفي النصب بالفعلية  
 نظر إلى الخبر الذي هو محط القابضة ويقوى ذلك أنه لو لم يتقوض النصب لكان الرفع من المعطوف  
 وبما هذا يكون كلامه سيوياً في المثال الذي أورده حارياً على ظاهره غير محتاج إلى ما أركبه السيوطي  
 في تصحيحه **وله** وكان هذا تقيماً لباب الفصل والوصل وفي ذلك إشارة إلى أن الحال أصلها  
 العطف **وله** ولما سأل أن الجملة التي فيها الواو ارد أن سأل أن الجملة التي فيها الواو ارد أن يقع حال  
 بالواو الحاصل أنه من الجملة الواقعة حالاً إذا كانت خالية عن ضمير صاحبها وجب فيها

أ  
 إلى أن  
 أ



الاولو فادان ساس ان اى جملة تصلح لهذا الوصف (عنى وقوعها) حالاً خالية عن ضمير صاحبها  
مقارنة للواو ووصاؤه **قوله** للجملة الانشائية وهى لا تصلح ان تقع حالاً بمعنى نفسها غير ما ولة  
بالقول كما في قوله جذب السالى ابطى واسمعي والتحقيق ان الحال هناك هو الهمول المقدر  
والجملة الانشائية مقولة له فلا يكون حالاً لا على سبيل المحاز لهاميه) مقام عاملاً المحذوف  
الواقع حالاً **قوله** اذا كان ضد الشرط المذكور اولى بالزوم لذلك الكلام السابق هكذا في  
النسخ التي رايناها والصحيح ان يقال بالاشتراك في ذلك الكلام السابق **قوله** لا بها البيان لكنه  
الرعية العامل او المعول فينبغي ان يكون على صيغة المشتات فقال جاني ريدر كما لا يخفى  
لعدم دلالة على الهيئة التي التزاما وذلك اي يكونها على صيغة الثبات فيظهر انها تدل على حصول  
صفة **قوله** استنبه هو مصدر الجملة الحالية بعلم الاستقبال لتناقض الاستقبال في الجملة  
هذا توجيه مستتبشع جداً وكيف لا والحال بالمعنى الذي نحن بصدده جامع لكلام الخزانة  
الثلاثة على تساويها ولا يناسب الحال بمعنى الزمان الحاضر المقابل للاستقبال الذي اطلق لفظ الحال  
على كل منها اشتراكاً لفظياً وذلك لا يقتضي استنبشاع تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال  
كما لا يخفى على احد وسيرد عليك ما بينهك على علة تحريد الجملة الواقعة حالاً عن ضمير جرح الاستقبال  
**قوله** والمعنى ووجدت غير منهه بالوعيد اي صيرت موجودة وانما على هذه الصفة كانه  
يدعى انها صفة جمل هو عليها فيكون ابلغ اذ عا الاستمرار عليها في الزمان الماضي الحاضر والوهم  
يتبادر الى الناقصة لغلبة استعجالها **قوله** وغاية ما يمكن ان يقال في هذا المقام اي اخبر  
قد التما في توجيه المقام الى ذلك الوجه المستتبشع وجعله غاية ما يمكن ان يوجه به كلام القوم  
وهذا الوجه ان كان منقولاً في الموضوع من كلام الرضى لكنه غير مرضي كما ترى والصواب  
ان الاحوال اذ وقعت قيود الماله اختصاص واحد بالزمنة فهم منها استقباليتهما وحاليتها  
وما ضوئيتها بالقياس الى ذلك المفيد لا بالقياس الى زمان التكلم كما في معانيه الحقيقية وليس ذلك  
مستبعد وقد صرح النجاة في مباحث حتى يكونوا الفعل مستقلاً نظراً الى ما قبله وان كان  
ما ضيئاً نظراً الى زمان التكلم وعما هذا اذا قلت جاني ريدر كانه كان المعهوم منه كون الركوب  
فيها ما ضيئاً بالنسبة الى المحي متعدياً عليه فلا يحصل مقارنة الحال لعاملها وادخلت عليه  
قد قربه من زمان المحي وبعدهم بالمقارنة بينهما فكان الركوب كان متقدماً على المحي لكن قارنه  
دواماً واقلت جاني ريدر كونه الركوب في حال المحي ووجه يظهر صحة كلامهم في هذا المقام

الزمن لما

الحال

اي قبل الوصل وكان  
معنى الحال او الاستمرار  
ادراكاً في كمال

من

ابتداء

او الملزوم فادان ساس ان اللفظ كان الجزاء واللازم معهما من بالضرورة اذ اعرفت هذا فقول  
ان حمل كلامه على التقييد بالمطابقة كما هو الحق لم يكن مقتضىه ههنا فائدة اصلاً لان اللفظ  
المشترك بين الكل والجزء اذا اطلق على الكل كان دلالة على الجزاء تضمنت مع انه صدق عليها انها  
دلالة على اللفظ على تمام ما وضع له فينبغي ان يكون له المطابقة واداً اطلق على الجزاء كان دلالة على  
مطابقة وصدوقها ايها دلالة اللفظ على جزئها ما وضع له وكذا الحال في الملزوم واللازم ولا  
ينفع ههنا ان دلالة المطابقة متوقفة على الارادة وان حمل على ان دلالة مطابقة متوقفة على الارادة  
كما هو الظاهر العبارة يدل عليه ايضاً قوله فيما بعد لا سيما في التضمن والالتزام كان له نفع في  
دفع انتقاض حد المطابقة بالتضمن والالتزام بان يقال لانهم ان اللفظ اذا اطلق على الكل  
دلالة على كان عليه على الجزاء بالتضمن بل دلالة له على الجزاء اصلاً اذ ليس مراداً او كذا الحد دلالة على  
على الالتزام حين اطلاقه على الملزوم واما انتقاض التضمن والالتزام بالمطابقة حال اطلاق اللفظ  
على الجزاء او الالتزام فياق على حاله لان تلك الدلالة هي ان تكون مطابقة على زعمه لا تضمناً ولا التزاماً  
لا سيما انها هي الدلالة المطابقة على الكلام الجزاء الملزوم وقد استغفرت الارادة فينتهيان ايضاً  
ولا يخفى ان نقضاً في دفع النقص ان اللفظ ابدل الابدل الى على معنى واحد كما لا يخفى على ذي بصيرة تأمل  
واعلم انه حركي الكلام عن موضعه وسانه ان القوم ذكروا ان ذلك اللفظ اذا اطلق على الكل  
كان دلالة على الجزاء تضمنت المطابقة واداً اطلق على الجزاء كان دلالة على مطابقة لا تضمناً واداً  
اطلق على الملزوم كان دلالة على الالتزام التزاماً لا مطابقة واداً اطلق على الالتزام كان دلالة  
مطابقة لا التزاماً واعترض عليه بعضهم بان لا يتم انه اذا اطلق على الكل كانت دلالة على الجزاء  
تضمنت المطابقة بل يدل عليه دلالة ليس احدهما تضمنت الاخرى مطابقة ولا استيالة في ذلك  
لا خلاف المحقق وكذا الحال في الالتزام ولا يتم ايضاً انه اذا اطلق على الجزاء كانت دلالة على  
مطابقة فقط بل يدل عليه مطابقة وتضمنت اذ اطلق على الالتزام دلالة على مطابقة والتزاماً  
ثم اعترض على نفسه بان الدلالة على المعنى المطابق متوقفة على الارادة واداً اطلق على الجزاء  
ههنا وهذا كلام صحيح لا يخفى عليه عند ذوي فطنة سليمة **قوله** حتى ذهب كثير من الناس الى ان  
التضمن والالتزام فهم الملزوم في ضمن الملزوم وهذا حق واما قوله وانه اذا قصد باللفظ  
الجزء الى اخره فباطل لان اللفظ الموضوع للكل اذ لم يكن موضوعاً للجزء واطلق عليه كان مجازاً  
وهو يفهم منه الجزاء في ضمن الكل فان النفس عند سماع اللفظ ينتقل منه الى المعنى الموضوع له فيفهم

لنقله

رادة

حكي

انتفت

علم

الجزء في الكلام



حروقه في ضمة بواسطة العريضة يدرك انه ليس مراد وان المراد هو الحرف مفهوم في ضمن الكل  
 لكنه مراد لان ضمة وسن فهم الحرف في ضمن الكل وادارة في ضمة يون بعيد والاول هو دلالة  
 التضمن دون الثاني واداء اطلاق اللفظ على الحرف انتفى الثاني اعني ارادته من اللفظ في ضمن الكل  
 والاول باق على حاله والفرق في مثل هذا المحال لا يتعلق بها بالفهم بل بالارادة وما ذكره  
 من ضرورة الدلالة على الحرف او اللزوم مطلقا لا تضمن او التماما مبني على معدمتين احدهما  
 ان اللفظ موضوع بارز المعنى المجازي وضعا نوعيا والثانية ان اللفظ ادل على المعنى  
 بالمطابقة التي هي اقوى لم يدل عليه في تلك الحالة باحد الماقيتين وكلا المقدمتين ممنوعان  
 اما الاول فلان الوضع المعبر هو تعيين اللفظ بنفسه بارز المعنى لا تعيينه بارز مطلقا  
 كما صرح به في المفتاح ولا شك ان معنى اللفظ بارز معناه المجازي ليس بنفسه بل بقرينة شخصية  
 او نوعية فلا يكون المجاز موضوعا لمعناه المجازي لا وضعا شخصيا ولا نوعيا واما الثانية فلانه  
 لا استحالة في اجتماع الاقوى والضعف من جهتين متخالفتين **وله** وعلى ما ذكره هذا العاقل اي العاقل  
 بتوقف الدلالة مطلقا على الارادة **وله** لا يظهر انها مطلقا بقية ام تضمن قد بينا انها مطابقة  
 ولا يجوز ان تكون تضمنتا فينتقض بها احد التضمن وكذا الحال في اللزوم **وله** والظاهر ان مراده  
 يعني مراد اى الحجب والظان ان مراد الشارح العلامة وهذا ايضا فلامعنى لنقل كلامه وتعليقه  
 بالظاهر المهم الاداء قصد التبيين على صور عبارته عن تفصيل المقصود **وله** وظاهره انه  
 لو اشترط مثل هذا اللزوم لخرج كثير من معاني المجازات الى اضره اعلم ان من فسره الدلالة يكون  
 اللفظ بحيث من اطلق فهم منه المعنى اشترط في الالتزام اللزوم الذي هو معنى امتناع انفكاك  
 تعقل الخارج عن تعقل المسبب ولم يحل تلك المجازات والكنايات دلالة على تلك المعاني بل الدال  
 عليها عنده المجموع المركب منها من قرائنها الحالية المعالية ومن قسرك يكون اللفظ بحيث اذا  
 اطلق فهم منه المعنى لم يشترط ذلك اللزوم وهذا هو المناسب لقواعد العربية والاصول  
 والاول انسب لقواعد المقبول **وله** بل لم يكن دلالة الالتزام ايضا مما يتأتى من الوضوح والحقا  
 فيه بحيث لا يلزم لاداء الشيء وان كان لازما له لكن دلالة لفظه على لازمه اظهر من دلالة على الارادته  
 على الارادته اظهر من دلالة على لازمه لان الدهر ينقل من اللفظ الى ملاحظة اللزوم والاول  
 والى ملاحظة اللزوم ثانيا والى ملاحظة لاداء اللزوم ثالثا فبسياسة هذه الملاحظات ولو  
 بالذات بتفاوت الدلالات وانما ينقض هذا الحكم بالدلالة التضمنية وله فيها كلام سند كره

بمع

او



وستقف على ما ارد عليه **وله** وان قيل ينبغي ان يكون الامر بالعكس لان فهم الحرف سابق على فهم  
 الكل فكون فهم الحرف اسبقا لفهمه غير متبين فكون دلالة لفظ الكل عليه اوضح من دلالة  
 على الحرف **وله** وكما فهم بنوا ذلك على ان التضمن فهم الحرف وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا ما يقع  
 الكل من غير التفات الى الحرف وقد صرحوا بان التضمن لا يلزم للمطابقة في المركبات وملاحظة  
 الحرف عما ذكره لا يلزم فهم الكل فلا يصح تفسيما التضمن بها وقد حكموا بان التضمن تابع للمطابقة  
 على معنى ان المقصود ان الاصل من وضع اللفظ لمعنى فهمه منه لا فهم جزئه وبقية واعلم من قال  
 ان دلالة اللفظ على معنى ما سبب الوضع له واما سبب الاسفل مما وضع له اليه بانه لا يجري  
 في التضمن اصلا فالجواب بالمطابق لقواعد الفهم ان تعال اللفظ اذا كان موضوعا للكل حيث  
 هو كل اى لا باعتبار تفاصيل اجزائه كما في اللفاظ المركبة فاذا اطلق ذلك اللفظ فهم الكل  
 بجملة اجزائه فكل واحد من تلك الاجزاء مفهوم اجمالا وهذا الفهم اجمالا هو الدلالة التضمنية  
 الدارفة للمطابقة في المركبات وهو متقدم على فهم الكل والاختلاف الذي لو وجد في الضم لم يعتبر  
 فهم الاجزاء في ضمن ارادة الكل بل باعتبار فهم الحرف من حيث انه مراد بلفظ الكل ونودي بالادلة  
 التضمنية ولا يخفى ان ملاحظة الاجزاء والاحتمالات اليها بعد فهم الكل اجمالا انها بطريق التحليل  
 فينتقل اول الاجزاء ثم باجزاء الاجزاء فهم الحرف بعد فهم الكل اجمالا انها بطريق التحليل  
 مما لا يخفى من فهم الحرف ولا شك ان فهم كونه مرادا باللفظ يتوقف على ملاحظته المتوقعة على ملاحظة  
 الحرف فكون اجزاء فهم الحرف على هذا الوجه والجملة الاختلاف في الملاحظة التضمنية  
 وضوحا وحقا من حيث انها مرادة والمعتبر هذه الفنون هو فهم المراد لا الفهم مطلقا **وله** وكثيرا  
 من امثلة الكناية اجتزأ بقوله كثير من امثلة الكناية في النسبة فانها لا تتصور الا في المعاني التي  
 تخلو من الكناية عن الموصوف او الصفة فانها في المعاني الارادية **وله** هذا غاية ما يتسرى  
 من الكلام في هذا المقام وهو بعد موضع نظر فالعامة نقل عنه في بانه اما اوله وان عدم الوضوح  
 والحقا في المطابقة مما يمكن المناقشة فيه ادعاء العلم بالوضع بمعنى الاعتقاد الحارم غير مشروط  
 بل الظن وهو قابل للشك والصعوبة اولى بمتصور اختلاف في المطابقة وضوحا وحقا لحسب  
 اختلاف شرط القوة وضعفا وما تقدم من ان المراد بالاختلاف بالوضوح والحقا ان يكون ذلك بالنظر  
 اى نفس الدلالة او باعتبار غير ذلك وربما يقال لا يتصور في المطابقة اختلاف وضوحا وحقا الا في الاختلاف  
 في العلم بحسب الوضوح وذلك امر لا يفيض للمتكلم وليس له اطلاق على مراتب علم الخاطب بالوضع وضوحا فلا

كيفية  
 لا يمكن ان يقال ان اللفظ لا يتصور الا في المعاني الارادية  
 او باعتبار غير ذلك  
 او باعتبار غير ذلك



يقتصر له ايراد المعنى الواحد بالدلالة المطابقة لموجب مرات القواس المعلومة له وايضا  
 لو سلم ما ذكره من ان المطابقة وحدها لا تحصل فيها الايراد المذكور وذلك لا ينافي اعتبارها  
 مع غيرها في ذلك الايراد فان لم يكن هو مرتبة من مراتب الوضع واما ثانيا فلان الوضع والحقا  
 في التضمن غير واضح لوجوب تصور جمع الحجز عند تصور الكل وكون التضمن تابعا للمطابقة  
 فاما معناه التبعية في الحصول من اللفظ لا التاخر الزماني وان كان قد بينا ان المدلولات التضمنية  
 تختلف وضوحا وحقا من حيث انها مرادة باللفظ ومعصوده بالدلالة التضمنية وهو  
 بها ولا يبعد في ذلك ان الاخر امتصوفا عند تصور الكل فان ارادة الحجز من اللفظ  
 الموضوع للكل اقر من ارادة الحجز الجرا وادمج وان كانت الدلالة على كل منهما تضمنا  
 ولا معنى لاختلاف الدلالة التضمنية وضوحا وحقا لان ما دل عليه بالتضمني  
 بالوضوح والحقا من حيث انه مراد باللفظ لما مر من ان الاعتبار مهم المراد واما ثالثا فلا يقدر  
 فلا يفسد المعنى الواحد عما يورده الكلام المطابق لمعنى الحال عما لا يشعوره اللفظ ولا يبد  
 له منه ليعلم الكلام اولا وذلك لان الالفاظ المذكورة في العرفات انما تحمل على ما يتبادر  
 منها فكيف يتصور حملها على ما لا اشعار لها به **قوله** ومباحث اخرى اخرى محرم ما ذكرنا  
 لعلها اشارة الى ما فصلناها في تقاضيه ما ذكره من شرح في تعريف علم البيان ان  
**قوله** وانت خبير بما فيها من الاضطراب اشارة الى ما سبق من الاضطراب والى ما ذكره  
 السكاكي في التشبيه يقتضي جعله مقدمة وينافي كونه مقصدا لمعنا صديقه لانه  
 كثرة مبلت المقدمة لا جعلها داخلية في المقاصد الحق ان التشبيه اصل براسه  
 من اصول هذه الفنون ومنه من النكت وحسن واللاطيف البياضه والاضحى له مراتب  
 مختلفة في الوضع والحقا مع ان دلالة مطابقة وجه يفهم ما ذهب اليه من ان الايراد  
 المذكور لا يتأخر في الدلالة الوصفية اي المطابقة فائدة قال بعض الافاضل اذا قلت  
 وجه كالبدر لم يرد به ما هو مفهومه وضال اريدت انه في غاية الحسن ونهاية اللطافة  
 لكن ارادة هذا المعنى لا ينافي ارادة المفهوم الوضعي كما في الكناية ووجه ينبغي ان يتحصر مقاصد  
 علم البيان في اربعة التشبيه والاستعارة والمجاز المرسل والكناية والوجه والقبض  
 ان يقال اذا ارد المراد باللفظ خلا وما وضع له فاما ان ينافي ارادة ما وضع له ام لا على كل  
 بعد فاما ان ينافي ارادته منه على التشبيه او لا فنسبة التشبيه الاستعارة

بيان  
 يقتصر  
 على ما مر من مراتب الوضع والحقا  
 لان اللفظ مشترك بين معاني  
 وعلم البيان مشترك بين معاني  
 وعلم البيان مشترك بين معاني

الحق والوحد  
 من مراتب الوضع  
 على المعنى

كنسبه الكناية الى المجاز المرسل الا ان التشبيه مع كونه اصلا مقصودا امقدمة  
 لمباحث الاستعارة واستحقاق عدم علمها عليها من هذه الجهة التي هي اقوى من الجهة  
 الاخرى التي هي اخصر الكناية عن المجاز المرسل **قوله** فظ هذا المصدر شامل لمحو قولنا  
 قاتل زيد عمرو او جاني زيد وعمرو ومنه نكت لان قولك جاني زيد وعمرو يدل صراحة على ثبوت  
 المجاز لكل واحد منهما ويلزم من ذلك مشاركة احدهما للآخر في المجاز والمتكلم ان لم يقصده  
 هذا المعنى اللازم فلم يدل به المجاز على مشاركة امر لا من المعنى فلا يندرج في التفسير المذكور  
 بناء على ما ذكره من معنى الدلالة فانه لا تصور الا مما قصد المتكلم وان قصد به لم يصدر اوجه  
 عنه لانه بمعنى شاركون زيد وعمرو في المجاز او شاركا فيه فيكون متلفعا وكذا لك قولك قاتل زيد  
 عمرو امعناه ثبوت الفعل لزيد متعلقا بعمرو وصحا وعكسه ضمنا ويلزم من ذلك مشاركة احدهما  
 للآخر في القتل فان لم يقصده باللام فلا يندرج وان قصد وجه ان يندرج كما لو قيل شاركون  
 احدهما الآخر في القتل وكذا لك قولك تقابل زيد وعمرو فان ثبوت الفعل لكل واحد منهما صريح  
 والعلو ضمنى والاشترار الحزيم وما قبل من ان باب فاعل وتفاعل المشاركة والتشارك محصور  
 باللازم يظهر ذلك من الفرق بين مفهومى يعامل زيد وعمرو وتشاركهما في فعل احدهما الآخر  
 في زمان واحد فان حصول الكلامين وان كان واحدا الا ان مفهومهما متغايران فان وطعا  
 واعلم ان الدلالة على المشاركة في مثل قولك ساركون زيد وعمرو انما هي جوهر اللفظ واما  
 فتدل على ثبوت الشراكة لكل منهما متعلقه بالآخر ويلزم منه المشاركة في الشراكة لكن غير  
 مقصودة فلو كان مفهوم فاعل نفس المشاركة ومصدره الاصل لكان المفهوم من قولنا  
 شاركون زيد وعمرو اشارتي احدهما من الجوهر والآخر من الصيغة واعلم ايضا ان منشأ  
 الاعتراض على التفسير المذكور عدم الفرق بين ثبوت حكم لشئين وبين مشاركة احدهما  
 للآخره والحق انهما مفهومان متغايران متلازمان وليس دلالة اللفظ على احدهما  
 على الدلالة على الآخر وان استكرهتها وليس ذلك المتكلم على احدهما مستلزمة  
 للدلالة على الآخر اذ يمكن ان يكون الاخر مقصودا عنده **قوله** وينبغي ان يرا فيه  
 قولنا بالكاف وجوه قد عرفت عما مرناه انفا انه طاحا الى هذه الزيادة لا يخرج  
 نحو قاتل زيد وعمرو او جاني زيد وعمرو **قوله** والطرفان اعني قوله المشبه والمشبّه به  
 اما منسوبان الى الحقيقة كالحق والورد الحام انساب حرمات هذه الامور الى الحسن

اللام الحسي

تشبه  
 لغة



و غاية الظهور واما انتساب كليتها فبا اعتبار انتزاعها من الحركات المسبوبة  
اليه **قوله** لانه عدم الحيلة عما من شأنه و قيل عدم الحياه عن انصفها وهو الظاهر **قوله**  
**قوله** واما اضيف الى النعمان لانه جميع ارضها كثر ذلك قال في الصحاح شقابق النعمان  
معروف واحد وجمعه سوا واما اضيف الى النعمان لانه جميع ارضها كثر فيها ذلك وقال  
ايضا نعمان بن المنذر ملك العرب نسب اليه شقابق النعمان قال ابو عبيدة كانت العرب  
تسمى ملوك الحيرة بالنعمان لانه كان اخرهم ونعمان بالفتح واد في طريق الطائفة وقال  
له نعمان الحراك **قوله** سيف منسوب الي مشارف اليمن قال في الصحاح مشارف الارض  
اعاليها والمشرقة سيقف قال ابو عبيدة نسبت الي مشارف وهي قرى من ارض العرب  
تدوم من الربيع يقال سيف مشرق ولحي يقال مشارف لان الجمع لا ينسب اليه ادا كان  
على هذا الوزن لا يقال جفا قرى **قوله** خلقي اللذة واللحم العقليين فانها ليسا من الوجودات  
بل من العقليات الصرفة كالعلم والحياة وتحقق ذلك ان اللذة ادراك وتبدل المألوه المذكر  
كما ان خير من حيث هو كذلك اي اخره تعريف اللذة واللحم بما ذكره منقول من الحشرات  
ولا يخفى عليك ان ايراد امثال هذه التحقيقات في امثال هذه المقامات مما لا يجرى  
لتنوعها في تعاضلها من حصة في تفاصيل هذه المعاني ودقائق العبارات والاول حال  
هذه العلوم ان يقتصر فهمها على الامور العرفية وما يقرب منها ولعل ذلك افترقا منه  
باطلاعها على العلوم العقلية وما ذكر فيها من التوقيفات **قوله** ولزم بطريق العكس  
ان نسبة الشبهة وكل ما هو علم بالنور اعلم ان السكاكي اعتبر كل واحد من هذين الشبهين  
على حدة ولم يفرق احدهما الاخر ولكن ان يعكس المربع الى ان ما ذكره المصنف **قوله**  
والشكل هبة احاطة بنهاية الجسم كانه جسم المسطح الطاهر ان يقال بالمعيار  
ليتناول اشكال المجسمات والمسطحات ويكون الدائرة ونصفها مثالا للمسطحات  
واما ان يقال لفظ الجسم وقع بالمعيار سهوا او ما ان تحول حوله كالدائرة تنظيرا  
وتشبيها لا تشبها فانه خطأ قطعا ولو قيل بالجسم او السطح كالكرة والدائرة او نهايتين  
كشكل نصف الكرة ونصو الدائرة الى اخره لكان اوضح وافيد **قوله** وفي حيل المفكرين  
والحركات من الكيفيات نظر فكن ان يقال انه ايراد الكيفيات الجسمانية الصغرى الجسمانية  
لا مصطلح ارباب المعقول فكأنه قال كالصفات الجسمانية الخمسة بالبصر وغيره من الحواس

نهاية

اسمهم

عند

علم

واحدة

واما عند الاشكال من المحسوسه بالصبر مع اهم صورها ما بها من الكيفيات المحسوسة والكليات  
المقابلية للكيفيات المحسوسة ما على انه اراد المحسوس بالصبر ما هو محسوس به مطلقا  
اعم من ان يكون اولها بالذات او بالاعتبار وبالعرض وكذا الحال في الحركات واما المقادير فهي  
محسوسة بالذات خلافا وما اوله وكانه اراد بالمقادير او صافها من الطول والقصر الى اخره  
فعليه تحت احتمال ان تكون هذه الامور اضافات محسوسة على ما قيل ولعل ذلك يتبدل الطول  
بالقصر والسرعة بالبطء عند اختلاف المنسوب اليه لا ككيفيات مستلزقة للاضافة حتى يصح  
ما ذكره **قوله** وكالاته مستقامة والحركة والتدوير والتغير والحوادث تحت الاشكال الاستقامة  
والاحتمال بعرضان للخط قطعا وكذلك الخدب والقعور ولا يتصور للخط شكل لا مستقيما ولا  
طرفه به بخلاف السطح واللحم والاول ان تحول هذه الامور متصلة بالمقادير لا كالكيفيات  
المستقيمة بالمقادير لكن يتجه الى ان الاشكال تشاركها في كونها من الكيفيات المستقيمة بالمقادير  
منها فلم افرق بينها وضمت الي الاولان هذا كله اذ اراد في ما ذكره في الكتب الكلامية والافلاكي  
**قوله** والاوليان منها فوليئنا والآخران انفعاليئنا لما كان الفعل والاعمال ليسا اظهر  
من الانفعال والانفعال في الاخرين اظهر من الفعل سميت الاولان فعلين والآخران انفعاليين  
مع ثبوت الفعل والانفعال في الكل يدل عليه تفاعل الاجسام العنصرية وانكسار الكيفيات  
الاربعة عن سورتها في حدوث المزاج وتولد المركبات منها **قوله** كالبلة وهي الرطوبة الحارة  
على سطوح الاجسام والجفاف ما يعاينها واللزوجة كيفية تقتضي سهولة الشكل مع  
عسوال الغريق وبها يمتد الشيء متغلا ويحدث من شدة امتزاج الرطب الكثير باليابس القليل  
**قوله** والمهشاشة ما يعاينها والمقصود من نقل امثال هذه المباحث في هذه المواضع تبين  
ما نقله دفقا للحيرة وزيادة في الايضاح **قوله** والعلم ودفعان اطلاق العلم على حصول صورة  
من الشيء عند العقل بل على الصورة الحاصلة منه عنده وكذا اطلاقه على الاحتفاظ بالحازم  
المطابق الثابت مستفيض مشهور واطلاقه على ادراك الكليات او المركب في مقابلة اطلاق  
المعرفة على ادراك الجزئ او البسيط مذكور في الكتب واقع في الاستعمال واما على الملكية  
المذكورة المسميات بالصناعة فاما هي العلوم العملية اي المتعلقة بكيفية العمل كالطبخ  
والمنطق وتخصيص العلم بازائها غير محقق كقولهم ذكر العلم في مقابلة الصناعة نعم اطلاقه  
على ملكة الادراك حيث يتناول العلوم النظرية والعملية غير بعيد مناسب للعرف كما مر

از سارم

متصلا

قوله

افعال

علم

العلم



وإطلاق الصناعة على الملكة التي ذكرها ههنا شارب ذابح وإطلاقها على مطلق ملكة  
الحدراك كما سئل عما حصل من صناعة الكلام **قوله** جمع غريزة وهي الطبيعة وفترت بالها  
ملكه بصدورها صفات دائية الظان الغريزة هي الصفة الخلقية للنفس التي خلقت  
عليها كائنا غريزتها فيها وكذا الطبيعة هي اللغة التي جبل عليها الإنسان وطبع  
عليها سوا صدر عنها صفات نفسية ولا نعم قد أطلقوا في الاصطلاح الطبع والطبيعة  
على الصور النوعية وقالوا الطبع أعم منها لأنه يعال عما مصدر الصفة الدائية الأولية  
لكل شيء والطبيعة قد تخص بما صدر عنها الحركة والسكون فيما هو منه أو لا بدالات  
من غير ارادة **قوله** لكن لما كان وجه التشبيه هو المكون المركب ونكلا واحدا من الحدراك الغريزي  
لم يلتفت إلى نفس أي إلى المختلف لكونه داخل في العقلي ضرورة أن المركب من الحسوس ليس  
والمعقول من حيث أنه مركب ومجموع لا يكون المعقولة **قوله** قلب يجب أن يعال المراد فزاد  
والمشبه **قوله** بتركيب المشبه إلى آخره هذا الكلام محقق لا ريب فيه ويتضح منه أن معاني المصادر كالختم  
والقتل والحياء وغيره معان مفردة وكذلك ما هو معاني الحروف بنوع استقلال كالماء  
والجود والانتها معان مفردة بل أن معاني الأفعال والأسماء المتصلة والحروف وحدها  
مفردات فلا يتصور في الاستعارة التبعية الواقعة فيها أن تكون تشبيه مركبة الطريق  
وعساك تطلع فيما تستقبله على ما هو تيمم لهذا الكلام **قوله** محل نظركم أن الخصم الملتزم  
من قبل الواحد كالمسانة مثلا وقد اشتهر في سبق إلى هذا النظر حيث قال دونه نظر مستقره  
**قوله** ولا تخفى أن قوله رددت فهو ليس من التشبيه المطلق بل من مثل الاستعارة بالكناية حيث  
شبه رددت بأن انبساطه بالماضي وانبت له بعض لوازمه يمكن أن جعل استعارة  
تبعية ويكون المقصود تشبيه انبساطه بصفا المار ويلزمه تشبيه رددت بالماضي لكنه  
غير مقصود بخلاف ما إذا جعل استعارة بالكناية فإن المقصود تشبيهه بالماضي فإن لاحظ  
تشبيه انبساطه بصفا المار كان تبعيا لا مقصودا دسم كلام في هذا المعنى ومباحث  
رد التبعية إلى المكنى عنها كما نزع السكاكي **قوله** واصطفا المزهرا المزهرة العود الذي  
بصره **قوله** من الزينة الدارج الواسع الخلق يعال أخذته الزينة الدارجة  
للتدريج والارتياح النشاط **قوله** ظاهر هذه العبارة أي طاهرها بعض ذلك لكن المقصود  
منها اقتضا المجموع للجمع على التفصيل المذكور في السرج **قوله** تقلا لا متاع دمج المشبه

بها

بها

امام

مستوب عما أنه معقول له لا يبراز المقدار ولا لبراره في معرض الاستطراف للنقل **قوله** والوجه  
الآخر عطف على قوله لا متاع ولهذا قال إن تقلا لندرة حضور المشبه به **قوله** وعما هذا إذا فسر  
قوله كمثل ما ذكرنا فسر العلامة كان تعليلا لنقل ندرة حضور المشبه به كما أن قوله استطراف  
تعليل لنقل مسمع ودفع المشبه به وحسب دعوى عدم صحة ذكر المشبه به الذي لا يكون عروفا  
واضح واقوى في صورة الاستطراف خالية عن العلل والحدول أن يفتر عما ذكره من امتناع  
عربوا المحمول بالمحمول وحول تعليلا لعدم صحة ذكره في صورة الاستطراف لأن هذا النسب  
بسياق كلامه حيث علل سابقا عدم صحة ذكره لسان المقدار واللامكان أو الحال أو زيادة العرف  
أو الترتيب أو التسوية بقوله هو لا مسمع بعربوا المحمول إلى آخره **قوله** وحج بغير هذا  
يعيد حد ال هو ما طل وطعا فان السكاكي بعد ما ذكره الخواص العائدة إلى المشبه فلا ريب  
العرض العائد إلى المشبه به فوجهه إلى إيهام كونه أنتم من المشبه في وجه الشبه ثم قال إنما  
جعلنا العرض العائد إلى المشبه به هو ما ذكرنا لأن المشبه به حقيقة أن يكون عروفا جهة التشبيه  
من المشبه واضح منها واقوى حال معها والوجه أن يذكر لسان مقدار المشبه ولا لسان  
امكان وجوده فلو حمل جهة التشبيه في كلامه على الفرض لكان لغوا لا حاصل له كما لا يخفى  
على من لم يدر في تغييره لأن معناه أنا لما جعلنا العرض العائد إلى المشبه به هو إيهام كونه أنتم  
من المشبه في وجه التشبيه لأن المشبه به حقيقة أن يكون عروفا بغرض التشبيه من المشبه وهذا  
كلام غير منتظم كما ترى سواء رددت بغرض التشبيه هذا الفرض لخصوص إيهام كونه أنتم من  
المشبه في وجه التشبيه أو رددت مطلق الفرض من التشبيه **قوله** لأنه قال تعالى أن يكون المشبه به عروفا  
إلى آخره يرد به عما نقل عنه أن السكاكي صرح في هذا الكلام بأنه طر من لسان المقدار أن يكون المشبه  
أقوى حاله مع وجه الشبه بل طر من يساؤه فلا ريب أن يقال طر أن يكون أقوى حاله مع جهة التشبيه  
في لسان المقدار أو رددت جهة التشبيه وجه الشبه وإيضاح هذا الكلام دلالة على أن كلامه الخاف  
وعنه أنها تكون في صورة اسمي كلامه والذين يطهر ما ذكر في المفتاح بجملته أو لا ومعه لا ثانيا أن يكون  
المشبه به عروفا بوجه الشبه معتبرا في لسان الحال والمقدار والامكان وزيادة العرف والترتيب  
والتشبيه وإن كونه أنتم واقوى في وجه الشبه معتبرا في زيادة التقرير والحقائق ناقصا بالكل  
والاستطراف والمغفرة غرابة المشبه به وندرة حضوره وذلك لأنه ادعى أنه كونه عروفا أقوى  
في لسان المقدار والامكان وزيادة العرف والترتيب والتسوية وعمل ذلك ما متاع عروفا



التشبيه

المجهول المحمول وامتناع تعريف الشئ بما يساويه السقوط البليغ والاول علة للاعتراف والثاني  
 علة لكونه اقوى وظاهره العقل الساني مخصوص بصورة التعريف حيث به الحكم اعني كونه اقوى  
 في هذه الصورة وحط ان يكون العقل الاول شاملا للجميع او لماعدا التقدير للاختلاف في نظم  
 الكلام وشموله للجميع اظهر لنتجته نظم التعريف مع غيره في سلكه مذكر الاستطراد على اوجه شعر  
 بمشاركته لما سبق فيما ذكر من كون المشبه به اقوى واعرف وعقبه بما يصلح ان يكون اشارة  
 الى العقل السابق وفصل الكلام ثانيا وصح بان الحقيقة معتبرة في زيادة التعريف وليست  
 معتبرة في بيان المقدار بل الاول في بيان المقدار السلامة على الرادة والنقصان وان العرفية  
 معتبرة في بيان الحال والمقدار وكذا في بيان الامكان والتزني والتشويه وان ندرة الحضور  
 معتبرة في الاستطراد فادار التطبيق للمجمل على هذا المعنى وجب عوى العرفية في التزيين  
 والتشويه ايضا وتاديل كلامه السابق في الاستطراد على اوجه لا يستلزم مشاركة لما سبق  
 في الاحكام اعني كون المشبه به اقوى واعرف وحمل كلامه قوله لئلا يترك ما سواه العلامة  
 وبعد اخراجه عن المشاركة مع ما سبق يصرف الكلام عن ظاهره بعينه التفصيل لا يفي  
 في كلامه الذي اقتضا التزيين والتشويه كون المشبه به اعرف بوجه الشبه وهو مصحح به  
 في كلامه المفصل حيث جعله شركس لسان الامكان في كون المشبه به مسلما الحكم معروفة  
 في بعض من وجه التشبيه ويمكن ان يقال ليس وجه الشبه من وجه الهندى ومقلد الظلي  
 مطلق السواد والحق لا تزيين بل هو السواد المحصور اللطيف الذي يبل الى الطبع وبعبارة  
 ولا شك ان مقلد الظلي هذا اعرف منه وكذا الحال في التشويه ولما ضمه في الكلام المفصل  
 بيان الحال الى بيان المقدار والحق الساقض الكامل الى زيادة التعريف فلا ينافي ما ذكره  
 في المجمل هذا ما عندي في ايضاح عبارة المفتاح وتلخيص ما رددت مع ما يخالف فيها من  
 الاضطراب والاختلال **قوله** ادلو قد شئ من ذلك لوجب جعل الغية مشبهها والصحيح مشبهه به  
 فان قلت ادلو قد شئ من ذلك لم يلح التشبيه الذي ذكره بل جاز عكسه لكونه اقوى في تاديه  
 المقصود **قلت** ارايها ما ذكره انه في التشبيه منها ولا يجوز ذكر التشابه فضلا عن  
 كونه احسن ولا يكون مما نحن فيه وانما اعصر على ذكر تشبيه الغرة بالصبح لانه الاصل واداء  
 عكس فقد ترك الاصل لزيادة المبالغة **قوله** وحمل التشبيه في حروفك الشمس من مشرقها  
 قد يناقش في جعل السكاك هذا البيت من تشبيه المركب بالمركب وذلك انه ذكر في وجه التشبيه

ماز وحش

الذي لا يكون واحدا بل في حكم الواحد تشبيه سقط النار بعين الدرك والثريا بالعتود  
 والشاة الجبل الجبل بالمار المشقوق الشفة النبات عاراسه شجرتا عصا والشمس بالمرآة  
 التي في كواكب الاشياء تشبيهها بالبوقة فبها ذهب ارب في هذا البيت وبين في كل واحد من هذه  
 التشبيهات الخس التركيب في وجه التشبيه لا في الشاة الجبل ثم عثر اسلوب الكلام وقال  
 لو اعمد وكوجه التشبيه في قوله كان مشار النقع وفي قوله وكان اجرام النجوم وفي قوله وكان المارح  
 وبين في كل واحد من هذه التشبيهات في هذه الالبيات التركيب في التشبيه ثم قال ليس  
 امثال ما ذكر من الالبيات تشبيه المركب بالمركب والمذكور قبلها تشبيه المفرد بالمفرد  
 فكيف ان يرد ما ذكر من الالبيات هذه الملحة بعينه تغيير الاسلوب وسان تركيب الطراف  
 التي في بعضها دون ما قبلها والظن تشبيهها بالبوقة فبها ذهب ارب من تشبيه المفرد غير المفرد  
 المفرد مفيد تشبيهها بالمرآة في كواكب الاشياء او من تشبيه المفرد بالمركب واما جعله من تشبيه  
 المركب بالمركب فيستبعد قطعا **قوله** ولا يلحق هذا عن تسامح وذلك لان قوله مقدر تقديره لئلا  
 مقدر كما صرح به فقيه تعدد وشاوية تركيب **قوله** واما تمثيل وهو ما في التشبيه الذي وجهه  
 في صفة متفرع من متعدد امرين او امور كما من تشبيه الثريا في اخره ولا يخفى ان المتبادر  
 من ان تراخ وجه التشبيه من متعدد ان تراخه من متعدد في طرف التشبيه لانه كونه مركبا من  
 متعدد هو اجزائه كما توهمه الشارح فاورد في امثاله تشبيه المفرد بالمفرد والآخر انا الص  
 رد على السكاك في هذه التمثيل على سبيل الاستعارة من الاستعارة التحقيقية بان التمثيل يستلزم  
 التركيب فكيف يندرج تحت الاستعارة التي هي قسم من اقسام الحجاز المفرد فلا يصح ان يفسر  
 كلامه ههنا لخلق ما يتبادر منه مع كونه متافيا لما سيصرح به وتوهم ما ذكرناه ان الصنف  
 قال مما بعد الحجاز المركب هو اللفظ المستعمل مما شبه معناه الاصل تشبيه التمثيل وقال  
 الشارح هناك تشبيه التمثيل ما يكون وجهه متفرعا من متعدد واحترق بهذا القيد  
 عن الاستعارة في المفرد انظر كيف اعترف بان التمثيل يستدعي التركيب حيث جعله اجزائا  
 عن الاستعارة في المفرد في حق والواصله ان يشبه احد الصور في المتنوعين من متعدد  
 بالآخرى فان قلت هو هناك بعد بعض كلام المصنف تفسيره مطابقا لما نزع من استلزام  
 التمثيل تركب الطرفين قلت هو ههنا ايضا بعد التفسير فوجب ان يراعى ما يورعه ولا يقتل  
 التمثيل في تشبيهات مركبات الطراف فان قلت قد صرح فيما بعد بان التشبيه التمثيل

تشبيه

طرفي

قوله

ما



قد يكون طرفاه مفرد من كقولهم كمثل الذي استوفى نارا قلت ذلك مما يرد عليه  
 اقول لم يطلعوا على ضعفه الحال وسيا يتكبره ان على تحقيق هذا المقال **قوله** اشتقارتان  
 هذا من تقسيمات الجمل في ايراد هذا التقسيم قبل ذكر ما هو قسم الجمل اعني المفصل  
 اشعار بذلك ايضا ان لو كان تقسيم احرا لطلق التشبيه لوجب تأخير عنه وطعا **قوله**  
 من الشفرة العيسى والليل عند فتى العيسى الكسر الجبل اليسر لظاها شيئا  
 ولم تقارن عطافاه **قوله** حملت رديتيا رديتيا اسم امرأة كانت تعمل الرماح فنسبت  
 اليها فقال رديتيا وقناة رديتيا والذهب شعللة نار علوها دخان وقد اخذ الشيا محمدا  
 عن الدخان لانه يقدح في التشبيه المقصود **قوله** او الحسن هذا من تشبيه الشئ بالشئ  
 صورة ولونا وحركة وهبة **قوله** فعلى هذا ذهب الاصيل ويرى من الجبل المار هكذا وحده  
 في بعض النسخ واما قال قرب من ذلك لان الذهب يستعار لصفرة الاصيل وشعاع الشمس  
 فيه والاضافة الى الاصيل قرينة لها **قوله** لا حوائه على المشبه مع حذف كلمة التشبيه اجراوه  
 عليه اعم من ان يكون استعماله فيه او محله عليه واثبات معناه له فيقتلوا الاستعارة  
 المتفق عليها واما اختاره هذا الذهب ايضا وقد صرح به فيما بعد حيث قال لانه لم يحرك عليه  
 الا باستعماله فيه ولا ناسات معناه له **قوله** ولهذا اقدم تعريف الجمعية ولان الحار الى اخره  
 الوجه الاول بالنظر الى معهود الحقيقة والحار الى الثاني بالنظر الى ذينهما **قوله** ادلا معني له  
 عند التأمل هذا صحيح ايضا بلزم انتفاض التعريف بالحار الى حركه هذا القيد على قدر  
 تعلقه بالوضع **قوله** كان الواجب ان يقول اللفظ المستعمل ليتناول المفرد والمركب  
 او تقسم الجمعية الى مفرد ومركب ثم تحدد كلاهما على حدة كما فعله في الحار **قوله** فخرج الحار  
 عن ان يكون موضوعا بالنسبة الى معناه الحار في بريدان تعيين اللفظ للدلالة على معناه الحار في  
 لا يكون وضعه واما تعيين المشتقات كاسم الفاعل ونظائره فهو وضع وطعا لدلتها على  
 معانيها وانفسا لكنه وضع نوعي اي بضابطة كلية كان يقال مثلا كل صيغة فاعل من كذا فهو كذا  
 وليس للحار وضع شخصي ولا نوعي وان وجب فيه علاقة معتبرة بحسب **قوله** بل اشارة اليه  
 بعض المحققين من النجاة من ان طرفا دل على معنى ثابت في لفظ غيره واللام في قولنا الرجل مثلا دل  
 بنفسه على التعريف الذي هو الرجل وهل قولنا هل قام رديتيا بنفسه ويدعي الاستفهام الدل هو

الاول

الحقيقة والحار

في جملة قام رديتيا كرجل الحمة ان معنى لفظ الحرف ملاد على معنى غير هو ان الحرف ملاد على  
 معنى ثابت في لفظ غيره واطلب في تفصيل هذه المعنى الحمة التي هي حمة الهم التعريف وهل فعل الشارح  
 ههنا ما ذكره والتجاء اليه في دفع السؤال على تعريف الوضع وقوله تحت لانه ان اردت بشئ معنى الحرف  
 في لفظ غيره ان معناه مفهوم بواسطة لفظ الغير فذلك الحرف في دفع السؤال بل هو يعينه  
 ما قيل من ان دلالة على معناه الحرة في مشروطة بذكر متعلقه وان اردت به ان معناه عام  
 بلفظ الغير وهو ظاهر البطلان لان الاستفهام فاهم بالمتكلم حقيقة ومتعلق معنى الجملة وكذا  
 ان اردت به قيامه بمعنى غيره قياسا حقيقة فباطل ايضا لما ذكرنا ولانه يلزم ان يكون مثل السواد  
 وغيره من الاعراض حروف الدلالة على معان قايمة بمعنى الفاظ غيرها وان اردت متعلقه بمعنى  
 الغير لزم ان يكون الاستفهام وما يشبهه من الالفاظ الدالة على معان متعلقة بمعاني غيرها  
 حروفا وكل ذلك فاسد كما ترى واما تحقيق معنى وجهه ليعمل به ذلك السؤال فسنورد  
 ان نشأ الله بعام الاستعارة التبعية **قوله** سلمنا ذلك لكن معنى الدلالة بنفسه ان يكون العلم  
 بالعباس كاصنافي الهمم هذا الكلام كالحديث نقلا لانه المعترض يزعم ان العلم بتعيين من لمعناه  
 لا يكفي في فهمه منه بل يحتاج الى ذكر المتعلق ايضا ذلك ان الدلالة في بعض النسخ بقوله سلمنا ذلك لكن معنى  
 قوله بنفسه ان دلالة عليه لا تكون بواسطة قرينة مانعة عن ارادة المعنى الاصل وان تعلم ان هذا  
 معنى لا يفهم من العبارة وقد تعرف الوضع على انه ان اراد المعنى الاصل المعنى الموصوع له فقد  
 لزم الدور كما اعترف به عن قوس وان لم يرد به ذلك فلا بد من بيان معنى الاصلية ليتحصل  
 معنى تعريف الوضع ثم ننظر في صحته وفساده **قوله** وقولنا معنى الطهر لولا معنى الجبض قرينة  
 لدفع المزاحمة لان يكون الدلالة بواسطة فان قلت على قدر المزاحمة لا دلالة له على احد  
 بالعباس فيكون لوجهها المستفاد من القرينة مدخل تلك الدلالة قطعا فهي بواسطة القرينة  
 بتعيين لا نفس اللفظ الموضوع قلت مقصدي الدلالة عليه بنفسه كان حاصلا ومزاحمة الغير  
 كانت مانعة عنها وحينئذ فدت المزاحمة بالقرينة تحققت تلك الدلالة بذلك المقضي الذي  
 اقتضاها وليس عدم المانع من تامة المقضي واما قرينة الحار فهي معتبرة في الدلالة على المعنى  
 الحار في لا يتحقق اقتضاه للدلالة اليه فهي من تامة المقضي وبذلك يفسح الفرق بين قرينتي  
 المشترك والحار ويطهر ان المشترك يدل بنفسه على احد معنييه وان الحار لا يدل على معناه  
 الحار في بنفسه بل بالقرينة **قوله** وحصل من هذين الوصفين وضع اخر ضمنا وهو تعيينه للدلالة

مهم

لطف

الحرف على

ابو

ع

يعينه



على الارض  
بوحدهم

الوصف



والظهور والكتابة من كذا الى معونة المقام والعزلة **قوله** واذ كان ذلك الغير مما يتقنف  
بالمعنى المحقق بالجملة والذهن ينتقل من المعنى المحقق اليه في الجملة لا شك ان هذا الانتقال  
محتاج ايضا الى معونة المقامات والعزلة كاستعارة وسائر الاقسام والحوادث المحقق  
ما اشار اليه بقوله وبالجملة اذ كان من الشئ علة وعلاقة ويريد ان اللفظ اذا اطلق  
على غير ما وضع له فلا بد ان يكون تحت بعض اللفظ من المعنى المحقق اليه ولو معونة  
المقام والعزلة وهذا هو المراد من اللزوم ههنا واما التفصيل المذكور فلا يستفاد  
منه الا بفصل العلاقات المودعة الى اللزوم المحقق في الجمل **قوله** ولهذا يشترط  
في اطلاق الجمل على الكل استلزام الجمل لكل كالرقبة والراس فان الانسان لا يوجد  
بدونهما اذ لا علمه ان عدم وجود الانسان بدونهما يدل على استلزام الانسان  
لهما لا على سبيل استلزامهما للانسان والثاني هو المطر واجبة بانالم نود ههنا المستلزم  
واللازم مصطلح ارباب المعقول الحد بل مصطلح ارباب السان اعني المستقيم ارباب  
والتابع حيث فاكروا بين الكناية على الانتقال من اللزوم الى اللزوم وارادوا باللازم التابع  
والرديف تطول المحاد مثلاً فانه من توابع طول القامة وروافده وكل واحد من الرقبه  
والراس اصل يفتقر اليه الانسان ويتبعه في الوجود وله ذلك لم يوجد دونهما **قوله**  
ان الظاهر الياس عند اصحابنا الحمل على التخييل قبل علمه ان الحمل على التخييل ركك حد الجناب  
بلاغه القرآن فان الخوض اذا شبه بشخص ضار بمجدد مما يصده ولا يثبت له من لوازمه  
ماله مدخل في الاضرار واقر به من ان الحمل على التشبيه من عمل الجلي الملهو **قوله**  
الشبه الاحاطة والشمول والملازمة التامة والاولى ان يحمل استعارة حقيقية  
على احد الوجهين ثم الحمل على الضرر والالم الحاصل من الخوض اكثر مناسبة للاذقة  
فانها تستعمل في المضار والالام فقال اذ افة الضرر والبوس **قوله** وفيه نظر لان  
ان اسد افي لورد اسد مستعمل فيما وضع له بل هو مستعمل في معنى الشجاع فيكون محاراً او  
كما في رأيت اسد ايرمي بعزلة جملة على ريد اذ اصل رأيت اسد ايرمي ولا شك ان اسد ليس  
مستعمل في معناه المحقق بل هو مستعمل في معنى رجل شجاع كالاسد ولم يقصد به هذا المفهوم  
بل الذات وتلك الذات وان كانت متعينة في نفسها لكن المتكلم لم يرد لمحذ هذه العبارة  
الذات علمها من حيث انها متعينة مما تارة عما عداها بل اراد ان لا يلاها علمها من الاحمال

واضاح محمد

والا بهام

والا بهام ولا شك انضائه وحده تشبيه تلك الذات المعينة المرادة بلفظ الاسد اجمالاً  
لكنه جعل ذلك امراً مستلزماً وساق الكلام لاثبات الروية متعلقة بها وادامه ريد  
فان كان لفظ اسد مستقلاً بمعنى رجل شجاع كالاسد وكان رجل شجاع هو المشبه بالاسد  
وقد اسعمل لفظ المشبه به مما ذكره الشارح واما ان يراد بوجه شجاع معطوفاً  
كما هو الظاهر من اسد لا يتعلق بالحارثة ومن وقوعه محمولاً ولا معنى لتشبيهه بالاسد كما  
لا يخفى على احد واما ان يراد به ذات تاميهه مشبهة بالاسد فيكون الكلام مسوقاً لاثبات  
ان ريد هو ملك الدار المشبهة بالاسد وان كان مستعملاً في معناه المحقق كان سياق الكلام  
لا يثبت تشبيه ريد بالاسد واذ اردت ان يتضح لك الفرق بين هذين المعنيين فتأمل قولك  
بالفارسية مردى هجو شير اسد فتقولك شيرى اسد فان التشبيه في الاول راجع  
الى ذات تامي النال الى ريد واما اخرنا ريد في المثال الاول لانه لو قدم حمل الكلام رجوع  
التشبيه الى ريد بتأني ان الخبر قصده المفهوم ولا معنى لرجوعه اليه واما في المثال الثاني فاعني  
للموافقة ودمع توهم اسناد الفرق الى التقديم والتأخير ولا شك ان قولنا ريد اسد واسد ريد  
عائزله قولنا ريد شير اسد وشير اسد ريد فيكون سياق الكلام لتشبيه ريد بكون اسد  
مستقلاً في معناه المحقق كما ذكره القوم فادامه ريد اسد حسن بعد اداة التشبيه  
لان الطراد عوى التشبيه لا الخيال ولا الحمل واما ادامه ريد اسد لم يحسن بعد رها لان  
الطراد عوى حمل الاسد عليه وانه فرد من افراده مندرج تحته مباغلة فلو قد رجعت المباغلة  
فهنا ثلث مراتب الاولى ادعاء المشابهة اداة التشبيه لفظاً او بعدد المحور ريد كالاسد  
وريد الاسد الماسه ادعاء اندراج تحت الاسد وكونه فرداً من افراده كقولك ريد اسد  
الماسه جعل اندراج تحت اسماً كقولك رأيت اسداً يرمى والاولى تشبيه اتفاقاً والثانية  
استعارة اتفاقاً واما الماسه فقد ترقى مرتبة من التشبيه حيث سبق الكلام ظاهر الكونه  
فرداً منه لا لاثبات شبه ولم يبلغ درجة الاستعارة حيث جعل اندراج فيه اسماً  
معطوفاً على سماعها تشبيهاً بليغاً تارة على الخطاطها من مرتبة الاستعارة وترقيتها من صرح  
التشبيه ولا يعود الى اطلاق التشبيه عليها فان المقصود بالخط وادان كان جعله فرداً منه لكن  
القصده حقيقة اثبات التشبيه بطريق المباغلة وطور من بعد ريد لانه (انظر الى المثال  
وان لم تحسن نظرك الى الخط ولا يفتقر ذلك بالاستعارة لانه اللفظ هناك قد استعير بمعنى آخر

فقد

لم







وتتبع وهو هذا المعتبر مدلول لفظ الابتداء اولك بعد ملاحظته على هذا الوجه ان  
 يقيد بتعلق بخصوصه فيقول مثلا ابتداء السيرة البصرة والحجوة ذلك عن الاستقلال وصلاح  
 الحكم عليه وبه واد الا حظه العقل من حيث هو حالة من السيرة والبصرة وجعله لتتق  
 حالها كان معنى غير مستقل بنفسه لا يصلح ان يكون محكوما ولا محكوما به وهو هذا الاعتبار  
 مدلول لفظة من وهذا معنى ما قيل ان الحرف وضع باعتبار معنى عام وهو نوع من النسبة  
 كالتبني مثلا لكل ابتداء معنى مخصوصه والنسبة لا تنفك الا بالمنسوب اليه مما لم يذكر متعلق  
 الحرف لا يتحصل من ذلك النوع هو مدلول الحرف لاني العقل ولا في الخارج وانما  
 يتحصل بتعلقه فينقل بتعلقه وهو ايضا محمول ما ذكره الشيخ اس الحاسب في ايضا الفصل  
 حيث قال الضمير عما دل على معنى نفسه يرجع الى معنى اي ما دل على معنى باعتبار حال نفسه  
 وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه والدار في نفسها حكمه اي لا باعتبار امر خارج  
 عنها ولذلك مدلول الحرف ما دل على معنى في غيره اي حاصل في غيره اي باعتبار متعلق لا باعتبار نفسه  
 انتهى كلامه فقد اتضح ان ذكر متعلق الحرف انما وجب لتحصيل معناه في الذهن لا يمكن ادراكه  
 الا باذراك متعلقه اذ هو الالة ملاحظته وعدم استقلال الحرف بالمفهومه انما هو تصور  
 ونقصان في معناه لا لما قيل من ان الواضع اشترط في دلالة على معناه الا وادى كونه متعلقه  
 اذ لا طائل تحته لان هذا العاقل ان اعترف بان معاني الحروف هي النسب لمخصوصه على الوجه  
 الذي قررناه فلا معنى لاشتراك الواضع لان ذكر المتعلق امر ضروري اذ لا يعقل معنى الحرف  
 الا به وان راعى ان معنى لفظة من هو معنى الابتداء بعينه الا ان الواضع اشترط في دلالة على معناه  
 ذكر المتعلق ولم يشترط ذلك في لفظ الابتداء عليه فصارت لفظة من ناقصة الدلالة على معناه  
 غير مستقلة بالمفهومه لنقصان فيها فزعم هذا ما اطل اما اوله فلان هذا الاشتراط  
 لا يتصور له معنى فائدة اصلا بخلاف اشتراط القرينة في الدلالة على المعنى المحاذي  
 واما ما ساقه فلان الدليل على هذا الاشتراط السبب الواسع عليه كما توهمه لان دعوي  
 ورود نص منه في ذلك خروج عن النصف بل هو التزام ذكر المتعلق في الاستعمال وذلك  
 مشترك بين الحروف والاسماء الا ان الالة المضافة والحرف عن ذلك بان ذكر المتعلق مافي  
 في الحروف لتبين الالة وفي الاسماء لتحصيل الغاية على ما قيل في حكم الحرف واما ثانيا فلانه يلزم  
 ان يكون معنى لفظة من مستقلا في نفسه صالحا لانه لم يسم عليه وبه الا انه لا يفهم منها وحدها

علمه

كقولكم

فدلالة

تلك

فاد اضم اليها ما يتم به دلالتها وجب ان يعبر الحكم عليه وبه وذلك مما لا يقول به من له ادنى معرفة  
 باللغة واحوالها وذلك قال السكاكي لو كانت اسد الغاية واسمها الغاية والغرض معاني من ال  
 وكى مع ان الابتداء او الانتهاء والغرض اسم كان هي ايضا اسم لان الكلمة او اسميت اسم  
 سميت لمعنى الاسمية لها وانما هي مفعولات معانيها اي ادافات هذه الحروف معاني رجوع الاله  
 بنوع استلزام واد قد تحقق عندك معنى الحرف على ما مر عليه مطابقا لغواعد اللغة واقوال  
 الامة وما ورد في بعض الجوانب من العبارات المختلفة فيقول ان الفعل ما عدا الاله مفعول الناقصة  
 كضرب مثلا دل على معنى مستقل بالمفهومه وهو الحدث وعلى معنى غير مستقل هو النسبة  
 الحكمية الملحوظة من حيث انها حالة من طرفها والة لتعريف حالها من طرفها احداهما بالآخر  
 ولما كان هذه النسبة السمي مدلول الفعل لا يتحصل الا بالفاعل وجب ذكره كما وجب  
 ذكر متعلق الحرف فكما ان لفظة من موضوعه وضعا عاما لكل ابتداء معنى مخصوصه كذلك لفظة  
 ضرب موضوعه وضعا عاما لكل نسبة للحدث الذي دل عليه الي فاعل مخصوصها الا ان الحرف لما  
 لم يدل الا على معنى غير مستقل بالمفهومه لم يقع محكوما عليها ومحكوما بها ادلة بدو كل واحد منهما  
 ان يكون ملحوظا بالذات بل ان من العباد السمي منه ومن غيره واصحاب الادراك المتعلق رعاية  
 لمحاذاة الالفاظ بالصورة الذهنية والفعل لما اعتبره الحدث وضم اليه انتسابه الي غيره نسبة  
 تامة من حيث انها حالة منها وحده كذا الفاعل لتلك المحاذاة ووصف افعالها ان يكون مسندا باعتبار  
 الحدث اذ قد اعتبره ذلك في مفهومه وضعا لا يمكن جعل ذلك الحدث مسندا اليه لانه على خلاف  
 وضعه واما مجموع معناه المركب من الحدث والنسبة لمخصوصه فهو غير مستقل بالمفهومه  
 ولا يصلح ان يقع محكوما به فضلا عن ان يقع محكوما عليه كما يشهد به التامم الصادق واما الام  
 فلما كان موضوعا لمعنى مستقل ولم يعتبر معه نسبة تامة لانه منسوب الي غيره ولا بالعكس  
 مع الحكم عليه وبه فان قلت كما ان نسبة الي فاعل عما قررته كذلك اسم الفاعل مثلا دل  
 على حدث ونسبته الي ذات ما لم يحكون اسم الفاعل محكوما عليه دون الفعل ولان  
 المعتبر في اسم الفاعل ذات ما من حيث نسب اليه الحدث والذات المبهمة ملحوظة بالذات وكذلك  
 الحدث واما النسبة فهي ملحوظة بالذات لانها تقيدت بغير تامة وغير مقصورة اصلية  
 من العبارة تقيدت بها بالذات المبهمة وصار المجموع كشي واحد في ازان يلاحظ فيه تارة جانب  
 اصالة محمول محكوما عليه وتارة جانب الوصف في الحدث اصالة محمول محكوما به واما النسبة

فانما هو الذي هو







ما استيقظنا <sup>بما استيقظنا</sup> وقال في الجواب ان انتزاع كل من الطرفين <sup>بما استيقظنا</sup> تشبيه من امور متعددة  
 لا يستلزم تركباً في شئ من طرفيه بل في ما خذها وهذا كما ترى ظاهر البطلان من جهة  
 احدها ان التشبيه بمثلاد الانتزاع من عدة امور فلا يصح ان ينتزع بتمامه من كل واحد  
 من تلك العدة لانه اذا انتزع بتمامه من واحد منها فقد حصل المعصود الذي هو المشي  
 فلا معنى لانتزاعه من واحد اخر مرة اخرى بل على ذلك القدر ان يكون جزء من  
 المشي به ما خذ من بعض تلك الامور وجزء اخر من بعض اخرى لزم تركبه قطعاً  
 الثاني انهم قد اطلقوا على وجه الشبه في التمثيل لكونه لا يكون له مركباً وليس هناك ما يوجب  
 تركبه فكيف يكون متزاعاً من عدة امور فافهم عرحو التمثيل بما وجهه منتزع من متعددة  
 فاداك ان انتزاع وجه الشبه من امور متعددة مستلزماً لتركبه كان انتزاع كل من طرفي  
 التشبيه مستلزماً لتركبه لان المقضي للتركيب هو الانتزاع من امور <sup>وضوحه</sup> ووضوحه  
 كونه المنتزع وجه شبه او مشبهاً به او مشبهاً ملحق في ذلك الحقتضاً جزمنا الثالث  
 انه قد حكم بان انتزاع كل من الطرفين من امور عدة يوجب تركباً حيث رد على من جوز ان يكون  
 قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوفد نارا من تشبيه المفرد بالمفرد فانه قال هناك منهم  
 من قال التشبيه ليس تشبيهاً مفرداً او لا مركباً وانما يكون كذلك لو كان تشبيه اشياء ناشية  
 وليس كذلك بل هو تشبيه شئ واحد هو حال المناقبة بشئ واحد هو حال المستوفد  
 نارا ثم قال في الرد عليه اقول لا معنى للتشبيه المركب الا ان ينتزع كيفية من امور  
 متعددة وتشبهه بكيفية اخرى كذلك فيقع في كل من الطرفين عدة زعماء يكون التشبيه <sup>واحد</sup>  
 فيما بينهما طاهر لكن لا يلتفت اليه بل الى الجهة الحاصلة من مجموع كما في قوله وكان  
 اجرام النجوم لو ابعاد رزقون على سائر ارباق هذا عبارته وهي بصرية بان كل واحد  
 من طرفي التشبيه اذا كان حالة منتزعة من اشياء متعددة كان مركباً وان التشبيه المركب  
 لا يكون طرفاه المنتزعين من امور عدة فلا فرق اذن في وجوب التركيب بين ان يقال  
 هذا تشبيه مركب تركب وبين ان يقال هذا تشبيه منتزع من عدة امور منتزع اخر من امور  
 اخرى وهذا الكلام حق لا يخوم حوله شكاً واما منعه هذا المعنى في ذلك الجواب فهو بالحقيقة  
 مكابرة وتليس خوفاً من شناعة الالزام ولعلك تشبهين لان زيادة تحقيق وتوضيح  
 في البيان فقول ان قوله تعالى على هدى لحنل وجوهاً ثلاثة احدها انه يشبه الهدى بالمركب

لا يستلزم

يوجب

مستدركه

مستدركه

الموم

الموصل الى القصد بحيث له بعض لوازمه وهو الاغلا على طريقه الاستعارة بالكناية  
 وثالثها ان تشبيه تمسك الملعون بالهدى باعتلاء الراكب في التمكن والسيوف وروح يكون  
 كلمة على استعارة تبعه الثالث ان يشبه همة مركبة من الهدى والنقوى وتمسكه به المستفي  
 ثانياً مستقراً عليه همة مركبة من الراكب واعتلاءه عليه متمكناً منه وعلى هذا ينبغي  
 ان يذكر جميع الالفاظ الدالة على الهمة الثانية ويراد به الهمة الاولى ويكون مجموع تلك الالفاظ  
 استعارة تمسكه كل واحد من طرفي منتزع من امور متعددة ولا يجوز ان يكون من مفعولات تلك  
 الالفاظ تصروف حسب هذه الاستعارة بل هي على حالها قبل الاستعارة ولا يكون هناك استعارة  
 تبعية كلمة على حالها استعارة تبعية في الفعل في قولك تقدم رجلاً وتوخر اخرى الا ان قصور الذكر  
 من تلك الالفاظ على كلمة على لان الاعتلاء هو العدة في تلك الهمة اذ بعد ملاحظته بقرب الزهن الى  
 ملاحظة الهمة واعتبارها تجعل كلمة على معونة قرآن الاحوال قرينة الله على ان الالفاظ الاخرى الدالة  
 على سائر اجزاء تلك الهمة مقدرة في الارادة بعد دلالتها على سائر اجزاء قصداً كما قصد الاعتلاء  
 بكلمة على في متاع لان قال استعيرت كلمة على وحدها من الهمة الثانية للهمة الاولى  
 لان الهمة المانعة ليست معن على ولا تعلق معانيها الذي تسري الاستعارة منه الى معناها  
 والهمة الاولى ليست معنوم منها وحدها فكيف تستعار شي من الثانية للاول فان دل  
 لما كان معن لا اعتلاء مستلزماً للعلم العقلي عليه كانت كلمة على دالة على مجموع الهمة ولا حاجة  
 الى بعد سائر الالفاظ اخر قلت فهم المعن والمعتل عليه من الاعتلاء انما يكون تبعاً لقصد  
 وذلك لا يكفى في اعتبار الهمة بل لابد ان يكون كل واحد منها ملحوظاً قصداً كالا اعتلاء لغير  
 همة مركبة منها وهما من حيث انهما بلا حفظان قصداً مدلولاً لقطبي اخرين ولا بد ان يكونا  
 مقدرين في الارادة واما بقدرهما في نظم الكلام فذلك غير واجب بل ربما كان بعد رهما منجماً  
 لغرض نظم ونظير ذلك ما صور حوايه من ان المشبه ودرطوى ذكره في التشبيه طناً على سنن  
 الاستعارة فلا يكون مقدراً في نظم الكلام فيلتبس بالاستعارة وتفرق سهمها بوجهي  
 احدهما ان لفظ المشبه به في التشبيه مستعمل في معناه المحض وفي الاستعارة في معناه المجازي  
 الثاني ان لفظ المشبه مقدراً في الارادة في صورة التشبيه دون الاستعارة لقوله تعالى وما يستوي  
 الحويان فانه يشبه ادم برودا الحويان الاسلام والكفر بل ادم الحويان جمعاً كما يشهد به سياق  
 الآية لمن له فاق في سلم داره تشبيه الاسلام والكفر كما كانه من الاسلام ثم عذر فترات

والمركون

تشبيه

انهم

والعقل

اصالهم



حيث

والله

الاسم

بلغ

حال

والكفر لم يلح اجاب ولفظ المشبه ههنا مقدر من الارادة دون نظم الالوية لكونه مغيرة له  
 والتشايح معترف بذلك قال في تفسيره قول الله تعالى وما يدركه على سنان الاستعارة  
 يعني يدرك في التشبيه ذكر المشبه كما يدرك في الاستعارة حيث لا يكون في حكم المذكور  
 ولا لحاج الى بعدره في تمام الكلام الخاته في التشبيه يكون منوينا مراد او الاستعارة  
 منسيا غير مراد ومصدق الفرق ان اسم المشبه به في الاستعارة يكون مستعملا ومعنى المشبه  
 مراد به ذلك حيث لو اقيم مقامه اسم المشبه استقام الكلام وفي التشبيه يكون مستعملا  
 في معناه الحاصل مراد به ذلك كما قال في قوله تعالى هذا عذاب فرات سابع الى قوله ويرى  
 العلك منه مواخر لآلة فاطمة على ان المراد بالبحر من معاني الحاصل فيكون تشبيها الى  
 الاسلام والكفر للفران هما كالحجر من الموضوع وقد خفي هذا الالسان على بعض الخوهان قد هبوا  
 الى ان هذه من قبيل الاستعارة ولا ادري كيف يتصدق امثال هؤلاء لشرح مثل هذا الكتاب  
 انتهى كلامه فقد اتفق حوازي كون اللفظ مراد اموتوا وان لم يكن مقدر او تركيب الكلام واذا  
 تحققت ما تلونا على عرف ان تليز الوصف السال اعني ان يكون الاستعارة تمثيلية  
 عن الوصف السال اعني ان يكون الاستعارة تبعية مبنى على تدقيق النظر في احوال المعاني  
 المقصودة بالالفاظ المعروفة ورعاية ما يقتضيه قواعد علم البيان من ثم زلت فيه اقدم  
 اقوام فقلوا واضلوا فان قلت على اي هذه الوجوه العلمية لم يلح كلام العلامة قلت على الوجه  
 الثاني فانه جعل المشبه به اعتلا الراكب وعلم من ذلك ان المشبه هو التمسك بالهدى وان  
 وجه الشبه هو التمكن والاستقرار واما قوله مثل معناه فثبيل اي بصور فان المقصود  
 من الاستعارة تصوير المشبه بصورة الخشبة بصورة المشبه به بل بصور وصف المشبه بصورة  
 وصف المشبه به مثلا اد اقلت رابت اشد ايرم بعد صور الشجاع بصورة الاسد بل صور  
 شجاعته بصورة آخراته ولما كان المقصود الاعلى تصوير ما في المشبه من وجه الشبه قد تم  
 التمكن والاستقرار على التمسك الذي هو المشبه واما قال ومعنى الاستعارة تبعية على ان استعارة  
 اللفظ تابعة لاستعارة المعنى لكون مفيدة للمبالغة فان قلت قد تنبى لنا ما قدرت ان  
 الصواب هو ان طرفي التشبيه التمثيل مركبان معنى ولفظا وان التوكيد في الاستعارة  
 التمثيلية كما صرح به في الخيضاح وشهد به المفتاح وتبين ايضا ان الاستعارة في كلمة على  
 لا تخامع التمثيلية اصلا فاما حال التبعية في سائر الحروف والاموال والاسماء المتصلة

ها

الكثير

استعارة

مدلوله

ها حيث هي لجامع التمسك في شئ منها وذلك لان معاني الحروف كلها مفردات لكونها  
 مدلولها لالفاظ مفردة وكذلك متعلقات معانيها من حيث انها مفهومة من تلك الحروف  
 ومعاني الاعمال مصادرها والاسماء المشتقة منها كلها مفردات ايضا لما ذكرنا وليس في  
 من هذه المعاني هنة مركبة وحالة متفرعة من عدة امور فلا يقع شئ منها مشبها به  
 اصالة ولا تبعا في الاستعارة التمثيلية فان قلت قد تخيل اجتماع السبعة والتشابه  
 من لغز السكاك الاستعارة في قوله تعالى لعلمكم الله ان الله لا يخفى على شيء علم  
 وكفى له وحده صريح وصدر كلامه بان المشبه به والمستعار منه اصالة هو معنى الترحى وعلم  
 من ذلك مع باقي كلامه ان المشبه والمستعار له اصالة هو الارادة ثم مرر التشبيه واستعار  
 منها الى المعنى الحاصل للكلمة لعل يصير مشبها به ومستعار منه تبعا الى المعنى المقصود بها  
 في تلك الالوية ونظائرها فيصير مشبها ومستعار له تبعا وكما ان المعنى الحاصل لهذه الكلمة  
 غير مستقل بالمفهومته واد اريد ان يفسر عبر عنه بالترحى كذلك معناه الحجاز المراد  
 بها ههنا غير مستقل بالمفهومته واد اريد ان يفسر عبر عنه بالارادة وكل هذه المعاني  
 اعني الترحى والارادة والمعنى الاصل والمعنى المراد مفردات فلا يكون المشبه به ولا المشبه  
 في هذا التشبيه له اصالة ولا تبعا لمركبة منتزعة من عدة امور فلا يكون استعارة لعل  
 تمثيلية عنه لما مر من جوه التمسك مما ينتزع كل واحد من طرفه من امور متفرعة نعم لما كان  
 استعارة لعل من معاني الحقيقة المفسر بالترحى لمعناها الحجازي المفسر بالارادة الله تعالى  
 للافعال الاختيارية للعباد مبنية على اصول المعترلة اوردتها واطن فيها بما هو بسط كلام  
 الكشف ثم صرح بالمقصود مقتضيا له ايضا فقال في تشبيه حال المكلف الممكن من فعل الطاعة  
 والمعصية مع الارادة منه ان يطيع باختياره حال المحرطي المحي يرس ان يفعل وان لا يفعل  
 وكان الظن ان يقول فمشبه حال الله الممكن بحال المحرطي لانه اراد بالحال الذي هو المشبه  
 به المعنى الحقيقي الذي عبر عنه بالترحى وهو حال قائم بالترحى متعلق بالترحى واد اريد بالحال  
 الذي هو المشبه المعنى الحجازي الذي عبر عنه بالارادة الله تعالى وهو حال قائم بالله تعالى متعلق بالله  
 والاولى بالحال ان يضاق الى ما قام به لكن عدل عن ذلك واصافة الى المعنى لفائدة في الاول  
 رعاية الادب في ترك التفرع بتشبيه حال الله تعالى حال المحرطي والثانية الاشارة الى وجه الشبه  
 من الترحى وذلك الارادة فان المشاهدة بينهما انما هي ان سعل كل منهما يتمثل من اعدام والحاج

تفتون

عنده







اصلاً وايضا اذا كان المشبه به هو المفيد من حيث هو معدة فلا بد ان يستعار منه ما يدل  
 عليه من حيث هو كذلك فلا بد ان تلك الاستعارة بدون ذلك القيد **قوله** والاستعارة بالكناية  
 لا تنقل عن الخيالية لان اضافة خواص المشبه به الى المشبه لا تكون الا على سبيل الاستعارة  
 ذكره هذا الكلام لتجديد صحة ما جاز من اعتراض المصنف على السكاكي حيث قال لا يمكن الملكى عنها  
 مستلزمة للخيالية لا لبيان الواقع عند العوم فانه باطل كما تقدم في تقرير كلام الكشاف  
 للشارح ولا يمان انه مذهب الى ذلك كما سيذكره ايضا **قوله** في ذكره كتابه ما حصل  
 به التقصير عن هذا الاعتراض بتقرير التقصير ان لفظ المنية لما جعل مرادفا للسمع وحده ان يكون  
 استعماله في الموت بطريق المجاز كما اذا اسعمل لفظ السمع في الموت فانه بطريق المجاز قطعاً  
 وادعى المترادف في المجاز فصار حده في كونه حقيقة او مجازاً اذا استعمل في معنى واحد **قوله**  
 سلمنا جميع ذلك لكنه لا يقتضي حاصله ان ادعى الترادف لا يوجب ثبوته فلا يكون لفظ  
 المنية مستعملاً في غير ما وضع له تحقيقاً وذلك لان الادعاء لا يحل الموضوع له غير موضوع له  
 ههنا كما انه لا يحل غير الموضوع له موضوعاً له في الاستعارة المصحح بها **قوله** هذا غاية ما  
 امكن في توجيه كلامه على ما فهموه ووجه ما فيه **قال** مما نقل عنه يعني على تقدير تسليم ما ذكره فهو  
 لا يفيد الا عدم كون لفظ المنية حقيقة بناء على انقضاء قيد الحيثية بمعنى انه مستعمل فيما وضع له  
 لكن لا من حيث انه موضوع له وهذا لا يوجب كونه مستعملاً في غير ما وضع له حتى يلزم كونه مجازاً  
 وانما **قال** على تقرير تسليم ما ذكرنا من اشارة الى ان لفظ المنية في قولك اظفار المنية مستعمل فيما وضع  
 له من حيث انه كذلك تحقيقاً او ادعاءً كون الموت سبباً فلا ينافي ذلك لان السمع الادعاء هو  
 حصه الموت مجاز مع ذلك ملاحظة كونه موضوعاً له **قوله** والسكاكي حيث فسّر الاستعارة  
 بالكناية بذكر المشبه وارادة المشبه به ارادتها المعنى المصدرى لتحقيق عليك ان تقرير  
 الاستعارة بالكناية بالمعنى المصدرى بذكر المشبه وارادة المشبه به يفهم منه ان المستعار  
 هو لفظ المشبه كما ان تقرير الاستعارة المصروفة بالمعنى المصدرى بذكر المشبه به **قوله**  
 المشبه يفهم منه ان المستعار هو لفظ المشبه به اللهم الا ان يقال المراد ان المستعار بالكناية  
 هو تقريره اطلاق المشبه به على المشبه وادراك المشبه به ادعاءً يفهم من  
 الجواز الاول ان المستعار هو لفظ المشبه به لكن دعوى ارادة امثال هذه المعاني في التفسير  
 مما يلتفت اليه قطعاً واما قوله وقد صرح بان المستعار في الاستعارة بالكناية هو

مدرك السكاكي

استعاره

المترادف

على قسمين احدهما ان يشبه الضرب الشد بامثال القل ويستعار له اسم ثم تشق منه  
 قيل بمعنى ضرب ضرباً شديداً والثاني ان يشبه الضرب والمستقبل بالضرب في المام مثلاً  
 في حقن الوقوع في شئ فيضرب فيه ضرب فيكون المعنى المصدرى اعني الضرب موصوفاً لكل واحد  
 من المشبه والمشبه به لكنه قيد في كل واحد منهما يقدم مقارن لقيد الآخر فصح التشبيه لذلك  
 وما قررنا لك ظهر لك ان ما ذكره القوم من ان الاستعارة في الحروف والافعال بتعيين كل  
 الاستعارة بتعيين التشبيه بتعيين كون المشبه موصوفاً بوجه الشبه او بكونه مشاركاً  
 للمشبه به في وجه الشبه واما يصلح للموصوفية الحقائق دون معاني الحروف والافعال دليل  
 صحيح لا يرد عليه ما نقل من الشارح في توجيه ما اشار اليه من تزيفه بقوله بعد تسليم محتم  
 قال وجه عدم صحته امران احدهما ان كلاماً من الحركة والرمز مانع انه ليس من الامور المتقررة  
 الثابتة موصوفة كقولنا زمان طويل وحركة سريعة والثاني ان المدعى هو ان الحروف والافعال  
 لا تقع مشبهات بها ومقتضى الدليل هو انه لا يقع وقوعها مشبهه فلا ينطبق الدليل على المدعى اما عدم  
 ورود الاول فلان ناظرها في ههنا والذوات مما سلف في مباحث الاستفهام المعاني المتعلقة  
 بالمفهومة لا ما توهمه من الامور المتقررة اساسه وكل من الحركة والزمان حصه لاستقلاله  
 بالمفهومة دون الافعال والحروف وما عدم ورد الثاني فلان التائيه اقتضا التشبيه كون  
 المشبه موصوفاً محكوماً عليه يستلزم انهما كون المشبه به موصوفاً محكوماً عليه كما مر وما تعرضوا  
 للاقتضا الاول لانه المقصود الاصل محموله دليل على الثاني هذا او اما الصفات والصفات  
 واسماء المكان والالة فلا بد من ذلك الدليل فيها لان معانيها تصلح ان تقع محكوماً عليها والوجه  
 في كون الاستعارة فيها تبعية ما ذكره حيث قال فالاول ان يقال وتفصيله ان الصفات لما  
 تدل على ذوات مبهمة عبارة معاني متعينة هي المقصودة منها ولما لم يكن تلك الذوات المبهمة  
 مقصودة منها ولا مشتهرة بما تصلح وجه الشبه في الاستعارة لم يتصور جريان الاستعارة  
 فيها بحسبها بل يتصور ذلك في معاني مصادرهما المقصودة منها فكانت تبعية واما  
 اسما المكان والزمان والاله واليه وان ذلك على دوام متعينة باعتبار ما لا ان المقصود  
 الاصل منها ايضا معاني مصادرهما الواقعة فيها او هي فيكون الاستعارة فيها تبعية لهما ايضا  
 ولو فصل التشبيه والاستعارة بحسب تلك الذوات لوجب ان نذكرنا لفظاً ظاهراً على انفسها وهذا  
 التفصيل انصح الفرق بين الصفة كاسم الفاعل والحوادث وبين اسم المكان واخره فانه بعد

والتشبيه

المستقلة



وكونها مشتقة وكون المقصود **ال** هم منها هو المعنى المصدري وكون الاستعارة  
 منها تبعية افتقرت في ادا الصفة لتدل على تعيين الذات اصلا فان معنى قام شي ما اذ ذات ماله  
 القيام وهذا هو امر غير محصل اصلا اذ لا حظ للعقل طلب ما يربطه به وكثره عليه  
 ليتعين عنده فذلك كان حقه ان لا يقع موصوفة بل حقه ان يقع حارته على غيرها وفي  
 ان اسم المكان يدل على تعيين الذات باعتبار ان قولك مقام معناه كان فيه العام لا شي ما  
 اذ ذات ماله العام فذلك صلح ان يحرى عليه الصفات ولم ينج ان يكون صفة للغير وكان  
 في عدد الاسماء دون الصفات ولم يفتقر تعريف الصفة ايضا كما زعمه ونسبه الى غيره  
 فقال في هذا صرحا بان تعريف الصفة الى غيره وذلك لان مرادهم بذات في تعريف الصفة  
 كما هو المتبادر منه ذات ما يسميها لا تعين لها اصلا وقد صرحوا بذلك في تعريف الصفة  
 ما دل على ذات ماله باعتبار معنى معين فلا يندرج اسم المكان في التعريف لانه لا يندرج في ذات  
 متعينة باعتبار دواعي اطنابنا في هذا المباحث كل الخطاب لنثبت به قوادك وتستفيها  
 وتستفي منها في مواضع اخرى مرادك **قوله** سم وصفه بالغير الذي يلزم الغطاء اي بلائمة  
 باعتبار كثرة استعماله فيه حتى صار كانه حقيقة له كالحذافة في الشدة والبلابة  
**قوله** وهذا يشعر كلام صاير الكشاف في قوله يعاين يقضون عهد الله قال الشايع في شرح هذا  
 الموضوع من الكشاف ولقد كنا في عول من اخلاق اقوال القوم الى تلكه حيث فهم من كلام القدماء  
 ان الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه به المذكور كناية كالسبع مثلا وصرح صاير المفتاح  
 انه اسم المشبه المستعمل في المشبه به كالكناية المراد بها السبع ادعاه لعله مراد واللام  
 السبع على عكس الاستعارة التوضيحية وصاحب اليباض انه التشبيه المصغر في المعنى قال  
 حتى فهم بعض الناظرين في هذا الكتاب ان الاستعارة بالكناية هي الخطاف من حيث كونه  
 كناية عن استعارة السبع للمنية وفي قولنا شجاع يفتقرس اقترانه الحذف اس مع انه استعاره  
 تضرع به لانه لا اقتران فهو كناية عن استعارة الاسد للشجاع اذ الكناية لا تنافي  
 ارادة الحقيقة لكن المقصود بالقصد الحذف وهو التبيين على انه اسد كالحذف في الاسد  
 وسائر الاسد من الكوازم بالضرورة ثم هذه الكناية من قسم الكناية في النسبة اعني  
 اثبات الاسد للشجاع والجملة للعهد للقطع بانه ليس كناية عن المسكوت نفسه  
 بل دل على مكانه هذه عبارته وادراك الناظر صاحب الكشاف كما نقل عنه واستغنى

الاستعارة  
بالكناية

وهو محسن الكشاف عليه

علمك

اعليه اذ انك مقاصد عباراته الكاشفة عن الاستعارات بالكناية وما مل منها او علمك  
 انه فهم من الكشاف معنى اخر غير الملبس واحذر بذلك في الاستعارة قولك رابعا  
 فزاد في طنبور العول نغمة اخرى ولعمري ان نسبة هذا الفهم اليه سماوي عظيم  
 لم ينشأ الا عن غفلة وكيف تصور فهمه لهذا المعنى من الكشاف مع ان عبارته صريحة  
 في خلافه حيث تشببه على من له اذني مسكة وان شئت جلية الحال فاستمع لما يقال  
 وهو ان صاحب الكشاف قال هذه العارة وهذا هو المستعار بالكناية وقد حققه  
 العلامة رحمه الله بوجه لم يبق فيه شبهة لناظر يريد ان العلامة حس قال وهذا  
 من اسرار البلاغة ولطائفها ان يسكتوا عن ذكر الشئ المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر  
 شئ من لوازمه فينبهوا بذلك الرمز على مكانه ونحو قولك شجاع يفتقرس قرانه وعالم  
 يفتقر من الناس لم يقل هذا الا وقد ثبتت على الشجاع والعالم بانها اسد وكثر  
 فقد باح باد الاستعار هو المسكوت وان الرواد في المذكورة كناية عنه كما لا يخفى  
 على ذي ادراك وفي قوله حقيقة لم يبق فيه شبهة لناظر اشارة الى ان ماذكره العلامة اذ نوح  
 في هذه الاستعارة واضحة غاية البضاح وهو الحق الصريح الذي لا شبهة فيه لا حد  
 لا يكون حقا ولا يكون مقصودا من تلك العارة فكانت تشير الى بطلان ما اختاره صاحب  
 المفتاح والخبضاح والى ان كلام جبار الله لا يحتمل ان يعصده شئ منهما بل لم يرد بها  
 الا ما فهم من كلام القدماء بعينه ثم انه رحمه الله كما جازاه في الكشف عن المعضلات وتوصل  
 المحلات لراد ان من مر به الاستعارة بالكناية وان يرد على صاحب المفتاح والخبضاح  
 في النشيد مما دها الله في الاستعارة بالكناية وما لم يصر ما ذكره صاحب الكشاف في ملاحظ النقص  
 مستعملا في ابطال العهد علم انه اسعاره فصرح به حيث شبه ابطال العهد بنقص الجبل  
 ثم استعمل لفظ المشبه به كوهكدا الاقواس ولا يفتقر الى استعارات مصرحان  
 حيث شبه بطشه وفككه لقرانه ما هو اس الاسد وشبه افقاع الناس به بالافتراق  
 ثم اسعمل لفظ المشبه به في المشبه فان قل ان كان النقص ونظيره استعارات  
 مصرحانها قد شبه معانيها المرادة بمعانيها الاصلية فكيف يكون كنيانا عن استعارات  
 اخرى **قوله** هذه الاسعارات من انما متفرعة عن الاستعارات الاخر صارت كنيانا  
 عنها فان النقص انما ساع استعماله في ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالجبل فلما نزل

رواديه

في قوله

حيث

شرطه  
علم

ان  
علم



العهد منزلة الجبل وسمى باسمه فنزل ابطاله منزله نقضه فلو ان استعاره الجبل للعهد  
 لم يحسن بل لم يعبر استعاره النقض للابطال وقس على ذلك استعاره الافتراض  
 والاعتراض فانها تابعة لاستعاره الجبل للشيء والاعتراض لما كانت هذه الاستعارات  
 تابعة لتلك الاستعارات الاخرى ولم يكن معصودة وانفسها بل قصد بها الدلالة  
 على تلك الاخرى كانت كناية عنها وذلك لا سائر كونها وانفسها استعارات على قياس  
 ما عرفت من ان الكناية لا سائر ارادة الحقيقة فالاعتراض مع كونه استعاره مصححة  
 بها كناية عن عبارة الجبل للشيء فظهر بذلك ان الاستعارات بالكناية لا تستلزم  
 الاستعارات الحقيقية فان العراض في هذه الصور استعارات مصححة بالحقيقة  
 وليس هناك استعارات حقيقية نعم العراض في مثل قولك اظفار المنيّة وبد الشّمال  
 ومخالب المنيّة استعارات حقيقية اما على ايها ود (اريد بها) صور حقيقية مثبته بمفانيها  
 الحقيقة كما صرح به في المقام وهو المختار كما سألنا واما على ايها قد (اريد بها) معانيها  
 الحقيقة والاستعارات الحقيقية هي اثبات تلك المعاني للمنيّة والشّمال على سبيل الجبل  
 كما ذهب اليه صاحب البصائر وادعى انه مذهب الجمهور ونال من ذلك ان الاستعارات  
 بالكناية على مذهب القدماء تستلزم الجبل فقد اخطأ فافق لو كان النقض مثلا  
 مستغنى لا يبطال العهد لم يكن شئ من روادق المسعودات اعني الجبل المذكور اولا  
 يجمع قوله ثم يرمز واليه بذكر شئ من روادق نقضه ونظيره من روادق الاستعارات  
 بالكناية مستغنى في معانيها الحقيقية التي هي روادق الاستعارات المسكوت عنها وج اثباتها  
 اعني المستعار له على سبيل الجبل فصرح ان الاستعارات الحقيقية تستلزم الجبل ولو  
 لما صرح باسمه في بعض ابطال العهد علم انه اراد بذكر روادق ما هو اعم من روادق  
 معناه الاصل الذي هو الرادق الحقيقة او رادق ما هو مثبته بذلك المعنى فنزل منزلة  
 فان النقض من روادق الجبل اما اذا اراد به معناه الحقيقة فقط واما اذا اراد به معناه  
 الحازي فلا نه ادانزل منزلة المعنى الحقيقة وعبر عنه باسمه صار رادقا للجبل ايضا فالرادق  
 علم الاول المذكور لفظا ومعنى صفة وعلى الثاني المذكور لفظا ومعنى صفة ومعنى ادعاء ولاه  
 يصح ان قرينة الاستعارات المكتوبة ان الكناية اعني كناية (الاستعارات) المكتوبة من  
 قبيل الكناية في النسبة فان النقض ليس كناية عن المسكوت نفسه اعني الجبل بل دال على مكانه

الحق  
 علم

فمحمود ال اثبات الجبلية للعهد والافتراض دال على اثبات الحسنة للشيء فان  
 رحمه الله وليس الامر كما ظن صاحب البصائر من ان الاستعارات في اليد واليد والشّمال  
 بل الحقيقة هي امات اليد للشّمال والمكنية هي التشبيه المصنوع في النفس والاعتراض  
 على السكالي في جعله اليد والمخالب والافتراض استعارات حقيقية على معانيها مستغنى  
 في امور متوقفة بمراد من جعله الاستعارات المكنية عبارة عن التشبيه في النفس لا يناسب معنى الاستعارات  
 اصطلاحا ولا لغة وليس هناك ضرورة ملجئة الي ذلك وهو ما طرد ذلك جعله الاستعارات  
 الحقيقية في المثال المذكور اثبات اليد الحقيقية للشّمال على سبيل الجبل لا يلام ما هو المخطئ  
 من معنى الاستعارات في الجمار القوي ولا مانع من ان جعل لفظ اليد مستغنى لا الامر المتوقف كما  
 اختاره السكالي ولا يعجز ذلك وكونه قرينة الاستعارات المكنية فان النقض مع كونه استعاره  
 محققة لما حاز ان يكون قرينه على ما ذكره العلامة وقد حققناه كان المراد من كونه مستغنى  
 للموهوم المشبه باليد الحقيقية اول ذلك فان رحمه الله وانما الانكار عليه مما تكلفه  
 في جعل المنيّة غير مستغنى في موضوعها بل قدر المسداس مرادقا للشيء على سبيل السوادق  
 مطلقا على مفهوم المسداس كاطلاق السبع عليها وله عن ذلك من وجوه فان جعل المستعار  
 مسكوتا فلو ذكر لم يذكروا المنيّة بذكرها مع رادقه كما حققه صار الله سم قال وعلى هذا نقول  
 ان الرادق والماني به قد يكون مالا يستقل والقوم منه التشبيه فقط كما في مثال المسداس وقد  
 يكون ما يستقل وان مفرغ على الاول كالنقض والاعتراض وهو نظير ما سلف من الترتيب فلهذا  
 ما يدل عليه كلام صار الله من غير تكلف وليس صريح الجمهور ان الاستعارات في الاثبات لا في اليد  
 لتزلف ما حققناه من ان الكناية في الاثبات ولا نظرا الى تلك الاستعارات استقلالها  
 على الاعمال ما حله صاحب البصائر اقول قد اختار ان المخالب والافتراض والاستعارات  
 لمعاني موهومة لم يعصدها بغيرها اصلا بل جعلت تبيينها فقط على المستعار المسكوت عنه  
 وان النقض والافتراض والاعتراض كما تبين مستغنى لمعاني محققة هي المعصود في كلمة  
 وان لم يكن معصودة بالذات والحق ان جعلها مستغنى لا موهومة لا خلوة عن نفسه  
 فالاول ان جعل تلك اللفظ باقية على معانيها وجعل لفظ الاستعارات الحقيقية عبارة  
 عن اسمها على سبيل الجبل كما اختاره صاحب البصائر وعلى هذا فالفاظ في قرينة الاستعارات  
 بالكناية ان يقال ان المكنى المشبه المذكور تابع شبه رادق المشبه به كان باقيا على معناه

نلا انكار  
 المضمر

والا بأك

عني



الحقيقي وكان إثباته له استعارة تخيلية كالحقيقة والظواهر وان كان له تابع يشبه ذلك الرادق  
 المذكور كان مستعاراً لذلك التابع على طريق التصريح ولا يكون هناك مع الاستعارة بالكناية  
 استعارة تخيلية كالنقص والاعتراض والاعتراض ولقد دقنا ما وعدنا من تحقيق مقاصد  
 الكشف في هذا المقام واستبان منه براءة صاحبه عما نسب اليه من أحداث قول رابع في الخ  
 المنجية وجهه ذلك من عبارة الكشاف والله الموفق **قوله** والباري قوله بالنسبة تتعلق  
 بالغير واللام في الغير للعهد ولولم يذكر السكاك قوله استعارة الخ في الغير لكان في قوله النسبة  
 متعلقاً بغيره في قوله غير ما هي موضوعه له وكان المقصود حاصله ولعله انما اعاد الغير ليعلم  
 تعلق الحاربه في غير ما ذكره ان الحاربه في الغير هو الكلمة المسعلة في معنى مقار  
 لما هي موضوعه له بالتحقيق مقاربه بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة المسعلة **قوله**  
 وان ارد ما هو ام من الشخص النوع فقد دخل الحاربه في تعريف الحفصه لانه موضوع بارز  
 المعنى الحاربه وضع نوعياً على ما بين في الاصول قد مر ان الوضع تعيين اللفظ للدلالة على  
 معنى سعة ولا وضع بهذا المعنى الحاربه لخصيصاً ولا نوعياً وما ذكر في بعض كتب الاصول  
 من ان الوضع هو تعيين اللفظ للدلالة على المعنى من غير ان يعتبر معه قيد سعة **قوله**  
 الثاني ان الالتم ان التمثيل يستلزم التركيب بل هو استعارة مبنية على التشبيه التمثيل والتشبيه  
 التمثيل قد يكون طريقاً مفرداً كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استودعنا ان اعلم ان القوم  
 عرفوا التشبيه التمثيل ما وجهه منوع من متعدد كما مر وقد اشرنا الى ان المصادر من هذه  
 العبارة ان وجهه منوع من عدة امور معتبرة في طريقه لانه منوع من عدة امور هي اجزائه  
 وح يلزم ان يكون كل واحد من طريق التشبيه التمثيل مركباً كما ان وجه الشبهه فيه ايضا مركب  
 ولو اكتفى في التشبيه التمثيل بترك وجه الشبهه لقليل تعرفه ما وجهه مركباً وموافق  
 متعدد ادراك لفظ المذكور في العرفات كجملتها على طواها (ادراك) لم يكن هناك ما هو  
 صوفها عنها واي ما ذكرنا من وجوب تركيب طريق التشبيه التمثيل ذهب المحققون  
 وبنى عليه صاحب الاضاح اعتراضه على صاحب الاضاح حيث قال **قوله** ورد بان التمثيل مستلزم  
 للتركيب المباني للافراد من المتأخر من متوزن ان يكون طريقاً مفرداً وتوسل بذلك الى الجوز  
 افراد الطريق والاستعارة التمثيلية بناء على ان كل تشبيه تمثيلي اذا انزل فيه التشبيه

بشرطه في التمثيل

ان

المر

الى الاستعارة صار استعارة تخيلية ودفع به ذلك الاعتراض وحق نقول التحوير الثاني  
 مخالف للاضاح فانه حصر الاستعارة فيما هو مركب الطريق حيث قال ومن المثلية استعارة  
 وصف احدى صورتين متوحدتين من امور لوصف الاخرى مثل كذا انسانا استعارة في مسئلة  
 وسرد الكلام الى ما قال وهذا هو الذي نسميه التمثيل على سبيل الاستعارة ثم نقول اذا  
 انحصرت الاستعارة التمثيلية فيما هو مركب الطريق وجب حصر التشبيه التمثيلي فيه ايضا  
 بناء على ما مر بعينه واما التجوز الاول فقد نقل له وجهان احدهما ان وجه الشبهه والتشبيه  
 التمثيلي زما كان متفرعا من عدة اوصاف لطرفه المفرد كما في تشبيه الثريا بالعمود  
 والواجب منه ترك وجهه لترك طريقه وهو مورد لما مر من ان خلاف المتبادر من  
 العبارة ولا يصار اليه في التعريفات لاسيما اذا لم يكن هناك ضرورة داعية ولم يقل احد  
 ممن يمسك بكلامه ان تشبيه الثريا بالعمود تمثيلي **قوله** الثاني ان انتزاع وجه الشبهه  
 من متعدد في طريق التشبيه هو مقتضى ان كل منهما حسب المعنى دون اللفظ لحوار ان يعتبر عن  
 الامور المتعددة في كل واحد منهما بلفظ واحد كقوله تعالى مثلهم كمثل الذي استودعنا  
 وهو مورد ايضا ان انتزاع وجه الشبهه من تلك الامور المتعددة يستلزم ان يلاحظ  
 كل منها قصداً فلا يصح ان يكون تلك العدة معبراً عنها بلفظ واحد فان الزعم انما ينتقل  
 من اللفظ الواحد الى تلك العدة اجمالية لا تحيط بشئ من تلك متعة اوجهها اليه في وجه  
 حسب تلك الملاحظة اجمالية فكيف تصور انتزاع وجه الشبهه منها حيث يكون لخصوص  
 كل واحد منها مدخل فيه كما يقال ادراك حطائها اجمالية في ضمن لفظ واحد فلما بعد ذلك  
 ان تلاحظ تفاصيلها وتفرع منها وجه الشبهه كما نقول هي حيث انها لو حظت تفاصيلها لبيت  
 مدلوله لذلك اللفظ الواحد (الافاظ) متعددة بحسبها معدرة في الحارة سواء كانت مفردة  
 في نظم الكلام او لا كما سأل في حقيقة اوله يرى ان مفهوم الحوان والباطن هكذا انفصل  
 ملاحظي قصداً ليسا مفهوم الانسان بل مفهومه مجمل لا يلاحظ فيه اجزائه قصداً  
 واما الالتم الكرمه فلم يعترف فيها عن طريق التشبيه لمعروفين وذلك ان المشبهه فيها على تقدير  
 كونها من التشبيهات المركبة هو حقيقة المناققين المخصوصة المفصلة فيما بعدم والمثبهه  
 هو قصة المستوفد المخصوصة المفصلة فيما بعد من حيث انها هي القيسية ليس مفهومها  
 من لفظ مفرد اما المشبهه به فظ لانه غير مفهوم من لفظ المثل في قوله كمثل الذي استودعنا

استودعنا



في هذه الاقسام خمسة عشر اقسام

الالفاظ المتعددة واما المشبه وكذلك ايضا لان المعنى مثلهم في الظاهر الجياد ويطالون الكفر  
اي اجزاء القصة فتلك الالفاظ متعددة في الارادة وتوثر ذلك في حركات الكشاف والتشبيه  
المفروق والمركب في هذه الآية فانه ان العرب تأخذ اشياء فردى معزولة بعضها عن بعض  
ثم تأخذ هذه الحجة ذاك فتشبهها بنظائرها وتشبه كيفية حاصلة من مجموع اشياء قد  
تضادت وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا فاعلم ان كل واحد من هذه الالفاظ على ان  
كل واحد من اجزاء الطروس في المركب مأخوذ على انه شيء واحد فالحجة حتى صار الى شيئا  
واحد اظاهرون ما كان معهودا من لفظ واحد ليس كذلك وايضا فانه حوت ان يكون هذه  
الاجزاء من التشبيه المفروق وحصل ذلك الاشياء المشبهة ح مطوية على سنان الاستعداد ولا يتصور  
ذلك مع كون لفظي المثلين داخلين على ما هو مشبه ومشبه به حقيقة ولا تحق اذ المشبه  
على بعد التركيب هو مجموع تلك الاشياء التي حكم بكونها مقدرة وانه لا فرق بين المفروق والمركب  
الا وان تلك الاشياء في المفروق تعتبر مفردة ويشبه كل واحد ما يناسبه في المركب يعتبر  
مجموعه ويشبه ما يناسبها تشبها واحدا فكونه لادان على المشبه المركب في الآية تعدد  
قطعا وان **ول** تشاؤك من ان مفهوم لفظ المثل منها هو القصة مطلقا وهي امر مهم  
متحد بحسب الذات مع القصة المحصورة المفهومة من الفاظ اخرى كما ان الكل في كل القوم متحد  
بالقوم ولذلك صرحوا ان الكل هو القوم لكنهم ارادوا الاتحاد في ذات المفهوم وان صفة الفاعل  
لا تستنفذ من لفظ كل قطعا وكذلك خصوصية القصة المحصورة المفصلة الى المشبه او  
المشبه بها جميعه ليست مفهومه من لفظ المثل وقس على ذلك قوله تعالى مثلهم كمثل الجوار  
ونظائره فان **ول** فعل ما ذكرت لا يكون الكافي في هاتين الحيتين داخل على ما هو مشبه به  
حقيقة **ول** نعم ومن قال ذلك فقد توسع نظره الى اتحاد المبهوم بالمعنى ذاتا وبهذا  
المعنى يظهر الفرق بينهما **ول** في قوله تعالى كما انزلناه من السماء الى فقال قلتم دعوى افراد  
الطروس على التوسع ايضا لان قول هذا الحجة نفعا فانه اعتراف بان طروى التشبيه  
مركبان معنى ولفظا وهو المثل فان **ول** ما الفائدة للفظي المثلين في هاتين الحيتين  
**ول** اما طرف المشبه به فالشعار بالتركيب ودخول الكافي على ما هو متحد ذاتا بما هو  
مشبه به حقيقة واما في طرف المشبه فالشعار به ايضا والاختصار لان حذف تلك الالفاظ  
المقدرة انما يتوصل اليه بذكره ودرجته في ما هو ان الصواب هو ان طروى التشبيه التمثيل مركبان

المفروق

في ان تشاؤك توهم افراد طروى التشبيه

معبر

في

في

ان

ان

فهو اشارة الى قوله وسمى المشبه به سوا كان المذكور او المتروك مستعارا منه واسمه  
مستعار او المشبه مستعارة له واطلق ان كلام السكاك وهذه الاستعارة تحتمل ان تصور هذه  
بعض ان يكون المستعار الكلية هو لفظ المشبه به كما هو مذهب السلف وتقرره لها  
بما ذكره وتقبله انما ما مثله غير محصورة بعض ان يكون المستعار الذي هو محال لفظي لفظ  
المشبه به وتكلف كما مضى وهذه محال استلزام كون الخبر المصريح جعده كما مر انفا  
وعناية ما يفرق به ان في المصريح صور غير الموضوع له بصورة وفي الكلية تصور الموضوع له  
صورة غير فقد اعتبر في كل مني ما هو خارج عن المعنى الموضوع له وما اغتر به الخارج  
كان خارجا فكونان محازين فاقول **ول** واختار رد التبعية الى المكنى بها محل عودتها  
مكنى عنها والتبعية ودرتها فاد **ول** نطق الحال بكذا القوم على ان ونطق استعارة  
تبعه لاستعارة النطق للدلالة كانه استعمال النطق والدلالة اول ما اشتق منه نطق  
بمعنى لت وذكر الحال فترتبة لتلك الاستعارة وعند السكاك ان الحال استعارة بالكناية  
عن المتكلم وان نسبة النطق اليها فترتبة الاستعارة المتكلم عنها بقليل الحسام لكون اقرب  
الى الضبط كما صرح به ودر علمه صاحب الكشاف انه قد يكون تشبيه المصدر هو المصنوع الاصل  
والواضح الجلي ويكون ذكر المعلقة تابعا ومقصودا بالعرض والاستعارة تكون تبعية كما  
في قوله تعالى الرياح رباض الحزن من هرة اذ اسرى النوم في الحيطان ايقاظا فان التشبيه  
انما لحسن امالة من هبوب الرياح عليها وليس القوي ولا حسن التشبيه ابتداء من الرياح والمضيق  
ولا من الرياح والضيف ولا من الايقاظ والطعام نعم يلاحظ التشبيه من هذه الامور تبعا  
لذلك التشبيه والاصح ان يعكس فيقول ان هبوب الرياح والقوي تبعا لشيء من هذه التشبيهات فلا  
يصح ههنا رد التبعية الى المكنى عند من له ذوق سليم وقد يكون التشبيه في المعلق غرضا اصليا  
امرا اجليا ويكون ذكر الفعل واعتبار التشبيه منه تبعا في محل على الاستعارة بالكناية كقوله  
تعالى يفيضون عهد الله فان تشبيه العهد بالجبل مستفيض مشهور وقد يكون التشبيه في مصدر الفعل  
وهو متعلقه على السوتة في جاز ان جعل استعارة تبعية ولا محل مكينة كما في قوله نطق الحال فان  
كلام تشبيه الدلالة بالنطق وتشبيه الحال بالمتكلم ابتداء استحسن فلهذا ما اختاره السكاك  
من الرد مطلقا مرود **ول** هذا كلامه ولا مستأمر له بكلام السكاك **ول** في رده هذا الكلام  
وحاشيته على هذا الموضوع اما اوله ولان قوله الاستعارة التحيلية ليست في نطق بل في الحال

بصور

في ان تشبيه الى المكنى بها

التشبيه



المكلم

مما لم يصر له اصلا لان الحال عنده استعارة بالكناية والتخييلية عنده لم يكن ان يكون ذكر  
المشبه به وادارة شبه الحقيق له حشا ولا عقلا وانتقادا في مثل نطق الحال اد اوصا  
نطق حقيقة مما لا ينبغي ان يفتقر على احد اقول في قوله بان جعل لسان الانسان  
التخييلية ليست في الحال نفسها بل في الحال باعتبار ان جعل لسان الانسان وقد صرح بذلك فقفا  
اد اقلنا نطق لسان الحال وادارنا باللسان الصورة التخييلية للحال التي هي منزلة الله  
للانسان فلا بد من استعارة الحال فهذه استعارة مكنية عنها وتخييلية اما اذا قلنا نطق  
والكنية عنها موجودا دون التخييلية هذه عبارة بعينها ولا بد من علمه انه جعل الحال  
استعارة بالكناية عند السكاك استعارة تخيلية عنده بل الظاهر كلام المحي ان جعل  
المصنف باللسان نطق مثلا اعم من ان يكون ونطق لسان الحال او ونطق الحال قد  
الاول بوجود التخييلية في اللسان وان كانت نطق حقيقة ودفع النال فقط او دفع  
معانا المكنية لا تستلزم التخلية بل الامر بالعكس قال واما ثانيا فالاتي السكاك  
ما اعتبر في تعريف الاستعارة بالكناية كوشي من لوازم المشبه به والتزم في مثله تلكا  
ان يكون على سبيل الاستعارة التخييلية قال وقد ظهر ان الاستعارة بالكناية لا تنفك  
عن الاستعارة التخييلية على ما علمه سابق كلام الاحباب وهذا اصح وان المكنية عنها مستلزمة  
للمحسنة اد قد صرح فيما قبل بان المحسنة توجد دون المكنية كما في قولنا اظفار المسكة الشبيهة  
بالسبع وغير ذلك من الامثلة التي اوردتها واما ثانيا فلانه قد صرح السكاك بان نطق  
في نطق الحال امر وهمي كاظفار المنيعة وهذا اصح وان الاستعارة محسنة وبالجملة  
جمع ما ذكرنا مخالف لصريح كلام المعصاح **قوله** به يشعر لفظ المعصاح حيث قال  
الاصلي في الكلام لقوله ريك ومارك هو الجوز واما الرفع في الجوز حيث قال فالحكم  
للعزبة والكلام هو الجوز والنصب محاذ ويكون من باب الكناية وحقه وجهان الاول  
ان الوصف الاول ليس كما بهل هو من المذهب الكلامي وهو ان نورد المحسنة  
لما يدعه على طريقة اهل الكلام لقوله على فلما اقل قال لا يجب الخليل اي التميز بين  
وركي ليس بافلي والهم ليس بركي بل على ذلك بقوله حيث قال اي ليس ليرد اخ اذ لو كان  
له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو ردي حيث قال والمراد اي مثله تعلى اذ لو كان له مثا لكان لفظ  
مثل مثله اد البعد برانه موجودا لوصف هذا الوجه ايضا كناية لم يكن في

هذا القائل

فمن لم

نفي

الاشياء

نفي

نفي

نفي

وحدها اخر غير الثاني بل لا يكون اختلاف الحروف العارة سان ذلك ان الحروف كناية في التفسير  
حيث نسب النفي الى مثل المثل وادارته نسبته الى المثل والثاني ايضا كناية في النسبة  
حيث يفتقر ثبوت مثل مثله وادارته ثبوت مثل له موصفا الى استعمال لفظ اد الى على استعمال  
الحال انه عبر عن الحرف بان ثبوت مثل المثل لازم لثبوت المثل ونفي لازم يستلزم نفي المثل  
وعن الثاني بان بقي المماثل عن هو على اخص او صافه نفي لثبوت المثل عنه بطريق المباغة  
واما اد جعل الحرف مذهبها كلاميا فالفرق ظاهر لان العبارة في الكناية مسجلة  
في المعنى المقصود اعني المثل عنه يعنى لا قرينة عن ارادة المعنى الاصل في المذهب الكلامي  
ذكر مسجلة في معناه الاصل في جعل تحت على المقصود من غير ان يعنى استعمالها فيه اصلا  
فتأمل **قوله** حتى انهم استعملوها فيما لا يدله اعلم ان استعمال بسط اليد في الجوز والنظر  
الي من حاز ان يكون له يد سوا وحده وصحت او شئت او قطعت او فقت لنفعا في الخلق  
كنايه محضه لحوار ارادة المعنى الاصل في الجملة وبالسطراي من تارة عن اليد كقوله مع يد يد  
على ميسوطان مجاز متفرع عن الكناية لا لضعف تلك الارادة فقد استعمل طريق الكناية هناك  
حي صار بحيث يعنى الجوز من غير ان يصور يد او بسط يد استعماله هنا مجاز في معنى الجوز ومن منه صنف  
على ذلك نظيره في قوله على الرحمن على العرش استوي وقوله ولا تنظر اليهم فان الحسنوا  
على العرش اي الجلوس عليه في تصور منه ذلك كناية محضه عن الملك ومنه في قوله عليه السلام  
وجه متفرع عليه وعدم النظر من محو منه النظر كناية محضه عن عدم الاعتداد ومنه في قوله  
منه فذلك هكذا احقق الكلام في الكشف **قوله** فان كان الحذف او الزيادة مما  
لا يوجب تغيير الحكم المعرب كما في قوله على او كصيب الى اخره هذا محقق وبعض  
قل في كلام الاحكام واعتراض عليه بما لم يصر في بعضه وهو قوله والمراد بالزيادة  
لها ما وقع عليه عبارة الحاجة من زيادة الحروف فلا يدخل في سر في يوم الجمعة والرجل  
لهم وانه قام وما اشبه ذلك وبعضه منظور منه وما رغب من نعا ذكره الاصوليون من مجاز  
بالعصان كقوله تعالى واسال القرينة والمجاز بالزيادة كقوله تعالى ليس كذلك نفي ليس  
المجاز الذي يعبر عنه استعمال اللفظ في غير ماض له يعنى المجاز ههنا لمعنى اخر سوا ارادته  
لكلمة التي يعبر عنها اعني الحذف او زيادة كما ذكره المصنف ولاريدته العرب الذين يفترون  
كلمة الله بسبب احدهما كما يدل عليه ظاهر المفتاح وسان النظر ان الاصوليين

مستع

مستع



ما عرفوا بالحجاز المعنى المشهور اوردوا في اللغة بالزيادة والنقصان ولم يذكر ان للحجاز  
عندهم معنى اخر كما ذكره صاحب المقنن ونسبه الى السلف وروى ان الحجازي ان بعد الحجاز  
الحجاز والمقصود من كلامه ان القرية مستعملة في اهلها محاذ اول لم يردوا بقوله ان الحجاز  
بالنقصان ان اهل مصر هناك يقررون في نظم الكلام في ان الحجاز يعادل الحجاز عندهم بل  
ارادوا ان اصل الكلام ان يقال اهل القرية فلما حذف اهل اسعمل القرية محاذ الحجاز في موضع  
محاذ بالمعنى المتعارف بسبب النقصان ولذلك قوله كمثل يستعمل في معنى المثل محاذ او سبب  
هذا المحاذ الزيادة اذ لو قيل ليس مثله شيء لم يكن هناك محاذ **قوله** بل كنايةان احدهما المحاذ  
بها نفس الصفة وهي كثرة الرماح والاساس المطبوع بها نسبة المضايقة اليه وهو جعلها في ساحة  
لتقديرها له واد اقبل كرماد وساحة العالم واريد به ريد بناء على اشتهاه بالعلم واختصاصه به  
في الجملة كان هناك ثلاث كنايات احدها عن الصفة والاساس عن نسبتها الى الموصوف كما ذكرنا  
والثاني عن الموصوف نفسه اعني زيدا **قوله** وقد يكون غير مذكور المثل قوله المسلم من  
المسلمين من لسانه ووجه قد صرح به بالصفة اعني الاسلام وكنى عن نسبتها الى المتفقا الى  
المؤذي الذي لم يذكر في الكلام تحصر الاسلام من غير المؤذي والمثال الثاني اعني قوله  
انا لا اعتقد رجل اخر قد كثر فيه عن الصفة اعني الكفر باعتقادهم حتى الحزب وكنى عن اثباتها  
لموصوف غير مذكور في الكلام تحصر عدم اعتقاد حلقها في التكميل واذا كان الموصوف  
غير مذكور كان القسم الثاني من الكناية مستلزما للقسم الثالث لما ذكره دون العكس  
محاذ كون الصفة مصرحاً بها مع عدم ذكر الموصوف **قوله** قال صاحب الكناية الكناية  
ان يذكر الشيء بغير لفظه الموصوف الى اخره ذكره هذا هو باع قوله فان قلت اي فرق بين  
الكناية والتعريض قال صاحب الكشف المقصود من الفرق بينهما فلا يرد النقص على احد  
الكناية بالحجاز قلت وحاصل الفرق انه اعتبر في الكناية استعمال اللفظ في غير ما وضع  
وفي التعريض استعماله فيما وضع له مع الاشارة الى ما لم يوضع له من السياق والاسباب  
ان اللفظ المستعمل فيما وضع فقط هو الحقيقة المحردة وبقيت المحاذية المستعمل في غير  
الموضوع له فقط والكناية اللفظ المستعمل في الصلة فيما لم يوضع له والموضوع هو ما تبع  
وفي التعريض ما مقصود ان الموضوع له من نفس اللفظ حقيقة او محاذ او كناية والتعريض به  
من السياق وفي الكناية العرفية بطبيعتها المكنى عنه اخره الاول عنزلة الحقيقة في

لغيره

صوم

كثيرة

مقصودا

مقصودا او الناحية هو المعترض له انه غير مقصود من اللفظ بل من السياق هذا وقد عارض من نفس اللفظ  
لجعل المحاذ في حكم حقيقة مستعملة كما في المثال المتقولات والكناية في حكم المصريح كما في المثال  
على العرش وبسط اليد وجعل الالتفات والتعريض نحو المعروض محاذ ولا يكونوا اول كما عرفت  
ولا يتنهض نقضا على الاصل هذه عبارة واقول ذكر اول الفرق بين الكناية والتعريض  
ظاهر كلام العلامة فان ذكر الشيء بغير لفظه الموصوف له حاصله استعمال اللفظ في غير ما وضع  
له وذكر شيء بذل به على شيء لم يذكره بغيره ان الشيء الخ قول مذكور بلفظه الموصوف لانه  
الاصل المتبادر عند الاطلاق وتفهيم منه ان الشيء الثاني لم يستعمل به اللفظ والاصل  
مذكور في الجملة فلو كان حال وحاصل الفرق انه اعتبر في الكناية استعمال اللفظ في غير ما وضع له  
وفي التعريض استعماله فيما وضع له مع الاشارة الى ما لم يوضع له من السياق وكلام ابن كثير  
اعني قوله والتعريض هو اللفظ الذي اعني على معنى لا من جهة اللفظ بل من جهة الحقيقة او المحاذ  
بل من جهة التلوين والاشارة بل ان اللفظ اعني ان المعنى التعريض لم يستعمل فيه اللفظ  
بل هو مدلول عليه اشارة وبسياق بل تسميته تلوين كقولهم من ذلك تسميته تعريضاً في  
عنه ولذلك قيل هو امالة الكلام الى عرض اي جانب يدل المقصود وحقق ثانياً الكلام  
في الجمع والحجاز والكناية والتعريض وقيد الحقيقة بالمحردة اي المفردة اخرجنا  
عن الكناية اذ قد تسمى جمعة غير مفردة حيث يراد في المعنى الجمع ايضا اذ يكون  
ارادته وقد فصل الشارح في تعريف الكناية هذا المعنى وبيّن ما هو الحق منه وجعل  
اعني صاحب الكشف التعريض اعني مما ذكره اولاً وحاصله ان المعنى هو ان المعنى التعريض  
مقصود من الكلام اشارة وبسياق لا استعمال اللفظ في غير ما وضع له من اللفظ مستعمل في معناه  
الحقيقي او المحاذي لا المكنى عنه وقد دل به اي المعنى المستعمل فيه من تلك المعاني على مقصود  
في نظري في امالة الى غرض والتعريض جامع كلام الجمع والحجاز والكناية وقوله  
في الكناية العرفية تطلب مع المكنى عنه اخر يرد به ان الكناية اذا كانت تعريضاً كان  
ان واللفظ المستعمل في المعنى المكنى عنه معنى اخر مقصود بطريق الملوخ والاشارة فكما  
في المكنى عنه غير المعنى الحقيقي في لونه مقصودا من اللفظ مستعمل في معناه وادخل المس  
لم المسلمون من لسانه ووجه واريد به التعريض في الاسلام عن مودع المعنى والمعنى  
الحصار الاسلام فمن سلوا من لسانه ووجه ويلزمه انتفاء الاسلام عن المؤذي مطلقاً وهذا

لهم

وكرر

بمعنى

فيه

لهم

اي هو

معنى



التسكاك بذكر المعروض قد يكون على طريق الكناية من ان يعصده المعنيان معا وقد يكون  
على طريقة المحاربان يعصده المعني المعروض فقط فقولك ادنى فتعرف اذا اردت به كمد يد  
المحاطب ويهدد غيره معا كان على سبيل الكناية واردة المعنيان الحاد والاول براد اللفظ  
والثاني بالسياق واد اردت به يهدد غيره فقط وهو المعني المعروض بمكان على سبيل المحاربان  
في ان المقصود هو هذا المعني وحده ولا يخرج بذلك عن كونه تعريفا لما مر وللتنبيه على هذا  
المعني اجماع التركيب لفظا السبل والله الهادي الى سواء الطريق **قوله** بل معنى كلام الشيخ  
ان شيئا من هذه العبارات لا يوجد ان حصل له في التوضيح زيادة في المعني مثلا اد اعلمنا ان  
استاذنا رمي فهو لا يوجد ان حصل لزيد في الواقع شجاعة لا يوجد فينا ان راب رجلا كالسيد  
**اول** العبارات لا تغير بثبوت معانيها في نفس الامر لان دلالتها على المعاني ليست دلالة  
عقلية قطعية تلتزم تخلو المعاني عنها بل هي دلالة وضعية مخزونة فيها تخلو المدلول عن الدليل  
وهذا مما لا يشبهه لكن تفوضا له في الخبر دعاه لما يتوهم من تعريفه ما حتم الصدق والكذب  
من ان احتماله لهما على سواء يتوهم ان كذبه انما هو مختلف مدلوله عنه ثم حمل كلام الشيخ على الفرق  
بين الاستقار والتشبيه وبسبب الكناية والتصرف ليس باعتبار ان الاستقار والكناية يوجبان  
ان يحصل في الواقع زيادة في المعني اى زيادة في الشجاعة وزيادة في القوى مثلا مما يناسب  
المقام اذ لا يذهب دهم الى ذلك حتى يدفع فانهما لا يوجبان ثبوت اصل الشجاعة واصل  
القوى في الواقع فكيف تصور الحاحهما لزيادة فلهما بل يقول ينبغي الحاحهما لثبوت الزيادة  
في الواقع وهو الحاحهما لثبوت اصل المعني فيه والاضاف ان المتبادر من كلام الشيخ ما  
فهمه المصنف وهو المناسب لهذا المقام اذ ربما يتوهم ان الحيلولة باعتبار دلالة  
في العبارات تنس على معنى رابيد لا يدل عليه الاخرى فدفع ذلك وسمى ان الحيلولة باعتبار  
يد الدلالة وقوتها وهو معنى ما قبل ان المحاربان والكناية كدعوى الشئ بدينته لا باعتبار  
ية في مدلول احد لهما ولذا صرح بالمساواة فقال **راب** رجلا هو السيد  
شجاعة فان المساواة المعلومه منه ومن قولنا رابيد الا يتصور فيها زيادة و  
ان فيمنع ما دعاه من عدم افادة الاستقار زيادة في المعني ووجه تنجحه اعتراض المصنف  
وما احاط به ايضا واما قول الشيخ ولما لا يتغير حال المعني في نفسه بان الممكن عنه هو  
في اخره فمعناه ان اختلاف الطرق الدالة على المعني لا تؤثر في اختلافه وتغييره اى نفس



فان كان المعنى بالزيادة والعصان فان معنى كثرة القوى معنى واحد لا يخلو من نفسه  
 بان يعبر عنه تارة باللفظ الموضوع له وازاكنه ولكن عنه اخرى بكثرة الزيادة فمعنى الاول من اللفظ  
 وفي الثاني بطريق المعنى وكذلك معنى المساواة الاسد لا تغتر من معناه سواء اعتبر عنه بلفظه اول  
 عليه من حيث المعنى لمجمله اسد اما المفهوم من احدى العبارتين هو بعينه المفهوم من الاخرى  
 من غير زيادة ونقصان في معناه نعم هناك اختلاف في قوة الدلالة وتاكدها كما بينا وعلى هذا  
 وكلام الشيخ اوله واخره اعلى ما فهمه المصنف كلام صحيح جزئيا ذلك الحد منه مذقوع  
 بما ذكره واما على ما فهمه الشارح فهو على ما نرى من الرواية والفساد واما وقوع له في باب  
 من قول الشيخ لا تغتر حال المعنى في نفسه فتوهم انه اراد تغتره زيادة ونقصان في القوة  
 والاختلاف في نفس وهو سهل اراد تغتره في نفسه بان يفهم من احدى العبارتين زيادة المعنى  
 لا يفهم من الاخرى كما ذكرنا واما قال في نفسه احترازا على اختلاف الدلالة عليه  
 المفهوم في نفسه واحد غير مختلف وان اختلفت الدلالات عليه فطهران التشبيع ساقط  
 وان المقلط غلط والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب الفن الثاني علم التدعي  
**قوله** حوجه تحيين اشارة الى الوجوه المذكورة في صدر الكتاب فذكر في تحقيق معنى التعريف  
 ان الاضافة كاللام في الاشارة المفهوم الجنس وما يتفرع عنه والمناسبات ههنا ان جعل  
 الاضافة للتعهد كما سنده **قوله** اي بالخلو عن العقيد كانه خص وضوح الدلالة بالخلو  
 عن التعيد المعنوي مع انه لم يسمه ننا والخلو عن العقد اللفظي ايضا لكون اشارة  
 الى علم البيان على ما ذكره في صدر الكتاب كما ان رعاية المطابقة اشارة الى علم المعاني  
 فتكون نبيها على ان رتبة هذا الفن بعد ههنا بمرله قوله وتبعها وجوه اخرى قد علم  
 بذلك ايضا ان وضوح الدلالة المذكورة في تعريف السان لا يكون جملة على الخلو عن العقد  
 المعنوي اعني اذ اعلمنا سبق في مباحث المقدمة فتأمل **قوله** لانه مدخل فيها اي في وجوه  
 حسن الكلام اي حسن برادها مفهومها الاشم بعض الناس من الحسنات التابعة لها  
 الكلام كالخلو عن التناقض مثلا بل يقول لا يخرج منها الا مطابقة بعض الاحوال والخلو  
 عن العقد مطلقا بل اخرى وضوح الدلالة ايضا على مفهومه المتكامل فيبقى الخلو عن التناقض  
 بين الحروف او الكلمات والخلو عن القياس والخلو عن صفات القالب كلها من جهة  
 فيها مع انها ليست من علم المدعي واما عن الغرابة فممكن ادراجها في وضوح الدلالة

الامر  
 العلم الثاني  
 علم المدعي  
 الى  
 بعد ما نقول

العلوم

قوله

**قوله** ادتقابل الضائفة مع ثلث الحن الجمع من الحب والحن لا يسمى في الظن مطابقة  
 بل لمحااة النظر اقرب **قوله** الحق وهو من شذو يس حضيروا في حاشيته حضوره في رد  
 فهو بعد خبره ان القضية على حركة الضم من جملة ابياتها قوله وقد كانت البصيص  
 القواض من الوضو يواتر وهي الحن من عدة بتر على ما سيجي في العجز على الصدر **قوله**  
 وزاد السكاك واد اشترط ههنا امر شرطية ضده فهاهنا الكلام ابل لا يكون  
 في المقابلة شرط لكن اذا اعتبر في احدى الطرفين شرط وجب اعتبار ضده في الطرف الاخر  
 ثم ان السكاك مثل في الخطاطبة معوله بما يليض كقولنا وسكوا كثيرا ولا شك ان  
 عنده في المقابلة ايضا ادم ط فيها اعتبار الشرط كما مر من ذلك علم انتفا التباين  
 المطابقة والمقابلة فاد انما في حدها عرف كونها اخص من المطابقة كما عندها لمص  
**قوله** عن الرهط الحماين غارة لها من عقيل مما يليها رهط قيل الرهط الاول ازار من  
 حلود تشق وتأتز به الحما **قوله** يعني انها ملكة فكلها رقيقة فكون مد ومفها اوله  
 برفعة حالها حسبا وثانيا بكثرة قبايلها نسبيا ولحوز ان تكون المعنى انها كرمة المناسبات  
 في حسناتها فكون الرهط الاول ايضا من رهط الرجل اقومه **قوله** الاستخدام بالمعنى  
 من خدمت الشئ قطعه ومنه سيف مخدوم وقد قطع ههنا الضمير عما هو حقه وبروي للمعنى  
 المهمة والذال المهمة من خدمت اي قطعت ايضا وروي المهمة والمهمة كانه جعل المعنى  
 الذي لم يرد اوله تابعا في الذكر للمعنى المواد فوالله الضمير **قوله** وهذا معنى لظوم مسلكه  
 لا حفي عليك ان محرو ووقع تشريسي لمقين معقل ومحل لا يصح لطف مسلكه تحت كنهدي  
 اي حسنة النفقات المحيوت من علم السان بل كنههاك من امر اخر وان كنت في رر  
 مما ذكرنا فتأمل ما اورد الشارح من المثال هل هو هذه المتزلة من الرقة واللطافة  
 ما اظن ذا طبع سليم يحكم بذلك واما الامة الكرمة فعها دقة وجه العلل ولطافة جهة  
 المناسبات الا تترك ان تغفل الامز مراعاة العدة باكمال العدة فيه اشارة الى ان تلافي  
 ما بقدر الامكان واحد ولما كان المطلوب اوله صوم ايام مخصوصه بعدة معينة  
 محس فانه خصوصية الامام بناء على العذر امر برعاية العدة حفظا له عن القوات بالكلية  
 وتخصيلا له بعد الامكان وفي ذلك لطافة بليغة وظهر من هذا ان المعنى للعلل باكمال  
 العدة في الاداء فلا يكون قوله وتكلموا على الامز مراعاة العدة شاملا لامر الشاهد بصوم

اي قوله على  
 على وجه زويج  
 النافذ المسند  
 واسم شاعر خزا  
 ملام  
 فلا يستهان



الشهر كما توهمه بعض الناس على ما سياتي وان عليل قوله ولتكبر واستنبط من غيره  
كما بينه وتوجيه عبارة الكشف حيث قال وفي هذا دلالة واضحة على تعليم كيفية  
القضا وذلك يحتاج الى دقة نظر وانكلا واحد من العليين الحريين لمكن اقامتها  
مقام اخرى لحسب الظن والتأمل الصادق شكشفا ان الشكر اول بنعمة الترخيص  
كما ان التكبير على الهداية انسب لتعليم كيفية القضا **قوله** اي الوطواط في الصباح قوله  
الوطواط الخشاف وقيل الخطاف قال ابو عبيدة هذا شبه القول عند الصواب  
والوطواط الرجل الضعيف الجبان قال ولا اراه سمي بهذا التشبيها بالطائر  
**قوله** في البيت السابق هو قوله قادم المقات اقمي سيرها فاعلم على الشكيم وادنى سيرها  
سرع لا يقنع بلدة مرارة عن بلد كالموت ليس يخاف ولا يشع الا انه المقلب ما من الشئ  
الى الاربعين من الخيل والسرع مصدر بمعنى السرعة لا بمعنى الشئ **قوله** وانما بعد من مبداء  
معين كما ينتقض باعتبار فكذلك ينتقض باعتبار التبداء مرد عليه ان يقال لا يستلزم الاول  
بعد حصول الحجة فكيف ينتقض بما سبق على الدخول بالصواب ان يقال لا يستلزم الاول  
محمول على ما تقدم من ان خفاق المؤمنين لا يخلدون في النار واما الثاني فمحمول على ان  
اهل الجنة لهم بها سوى نعيمها ما هو اكبر واجل وهو رضوان الله ولقائه عز وجل  
لا على ان بعضا منهم خرج منها وتدرج نعيمهم اراد هذا المعنى منه على قياس ما ورد الاول  
عقب قوله عطا غير محدود لا يقال ما ذكرته اوجه احكام ونظام الكلام حيث عدل  
بالاستسنا الثاني عما حمل عليه الاستسنا الاول مع انها سبقا مساقا واحدا لا يقول  
الاول محمول على الظن وعدل بالثاني عنه لغوية واضحة كما ذكرنا ولا اشكال في احكام  
**قوله** قوله على انزوتهم ذكرنا واننا ان قلت ما وجه العطف باو فقامت العطف  
في السابق واللاحق بالواو **قوله** فلك لما كان الضمير المصوب الراجع الى من نشأ  
الحملتين السابقتين ولو خرج من نشأ هذه الجملة لا متنع العطف باو كما استوعبها  
والمتأخر او لا يرى انه لو حمل او على من نشأ المذكور لادل في الظن على المنا  
وان الواقع احد كمالا ككناهما وليس يجر اياها المراد وقوع كل منهما بحسب مشيئة  
فالاول بالعاس الى طائفة والاخرى بالعاس الى طائفة اخرى واما الجملة  
الثالثة في حيث اورد فيها الضمير وكان صاحبا الى الطائفتين المذكورتين او الى احداهما

الخفاش  
قوله  
الاسم

وحال العطف باو والافسد المعنى ونرم ان يكون لكل واحد منهما مع الخناث فقط او المذكور  
فقط ذكره وانما مقاد الشرف في ذلك ان هذه الاقسام اداقيست الى طائفة واحدة  
كانت متنافية واما اداقيست الى طوائف مختلفة فينبغي توافق في الوقوع واشتراك في  
الثبوت ولما اختلف المفسرون اليه اعني الموهوب له والعقيم في الحمل التلت عطف  
بالواو تنبيها على التوافق ولما اجد المنسوب اليه في الجملة الثالثة بالمنسوب اليه في  
الحملتين السابقتين ضرورة اتحاد الضمير بالمرصوع اليه عطف باو تنبيها على التباين  
والمتن او يزعمهم بدل الخناث فقط او المذكور فقط دونك وانما مقاد ان هذا ذلك  
فان **قوله** اي ما يدر في العدول عن الضمير من نشأ في الجملة الثالثة الى الضمير  
وتغيير الكلام عن أسلوبه **قوله** لو اخرج الكلام على سنته كان المستفاد منه  
ان هذه الاقسام منوطة بمشيئة الله تعالى واما اذا عدل الى ما عليه التفسير فاد  
مع ذلك نكتة اخرى سرقة عدم لزوم المشيئة ورعاية الاصل **قوله** وروان  
التحريد لا ينافي الالتفات بل هو واقع بان حرد المتكلم نفسه من ذاته وجعله  
لنكتة المقصود من الالتفات المشهور عند الجمهور على ما عرفت اشارة الى المقصود  
في صور متفاوتة استجلا بالنشاط السامع واستدرا اشارة الى صغابه اليه المقصود  
من التحريد المباعدة من كون الشئ موصوفا بصفة وبلوغه النهاية فيها بان يتخرج  
منه شئ اخر موصوف بتلك الصفة فبني الالتفات على ملاحظة اتحاد المعنى وبين  
التحريد على اعتبار التعابير اذ عا فكيف يتصور اجتماعهما نعم امكن حمل الكلام  
على كل واحد منهما بل لا من الاخر واما انهما مقصودان معا فلا مثالا اذا اعتبر المتكلم  
عن نفسه بطريق الخطاب او الغيبة فان لم يكن موصوفا بالمبالغة في اتصافه بها  
لم يكن كمن جردا اصلا وان كان هناك وصف يحمل المبالغة فيه فان انتزع من نفسه  
شخصا اخر موصوفا به فهو جرد وليس من الالتفات في شئ وان لم ينتزع بل قصد جرد  
الاختلاف في التعبير عن نفسه كان الالتفاتا عند الجمهور وعلى مذهب الشكاك فان حمل  
كلام المفتاح حيث قال من ان الالتفات واقامتها مقام المصا **قوله** على انه جردا  
فيجتمعا قلنا معنى كلامه انه قام نفسه مقام المصا **قوله** لا انه جردا منها مصا باخر  
لمكون تجردا فما ذكره فائدة الطلاق لفظ المحاطب على المتكلم وبيان النكتة الخاصة

المسوم

والله الموفق

ط

زما

هنا

المقام



بالالتفات في هذا الموضع فان شئت زادة توضيح فاعلم ان سيب قوله تطاول لتلك  
ان حمل على الالتفات كان فيه لبهام الخطاب وملاحظة ان المراد به نفس المتكلم  
ولم يكن هناك مبالغة بالمحذوثة بطريق انتزاع محزون اخر منه وان حمل على المحذو  
كان فيه دعوى الخطاب واطرها ان المراد به مغاير للمتكلم منتزع منه وكان فيه مبالغة  
في انتزاعه بالمحذوثة بطريق الانتزاع **قوله** لانه اذا انفج عنه الشر بكف الخيل  
الى اخره مقصود الشاعر وصف الممدوح بنفي الخيل واثبات الحود وقد نفى عنه الشر  
بكف الخيل ولا شك انه يشرب بكفه فلا يكون خيلا لانه كونه خيلا يستلزم شربه  
بكف الخيل فكيف ينفي اللازم عن نفي الممدوح ويلزم من نفي الخيل عنه كونه حوادا  
نحسب اقتضا المعام في هذا الموضع المصود ولا يدل على انه جعل نفي الشر  
عكس الخيل كناية عن اثبات الشر به بكف كرم منتزع منه مغاير له ادعا ليكون  
تحريدا بل هو بطول للمسافة بلائق وتوكد ما ذكرناه انك اذا اولت بامسيت  
بكف كرم يتبادر منه انه يشرب بكفه فقه فهو كرم لانه لكف اخر منتزع منه  
وان كان محتملا للكلام فظهر ان كونه كناية عن كون الممدوح غير خيل لا جامع كونه  
تحريدا بعم كونه كناية عن اثبات شربه بكف كرم منتزع منه جامعة والفرق ظاهر  
فصح ما ادعاه ذلك البعض واما قوله وانه ان كان الخطاب لنفسه الى اخره فاما رد  
عليه اذا كان مراده ما ذكره توجيه ما في الكتاب واما اذا اراد به رده **قوله**  
اد لو كانت عليها هي المذكورة لكانت العلة المذكورة علة حقيقة لا يلزم من ظهور  
العلة في العادة ان تكون علة حقيقة موافقة لما في نفس الامر كما فسرنا اللطيف  
اذ لما كانت من المشهورات الكاذبة فالاول ان تدعي قوت الاعتبار اللطيف  
اد لا دقة مع الظهور ما كان مع ذلك علة حقيقة فالتقدير الاخر  
من ان ينفق ارشد النطاق **قال** في الصحاح النطاق شقة تلبسها المرأة  
وسطها ثم ترسل الاعلى على الاسفل الى الركبة والاسفل بنجر على الارض  
لها حجرة ولا ينفق ولا ساقان وقد انتطقت المرأة لبست النطاق وانتطق  
الرجل اي لبست النطق وهو كناية عن شدته به وسطها والمنطقة معروفة اسمها  
خاص تقول منه نطقت الرجل فتنتطق **قوله** وهذا زيادة توضيح يعني ان قوله علم

في انصاف

والله اعلم

وسمعه

كريم

كونه زادة توضيح المقصود لانه كون اسات شئ من العيب على بعد كون قول  
السيف من العيب مفهوما من تباين اثبات شئ منه على الشرط المذكور يعني قوله  
ان كان قول السيف عسا وقته كذا اذ لفظ ان قوله ان كان قول السيف  
عينا بيان المراد الشاعر كانه **قال** يعني الشاعر ان فهم عينا ان كان قول السيف عسا  
وقوله فاثبت على سيفه الماضي كلام المصنف متفرع على ما ذكره من مراد الشاعر وليس  
فعلا مضارعا مشعرا على الشرط المذكور جزالة كما توهمه فانه ركك جدا لفظا  
معنى وج فلا بد من قوله على بعد كونه منه فمحتمل ان يكون من الضر الاول وان  
لمن من الضر الثاني ان لفظ انه من الضر الاول فان قدر دخول اللام في اللغو فقد  
اعتبرنا اجتهادا كيد والحق في اعتبار اللاحقة واحدة ودلكا في جميع افراد  
الضر الاول ولا يصير بذلك من الضر الثاني الذي لم يكن فيه الاحتياط رحمه  
واحدة للتاكيد ولعله اراد بكونه من الضر الثاني هذه المماثلة **قوله**  
مطاما مطانا وتجر كن منازل منازل عنها ليس عيني مقلع مطا بمعنى مد ومنا اي قدرزل  
عنها اي لم يصير قيل المعنى ان هذه المطايا لما وصلت الى منازل اجابه الى كان قاصدا  
اليها ذهب عنها الجعيا والكلال الخ انها اقامت بها وهو لما وصل اليها لم تزد  
رويتها الا تذكر او شجوا او حبه وجه اخر وهو انها ابقت منها بقية زل عنها القدر  
ولم ينلها وامكنتها الوصول وقيل اراد ان تاتي منازل الطريق فيه ابلغ من تاييدها  
في المطايا فا قبل عليها طيبها ويقول **قوله** انها وان اطلالت وحركت فقد حوت  
منها الخشاشة الخ رفاق ولم يات على يات عليكن خدر الله فيها والقدر الذي اخطاكن  
عنها لانه كاد يفارقن اوياتي على ما بقي من رمي وهذا المعنى اظهر كذا في حواشي السط  
**قوله** اي قول الصم من عبد الله الصم الرجل الشجاع والذكر من الحيات ومنه  
في الشخص **قوله** اد لا يكون لكل كلمة من احسن القريتين مقابلا لآخرى  
اعطينا الكثر فصل لربك والخروج وجه ذلك في جاشيتة بان المراد ان المراد  
لا يكون بعدد الكلمات في القرينة الثانية على ما نفرد بها في القرينة الاولى  
لموصوف وصفا في قوله يعني سر من موعده وكواب موعودة **قوله** فاعل  
لموق في الساطق والطامت اي غير ذلك على ما يشاهد من المماثلة وليس الحال

فان كان شله في  
لهم واحده

اوله



وقوله تعالى انا اعطيناك الكون مع ما جنتها كذلك **قوله** وادرك ان زرت  
 الى اقربه وودعه اسم العشيقة كما ان جني بيت الحمرى اسمها ايضا والورد بالف  
 ما يشم وبالكيسر الجوز يقال قرات وردى وخلاق مسمى الوراد وهم الذين  
 يردون الماء يقال وردته الحمرى والغنم جمع ورد على مثال جود وقال غرس ورد  
 واسد ورد وهو الذي بين الكبت والاشقر **قوله** ومثل الخيف قال غرس  
 اخيفتني الخيف اذا كان احدى غننه زرقا والخرى سودا **قوله** ومثل  
 الرقطة الرقطة سودا يشوبه نقط ساض يقال دجاجة رقطة انت الحاشية  
 والجرد لله وحده وعلى الله على سدا نحمد والحمد لله  
 وسلم سلما كبريا ابد آتينا لنفسه بده القانية ولم  
 شأ الله بعدد هاهنا واسم المسمى عاملة الله  
 بالطاوة الحقية وعقوله ولو الله الحطة  
 والمسلمين اتجمعى ووقع الفراغ منها يوم  
 الجمعة من الصلاة ثالث جمادى الاول  
 سنة ستين وما عناه في مصر حرسها  
 الله بالسلام امين

الصدق  
 الجزء  
 يوم الخميس



قول كمالى سعد الدين في المختصر والمطول علم سبيل منع الخلو يقال عليه المراد بالخلو  
 ما يمنع الا اعم الصادق على الحقيقة تقتضى ان المتكلم يقتضى ذلك لبيان ان ليس  
 المراد اثبات ان الافتراء والكذب لا يجتمعان اذ لا يقع له في هذا المتكلم  
 لو فرض اجتماعهما القليل له بدل المراد ان خبر منه في السنين لا ثالث لهما  
 هما لا يخفى على من له ذوق واطلاق منع الخلو على الحقيقة ضيق بالمراد  
 اعني ما يمنع اللغوي به وقوله ايضا في بحث الصدق والكذب في قول الحاد  
 ضرورة توافق الواقع والاعتقاد يقال عليه ليس ذلك شرط في اللزوم بل يلزم  
 من اعتقاد مطابقة الخبر للواقع مطابقة الخبر للاعتقاد وضرورة توافق الخبر  
 والاعتقاد وليس موقوفا على توافق الواقع والاعتقاد اللهم الا ان يقال  
 ذكر ذلك ليدل على ان شرط ما يزيل وهو ان مطابقة الخبر للواقع مع اعتقاد  
 مطابقة له يزيل عن توافق الواقع والاعتقاد ولا يشترط ان مطابقة اكثر احد المتوافقين  
 مطابقة له خيرا والا لما كان بينهما توافق تام





Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kisim	AMCA ZADE
Yeni	MUSEYİN PASA
Eski Kapatma	383